

مكتبة الدراسات الأدبية

٦٤

الدكتور شوقي ضيف

البحث الأدبي

طبيعته . مناهجه . أصوله . مصادره



دار المعارف



Bibliotheca Alexandrina



0008159

الْبَحْثُ الْأَدَبِي

طبيعته . مناهجه . أصوله . مضاده

مكتبة الدراسات الأدبية

٦٤

البحث الأدبي

طبيعته . مناهجه . أصوله . مضاده

بقلم

الدكتور شوقي ضيف

الطبعة السابعة



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

فِي سِرِّ الرِّمَالِ الرَّحْمَةِ

مُقَدِّمَةٌ

شعرتُ منذ زمنٍ بعيدٍ بأن طلبة الدراسات العليا في أقسام اللغة العربية بجامعةتنا المختلفة في حاجة ملحة إلى كتاب يبين لهم كيف يُوضَعُ البحث الأدبي، وكيف يُختار، وكيف يُصاغ منهجياً، وكيف تُحقَّقُ أصوله وتوثَّق، وكيف تُستخدَمُ مصادره ويستفَعُ بها على خير وجه. وهو ما دفعني إلى تأليف هذا الكتاب المُجَمَّل، وقد بدأتُه ببيان طبيعة البحث الأدبي وخصائص مادَّته الوجدانية وما ينبغي أن يتَّبِعَه الباحث الناشئ في اختيار موضوعه وما يحفُّ بهذا الاختيار من أخطار متعددة، كأن يعتمد على غيره في اختياره دون أن تكون له معاناته الخاصة، وقد لا يكون ملائماً لاستعماله. وهو استهلال سيء قد ينتهي به إلى أن يُصْبِحَ دائماً عالَةً على الآخرين لا في اختيار بحثه فحسب، بل في جميع أفكاره. ولا يقلُّ عن هذا الخطر شأنًا اتساعُ الباحث المبتدئ بموضوع بحثه بحيث يشمل عصرًا بأكمله بجميع صعوباته ومزالقه، أو يشمل إقليمًا بجميع بُلْدانه وأحداثه وشخصه، وحسبه شخص واحد في الإقليم أو جانب واحد في العصر، بل أولَى له أن يكتفي بجانب مهم في أحد الشعراء أو الكُتَّاب النابهين. وينبغي أن ينسَقَّ موادُّ البحث تنسيقًا دقيقًا بحيث يُصْبِحَ كأنه بناء منطقي ضخم، وكل فصل فيه، بل كل جزء في فصل يرتبط بما قبله وبما بعده ارتباطًا منطقيًا محكمًا، بحيث لو اضطرب التسلسل أي اضطراب فدخله حَشْوٌ أو استطراد تداعى البناء كله وانهارت أركانه. ولا بد من الاستقرار التام للنصوص والاستنباط البصير للخصائص الكلية، إذ هما قوام البحث الأدبي وسناده وعماده، وبدونهما لا يقوم ولا ينهض أي نهوض. ولا بد أن تتوالى في البحث تفسيرات صحيحة لحقائقه الجزئية والكلية التي تَسْرِي في شعر بعض الشعراء أو في عصر من العصور أو إقليم من الأقاليم، تفسيرات تعمه وتتداخل في جميع جوانبه بحيث يُعَدُّ بحثًا طريفًا من شأنه أن يفيد منه الباحثون. ولا بد أن تتكوَّن لدى الباحث الناشئ قدرة على التدقيق الأدبي

المعلّل والتحليل الدقيق لشخصيات الأدباء وفنّهم وخصائصهم المميّزة ،
مع دقّة العرض واكتمال التمثّل ومع الاحتياط في استخدام صيغ التعميم ، ومع
استظهار صيغ الاحتمال ، ومع فصاحة العبارات وما ينبغي لها من حسن الأداء .

وبسّطت القول في مناهج البحث من القديم إلى الحديث وفيما أدّت إليه نهضة
العلوم الطبيعية في القرن الماضي من سيطرة قوانينها على البحوث الأدبية وظهور
ما يمكن أن يسمّى بالتاريخ الطبيعي للأدب ، إذ وُضع الأدباء في فصائل متميزة
كفصائل النبات والحيوان ، واكتُشِفَت القوانين التي تعمّمهم وتحكمهم ، وهي
قوانين الجنس والمكان والزمان التي تُنكر إنكاراً قاطعاً فردية الأديب متخذةً
صورة جبريّة حتميّة لا يمكن أن تُدْفَع . وطُبِّقَت نظرية النشوء والارتقاء على
الأنواع الأدبية تطبيقاً دقيقاً . وأخذت البحوث الأدبية تتأثر من وجوه شتّى
بالدراسات الاجتماعية وكل ما تخوض فيه من ظواهر المجتمع وطبقاته وأوضاعه الاقتصادية
والسياسية . وظهر مقياس الالتزام في الأدب الذي يزن الأديب بمقدار تكيّفه
للمجتمع وموقفه من قضايا أمته واحتماله لما ينبغي أن ينهض به من تبعات ومسئوليات .
وانعكست أضواء كثيرة من الدراسات النفسية على البحوث الحديثة في الأدباء
وبخاصة ما اتصل منها بنظريات اللاشعور والعقد المكبوتة الخفية كعقيدة أوديب
والنرجسية الشاذة ومركبات النقص واللاوعي الجمعي ورواسبه العتيقة
والقيم السيكولوجية للآثار الأدبية وأصدائها في المتلقين لها من القراء والسماعين .
وتدافعت أسراب كثيرة من الفلسفة الجمالية إلى البحوث الأدبية فيما أوغلت فيه من
دراسة الجمال الفني وحقائقه وقيمه ومدى صلاته بالمثال المطلق وبالمجتمع وحاجاته
ومعاييره . ودعا كثيرون إلى أن تعتمد البحوث الأدبية على تصوير الانطباعات التي
تخلّفها الآثار الأدبية في نفوس النقاد ، في حين دعا آخرون إلى التخلّي عن كل
انطباع ذاتي وأن يقوم البحث على موضوعية مسرفة تبين مدى انسياب التيار الفني
الموروث في الأديب وأدبه . مع التعمق في مباحث لغوية وبلاغية . وجدير بالباحث
في الأدب وآثاره أن ينتفع بكل هذه المناهج المتقابلة ويستضيء بها في بحوثه
قدر طاقته .

وتناولت الأصول لتراثنا العربي وما ينبغي أن يُكفّل لها من التوثيق والتحقيق ،

ومن الكتب العلمية الجيدة في هذا الموضوع كتاب أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجستراسر . وقد أوضحتُ كيف سبق المحدثون إلى تحقيق الحديث النبوي وتوثيقه وكيف شمل التوثيق والتحقيق جميع صور النشاط اللغوي والأدبي . وأنعمت النظر في توثيق المحدثين لرواية الحديث ورواية أصوله وتفوذهم إلى وضع علومه وسننهم لطرق تحمُّله ونقله وروايته لما كان لصنيعهم في كل ذلك من أثر بعيد في توثيق اللغويين لرواية الشعر ودواوينه على نحو ما يصور ذلك الأصمعي وابن سلام وأبو الفرج الأصبهاني . وكانوا يكتبون على الصفحات الأولى من الدواوين والمخطوطات سَنَدَ الرواة للدلالة على التحري الدقيق . وملتقى بصور رائعة لهم في توثيق المصنَّفات اللغوية والأدبية توثيقاً علمياً سديداً على نحو توثيقهم لمعجم العين المنسوب خطأ إلى الخليل . وما يوثق الأصول أن تكون مكتوبة بخط مؤلفيها أو يكون عليها توقيعاتهم وشهاداتهم برواية بعض تلامذتهم لها عنهم سماعاً أو قراءة أو إجازة . ويوثق المخطوطات عامة أن تكون مُرَاجَعَةً على الأصول بدقة ، كما يوثق أيَّ مخطوطة أن يذكر المؤلف في مقدمتها أو في تضاعيفها أسماء أشخاص عاصروه ، وكذلك أختام الوقف والتملك وشهادات بعض العلماء بأنهم قرءوها . وقبل تحقيق أيَّ كتاب ينبغي جَمْعُ نُسَخِهِ المخطوطة ، حتى إذا جُمِعت اتخذ المحقق نُسْخَةَ المؤلف أو أقرب فروعها إليها الأصل المعتمد للتحقيق والنشر . وإذا تعددت نُسَخُ كتابٍ قُسمت إلى عشائر ، وجُعِلَتْ لكل عشيرة أمٌّ ، لتكون المعارضة بين الأصل والأمهات . وإذا كانت لديوان روايتان أو روايات مختلفة جَمَعَ المحقق بينها دون مَزْج . وتُتَّخَذُ لنسخ الديوان وكذلك لنسخ الكتاب رموز للتيسير على نحو ما صنع قديماً اليوناني في إخراجهِ لصحيح البخاري . وهو إخراج يتفوق به — في رأينا — على كل صور الإخراج الحديثة لكتب التراث . ويحسن أن يعارض المحقق الكتاب الذي يُعْنَى بتحقيقه على أصوله وفروعه ، وبخاصة إذا اضطربت أوراقه أو أصابها مَحْوٌ أو تآكل أو تقطيع ، وكذلك إذا دخلت الكتاب إضافات من عمل بعض النساخ . ولا بد للمحقق من معرفة اصطلاحات الأسلاف في الخط والكتابة . ولا بد أن يكون على علم بما يحقِّقه حتى لا يفوته تصحيف ولا أسقاط في الكلام ولا أغلاط . ويحسن أن يضع للكتاب

الذى يحققه مدخلا للتعريف به وبمؤلفه وبمصادره وقيمه . ولا بد من عنايته البالغة بالترقيم ووضع الفهارس .

وتحدثتُ عن المصادر وتنوعها بين أصيل وثانوى وكيف أن الرواية الشفوية كانت المصدر الأساسى للمصنفات الأولى المغرقة فى القدم . وأوضحتُ كيف أن المصنفين القدماء على اختلاف تخصصهم كانوا ينصّون فى مقدمات كتبهم وفى تضاعيفها على المصادر التى استمدوا منها مادّتها فى اللغة والتاريخ والجغرافيا والتفسير والقراءات والنحو والبيان والبلاغة والأدب . وقد عني المحدثون عناية واسعة بنقد المصادر الأولى للرواية ومصنفات الحديث نقداً دقيقاً اتخذوا له موازين ومعايير محكمة ، وحاكاهم علماء اللغة والشعر فى اتخاذهم نفس المعايير والموازين . وتنبهوا جميعاً إلى ما قد تجرّه المنافسة من تجريحات لا ظل لها من الحقيقة ، وكذلك ما تجرّه العصبية الجاححة فى المذهب أو العقيدة ، كما حدث بين بعض الفقهاء والصوفية ، وكذلك بين بعض الحنابلة والأشعرية . وطبيعى أن يهتم الباحثون بالمصادر اهتماماً واسعاً لأنها الشهود والبراهين على صحة الأفكار . ومن الخير للباحث الناشئ ألاّ يتسع بموضوع بحثه ، حتى يستطيع الإمام الدقيق بمصادره ، وألاّ يُحيل على مصادر متأخرة ! ويترك المصادر المتقدمة ، كما ينبغى ألاّ يُحيل على مخطوطات يملكها بعض الأفراد ، وعليه أن يتخذ كل وسيلة ممكنة للتعرف على مصادر بحثه . وعنى بعض الباحثين المعاصرين بنقد المصادر الأولى للشعر الجاهلى أو قل بنقد روايته نقداً عنيفاً ، ويلقانا عند بعض الباحثين نقداً علمى خصب لروايات الطبرى ، وكذلك الشأن فى روايات أبى الفرج الأصبهاني فى كتاب الأغاني . وينبغى التنبيه فى دراسة المصادر القديمة إلى ما قد يجرّه الهوى والنحلة العقيدية من أحكام خاطئة . ولكى تعظم الفائدة من المصادر ينبغى أن تنظّم المواد والملاحظات المجموعة منها فى بطاقات ، ويحسن أن تُنقل الاقتباسات منها بنفس الألفاظ والحروف ، كما يحسن ألاّ تكثر الحواشى وألاّ تُسخم الهوامش بالمصادر حتى لا يملّ القارئ وحتى لا يشعر بأن الباحث يريد التكرار بذكرها لا الاستدلال العلمى الدقيق . والله - وحده - أسأله الهدى والتوفيق .

الفصل الأول

طبيعة البحث الأدبي

١

مادة البحث الأدبي

معروف أن مادة البحث الأدبي هي الأدب بفرعيه من الشعر والنثر وما امتد على كل فرع من غصون مختلفة . ونحن نتداول كلمة الأدب وتدور على ألسنتنا دوراناً واسعاً لكثرة اطلاعنا على آثاره الشعرية والنثرية ، حتى ليطن كل منا أنه ليس في حاجة إلى من يحدثه عن الأدب أو يعرفه به ، وكأنه يماثل بعض الظواهر الطبيعية التي نُبصرها بأعيننا كظاهرة الضوء مثلاً ، ولكن هذه الظاهرة الطبيعية وما يماثلها يحللها العلم تحليلاً دقيقاً بحيث لا تبقى فيها خافية ، بدون أن تتضح ، وبدون أن تستبين بجميع جوانبها . أما الأدب وكل ما يتصل به فتحوطه شبك سحرية توشك أن تجعل كل ظاهر فيه كأنما هو باطن ، أو كأنما يستخفي وراء أستار صفيقة . ومردُّ ذلك إلى أن الأدب يخاطب العاطفة ، والعواطف غامضة أو يحللها الغموض ، وحقاً سَمَّاها علماء النفس وأحصوها ، غير أن تحليلها إلى عناصرها لا يزال شاقاً عسيراً ، فنحن إنما نلاحظ ما يَصْحبها من بعض المظاهر المادية كالضحك والعبوس والبكاء واصفرار الوجه واحمراره ، أما هي نفسها فلا نستطيع أن نسبر أغوارها ، إذ ليس لدينا أي مقاييس نقيسها بها ولا لدينا مختبرات يمكن أن نحللها فيها ، كل ما هناك أننا نعرف مثلاً أن عاطفة الفرح تختلف في مظاهرها عن عاطفة الحزن اختلافات بيّنة .

والأدب — كما هو ذائع مشهور — يُقْصَد به إلى إثارة الانفعالات في قلوب القُرَّاء والسامعين ، ولذلك كان يعتمد على الخيال ، يعتمد عليه في التركيب الكلي لآثاره ، على نحو ما يلاحظ في تكوين العمل الروائي وخلق شخصوه وما يجري على ألسنتهم من أقوال وعلى أيديهم من أفعال ، كما يعتمد عليه في عناصره الجزئية

ووحداته المفردة ، على نحو ما يلاحظ في لغته التصويرية وما يتداخل فيها من التشبيه والمجاز والكناية والاستعارة ، إذ الأديب لا يتحدث حديث الشخص العادي المجرد كلامه من التصوير ، بل يتحدث حديثاً تصويرياً ، وهو حديث يختلف باختلاف معانيه واختلاف مواقفه واختلاف أحاسيسه ومشاعره ، فقد يقف على شاطئ بحر ، فيحس " كأن البحر يئن ويلهث من التعب ، وكأن صراعاً لايزال ناشباً بين أمواجه ورمال الشاطئ . وتدور به الأيام وتتبدل حالته النفسية ، ويقف في المكان نفسه وأمام البحر نفسه فيراه متلاًكاً متألّفاً ضاحكاً ، ويتخيل كأن لقاء سعيداً ينعقد بين أمواجه ورمال الشاطئ ، حتى ليظن أنهما يتعانقان عناق المحبين ، وترتدّ الأمواج على استحياء ، وقد أشرب وجهها حمرة الحجل .

ولا يتضح ذلك في المواقف وحدها ، بل يتضح أيضاً في المادة اللفظية وما يجري فيها من تصوير ، فإذا تخيل أديب أقحواة كأنها ناسكةٌ صورٌ بهذا التخيل معنيين : معنى اللطف والحشمة ومعنى الوقار والحجل ، وإذا وصف أديب أفواهاً بأنها عمياء عبر بذلك عن تعثر الكلام فيها واضطرابه أو نطقها بما لا يليق . وقد يرى أديب زهرة ذابلة ، فيعلل ذبولها بأن يداً أثيمة امتدت إلى أخت لها فقطفتها ، فسرى في دخائلها حزن عميق ، أصابها بالشخوب وبدأ على وجهها غير قليل من الصفرة والكآبة . ويمثل هذا التصوريث الأديب في عناصر الطبيعة أفكاراً ومشاعر وضروباً من الأحاسيس والعواطف ، وهو يصدر في ذلك عن مشاعرنا وتصوراتنا البدائية الأولى حين كنا نظن أن لكل ما حولنا في الطبيعة أحاسيسنا نفسها ووجداناتنا عينها ، بالضبط على نحو ما نرى عند الأطفال حين تُهدى إليهم دُمى الأعياد فإنهم يحدّثونها ويلعبونها ويضمونها إلى صدورهم شاعرين كأنها من الأحياء . وهذا الذي نلاحظه عند الأطفال السذج مستقرٌ فينا وفي أعماقنا ، ولذلك كان الأدباء حين يأتوننا به يمتعوننا إذ يخاطبون فينا جانباً مستكنّاً في نفوسنا ، وهو ما جعلهم من قديم يعرضون علينا معانيهم مصورة مجسدة ، حتى يبلغوا ما يريدون من التأثير فيمن يخاطبونهم . ويوضح ذلك من بعض الوجوه ما تشعر به من فرق حين تقول عن طلوع الفجر وتفلّت أضوائه من الأفق مثلاً : ظهرت أضواء الفجر ، وأن تقول : رأيت من خلال النافذة أنامل الفجر الرمادية وهي تُنشب أظفارها في

أعناق النجوم المرتعشة الشاحبة . وأساس الفرق بين القولين الخيال وتأثير الصور الأدبية في أنفسنا إذ نعيش فيها معيشة تشبه معيشة الحالمين ، فتأثر تأثراً عميقاً .

والأديب يؤدي معاني وخواطر وخواالج وأفكاراً ، وهو ما يفرق بينه وبين الموسيقار ، إذ تؤثر فينا الموسيقى مباشرة بدون حاجة إلى فهمها ، وقد تؤدي ذلك كله ولكننا لا نحتاج إلى معرفته كي نتمتع بها . أما الأدب فلا بد فيه من الأفكار والخواالج والخواطر والمعاني حتى يؤثر فينا وحتى نحسّ بمتاع فيه ، لأنه يخاطبنا ويحدثنا ، وعن طريق حديثه وفهمنا له يكون متاعنا بكلامه وما يحمل من غذاء لعواطفنا ومشاعرنا ، وهو غذاء وجداني ، قد يداخله الفكر ، وقد يداخله العقل والذهن ، ولكن لا ليتحول عن وظيفته من إثارة الانفعالات في الإنسان ، بل لكي ينهض بها على خير وجه . والأدب بذلك ليس وعاءً من أوعية الذهن والعقل إنما هو وعاء للمشاعر والعواطف الإنسانية ، ولذلك كان لا يُطلب فيه أن يؤدي حقائق عقلية أو ذهنية . قد يؤدي حقيقة منها أو بعض حقائق ، ولكن هذا ليس من وظيفته ، فوظيفته أن يؤدي حالات ومواقف وجدانية ، ويدل على ذلك أن الحقيقة الواحدة عند الأديب تتبدّل بتبدل أحواله كما صوّرنا ذلك آنفاً ، فإذا كان فرحاً هَشَّ للطبيعة وبَشَّ وتراعى له كل شيء فيها كأنه يداعبه ويفضاحه أو كأنه يحدثه حديثاً فرحاً ، فالرياح تهمس إليه باسم صاحبه ، والنجوم تنظر إليه بعين الحنان والعطف ، وكل شيء حوله باسم ضاحك ، أما إذا كان محزوناً مهموماً فإن كل شيء في الطبيعة من حوله يبدو له وكأنه يغاضبه ، فالرياح تزار ساخرة منه ومن همومه ، والنجوم تنظر إليه شزراً ، وكل عنصر من عناصر الطبيعة حوله عابس متجهم . والطبيعة وعناصرها لم تتبدل ، إنما تبدل مزاج الشاعر ، فتبدلت الحقائق في خياله وتصوره .

ومن أجل ذلك كان الأدب لا يرتبط بحقيقة ، ولا بصدق وكذب ، وليس معنى هذا أن الأدب لا يؤدي حقيقة ألبتة ، فقد يؤدي — كما أسلفنا — بعض الحقائق ، ولكن هذا ليس غايته ، فليس له غاية وراء نفسه ووراء ما يثير من العواطف والانفعالات ، إذ كل ما فيه إنما هو مشاعر وأحاسيس وعواطف

ووجدانات لا تعبر عن حقيقة ولا عن باطل ولا عن صدق ولا عن كذب ، وهو ما يفرق بينه وبين العلم ، ففي العلم إذا قلنا مثلاً إن الأرض كروية كان هذا التعبير دالاً بحسب معناه على كروية الأرض ، وينبغي أن يكون هذا المعنى صادقاً ، فهو حقيقة لا ريب فيها . وقد تكون تعبيرات الرياضيات أوضح في هذه الناحية من تعبيرات علوم الطبيعة ، فإننا إذا قلنا $2 + 2$ يساوي أربعة كان هذا تعبيراً رياضياً صادقاً ، يستمد قيمته من صدقه ، أما إذا قلنا إن $2 + 2$ يساوي ثلاثة أو خمسة كان هذا التعبير الرياضي كاذباً لا قيمة له ، لأن قيمته يستمدّها من صدقه ، وفقد صدقه ، ففقد قيمته ، ولم يعد شيئاً مذكوراً . وهذا لا يحدث في الأدب فالأدب قد يكون خرافة خالصة كآلف ليلة وليلة وقصص اليونان عن آلهتهم ، ولا يفقده ذلك شيئاً من قيمته . وقد تنبه أسلافنا إلى هذا المعنى حين قالوا : خير الشعر أكذبه ، وهم لا يريدون الكذب بالمعنى المنطقي الضيق ، إنما يريدون أن الشعر لا يُقصدُ به إلى صدق ولا إلى حقيقة وأنه يخرج عنهما جميعاً ، إذ تختلف طبيعته وطبيعة الأدب بعامة عن طبيعة العلم وحقائقه العقلية المنطقية التي تقوم على الصدق الخالص .

على أنه ينبغي أن يلاحظ أن الصدق والكذب إنما هما نمطان أخلاقيان ، ولا علاقة للأخلاق بالأدب ، وإلا كنا كمن يحتكم في المسائل الرياضية إلى الأخلاق فيقول إن المثلث المتساوي الضلعين أصدق وأجود أخلاقاً من المثلث المتساوي الأضلاع . وعلى هذا النحو ينبغي ألا نحكم الأخلاق والصدق والكذب في الأدب لسبب طبيعي ، وهو أنه لا يُقصدُ به إلى الوعظ والتربية الخلقية ، وإنما يقصد به إلى التأثير في العواطف والمشاعر ، ولذلك كان من الخطأ أن نحكم فيه المسائل الأخلاقية وأختها الاعتقادية ، وتنبه أسلافنا تنبهاً دقيقاً إلى ذلك ، فكانوا يروون الشعر الجاهلي الوثني الذي نظمه الجاهليون في العصور الغابرة ، كما كانوا يروون شعر الحمر والحجون الذي نظمه معاصروهم من العباسيين ، وعلى نحو ما رويوا للشعراء المسلمين رويوا للشعراء المسيحيين من أمثال الأختل . وكأنهم أحسوا في عمق بأن الشعر مجاله العاطفي الخاص الذي يفصله عن كل مجال سواه من أخلاق وعقيدة ومن حق وباطل ومن صدق وكذب ، فلم يحكموا فيه شيئاً من ذلك كله إذ رأوها جميعاً مقاييس خارجة عن دائرته العاطفية .

ولكن هل معنى ذلك أن الأدب ينفصل عن حاجات مجتمعه وما يسود فيه — أو ما ينبغي أن يسود — من قيم خلقية أو اجتماعية ؟ وبعبارة أخرى هل يعيش الأدباء في أبراج عاجية منعزلين عن مجتمعاتهم وكل ما فيها من قيم ؟ . حقاً أن للأدب قيمة العاطفية الذاتية ، غير أنه ينبغي أن يضيف إليها تعاطفاً وثيقاً مع الجماعة التي يعايشها ، ولذلك كانت تبرز فيه دائماً قيم مجتمعاته ، كما تبرز القيم الإنسانية العامة ، مما يجعل له مكانة بارزة في الجماعة الإنسانية . ويردّ بعض النقاد أن الأديب يصدر عن كل هذه القيم كما يصدر الضوء عن الشمس صديقاً طبيعياً ، بدون حاجة إلى القصد إليها وتمثيلها ، فهي لا بد ماثلة في عمله ، لأنه يعايشها ويحسها في أعماقه وتنعكس في آثاره ، وكأنما يريدون أن يتركوا للأديب حرية وذاتية وألاّ يقسروه على شيء . غير أن مثل هذا الرأي قد يضل بعض الأدباء فيصرفهم عن مجتمعاتهم إلى التفتي بأهوائهم الخاصة ، وكأنهم يعيشون منفصلين عن مجتمعهم إلا ما يصدر عنهم عفواً .

والحق أن الأديب ينبغي أن يمتزج بمجتمعه حتى يكون جزءاً لا يتجزأ منه ، وحتى يعبر عن كل خواطره الاجتماعية وكل ما يموج به من أفكار وأحاسيس ، وهل من ريب في أنه لا يصنع أدبه لنفسه ، وإنما يصنعه للجماعة التي يعايشها ، وإلا ما خاطبها به ولا نشره فيها ، بل كان يطويه في أدراج مكتبه . وهو لا يطويه ، بل يبادر دائماً إلى إذاعته كلما وجد الفرصة المهيأة لذلك ، وإذن فلا بد من ملاحظته للجماعة بحيث يخاطبها بما تفهم أو تريد أن تفهم وينقل إليها ما تشعر به في أطوائها من الخوارج والعواطف والمواقف الشعرية المعينة .

ومن هنا كان الأدب ذاتياً غيرياً في الوقت نفسه ، فهو ذاتي في صوره عن صاحبه وأحاسيسه ومشاعره ، وهو غيري في تصويره لمشاعر الناس وأحاسيسهم وكل ما يموج به مجتمعهم من قيم مختلفة ، وبذلك كانوا حين يقرءون أديباً لا يقرءونه وحده وإنما يقرءون أنفسهم وأنفس من حولهم ، وكأنهم يعيشون أحاسيسهم وأحاسيس مجتمعاتهم . وهو ما يجعل قصيدة معينة لشاعر مثل شوقي تصبح مجموعة من القصائد بعدد من يقرءونها ، فكل منهم تنعكس لها صورة في نفسه تخالف صورها في أنفس الآخرين ، إذ تتحول في بد كل منهم إلى ما يشبه مرآة يرى فيها

شوق ويرى المجتمع ويرى أيضاً نفسه ، ومن ذلك جميعاً تتكون القصيدة بحيث تصبح عند كل شخص في صورة تختلف قليلاً أو كثيراً عنها عند رفيقه أو صاحبه . وعلى نحو ما يحدث ذلك في القصيدة جميعها يحدث في البيت المفرد ، فلذلك إذا عرضت بيتاً من الشعر على عشرين طالباً مثلاً ، وطلبت إلى كل منهم أن يشرحه جاءتك عشرون إجابة ، ولكل إجابة صورتها الخاصة بسبب ما ينعكس على معنى البيت عند كل طالب من معان نفسية ذاتية من داخله ومن معان اجتماعية تشع عليه من المجتمع وقيمه ، وكلها معان سيالة لا تتوقف عند حد ، إذ هي معان عاطفية غير محدودة . ولذلك كانوا يقولون إن الشاعر ينقلنا - حين نستمع له - إلى جنو جديد ، وكأن كل بيت من أبياته ينشر حوله ضباباً يجعل كل قارئ له أو سامع يراه رؤية غير تامة ، فإذا حاول شرحه اتسع عليه معناه ، وقلما استطاع أن يحصره حصراً تاماً . وهذا هو ما يجعل الإنسان حين يقرأ بعض أبيات الشعر يستعيدوها ويكررها مراراً بدون سأم ولا ملل ، لأن معناها غير منحصر وغير محدود بحدود دقيقة .

وهذا الجانب في الأدب - وبخاصة في الشعر - يجعل شيئاً من الغموض يسرى في معانيه ، فهي معان لا تنكشف تماماً لأنها معان عاطفية ، والمعاني العاطفية يلفها الغموض بطبيعتها . ومن الشعراء بل من الأدباء عامة من يعمدون إلى الغموض في آثارهم وألاً يفصحوا عن معانيهم إفصاحاً تاماً ، وكأنما يريدون إرادة أن يكتنفها ظلام الغموض وأن لا تضيء إلا إضاءة خفيفة على نحو ما هو معروف عن الرمزيين والسراليين وأصحاب مسرح اللامعقول . وبما يهيئ للغموض في الأدب أن الألفاظ المفردة فيه لا تؤدي معاني محددة كما يتبادر إلى الأذهان ، إنما المحدد فقط حروفها وما تشغله من فراغ ، أما معانيها فسيالة لا تتوقف ، على نحو ما نلاحظ في كلمات الحب والكراهة والفرح والحزن والرضا والغضب ، فكل هذه الألفاظ وما يماثلها إنما تشير إلى نوع العاطفة ولكنها لا توضح درجتها ، وهي توغر أو توحى بمعان كثيرة مثلها في ذلك مثل الكلمات التاريخية ، فإذا قلنا مثلاً ثورة سنة ١٩٥٢ ارتسم في أذهاننا تاريخ طويل وأخذت الأحداث تتعاقب في التسلسل قبل الثورة وبعد الثورة إلى اليوم ، وكذلك إذا قرأ الإنسان بيتاً من الشعر ومرّت به كلمة الأمل مثلاً سبحت به في عالم خاص ، ولكل منا عالمه .

وهذا الإيعاز في كلمات الأدب وما يرافقه من سهولة المعاني واتساعها هو الذي يجعل ترجمته ونقله من لغة إلى لغة من أشق الأشياء وأكثرها عسراً وصعوبة ، لأن المترجم لا يستطيع مهما كان بليغاً في لغته أن يؤدي إليها ألفاظ الأديب الأجنبي تماماً لما يسميها من إيعاز وسعة . وهذا الذي نلاحظه في الكلمات الأدبية نلاحظه أيضاً في عبارات الكتاب وأبيات الشعراء فهي قد تكون واضحة بادية الرأي ، غير أنه وضوح مضلل ، لأنها دائماً تحمل قدراً من الاتساع ومن الإيعاز والغموض ، إذ تعبر عن معان عاطفية غير محصورة أو قل غير متناهية ، وما لا يتناهى لا يمكن تحديده . وحتى الألفاظ الحسية التي يستخدمها الأدباء نحس إزاءها بشيء من هذا الاتساع ، فإذا قال أديب مثلاً إن لون البحر أزرق لم تنضح لنا درجة زرقته ، إذ اللون الأزرق يختلف أصباغه وتتفاوت قليلاً أو كثيراً . وإذا كان الأديب لا يستطيع أن يجد الكلمة الدقيقة التي يعبر بها عن الحقائق التي يبصرها فأولى أن يجد صعوبة في إيجاد الكلمات الدقيقة التي يدل بها على المعنى العاطفي الذي يشعر به في دخائله .

ولعل هذا الاتساع في معاني الكلمات الأدبية هو الذي جعل الأدباء من قديم يحملونها معاني كثيرة ، وتوضح ذلك المعاجم اللغوية حيث نجد للكلمة الواحدة معاني متعددة ، وهي ليست — كما يُظن — معاني مترادفة ، إذ بينها دائماً كميات من الاختلاف القليل أو الكثير في المعنى ، وكأنما توجد نواة تجمع بينها ، ومن حول النواة تتكوّن معان متفاوتة تحمل فروقاً متقاربة أو متباعدة ، وكأن معنى الكلمة اللغوي غير منحصر . وبجانب هذا المعنى للكلمات الأدبية يوجد معنى ثان هو المعنى البياني أو المجازي ، إذ يضطر الأديب في أثناء بحثه عن الأداء الدقيق لمعانيه العاطفية غير المحددة أن يسمي أشياء بأسماء أخرى كأن يسمي الكريم بحراً . وقد يطلق الكلمات على مدلولات جديدة ، كأن يطلق كلمة اليد على النعمة أو على القدرة . وأصحاب البلاغة يدرسون ذلك في بابي المجاز المرسل والاستعارة ، حيث يكثرون من الإشارة إلى أن الألفاظ تتغير على ألسنة الأدباء وتتحوّر قليلاً أو كثيراً حسب إراداتهم الفنية ، مما يدل بوضوح على أن للكلمات عند الأدباء معاني بيانية بجانب معانيها البلاغية .

والكلمات الأدبية بجانب معنيها البياني واللغوي معنى ثالث صوتي أو بعبارة أدق معنى موسيقي ، وهو معنى ألباء الأدباء إليه من قديم أنهم أرادوا أن يتلّفوا ما في كلماتهم من نقص في الأداء العاطفي ، فاحتالوا على إكماله بالحرس الموسيقي ، وبلغ الشعراء من ذلك الغاية ، إذ ما زالوا يصفّون في نغمات ألفاظهم وعباراتهم حتى اكتشفوا الأوزان الشعرية . وتبعهم الكتّاب يصفّون ، منذ وجدوا ، في كلماتهم وأدائها الصوتي ملائمين بين حروفها وحركاتها ، وتكامل ذلك عند العرب في النظام النثري المعروف باسم السجع . ولذلك كان ينبغي في الآثار الأدبية أن تعجب السامع لا من حيث المعاني فقط ، بل أيضاً من حيث الائتلاف الصوتي للكلمات ، حتى يتكامل فيها الأداء العاطفي بما تنقله وتؤديه من الجمال الصوتي مما لا تستطيع نقله وأداءه المعاني الذهنية المجردة والأخرى البيانية التصويرية .

ومن يمعن النظر في المعاني اللغوية للكلمات في الأدب يجدها تتحور في ثنايا تركيبها في الجمل والعبارات ، وكأن لها جانبيين : جانباً لغوياً فردياً وجانباً لغوياً جمعياً . وقد تظل في الجماعة الجديدة دالة على معناها الفردي ، وقد تدل على معنى جديد جاءها من اجتماعها بأخوات لها ، فتعدل حسب اجتماعها وحسب ما يتطلبه هذا الاجتماع ، والكلمات بذلك تشبه أصحابها إذ يغلب أن تتغير أفكارهم حين يصبحون أعضاء في جمعية صغيرة أو كبيرة . ولا ينكر أحد قيمة الكلمات ، فهي كل ما بأيدينا عن العلم والحضارة الإنسانية ، غير أنه ينبغي أن يستقر في أذهاننا أنها – مع اعتماد الإنسان عليها منذ نشأته الأولى في الإفصاح عن انفعالاته وأحاسيسه – تقصر قصوراً شديداً عن تمثيل ما في نفسه . وهي لذلك تشبه في المجال الأدبي رموزاً ، ترمز وتشير من قريب أو من بعيد ، وكأن الأساس فيها الرمز والإشارة . وقد كان الناس في بدء حياتهم الإنسانية يعيشون معيشة رمزية خالصة ، وهي تتجلى بوضوح في عباداتهم ، ولا يزال كثيرون منهم وبخاصة في الشعوب المتخلفة يعبدون عبادات رمزية . وحتى اليوم لا يزال هذا الجانب الرمزي القديم حياً في الأدب وبخاصة في الشعر ، ولذلك مظهر واضح يتصل به هو كثرة الشروح والتفاسير التي ألّفت حوله ، ولأسلافنا جهد خصب فيها ، وكأنهم تنبهوا إلى الرمز في معانيه وأنها لذلك تفتقر إلى غير قليل من الشرح والتوضيح لما

تختزن من أسرار خفية تجعل لها ظاهراً مكشوفاً وباطناً مستوراً . ولعل شعورهم بذلك هو الذى جعلهم يضيفون إلى شروح الأشعار المناسبات التى نُظمت فيها أو أنشدت ، حتى يُلْقُوا عليها بعض الأضواء التى تفيد فى توضيح معانيها ، واتسعوا فى ذلك فترجموا للشعراء . وكأنهم يريدون أن يضعوا تحت أعين الناس كل ما يمكن من معارف تتصل بالشاعر وشعره ، حتى تساعد على الفهم الدقيق لكل ما راوده من خواطر وخوارج وجدانية . وأضافوا إلى ذلك كثيراً من الملاحظات البليانية والموسيقية حتى يتكامل الفهم ويتضح البيان . واتسع الغريبيون المحدثون بهذا الإحساس ، فأخضعوا الأدب لمناهج العلوم الطبيعية والإنسانية والفلسفية الجمالية والدراسات النفسية ، مما سنعرض له فى غير هذا الموضع بشيء من التفصيل .

٢

اختيار البحث الأدبي

ليس اختيار البحث الأدبي شيئاً هيناً ، إذ لا بد للباحث من ثقافة واسعة كى يهتدى إلى بحث أدبي طريف ، ولذلك كان ناشئة الباحثين يجدون صعوبة فى اختيار موضوعات بحوثهم ، وكثيراً ما يلجئون إلى بعض الباحثين وبخاصة من أساتذة الجامعات ليدلوهم على موضوعات يبحثنها . وهى طريقة خطيرة ، إذ قد يدلّهم هؤلاء الباحثون على موضوعات لا تتفق وميولهم الحقيقية ، فيتعشرون فيها ، وقلما يحسنونها . ولعل فى ذلك ما يجعل أول واجب على هؤلاء الناشئة أن لا يُلْقُوا بزمامهم فى بحوثهم إلى غيرهم ، وأن يعملوا على الاهتداء إليها من خلال قراءاتهم وعكوفهم على كتب الباحثين من قبلهم يستعرضون موضوعاتها ويقرءون فيها حتى يستبين لهم موضوع يتفق وميولهم ، ويحاولون بحشه ودراسته .

ولهذه الطريقة فوائد كثيرة ، إذ لا يتناول الباحثون الناشئون ما يمكن أن نسميه بالموضوعات المعدّة ، والتى قد لا يحسنونها مهما تكلفوا لها ، لسبب طبيعى ، وهو أنها لا تتفق واستعدادهم ، إنما يتناولون موضوعات اكتشفوها بأنفسهم ، فى أثناء قراءاتهم لكثير من البحوث الأدبية ، وهى قراءة من شأنها أن تنشئ فى عقولهم

كثيراً من الأفكار والخواطر التي يمكن استغلالها فيما يبحثون ويختارون من موضوعات ، وأيضاً فإنها تنشئ في أنفسهم إحساساً عميقاً بأن سباقاً حاداً عنيفاً سينشب بينهم وبين من اتصلوا بهذه البحوث ، وأن واجباً عليهم لا أن يقرعوهم فحسب ، بل أن يجدوا كل الجهد في الإكباب على ما قرعوا وأن يحاولوا — بكل ما استطاعوا — النفوذ إلى أفكار وآراء لم يصل إليها سابقوهم في البحث ولا سجلوها في بحوثهم .

وبذلك يهيئ الباحث الناشئ لنفسه التخلص من الخضوع والانقياد لأفكار الباحثين السابقين له نافذاً إلى عالم حرٍّ في البحث ، فهو لا يدون ما دونه السابقون — شأنه شأن آلة التصوير الحديثة — دون أي مناقشة أو محاولة للتحوير والتعديل ، بل هو يدون أفكارهم ، ولكن ليناقشها وليضيف بجانبها أفكاره ، فهو ليس عبداً مسخراً لغيره ، بل هو صاحب عقل حرٍّ مستقل له شخصيته وله طموحه ومحاولته الجادة في أن يشارك غيره من الباحثين آراءهم وألا يكون نسخة ممسوخة أو مشوهة لهم ، يعيش على فتات ما سجلوه من أفكار وآراء . ومن أخطر الأشياء أن يبدأ الباحث حياته عاليةً على غيره من الباحثين الذين سبقوه فإن ذلك يصبح خاصة من خواص بحوثه ، ولا يستطيع فيما بعد أن يتحول باحثاً بالمعنى الدقيق لكلمة باحث ، فقد انطبع بطوابع التبعية لغيره ، ولم يعد يشعر لنفسه بوجود حقيقي ، فوجوده دائماً تابع لوجود غيره ، كوجود النباتات المتسلقة على الأشجار الشائخة .

ومن أجل ذلك كان ينبغي ألاَّ يهجم ناشئ على البحث في الأدب قبل أن يتسلح له بقراءات كثيرة فيه وفي مباحثه حتى يجد نفسه ، وحتى تتكون شخصيته تكوناً أولياً . وإذا كان الفنانون أدباء وغير أدباء يظلون مُدَّاءً متطاولة يقرءون ويحاكون ويتدربون ، ثم يتبينون شخصياتهم ، فيستقلون ، ويمضون في أعمالهم الفنية التي بها يُعرفون ، فكذلك الباحثون لا بد أن تتكون شخصياتهم من خلال ما يقرءون في الأدب وآثاره وتاريخه وسير أصحابه وفي النقد الأدبي بجميع فروعِهِ ، حتى إذا تبينوا أنفسهم وتبينت لهم قدراتهم على البحث مضوا فيه عن بصيرة وهُدًى لا يتخبطون ولا يتعشرون ولا يضلون في متاهاته وشعابه الكثيرة ، فقد استقام لهم الطريق القاصد وقامت عليه أمامهم الصوَى والأعلام .

ولكي تكون خطوات الباحث الأدبي سديدة ينبغي أن يحدد لنفسه العصر الذي

يعمل فيه والمكان أو الإقليم والشخص - والجوانب المختلفة المتصلة بالبحث. أما العصر فيعني الفترة الزمانية التي ستضم أطراف بحثه، وعلى الباحث المبتدئ أن يحدد نفسه إزاء العصر، فيختار منه جانباً أو شخصاً بعينه، أما إذا اختار العصر برُمته فإن ذلك يثقل به إلى أن يضطرب الموضوع في يده لاتساع ساحاته الزمانية. ولنفرض أنه اختار العصر الجاهلي أقل العصور الأدبية تعقيداً، على الأقل من الوجهة العقلية، فإنه سيجد نفسه داخل غابات ملتفة لا يعرف كيف النفوذ منها، لقلّة تجاربه، إذ سيضطرّ إلى التعمق في تاريخ الجزيرة العربية القديم وشؤون حياتها الاجتماعية والمعيشية والثقافية والدينية، والتعمق كذلك في معرفة تاريخ اللغة العربية ونشوتها ولهجاتها العتيقة وفي العصر الجاهلي وأيضاً التعمق في رواية الشعر الجاهلي وتلويحه ومعرفة خصائصه وأعلامه النابيين وسماتهم الفنية. وهي أعباء ثقال حريّ بالباحث الناشئ ألاّ يُلقيها في مطلع بحوثه على كاهله، بل يختار منها ما يكفيه مثونةً لبحث طريف، كأن يختار مثلاً شاعراً مثل امرئ القيس أو زهير أو النابغة، وهو حتى في اختياره لشاعر ينبغي أن يثير فيه مباحث لم يسبقه أحد إليها، حتى يفيد بحثه الدراسات الأدبية فوائده الجديدة، فإذا اختار مثلاً امرأ القيس أثار فيه مقارنة لغوية دقيقة بين رواية الأصمعي لديوانه وروايات غيره من اللغويين الموثقين، وأضاف إلى ذلك مقارنة لغوية بين هذه الروايات وما وُضع على امرئ القيس من الشعر المنحول الكثير. وإذا اختار زهيراً أو النابغة قارن مقارنة واسعة بين رواية البصريين لديوانيهما ورواية الكوفيين، ووضع معجماً لغوياً لكل منهما يتضح فيه المشترك بين الراويتين وما انفردت به كل رواية، مع مقارنته بين الألفاظ في الشعر المنحول عليهما والشعر الوثيق، ولا بأس من أن يوضح ما يتفرد به كل منهما بالقياس إلى غيره من الجاهليين. وبلدون ريب العصر الجاهلي أقل تعقيداً من العصور التالية له، لتشابك الشعوب والثقافات فيها والحضارات وازدهار الشعر والنثر وكثرة الشعراء والكتّاب، مما يجعل البحث فيها مليئاً بالعقاب والصعاب، محفوفاً بالمخاطر والمزالق. ولذلك كان ينبغي أن يعدّل الباحث الناشئ عن بحث العصور من جميع أقطارها وأطرافها وأن يقتصر على بحث بعض أعلامها أو بعض جوانب منها محدودة ضيقة، وكلما كان الموضوع أكثر ضيقاً كان أكثر صلاحية للبحث والدراسة.

وعلى نحو ما ينبغي من الاحتياط إزاء البحث في العصور كذلك ينبغي الاحتياط الشديد إزاء اتساع المكان وساحة الإقليم أو الأقاليم التي قد يُعنى بها الباحث الناشئ ، فالبحث في إقليم واسع مثل مصر أو الأندلس من شأنه أن يعرض الموضوع لنقص جوانب منه ، وقد تكون جوانب أساسية لأن طاقة من يبحثه محدودة ، وبخاصة إذا كان في بدء حياته العلمية ، إذ سيري نفسه ، قاصداً أو غير قاصد ، مضطراً للاستعانة بآراء مَنْ سبقوه من الباحثين . وقد يتحول إلى مسجل يدون آراءهم ونتائج بحوثهم دون أن يستطيع الإضافة إليها إضافة ذات بال . وخطَرُ البحث في الأقاليم العربية أنها تضم عصوراً كثيرة ، وإذن لا بد أن يختار الباحث الناشئ عصرًا بعينه من عصور تلك الأقاليم ، ومع ذلك لا تزال سعة الموضوع تحفُّ به ، ولنتصور أنه اختار مصر في العصر الأيوبي وما كان بها من نشاط أدبي فإنه سيضع نفسه في خضمّ لجب من هذا النشاط ، إذ نشط حينئذ شعر المقاومة للصليبيين وشعر التصوف وشعر المديح النبوي ونشطت الموشحات ، وكل جانب من هذه الجوانب يفتقر إلى دراسة متعمقة ، بل إن كل ضرب من ضروب هذا النشاط تكفي فيه العناية بعلم من أعلامه كابن الفارض من المتصوفة مثلاً وكابن سناء الملك واضع عروض الموشحات لأول مرة . وبالمثل إقليم الأندلس لا بد من اختيار عصر فيه مثل عصر أمراء الطوائف الممتد على صفحة الزمن نحو ستين عاماً ، وهو عصر زاخر بالنشاط الشعري ، إذ أخذت المدن مثل قرطبة وإشبيلية تتنافس في العناية بالشعر والشعراء وازدهرت الموشحات ، وكل مدينة فيه صالحة لأن تصبح موضوعاً لبحث أدبي طريف . وفي كتاب المغرب لابن سعيد مادة وفيرة لمثل هذه الدراسة حيث يُعنى بالحديث في كل مدينة أندلسية عن حكامها وأمرائها وبيوتاتها ووزرائها وعلمائها من كل صنف كما يُعنى بأدبائها من الكُتّاب والشعراء والوشّاحين . وقد يُفرد لإحدى الضواحي المهمة كتاباً مستقلاً يُلمّ فيه بِمُنشئِها والحياة العلمية والأدبية في بلاطه ومن كانوا حوله من العلماء والأدباء المختلفين على نحو ما صنع بالزهراء لعهد عبد الرحمن الناصر وابنه الحكم والزهرة لعهد المنصور بن أبي عامر . وقد يتجمع أكثر من شاعر نابه في مدينة واحدة وكل منهم في حاجة إلى أن يفرد بالدراسة على نحو ما نجد في إشبيلية

لعصر أمراء اسطوائف إذ يلقانا بها من الشعراء النابهين المعتمدين بن عباد أميرها المشهور وابن زيدون وابن عمار وابن اللبّانة وغيرهم كثير .

ونفس الأعلام والشخص في كل إقليم وفي كل عصر في حاجة غير قليلة إلى الاحتياط الشديد معهم ، وبخاصة أن الباحث الناشئ لا يُعْشَى بالمغمورين الذين لا تبيّن فيهم عادة إلا جانباً واحداً ، إذ يصبُّ الشطر الأكبر من عنايته على الشعراء ذوي الملكات الخصبّة ممن تعدّد جوانبهم ، ويكفى أن يختار جانباً واحداً لهم لكي يتعمقه ، ولنأخذ شاعراً مثل بشار وكان - كما هو معروف - ضريباً ، واستطاع أن ينهض بالشعر العربي لعصره ، حتى عدّ زعيم المجددين العباسيين ، ومثله ينبغي أن لا تُدرّس جوانبه جميعاً في بحث مستقل بل يُختار منه جانبٌ معيّن مثل فنّده لبصره وأثره في أشعاره ومثل ملاءمته بين القديم والجديد ومثل شعوبيته وزندقته ومثل حبه الحسى وغزله الإباحى وصدوره فيه عن الغريزة النوعية . فكل موضوع من هذه الموضوعات حريٌّ أن يُفردَ ببحث مستقل . وبالمثل شاعر كأبي نواس يُدرّسُ تحلله الخلقى وما أثاره العقاد في بحثه له من النرجسية وعوارضها عنده ، كما تدرس خمرياته مستقلة وكذلك غزلياته ، وأيضاً طردياته ، وتُدّرس لغته وموسيقاه ، وكل هذه جوانب خليقة بالدراسة المستقلة المتعمقة . وشاعر كأبي تمام متعدد الجوانب أيضاً ، ويمكن أن يُدرّسَ عنده دراسة مستقلة وصفه للمعارك الحربية وانتصارات العرب المدوية في عصره على البابكية وأتباعها والبيزنطيين ، ويمكن أيضاً أن يدرس مذهبه وما يجلّل أشعاره من غموض وما يجري فيها من معان مبتكرة ، وحتى الاستعارة وحدها يمكن أن تُفردَ عنده بالدرس ، فيناقشُ فيها رأى الآمدى وغيره من نقاد العرب وآراء النقاد منذ أرسطو ، ومثلها نوافر الأضداد التي يغمس في ليقة ألوانها البهيجة معانيه الشعرية والتي ينشرها في أشعاره كما تنتشر خضرة الربيع على جميع الأشجار . وفي المتنبي جوانب أكثر سعة مثل شخصيته ومثل إحساسه العميق بالعروبة وثورته في سبيلها ثورة عارمة ، ومثل تمجيده للقوة وللبطولة العربية في سيفياته ، ومثل كافورياته ، ومثل حكمه وما يداخلها من نظرات اجتماعية وإنسانية وفلسفية . وكل هذه الجوانب عند المتنبي وما أشرنا إليه

مما يماثلها وينظرها عند غيره من الشعراء النابيين حرية بأن يقتصر الباحث الناشئ على جانب منها ، حتى يستطيع أن يتعمقه ويستنبط من الآراء ما يضيفه حقاً إلى البحوث الأدبية . أما أن يهجم على جميع جوانب هؤلاء الشعراء وأمثالهم ممن كثرت الدراسات حولهم فإن خطراً يتهدده حينئذ من الدارسين قبله ، لأن شخصياتهم عادة تكون أقوى من شخصيته ، ويخشى أن يصبح ناسخاً لآرائهم ، يلوکها ويرددها ، ويظن أنه أتى بجديد وهو لم يأت بباطل . أما حين يختار جانباً محدوداً في شاعر فإن أملاً ينعقد عليه أن يصل إلى بعض المصادر القديمة الخاصة بالشاعر لم يتح لغيره من قبله أن يطلع عليها ، وأملاً آخر ، لعله أكثر أهمية ، أن تكون رؤيته للشاعر ، في الجانب الذي اختاره منه ، رؤية بصيرة ، ينفذ منها إلى اكتشاف أشياء جديدة يعرضها لأول مرة .

ودائماً ينبغي أن ينقّب الباحث الناشئ عن جانب من جوانب النشاط الأدبي لم يُعْنَ به الدارسون من قبل ، ويحاول أن يتبينه في أضواء غامرة بحيث ينكشف له من جميع جهاته انكشافاً تاماً . ولنقف ثانية قليلاً عند العصر الجاهلي فقد كثر الحديث فيه عن الشعر والشعراء ولم يعن أحد بدراسة اللهجات حينئذ ، مع أن في كتب اللغة منها رصيذاً كبيراً ، ويكفي باب منها كباب الإمالة ليكون مبحثاً واسعاً . وقد نسب اللغويون لهجات خاصة إلى القبائل القحطانية وأخرى إلى القبائل المضربية وميزوا خاصة من تلك القبائل الأخيرة بين لغة تميم ولغة قريش والحجازيين ، وفي كتب اللغة ومعاجمها من ذلك مادة تصلح لأن تكون نواة لا لبحث واحد بل لطائفة من البحوث . ويجانب ذلك توجد موضوعات لم تبحر حتى الآن مثل القيم الخلقية والإنسانية في الشعر الجاهلي ، إذ أرسى الشاعر الجاهلي كثيراً من هذه القيم في أشعاره ، ومن حقه أن تدرس وتفصل . ونفس أشعاره كانت ولا تزال صورة طريفة لبداوته وحياته الفطرية . سواء من ذلك الصورة الحسية في الحل والترحال والتنقل وراء مساقط الغيث أو الصورة المعنوية من حيث السطحية وعدم البعد في تحليل الخواطر وبيان خفايا النفس وما يجري في سراديبها العميقة ، وأيضاً من حيث غلبة النزعة التقريرية وغلبة الحسية في التصوير ومثول الحقائق عارية دون طلاء أو خداع مع البعد عن التجريد والمعاني الذهنية ، ومع عدم المغالاة والإغراق في الخيال ،

ومع الإلمام السريع بالخواطر والأفكار بدون أى ثبات عندها أو استقرار . وكل ذلك في حاجة إلى أن يُفردَ بالدراسة . وهناك غير قصيدة يحسن أن تخصص ببحوث مستقلة ، وخذ مثلاً لامية الشنفرى وما تصور من شخصية العربى الجاهلى وروحه البدوية النبيلة ، وإنها لخليقة ببحث تدور من حوله فكرة مروءة العربى وكرامته وإبائه وأنفته ومضائه وعزيمته . وقد قلنا فيما أسلفنا إنه ينبغي أن يُصنَعَ معجمان لروايات ديوانى زهير والنابعة ، ونزيد على ذلك أن كل دواوين الشعراء الجاهليين في حاجة إلى أن تزود بهذه المعاجم إذا أريد لها أن تخدم الدراسة العلمية للشعر الجاهلى . وإذا كانت هذه المعاجم لم تصنع حتى الآن فمعنى ذلك أن دراسة الشعر الجاهلى بعامة لا تزال تنقص ركنًا مهمًا في البحث العلمى . ومن واجب كل باحث لشاعر قديم أن يصنع له هذا المعجم ، حتى نعرف ما كان يدور على لسانه من ألفاظ يشترك فيها مع غيره وألفاظ ينفرد بها من دون نظرائه . وفى الحق أن دراسة الشعر الجاهلى لا تزال ناقصة نقصًا شديدًا ، ويكفى أن نعرف أن المعلقة مع شيوع اسمها على جميع الألسنة لا تزال حتى اليوم في حاجة إلى من يدرسها دراسة علمية ، وحقًا تعلق كثيرون بنشر شروحها القديمة ، ولكن لم يُعْنِ باحث بدراستها من الوجهة الأدبية ، وكان حريًا أن يُفرد لذلك بحث يُعْنَى أولاً بتوثيق رواياتها وأسانيدها واختلاف الرواة في عددها وفى بعض أبياتها ، ثم يُعْنَى ثانيًا ببيان موضوعاتها مقارنة في كل معلقة بين موضوعاتها الخاصة والموضوعات التى يتناولها صاحبها في ديوانه ومدى الصلات بينها ، ثم يُعْنَى ثالثًا بالخصائص الأدبية لكل منها مقارنة بين كل معلقة وما تمتاز به من سمات أسلوبية وبين الأشعار الأخرى لصاحبها ، وإلى أى حد تشيع فيها نفس السمات والخصائص . وهى بالمثل في حاجة إلى بحث لغوى ، يُعْنَى فيه الباحث أولاً بشروحها وخصائص كل شرح ثم يُعْنَى ثانيًا بلغة كل معلقة مقارنة بينها وبين لغة صاحبها في ديوانه مقارنة فاحصة دقيقة ، ثم يُعْنَى ثالثًا ببيان الخصائص التركيبية والنحوية لكل معلقة مقارنة بينها وبين خصائص الشاعر التركيبية والنحوية في ديوانه . وقل ذلك في كثير من الجوانب المتصلة بالشعر الجاهلى ، فما بالنا بالشعر في العصور التالية المعقدة ، وما بالنا بشخصيات الشعراء والكتّاب الممتازين من أمثال الجاحظ ، وكثير من كتبه في

حاجة إلى أن يفرد بالدراسة ، وحتى الآن لم يُدرس كتابه البخلاء ودلالاته الحضارية على عصره ، ولا أُفردت رسائله بدراسة جادة خصبة . وحتى موضوع كالحب وأشعاره لم تُقَرَّن المناظرة التي انعقدت بمجلس البرامكة فيه والتي حكها المسعودي في مروجه بكتاب الزهرة لابن داود الأصبهاني ، ثم بأشعار الغزل المعاصرة . وهناك شعر فلسفي كثير لم يدرس مثل أشعار ابن سينا في النفس وغير النفس وأشعار ابن الشبل البغدادي . وكذلك الشأن في شعر التصوف كأشعار الغزالي . وموضوع كالمديح النبوي عند البوصيري لم يتعمقه أحد بالدرس ، ليبين أنه لم يكن مديحاً نبوياً فحسب بل كان إثارة وتحريضاً ضد الصليبيين .

والمهم دائماً تضيق مجال البحث ، حتى يستطيع الباحث المبتدئ أن يلمَّ بأطرافه ، وحتى تصبح له معرفة دقيقة بتفاصيله ، وحتى يمكن أن يتعمق في أغواره ، وأيضاً حتى يحيط بمادته ومصادره ، وحتى يتاح له أحياناً أن يكتشف مصدراً مهملاً . ومن الخطأ لذلك الاتساع بالموضوع كأن يتناول باحث ناشئ الغزل في الأندلس ، وكان يكفيه أن يَبْحَث في طوق الحمامة لابن حزم أو الغزل عند شاعر وجداني مثل ابن زيدون . وإذا كان هذا الاتساع بالموضوع يعرضه للخطأ أو بعبارة أخرى للضعف والضحولة بالقياس إلى الأسلاف من الشعراء فإن تعرضه لهذه العيوب بالقياس إلى شعراء العصر الحديث أشد وأدعى إلى أن يصبح ضعيفاً ضحلاً ، لأن هؤلاء الشعراء تختلف مذاهبهم واتجاهاتهم كما تختلف ثقافتهم مما يجعل أشعارهم مختلفة اختلافاً واسعاً ، ولذلك لا يصح جمعهم في بحث واحد كأن يكتب شخص عن الشعر الوجداني في العصر الحديث ، وهناك المحافظون والمجددون من الحليل الحديد : العقاد والمازني وشكري وأصحاب النزعة الرومانسية مثل علي محمود طه وأصحاب النزعة الواقعية من أجيال الشباب ، ووراء هؤلاء شعراء المهاجر الأمريكي من أمثال جبران وإيليا أبي ماضي . وينبغي أن يستقر في أذهان المبتدئين أن ليس الغرض من البحوث جمع أشعار وعرضها ، وإنما الغرض تبين شخصية شاعر وتبين الموارد الثقافية التي استقى منها . ولا بد أن يحيط الباحث في شعراء عصرنا بثقافة الشاعر الذي يبحثه إحاطة تامة ، ومن الخطأ البين أن يحاول باحث ناشئ لم يتشقف بالثقافة الأجنبية دراسة شاعر تعمق في هذه الثقافة ، إذ يؤدي ذلك

حتمًا إلى اختلال التوازن بين الباحث والشاعر ، كما يؤدي إلى الغلط في كثير من أحكامه وآرائه . وهذا يصدق على الأدب القديم كما يصدق على الأدب الحديث فن يدرس تأثير الثقافة الفارسية في شاعر عباسي أو في أحد الكتّاب حينئذ ولا يكون ملماً إلماماً دقيقاً بتلك الثقافة وفروعها تصبح دراسته غير ذات غناء ولا تفيد الباحثين أى فائدة . ومثله جدير بأن يبتعد عن الموضوعات المقارنة ، لأنها تحتاج إلى العمل في ميدانين بل في ثلاثة ميادين : ميدان الأدب القومي ، وميدان الأدب الأجنبي ، وميدان المقارنة بين الأدبين ، والخلوص إلى نتائج جديدة لم يهتد إليها الباحثون من قبل .

ولا بد للدارس الناشئ للأدب من ثقافة واسعة بعلوم العربية من النحو والصرف والبلاغة والبيان وبالأخبار والتاريخ . ولا بد له من الوقوف على الفكر الفلسفي حتى يفهم شاعراً مثل أبي العلاء . ولن يستطيع باحث في الأدب العباسي أن يسبر أغواره بدون الوقوف على المذاهب الكلامية وآراء المعتزلة والمرجئة وغيرهما ، إذ دخلت من ذلك كله أسراب كثيرة إلى الأدب والأدباء ، كما دخلت أسراب أخرى من ثقافات الأمم الأجنبية . وكل ذلك ينبغي أن يتزود منه الدارس المبتدئ حتى تكون أحكامه صحيحة . وربما كانت مهمة الدارس للأدب الحديث أكثر مشقة إذ لا بد له من الوقوف على الآداب الأجنبية المتنوعة ، ولا بد أن يتزود منها زاداً يمكنه من الحكم على الأدباء المعاصرين الذين أخذوا بمحظوظ مختلفة من تلك الآداب . وزاد مهم جداً ينبغي أن يتوفر له ، وأقصد زاد النقد الأدبي الحديث ، وهل يمكن لدارس أن يتحدث عن شاعر معاصر ، وهو لا يعرف شيئاً عن نظرية الشعر في تصور النقاد المعاصرين من الغربيين ولا عما كتبوه في اتجاهات النقد من نفسية وجمالية وطبيعية واجتماعية وذاتية وموضوعية ، إن ذلك كله ضروري ضرورة الزاد والشراب للأحياء حتى يمكنه أن يدرس وأن يفهم وأن يفقه ما يدرسه ويحلله ويستخرج حقائقه دون عوج أو التواء . وزاد آخر لا يقل أهمية عن كل ما قدمنا ، وهو زاد المعرفة بتاريخ الأدب العربي معرفة تقف الباحث في وضوح على تطوره وتحوله من زمن إلى زمن ، بحيث يستقر في وعيه تيار ماضينا الأدبي من مصادر انحداؤه الأولى إلى الزمن الذي يعمل فيه ، فإذا كان ميدان عمله في العصر

الحديث وجب أن يعى هذا التيار بجميع ظواهره على مر التاريخ ، حتى يصدر في أحكامه عن علم دقيق بتاريخنا الأدبي وتقاليده التي ثبتت له طوال الأزمنة الماضية . وخطأ جسيم أن يظن باحث معاصر أن أدبنا الحديث يتفصل عن أدبنا في الأزمنة السابقة ، إذ لا يوجد أدب غربي ولا شرقي خالق " بأن يسمى أدباً من غير أن يتصل بماضي الأمة وبروحها الخالد . ولو أن أدباً ينشأ في عصرنا مجتثاً الأصول لا رابط بينه وبين ماض أدبي لأتمته لكان من الخطأ أن نطلق عليه اسم كلمة أدب بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، إذ لا يمثل روحها على مر الزمن ، روحها المتجسد على لسان أبنائها منذ ظهوروا على مسرح التاريخ . وفي الحقيقة لا يوجد أدب لأمة منبت الصلة بأدبها الماضي ، بل دائماً توجد وشائج وثيقة تربط أدبها الحاضر بأدبها الماضي ، وعلى الباحث مبتدئاً وغير مبتدئ أن يوضح دائماً هذا التواصل بين الأبناء والآباء في الأمة ، وهو تواصل من شأنه أن يفتح أبواباً كثيرة أمام الباحثين ، إذ يقارنون بين الأدباء المعاصرين والأدباء الماضين مقارنات طريفة ، ويحاولون التعرف على شخصية الأمة وشخصية أدبائها ومدى تماسك نفر منهم بالتقاليد الأدبية ومدى تخلص نفر آخر من تلك التقاليد وبخاصة ما استحال منها إلى قواعد جامدة .

٣

تنسيق مواد البحث الأدبي

قد يبدو لأول وهلة أن تنسيق مواد البحث الأدبي لا يحتاج إلى أكثر من جمعها ثم وضعها في فصول متناسقة ، وهذا صحيح ، غير أنه حين يخرج إلى التطبيق يبدو ما فيه من عسر شديد ، فإن المواد التي يجمعها الباحث — وبخاصة إذا كان مبتدئاً — قد تحمل في تضاعيفها أشياء كثيرة يظن أنها ذات صلة بالبحث ، فحين يحاول سردها جميعها يتخلخل الموضوع ويصبح مليئاً باستطرادات لا حصر لها . ولذلك كان ينبغي أن يحدد موقفه وموقف بحثه من المواد التي يجمعها ، فليس كل ما يجمعه جديراً بأن يُسرد في البحث ، ونفس المواد المتصلة بالبحث في

وضوح/ ينبغي أن تنسّق فيما بينها ، وكأنه بإزاء قياس منطقي له مقدمتان ونتيجة ، فكل ما يحشده ينبغي أن يأخذ موضعه في المقدمة الأولى أو المقدمة الثانية أو في النتيجة ، أما حين تُسَرَّدُ المواد سرداً وتتوالى في شكل سيول بدون رابط أو بروابط ضعيفة فإن البحث يصبح مُفَكِّكاً ، بل ربما انقضى بُنيانه من حيث لا يدري صاحبه .

وليست فقرُ البحث الأدبي هي التي ينبغي أن تأخذ شكل قضية منطقية فحسب ، بل أيضاً الفصول ينبغي أن تكون مترابطة ترابط أجزاء القضية المنطقية ، وكأن البحث كله قضية ترتّب أجزاؤها ترتيباً منطقياً سديداً ، فليس هناك حشو ولا استطراد ولا عبارة تُلقَى إلقاءً أو فقرة تُسَرَّدُ سرّداً من دون أن يكون لها ارتباط شديد بالبحث . إذ ليس البحث مجرد ملء فراغ من أوراق إنما هو عمل علمي . وكما أننا في الكتب العلمية وبخاصة في عرض تجربة من تجاربها لا نلتقي بأى شيء خارج عنها ، بل يطرد الكلام وكأنه حلقات في سلسلة مترابطة ، فلا تتقدم حلقة عن موضعها ولا تتأخر عنه ولا يدخل بينها وبين أى حلقة أخرى ما يوهن العلاقات المنطقية ، كذلك ينبغي أن تكون البحوث الأدبية ، فلا بد أن تتوافر العلاقات المنطقية بين الفصول وبين محتوياتها الداخلية ، ولا بد أن يتحول الكلام في كل فصل إلى ما يشبه مجموعة من الأدلة المنطقية ، تتضامن في إقامة بنائه العام ، بحيث تصبح كل فقرة جزءاً من هذا البناء ، بل بحيث تصبح كل عبارة فيه لبنة محكمة من لبناته ، فهي جزء لا يتم له بدونها تكامله ، جزء متمم لما قبله ولما بعده ، فلا يتم فهم ما تقدمه وتأخر عنه بدونه . ولو أننا حذفنا عبارة لأحسنا باضطراب البنيان كله ، فما بالنا لو حذفنا فقرة ؟ إذن يتداعى البنيان من أساسه ، بالضبط كما نحذف جزءاً من وصف تجربة ، ولتكن الفقرة ج أو د ، فإن الكلام يصبح غير مفهوم ، ولا تؤدي بقية الأجزاء المعنى المراد .

وعلى هذا النحو ينبغي أن يستقر في أذهان الباحثين الناشئين أنهم يتعاملون في كلامهم مع علاقات منطقية محكمة ، فالكلام لا يُلقَى عفواً ولا يُسَرَّدُ سرّداً بدون إحكام علاقاته المنطقية بما قبله وبما بعده ، وكل فقرة فيه تتصل بما

قبلها وبما بعدها اتصال الجزء في التجربة بالجزء السابق له والجزء اللاحق . وكما أنه لا يوجد في التجربة العلمية جزء مستقل بنفسه ، بل كل جزء يخضع لما قبله لأنه تنمة له لا يفهم بدونها ، كذلك الفقر الداخلية في أى فصل من فصول بحث أدبي ينبغي أن نشعر بأنها تنمة لما قبلها وأنها تتصل به اتصالاً منطقيًا محكمًا ، بل ينبغي أن يعم ذلك كل عبارة في بحث أدبي ، فهي ليست مستقلة بنفسها ، بل هي خاضعة لما قبلها تتمم معناه ودلالته ، وكأنها عضو في جسم البحث العام ، يكمل هيئته وصورته . وكما أن كل عضو لا يتحمل أى زيادة ولا أى نقص ، حتى لا يصبح مشوهًا ، كذلك أداء العبارات والفقر في الفصول ينبغي ألا يدخل عليها أى نقص ولا أى زيادة ، لأن ذلك من شأنه أن يحدث فيها عوجًا أو تشويهًا بالضبط كما يحدث في أعضاء الجسم . وهى أشياء يلاحظها المثالون ، وينبغي أن يلاحظها الباحثون المبتدئون وأن يحسوا دائماً أنهم بإزاء صنع تماثيل ، تسوى فيها الأعضاء والأجسام تسوية دقيقة دون أن يفتات عضو على عضو في حجمه ، بل يطرد التناسق بقوة اطراداً دقيقاً .

ولا يظن القارئ أن هذا شيء سهل ، فكثير من البحوث الأدبية ينقصه التسلسل المنطقي المحكم ، حتى ليظن الإنسان كأنما هو هبة لا يؤتاها إلا الأقلون والواقع أنه ليس هبة ، وإنما هو كدح وعناء : أن يحدث الإنسان نفسه إزاء ما يبحثه وأن يتحول به إلى ما يشبه تجارب علمية قديمة ، تجارب بالمعنى الدقيق فهو لا يكتب — بعد جمعه لمادته — كل ما يطوف به ، إنما يكتب ما يستحيل إلى تجارب متعاقبة ، تجارب تسودها العلاقات المنطقية بحيث تصبح مقدمات ونتائج مرتبة . وبحيث يصبح البحث الأدبي وكأنه خيط ممتد لا عُنُقْد فيه ولا نِشَار ، فقد أُحْكِمَتْ أفكاره وصُفِّيت ألفاظه وتأنى فيها الباحث ما وسعه التأنى ، غير متريد ولا مسهب إلا في موضع يحتاج إلى الإسهاب ، بل إن نفس الإسهاب حين يحتاج إليه موضع لا يُعَدُّ إسهاباً لأنه ضرورة للبحث ، وحين يصبح ضرورة لا يكون إسهاباً ، إلا أن يفضل أو يزيد عن المقدار المطلوب ، وحينئذ يكون ضرباً من الخلط . وينبغي ألا يعتمد الباحث على أى ضرب من ضروب الإطالة ، مهما ظن أن فيما يطيل شيئاً يستفاد أو شيئاً يستطرف ، لأن ذلك يؤدي به إلى الاستطرادات المعيبة .

إنه بإزاء أقيسة منطقية ، وينبغي ألا يبرح ذهنه هذا المعنى ، ولكي يتمثله تمثلاً دقيقاً وحتى لا يقع في أخطاء الاضطراب وفوضى الترتيب ينبغي أن يرسم الترتيب الزمني ، فإذا تحدث عن أى غرض من أغراض الشعر عند شاعر معين رتب شعره فيه بقدر الاستطاعة ترتيباً زمنياً ، وليكن مثلاً المديح أو الرثاء أو أو العتاب فإن ذلك يساعده على تأريخه لهذا الغرض ومعرفة تطور الشاعر وتطور أفكاره فيه . حتى لو كان الموضوع لا يتصل بأشخاص مثل وصف الطبيعة ، فإن ذلك من شأنه أن يكشف له أيضاً تطور الشاعر الفني وبقفه على ما حدث عنده من تحول في أسلوبه أو أساليبه إن كان قد حوّل فيها محور . وحياة الشاعر طبعاً لا بد أن تخضع لمساق الزمن . وإذا كان هذا يرأى في الشاعر وشعره فأولى أن يراعى في أى موضوع يدرسه باحث ، وليكن مثلاً الغزل في العصر العباسي الأول فإنه ينبغي أن يعرضه الباحث عرضاً متدرجاً أو منحدرًا مع الزمن ، حتى يمكن أن يلاحظ ما حدث فيه من تطور من جيل إلى جيل ، بل من شاعر إلى شاعر . وهذا نفسه ينبغي أن يعمّ النقد المتصل بشعرنا العربي عند القدماء ، فإذا عرض باحث لمسألة من المسائل عندهم كمسألة اللفظ والمعنى أو مسألة الاستعارة أو أى مسألة أخرى تحتّم أن يتبع بدقة النسق الزمني ، فلا يتحدث مثلاً عن الجاحظ ثم عن قدامة ، ثم عن ابن المعتز ، ثم عن ابن الأثير ثم عن أبي هلال العسكري أو عن ابن رشيق ، فإن مجرد سرد الدراسة على هذا النحو التاريخي المشوش يعنى أنها لم تُبحث بحثاً علمياً صحيحاً .

فالارتباط بالترتيب الزمني أساس أول في تنسيق مادة البحث ، وقد يتخذ المكان قاعدة بدوره للترتيب . ويتضح هذا في الأندلس لعصر أمراء الطوائف الذي امتد في القرن الخامس — كما أسلفنا — نحو ستين عاماً ، فإن الأندلس انقسمت في هذا العصر إلى إمارات وأندلسات كثيرة ، إذ أصبحت كل بلدة إمارة مستقلة . وعادة يبحث الدارسون الشعر الذي نُظم في الأندلس جميعاً بحثاً واحداً ، لا يرأى فيه سوى الترتيب الزمني للشعراء ، ومن الممكن أن يضاف إلى ذلك الترتيب المكاني ، لأن الشعر ازدهر ازدهاراً عظيماً في بلدان كثيرة — كما قدمنا — في قرطبة وإشبيلية وبلنسية ومرسية وغرناطة وطليطلة ، فهل يساق كله مساقاً واحداً أو تراعى

في مساق البحث البلدة التي ينتسب إليها الشاعر ، بحيث يوزع البحث على بلدان كثيرة . وهذا الاتجاه نفسه يهdy الباحث الناشئ إلى شيء آخر ، هو أنه من الممكن أن يتخذ بلدة واحدة من هذه البلدان أساساً لبحثه كما مرّ بنا فيدرس مثلاً الشعر في قرطبة لعصر أمراء الطوائف أو في إشبيلية أو في غيرهما من المدن الكبيرة ، ويتعمق في بحثه تعمقاً من شأنه أن تفيد منه الدراسات الأدبية بأكثر مما لو ظل متسعاً بالموضوع ودرس الشعر في تلك المدن جميعاً دراسة زمنية فحسب ، إذ يُخشى أن تضع في ثنايا ذلك ضروب النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، أو قل لا تتضح انضاحاً تاماً في حين لو توفر على دراسة الشعر في مدينة واحدة كانت أحكامه أكثر دقة ، إذ يرتبط فيها بيئة واحدة معينة ، بحيث يشتق أحكامه منها مباشرة ، وبحيث تتضح له ظروفها السياسية والعقلية والاجتماعية ، فلا يشتط في حكم ولا يذهب مذهب المبالغة أو مذهب التعميم .

ومعنى ذلك أنه مما يُعين على تنسيق مادة البحث الأدبي الارتباط بمكان معين وكذلك بعصر معين فمن يدرس مثلاً الأدب في مصر في القرن السادس للهجرة من شأنه أن يعرض نفسه لاضطراب البحث ولنقص مادته العلمية ، لأنه يتعذر — وبخاصة على الناشئين — الإحاطة بحقب هذا القرن وما كان بها من نشاط عقلي وسياسي واقتصادي واجتماعي فضلاً عن النشاط الأدبي نفسه وأهم أصحابه من الكتاب والشعراء . وليس ذلك فحسب فإن مادة البحث العلمية ستضطرب اضطراباً شديداً ، بسبب اتساع البحث ، وسيبدو الباحث وكأنه غريق وسط لجح متلاطمة . إن فترة واحدة من فترات القرن كفترة الفاطميين أو فترة الأيوبيين سيبدل فيها جهداً عنيفاً في جمع المعلومات المرتبطة بها ، وقد يجمع في موضوعٍ معارف لا ترتبط به ارتباطاً دقيقاً . بل لو أنه أخذ حقبة مزدهرة كحقبة صلاح الدين ودرس الشعر فيها وحدها لوجد نفسه أمامه سيول متركمة من المعارف المتصلة بالأدب وما ينعكس عليه من الشؤون السياسية والاجتماعية والعقلية .

ومن الخطأ الشديد أن يظن باحث ناشئ أن المعارف المرتبطة بموضوع جميعاً متساوية القيمة في الدلالة العلمية فيورد فيه جميع المعارف المتصلة به بدون تفرقة بين معرفة مهمة ومعرفة غير مهمة ، والمعارف بطبيعتها تختلف ، كما تختلف صلتها بالموضوع

ودلالاتها الخاصة ، ولذلك كان ينبغي أن يُجسّر فيها ضرباً من الاختيار والانتخاب ، فليس كل ما قرأه خليقاً بالتسجيل ، بل ينبغي أن يأخذ ويدع ، وأن يدون ما هو خليق بالتلوين ويحذف ما هو خليق بالحذف . وكم من معارف يقرأها الباحث الجدير بهذه الكلمة ويسقطها من حسابه ، لأنها لا تضيف دلالة مهمة إلى الموضوع ، فضلاً عما لا يضيف أى دلالة ذات شأن . ولا نبالغ إذا قلنا إن مَنْ يُعنى بالبحث فى موضوع أدبى عليه ألاّ يورد فيه من المعارف إلا ما يدل دلالة قوية على فكرة أو على سمة فنية ، مما يعطى البحث طرافة . أمّا لو أنه عنى بأن يورد كل ما قرأ وكل ما عرف ؛ فإنه يخرج بعمله عن طبيعة البحوث العلمية التى يُقصدُ بها إلى الكشف الجديدة فى ميادين الأدب وبحوثه ، وهى كشف من شأنها أن تتحول المعارف فيها إلى أدلة تساق للبرهنة على نتائجها ، وإذا لم تكن المعرفة دليلاً من تلك الأدلة سقطت قيمتها وبأن أن البحث فى غير حاجة إليها ، أو أنها سيقّت زيادةً ولا تدعو إليها ضرورة . ونقول ضرورة ؛ حتى يستقر فى أذهان الباحثين – وبخاصة المبتدئين – أنهم لا يكتبون ولا يدونون فى بحوثهم إلا ما تدعو ضرورة البحث الأدبى العلمى إليه . فهم لا يجمعون للبحث مواد ومعارف من حيث هى ، وإنما يجمعون ما يسد ضرورة من ضروراته ، ولذلك ينبغي أن يُنحوا كثيراً من تلك المعارف والمواد التى تشبه أكبر الشبه أعشاباً متراكمة تحول بين مياه جدول وما ينبغي لها من مسيرة وانطلاق .

ولعل أخطر ما يعرض بحثاً أدبياً للانهايار أن يجمع صاحبه كل ما يتصل بعنوانه من مادة علمية بدون عناية باختيار أو تصنيف . وكثير من البحوث يؤدى بها ذلك إلى أن تصبح طوائف من المعارف ، منها ما يرتبط بها ومنها ما لا يرتبط بها تماماً أو قل منها ما يرتبط بها ارتباطاً دقيقاً ومنها ما يرتبط بها ارتباطاً واهياً . وليس ذلك فحسب ، فإن كثيراً منها يسوده التشويش وتشيع فيه القوضى ، ولذلك كان من الضرورى أن يقسم البحث الأدبى إلى أبواب وفصول ، حتى تتميز موضوعاته وتصبح لكل موضوع دائرة أو منطقة خاصة يُدرّس فيها درساً دقيقاً . غير أن هذا وحده لا يكتفى ، لأن البحث حين يتحول مثلاً إلى طائفة من الأبواب والفصول يظل فيه ضرب من الاتساع وتظل الأبواب والفصول مهددة

بأن تتحول إلى موضوعات تُجْمَعُ لها مادة من هنا وهناك دون تحديد دقيق . وأكثر البحوث تجرى على هذا النمط ، فأبوابها وفصولها موضوعات تُفْتَحُ ، وتدخل فيها سيول من المعارف كان ينبغي أن يُحذف منها الكثير ، ولذلك كان من الضروري أن يقسم الفصل إلى أجزاء ، ويستقل كل جزء بمادته العلمية ، حتى تستبين حدوده وتتضح معالمه وترسم ملامحه رَسْمًا بَيِّنًا . ولا يفيد هذا الصنيع في تنظيم مادة الفصل فحسب ، بل يفيد أيضًا في حذف كثير من الفصول والزوائد التي من شأنها أن تؤذى البحث ، إذ يُلاحَظُ على من لا يتبعون هذا النظام حين يخرجون في فصل من جزء منه إلى جزء يحاولون ما وسعهم أن يصلوا الكلام بعضه ببعض ، فيضعوا ما يشبه الجسور الواصلة بين شاطئين ، إذ ما يزالون يمتالون على وصل الكلام بوضع ما يشبه نهاية مع الجزء السابق وافتتاحية مع الجزء التالي ، في حين أن تجزئة الفصل ووضع أرقام لأجزائه تعفيهم من هذا كله وتجعلهم يعتمدون مباشرة إلى الحديث في الأجزاء المعروضة بدون عناء في وصل الكلام وربط بعضه ببعض بأدنى سبب أو بعبارة أدق بأضعف سبب . وليس هذا التنظيم في البحوث الأدبية شيئًا يُسْتَحْسَنُ فحسب ، بل هو ضرورة حتمية . حتى تكون للفصل أجزاء واضحة تُبَحَثُ وتُدْرَسُ ، ولا بد لكل جزء أو قسم من عنوان ، وبذلك يصبح للفصل الواحد خمسة أجزاء مثلاً أو أقل أو أكثر ، يتناول الباحث كلاً منها على حدة ، وكلما أنهى الحديث في جزء انتقل إلى الجزء الثاني عارضاً مادته ، راسماً معالمه .

وهذه العناوين لأجزاء الفصل وأقسامه ينبغي ألا تتحول إلى مجرد عناوين تُجْمَعُ لها مادة في صفحة أو صفحتين أو أكثر ؛ فهي ليست علامات مميزة على الطريق ، وإنما هي موضوعات يُراد بحثها ودرسها وإعطاء الكلمة الأخيرة فيها ، أو قل بعبارة أدق : إنها قضايا تنقسم من قضية كبيرة هي عنوان الفصل ، والباحث يعرض القضية الكبيرة وما تفرعت إليه من قضايا متشعبة . وإذا كانت القضايا الحقيقية تحتاج إلى مدع ومحام ، وكل منهما يعرض وجهة نظره بما يجمع من أدلة الاتهام والدفاع فإن قضايا البحث الأدبي يصبح المدعى والمحام فيها واحداً هو الذي عليه أن يعرض وجهى القضية ، ويتخذ له موقفاً منها في غير تحيز ، بل في

تحرُّ دقيق وعدل وإنصاف . ولسنا نقول قضية لنبيِّن عمل الباحث الأدبي في أجزاء الفصل وأنه يلزأ قضايا تحتاج إلى ادعاء ودفاع فحسب ، ولكن أيضاً لنلفت إلى أن عمله ليس أن يسوق كلاماً في موضوع ، وإنما أن يسوق أدلة وبراهين ؛ فالفصل كله وأجزأه مجاميع من البراهين والأدلة والأقيسة المنطقية .

ليس الفصل وأجزأه إذن أكواماً من معارف ، وإنما هو قضايا تُساق لها الأدلة والحجج المنطقية مدعومة بالأسانيد . وقد يكون من الغريب أن نزعَم أن أكثر ما نقرأ من بحوث أدبية إنما هو أكوام معارف متراسة ، كومة بجوار كومة ، ولكل كومة عنوانها ، وليس هناك بحث ولا ما يشبه البحث ، لسبب طبيعي ، وهو أن الفصول وأجزأها — إن وُجدت — لا تتحول إلى قضايا أو إلى مشاكل تُصاغ فيها الأدلة والأقيسة ، وإنما هو كلام يُساق من هنا وهناك ، وكثيراً ما تنقصه الروابط ، لا بين الجزء والجزء ولا بين الفصل والفصل ، بل بين فقرِ الكلام في الفصل والجزء الواحد ، بل أحياناً بين العبارات في الفقرة الواحدة ، إذ نجد الباحث يقفز من عبارة إلى عبارة بدون وصلة حقيقية ، وكيف توجد الوصلات وقد تحولت ساحة البحث إلى خنادق وممرات وفواصل لا تكاد تُحصي بين الفصول وأجزأها وفقرها وعباراتها ، فإذا بنا نفقد السياق ونفقد الارتباط بين الكلام بل نفقد البحث جميعه ، لأنه لم يَعدْ يحمل ما يمكن أن نسميه بحثاً بالمعنى العلمي الدقيق لهذه الكلمة ، الذي يَعرِّف أول ما يَعرِّف قضايا ومشاكل تُناقشُ مناقشة منطقية سديدة ، يتجمع فيها الدليل تلو الدليل ، والقياس السديد تلو القياس السديد .

ولعل في هذا كله ما يدل على أن النسق المنطقي أساسى في أى بحث أدبي ، وهو كما يُطلَبُ في الفصل وأجزأه وفقره وعباراته يُطلَبُ في نسقه العام ، أو بعبارة أخرى في طريقة دراسته وتوزيعها على أبواب وفصول . ولا يؤتَى بحث كما يؤتى من نهجه العام ، فما لم يكن قد ضُبِطت أبوابه وفصوله فإن خطراً عظيماً يهدد كيانه . وأكبر الظن أننا سنظل طويلاً نبدي ونعيد في أن أى بحث ينبغي أن تحدّد أسواره الزمانية ، بحيث لا يطغى زمان على زمان ، وقد تعود كثير من ناشئة الباحثين إذا كتبوا بحثاً جعلوا له مقدمة أو تمهيداً ، وهو عمل يُعقَلُ حين يظل في

نحو عشرين صفحة أو قل ثلاثين ، ولكن حين يمتد إلى مائة صفحة أو مائتين فإنه يخرج عن وظيفته ويصبح بحثاً داخل بحث . ولنفرض مثلاً أن باحثاً مبتدئاً أراد أن يكتب عن الأدب في مصر في العقد الثالث من القرن العشرين فإنه إذا قدم لذلك بحديث عن الأدب قبل هذه الفترة ولخص ذلك في عشرين صفحة كان ذلك شيئاً مقبولاً ، أما إذا اتسع بالحديث وكتب باباً مستقلاً عن الأدب قبل تلك الفترة فإنه يكون قد أقحم على أسوار البحث مادة لا قبل له بها ، بل إنه يكون قد حطم فعلاً أسوار بحثه ، إذ رفعها رفعاً حتى يتسع بساحة البحث . وليس من شك في أن ذلك يُعدّ خروجاً عن دائرة البحث وآفاقه ، وهو ليس خروجاً فحسب ، بل هو محو للحدود والأسوار الفاصلة بين البحوث . إن مهمته أن يبحث في أدب العقد الثالث من القرن الحاضر وحده ، وكأنما غابت عنه مهمته ، فإذا هو يتحمل أعباء لم يكلفه بها أحد ، ومن شأنها أن تضيف إلى عمله في بحثه عملاً جديداً ، سيظل في ضميره مؤمناً بأنه ليس بمجاله وأن عليه أن يأخذ فيه من غيره ويعتمد على سواه ، أو على الأقل لا بأس عليه من أن يستمد من غيره . وبذلك يكون هذا القسم المقحم على البحث تلخيصاً لآراء الباحثين ، ولا يفيد البحث الأدبي من حيث هو أى فائدة ، مما يضعف طوابعه في الدراسة . وليس هذا فحسب ، فإن الباحث سيُسْغَلُ بأشياء لو أنه ادّخر ما أضاعه فيها من وقت وجهد لبحثه الخاص في العقد الثالث من هذا القرن لأفاد من ذلك فائدة كبرى . وهذا كله لو أنه عُنِيَ فقط بأدب ما قبل العقد الثالث من القرن . فما بالنا لو أنه انحدر مع العقود الزمنية السابقة حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ، بل ما بالنا لو أنه في مقدماته وتمهيداته لم يقف عند الأدب وحده واتسع بالحديث عن الأحوال السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في تلك العقود إذن يختلط — كما يقول الناس — الحدث الأكبر بالحدث الأصغر ، ونصبح وكأننا في ضباب ، بل يصبح الباحث نفسه وكأنه في ضباب ، فالأشياء تختلط أمامه ، ولا يراها رؤية صحيحة . وقد يكتب كثيراً في أدب العقد الثالث من القرن ، ولكنها كتابة مبتسرة ، ولا أريد أنها موجزة ، بل قد تكون مبسطة بسطاً واسعاً يمتد إلى مئات الصفحات ، ومع ذلك تختنى منه المعالم الكبرى ، فإذا

كتب مثلاً عن الخطابة لم يلتفت إلا إلى الخطابة السياسية ، ونسى الخطابة القضائية وما كان يثار فيها من قضايا سياسية كقضية مقتل السردار سنة ١٩٢٤ ، وما أُلقيَ فيها كبار المحامين من خطب طويلة ، ونسى أيضاً الخطابة الاجتماعية وما أُلقيَ فيها من خطب بديعة على نحو ما ألقى الخطباء في افتتاح بنك مصر ، بل قد ينسى كبار الخطباء السياسيين أنفسهم . وقد يعرض لكتاب المقالة في العقد الثالث المذكور ، فلا يذكر سوى بعض المعارك الأدبية كالمعركة التي نشبت بين طه حسين ومصطفى صادق الرافعي ، وينسى كثيراً من الكتاب النابهين مثل العقاد وهيكل والمازني ، بل قد ينسى الصحافة الأدبية جميعها فلا يتحدث عن مجلات الهلال والسياسة الأسبوعية والبلاغ الأسبوعي وكتّابها النابهين . ومرجع ذلك كله الضباب الذي نشره من حوله حين ترك دائرة البحث الحقيقية إلى دوائر أخرى ينوء بها جمهور من الباحثين ، فإذا هو يكلف نفسه فوق ما يطيق ، وإذا البحث يضطرب في يده وتضطرب جميع حقائقه .

وإذا تركنا المقدمات والتمهيدات إلى البحث الأدبي نفسه وأبوابه وفصوله ، كان من الواجب أن يتم بعضها بعضاً بحيث يترتب بعضها على بعض ترتيباً يجعلها كلاً واحداً أو جسداً واحداً تتولد أعضاؤه تولداً طبيعياً ، وخير ما يصور البحوث الأدبية من هذه الناحية قرئناها بعمل أدبي معروف هو المسرحية ، فكما أن المسرحية تنقسم إلى فصول ومشاهد كذلك البحث الأدبي ينقسم إلى فصول وأجزاء ، وكما أنه ينبغي أن تسود في المسرحية وحدة الحدث كذلك ينبغي أن تسود في البحث الأدبي وحدة العمل بحيث تتسلسل أجزاؤه تسلسلاً دقيقاً ، بل بحيث يصبح كالمسرحية تعمها وحدة عضوية تتولد في أثنائها المشاهد ، وكما أنه من الخطر على المسرحية أن يدخل على مجرى الحدث أي أشياء عارضة ، كذلك من الخطر على البحث الأدبي أن يدخل عليه أي أشياء خارجة عن دائرته الخاصة ، لأدنى ملابسة . فهنا وهناك لا بد من الربط المتوتر الحاد بين الأجزاء بحيث لا تُعطى أي فرصة للاستطراد ، بل بحيث تكون كل عبارة لها ضرورتها في السياق ، ولها دلالتها على المعاني المطلوبة التي تصور الشخص والأحداث . وهذا التوتر العنيف في حدث المسرحية يقتضي دائماً الانتخاب والاختيار : اختيار الموضوع والأفعال والأقوال التي تفسره والتي تبرز من خلالها

الشخص بـروزاً بيّناً بما يكشفها من وقائع ويجلوها من مصادفات ومفاجئات . والبحث الأدبي يشبهها من هذه الناحية أدق الشبه ، فالباحث ينتقى موضوعه ، ويظل الانتقاد دَيّنه في كل ما يكتبه ، فهو دائماً ينتقى النصوص وينتقى الأفكار ، كما يظل التوتر والحدة يلازمانه ، حتى يُبرز ما يريد إبرازه من الآراء ، وحتى يُسقط عليه من الأضواء ما يكشفه في وضوح كشفاً تدعمه الأدلة الحادة القاطعة . وكما أن المسرحية تقوم على التضييق في الزمان والمكان والحدث والشخص ، كذلك البحوث الأدبية تقوم على التضييق في العرض حتى لا يدخلها أي اضطراب ، فكل فصل فيها ، بل كل فقرة من فقر الفصل حلقة في سلسلة تتابع فيها الحلقات بإحكام بدون أي إسهاب أو أي استرسال ، فذلك ليس مجاله البحوث الأدبية والمسرحيات الرفيعة ، إنما مجاله القصة حيث يستطيع صاحبها أن يطيل فيها ويُسهب كما يشاء ، وحيث يسترسل وقد يستطرد حسب حاجته القصصية ، ولذلك كان من الممكن أن تصبح القصة مجلداً ضخماً أو مجلدين ، على حين لا تزيد المسرحية عادة على مائة صفحة لما ذكرناه من أنها عمل متوتر حاد ، عمل سريع متوثب ، لا تتخلله ثغرات ولا شلالات ولا استطرادات ولا جنوح ذات اليمين أو ذات الشمال في عبارة داخل حوار ، وكأنما لا تشركُ لمشاهدتها فرصة كي يسترد أنفاسه ويبتلع ريقه ، إذ لا تزال تأخذ بخناقته ، حتى تنتهي العبارة الأخيرة فيها . وينبغي أن تكون هذه الصورة هي نفسها صورة البحث الأدبي ، فلا استطراد ولا حشو ، بل سببية حادة وتسلسل محكم للأفكار السابقة واللاحقة ، وكأنما البحث حدث كحدث المسرحية ، تلتحم فيه الدوافع والتأثيرات والمقدمات والنتائج المنطقية في شكل متصل مترابط ترابطاً حاداً . وفي ذلك ما يصور من بعض الوجوه كيف أن البحوث الأدبية حين تطول طويلاً مسرفاً لا يرافقها التوفيق ، لأنها غالباً تفقد عناصر التوتر والربط المنطقي الحاد بين أجزائها وفصولها فضلاً عن فقرها الداخلية . ولعل لا أغلو إذا زعمت أن أي بحث أدبي يزيد على أربعمئة صفحة من صفحات المطابع المتوسطة يحمل في أطوائه غالباً ما يتداعى به تداعياً مؤكداً ، إذ فأرق خصائص البحوث الأدبية القائمة على الانتخاب والتركيز والتسيب والاتساق والتنظيم ودخلته ضروب لا تكاد تُحصَرُ من الاستطراد ومن حشد المعارف المهمة وغير المهمة ؛

ومن صور الإطناب والإسهاب ومن التفاصيل التي لا تدعو إليها حاجة ، وكل ذلك يفسده إفساداً لاصلاح له بعده .

٤

الاستقراء والاستنباط

تقوم البحوث الأدبية على عمليتين أساسيتين هما استقراء الحقائق الجزئية واستنباط الحقائق الكلية والقضايا العامة ، ولا يراد بالاستقراء جمع الحقائق المفيدة وغير المفيدة ، فدائماً لا بُدَّ من الانتخاب والاختيار والانتقاء ، ولا بد أيضاً من الاستقصاء الدقيق والإحاطة التامة بكل الحقائق المتصلة بالبحث الأدبي ونصوصه الجزئية ، حتى يمكن الوصول إلى الحقائق والصفات الكلية ، ولذلك كان ينبغي على الباحث في الأدب أن يبدأ بجمع الأمثلة والنصوص ويصنّفها حسب الموضوعات التي يتناولها في بحثه المعين .

ومن المهم أن نعرف أن البحوث الأدبية تشبه بحوث العلوم الطبيعية ، فهي تبدأ بالجزئيات أو من الجزئيات وتنتقل منها إلى الكليات . تبدأ بدراسة الخاص وتنتقل منه إلى دراسة العام ، فالأساس هو الجزئيات وهو الأمثلة المتنوعة لا كما يصنع أصحاب العلوم الرياضية الذين يبدعون من الحقائق الكلية ويتقلون منها إلى الحقائق الجزئية ، أو بعبارة أخرى يبدعون من العام ويتحولون منه إلى الخاص يبدعون بنظرية مجردة ، ثم يطبقونها على الجزئيات وقد يكون لها وجزئياتها ما يجسّمها جميعاً في الواقع المحسوس وقد لا يكون . والرياضة بذلك تجرّ إلى افتراضات وأبحاث خيالية كثيرة بخلاف العلوم الطبيعية فإنها تعتمد على الواقع المادى الملموس ، وما تزال تبحث في جزئيات منه حتى تضعّ خاصّة أو نظرية لها مشتقة منها بعد أن تكون قد رُتبت ومُسيّرت وصُنّفت وعُرفت فصائلها وأنواعها وصفاتها . وبالمثل البحوث الأدبية ؛ فهي تبدأ من الجزئيات والمفردات والأمثلة ، تبدأ مثلاً من قصيدة وتقرنُ إليها قصائد أخرى في عصر معين ، لتستخلص ما تشترك فيه من خصائص أو ظواهر معينة ، وقد تبدأ من أبيات مفردة في قصيدة لتصل إلى خاصّة أو ظاهرة

تُقَيَّدُ بها . ولا ينعكس الموقف أبداً بحيث يَرْفَعُ البحث الأدبي مجموعة من خصائص أو ظواهر كلية يدرس على أساسها نصوص زمن معين . إنه حيثئذ لا يكون بحثاً أدبياً علمياً ، لأنه قام على الفرض ولم يعترف بالاستقراء ، بل إلغاء إلغاء .

والاستقراء لا يُلْغِي الفرض ، ولكنه يؤخره حتى ينتهي من جمع الجزئيات ، حتى إذا جمعها الباحث الأدبي مضى يَدْرُسُها ويحاول استخلاص خصائصها ، وحيثئذ قد يفترض خاصة : ولكنه يعود إلى الجزئيات ليرى مدى صحتها ، وهي بذلك تخرج عن حيز الفرض المطلق إلى حيز الفرض المقيّد الذي يُفْحَصُ من خلال الجزئيات ليُعْرَفَ أهو صحيح أم غير صحيح . ولا ريب في أن ذلك يتطلب دقة في الملاحظة وأن يسلط الباحث الأدبي عقله على مجموعة من الجزئيات والأمثلة ليستنبط خاصة أو ظاهرة ، وهو حين يستنبطها يلاحظ الأسباب التي تدفع إليها ، أو قل إنه يخضع لقوانين السببية في استخلاص الخصائص واستنباطها . فدائماً يُعْنَى بعرض أسباب ودوافع مختلفة تؤكد كل فرض من الفروض التي يَسْتَظْهَرُها ، وفي الوقت نفسه تَسْنُدُ الفَرْضَ النصوص والأمثلة والجزئيات المختلفة . ومعنى ذلك أنه لا بد أولاً من إحصاء الأمثلة ، ولا بد أن تُشْتَقَّ الصفة أو الخاصة المفروضة منها ، ولا بد أن تؤكد لها قوانين السببية العامة ، حتى يصبح الاستنباط صحيحاً قد زُوِدَ بالأدلة الكافية من الأمثلة والبراهين .

والاستقراء بحق عماد البحث الأدبي وقوامه : ولنتصور شخصاً يدرس عصرًا مثل العصر الجاهلي ولم يقرأ كل نصوصه أو على الأقل أكثرها ، أو لنتصوره يدرس شاعراً ولم يقرأ جميع قصائده : إن دراسته لا بد أن تكون ناقصة لأنها نقصت شطراً من الاستقراء ، وهو لا بد أن يكون شاملاً ، حتى تكون الأحكام سليمة . وكيف يمكن لباحث أدبي مثلاً أن يكتب بحثاً عن شاعر مثل جرير ، أو مثل أبي تمام أو مثل البارودي أو شوقي وهو لم يقرأ كل إنتاجه الشعري ، والمفروض ألا يقرأ فحسب ، بل يفحص ويدون ، حتى يمكن أن يصل إلى أحكام دقيقة . وقد يوضح ذلك من بعض الوجوه أن من يقرأ أبا تمام يراه يقول في مديحه لابن أبي دؤاد مستشار المعتصم الخليفة العباسي المشهور :

قد غَرَسْتُمْ غَرْسَ المودَّةِ والشَّحْدِ ناءٍ في قلب كل قنارٍ وبَادِي
أَبْغَضُوا عِزَّكُمْ وودُّوا نَدَاكُمْ فقَرَّوكم من بَغْضَةٍ وودادٍ
لا علمتم غريبَ مجدٍ رَبَّقْتُمْ في عُرَاه «نَوَافِرَ الأَضْدَادِ»

وهو يقول لمدوحه إنكم زرعم الودَّ والبغض في نزلاء القرى والبوادي ، ويوضح ما يريد ، فيقول : إنهم يحسدونكم بل يبغضونكم لما أنتم فيه من عِزٍّ مؤثِّلٍ ومحبونكم ويودونكم لنَدَاكم وكرمكم الذي تسبغونه عليهم ، وكأنهم يطعمونكم بغضاً ووداً . وهو تناقض غريب ، فالناس يحبون أبا دؤاد ويكرهونه ، وهو بذلك ملقَى لضِدِّين ، ويدعو له أبو تمام أن تظل تُشَدُّ إلى عرى مجده وشرفه نوافر هذه الأضداد الخيالية . وكأنما هذه الأبيات صوت بوق ضخمة ينبه إلى أهم خاصة فنية يتميز بها أبو تمام في أشعاره وما يصوغ من أخيلته وأفكاره على أساس الأضداد المتناقضة ، أو كما كان يسميها «نوافر الأضداد» فكل شيء وكل شخص مجمع لأضداد متقابلة . ظاهرة أو خاصة أدبية ينفرد بها أبو تمام من بين شعراء العربية ، إذ تحول بمعانيه وتصاويره إلى متحف ضخمة للأضداد المتلاقية ، وقد أشاعها في جميع أشعاره فإذا النهار المضيء يصبح مظلماً حين تطلع فيه صاحبه لغلبة أضوائها على أضوائه ، وإذا البعير يأكل فيافي الصحراء بكليتها وأعشابها وتأكله بسمومها ورياحها الحارة اللافحة ، وإذا النهار المشمس على صفحة الرياض المزهرة كأنه ليل مقمر بأحلامه وأشعته الفضية ، ويستحيل وصف قلم ابن الزيات الكاتب البليغ لوحة أضداد أشبه ما تكون بقوس قزح بهيج . وتنتشر هذه الأضداد الزاهية في جميع أشعار أبي تمام حتى لتصبح مماثلة للخضرة التي ينشرها الربيع على جميع الأشجار والفروع والأغصان والأوراق والأعشاب . ولو أن باحث أبي تمام لم يستقص قراءة أشعاره ولم يقرأ أبياته السالفة لكان من الممكن أن تظل هذه الخاصة ، التي تُعدُّ أهم خصائص شعره وفكره ، مستورة غير مكشوفة .

وكثيراً ما يبدل الاستقراء حكماً خاطئاً شاع بين الباحثين ، ومن خير ما يوضح ذلك ما رده المستشرقون — وتبعهم فيه كثير من المعاصرين — عن الشعر في عصر صدر الإسلام وأنه ظل بصورته الجاهلية إلا بعض آثار طفيفة ظهرت عند حسَّان ومواطنيه من شعراء المدينة : أما من عدائهم من شعراء نجد وغير نجد فقد

ظلوا يَجْتَرُّونَ ويكررون المعاني الجاهلية الموروثة . وهو رأى يخالف طبائع الأشياء أن يخرج العرب وشعراؤهم من حياة الوثنية المادية إلى حياة الإسلام الروحية ، وَيَتَلَوُّونَ القرآن الكريم خاشعين لما يصور من عظمة الله وجلاله ورحمته ومحبته ، ويؤمنون بكل ما جاء به من البعث والحساب والثواب الآخروي والعذاب ، وَيُكَبِّونَ على فروضه الدينية متبتلين ، وَيَتَرَسَّمُونَ هَدْيَهُ الخلق وما حَرَّمَ من الفواحش الظاهرة والباطنة ، ويستشعرون رقابة الله في كل صغيرة وكبيرة وقد تعمقهم قلق لا حدود له على مصيرهم يوم يُعْرَضُونَ على ربهم ، فإما إلى النعيم والثواب ، وإما إلى الجحيم والعقاب ، ويقال مع ذلك كله إن العرب وشعراؤهم ظل الإسلام لا يمسّ مشاعرهم ، مع ما حدث لهم من هذه الحياة الروحية الجديدة ، حتى إن كلا منهم ليضحى بروحه في سبيل دينه الحنيف ، وبمجرد أن نشروا أضواءه في الجزيرة مضوا ينشرونها في أطباق الأرض ، وهم يرتلون القرآن ويدَوُّون به دَوَى النَّحْلِ . ومع هذا جميعه يقول المستشرقون ومن جاراتهم إن الشعراء المخضمين لم يتأثروا تأثراً واضحاً بالإسلام إلا أسراباً ضئيلة تظهر ناحلة ناصلة في شعر أهل المدينة . وهي مخالفة صريحة للمنطق أن يَحْدُثَ هذا التطور الهائل في نفوس العرب ولا تنعكس منه أصداً على أشعارهم ، أصداً تعمّ كل أنحاء الجزيرة وكل شعرائها من البدو وغير البدو . وما هي إلا أن نتصفح كتب التاريخ والأدب والتراجم الخاصة بالصحابة مثل السيرة النبوية لابن هشام وتاريخ الطبري وكتاب الأغاني وطبقات ابن سعد والاستيعاب لابن عبد البر والإصابة لابن حجر وأسد الغابة لابن الأثير حتى يترأى لنا في وضوح خطأ هذه الفكرة التي نشأت من التقصير في استقراء أشعار الصحابة واستقصائها في مظانها الكثيرة .

وعلى نحو ما ينبغي من الاستقراء الكامل لنصوص العصر حتى لا يقع الباحث في تعميمات وأحكام خاطئة ، كذلك ينبغي الاستقراء الكامل لنصوص الشاعر ، وبخاصة حين يتعمق البحث في الحديث عن نفسه أو عقيدته . وتصور ذلك من بعض الوجوه الدراسات التي كُتبت عن المتنبي وأبي العلاء ، أما المتنبي فقد عُرِفَ أنه عاش يتغنى بالعروبة وشائنها أو سجايها الرفيعة في اعتزاز عظيم ، ومن أجلها ثار في أول حياته ، وشق بثورته ، فأدخل السجن ، وبعد لأيٍ رُدَّتْ إليه حرته . ولم يزغزع

ذلك شيئاً من يقينه في حتمية الثورة على الأعاجم ، الذين كانوا يستولون على مقاليد الحكم في بغداد ويَقْضُونَ في أمور العرب قضاء كله ظلم وجور وافتيات على العدل الذي لا تصلح حياة الناس بدونه . وقدّر له أن يستريح إلى حين من احتمال أعباء هذه الثورة التي كانت تشتعل في حنايا نفسه حين التقى بسيف الدولة الحمداني أمير حلب ، ورأى تحت بصره بطولته في جهاد البيزنطيين . واضطرته الظروف أن يترك بلاطه أو فردوسه ، وييمّم وجهه نحو دمشق ، ويلقاه أصحاب كافور الإخشيدي مدبر مصر وشئونها حينئذ ، ويمنونه إن هو نزل بساحته أن يولّيه ولاية من ولايات مصر بالشام ، ويداعبه أمله القديم في أن يصبح له إمارة عربية ، لعلها تكون نواة لرجعة الدولة العربية ، فيتجه إلى مصر ويمدح كافوراً وأمله لا يفارقه . وهنا تظهر أهمية استقراء أشعاره في كافور ، إذ نرى من الباحثين من يقول عن هذا الشاعر العربي العبقري إنه تحول عند كافور شاعراً مأجوراً ، وإنه أصبح عبداً ثلّمال ذليلاً لصاحب السلطان يتهالك على المنافع العاجلة شأن أهون الناس ، إذ باع كرامته منه بثمان بسخس دراهم معدودة . وكل ذلك وما يماثله من الدم الشنيع يضاف إلى شاعر العربية الفذ ، بدون استقراء كامل لأشعاره في كافور وتصريحه فيها بأنه لم يَفِدْ عليه لئلا ولا لفضته وذهبه ، وإنما لما وعده به أصحابه من ولاية ظن أنه يستعيد بها مجد العرب والعروبة ، وإلى ذلك يشير في إحدى مدائحه له بقوله :

وما رَغِبْتِي فِي عَسْجَدٍ أَسْتَفِيدُهُ ولكنّها في مَفْخَرٍ أَسْتَجِدُهُ

فهو لا يريد عسجداً ولا ذهباً ، وإنما يريد مفخراً ، يريد ولاية لا مالا ، حتى يُبدِل للعرب من العجم . ولا ينيله كافور مأربه ، ويخرج من مصر بليلٍ مغاضباً هاجباً له هجاء مرّاً . ويتجه إلى الكوفة وبغداد ، ويستزيره ابن العميد أكبر كتّاب عصره ، وكان مدبراً لشئون ركن الدولة البويهى وابنه عضد الدولة في إيران ، فيزوره ، ويمدحهما ، ويقول بعض الباحثين إن المتنبي ضحى حينئذ بالعروبة تحت أقدام البويهيين ، ولو أنه قرأ رأيته في ابن العميد لو جده يلتمس منه جيشاً كامل العدة لينفذ به أمنيته في دولته العربية المأمولة ، يقول :

إن لم تُغِثْني خَيْلُهُ وسِلاحُهُ فتي أقود إلى الأعادي عسكرا

فهو لم يَتَفِدْ عليه وعلى عضد الدولة طلباً لمال ولا لذهب وفضة ، وإنما طلباً
 لجيش جرار ، وقد صرح في هائيته لعضد الدولة بأنه حرى أن يهبه ولاية ، وصور
 في قصائده له ولوزير حنينه إلى ديار العروبة في الشام وحبه للعرب ولغتهم الفصحى
 حباً لا يماثله حب . ولذلك يكون من التجنى على هذا الشاعر العظيم أن يقال
 إنه أهدر مسئولياته وتبعاتها إزاء العروبة وإزاء نفسه لتزوله مصر أو ديار
 فارس .

وإذا تركنا المتنبي إلى أبي العلاء وجدنا كثيرين من الباحثين المعاصرين يذهبون
 إلى أنه كان ملحداً زنديقاً بدون استقراء تام لأشعاره ، فحسبهم أن يجلدوا أبياتاً
 قد يفهم منها تمرد على الدين ، فيكتفون بها غير ناظرين إلى بقية أشعاره ، وقد تكون
 مما وضعه خصومه على لسانه ، كما أشار إلى ذلك ، في قوة ، مواطنه ابن العديم في رسالة
 خصَّها به منشورة في كتاب « تعريف القدماء بأبي العلاء » . ولذلك كان من
 الواجب على الباحث قبل اتهامه أبا العلاء بالزندقة والمروق من الدين أن يستقرئ
 أشعاره استقراء دقيقاً ، حتى لا يتورط في الخطأ وبخاصة أن المسألة تمس دين
 الرجل وعقيدته . ولا نرتاب في أنه لو تريت هؤلاء الباحثون بعض التريث وأعادوا
 النظر في أشعار أبي العلاء لعدّوا في تهمتهم أو على الأقل لخفضوا من حدّتها ولم
 يصوغوها صياغة الجزم واليقين . من ذلك أنهم رأوه يتحدث أحياناً عن قدم المادة
 والزمان والأفلاك والنجوم . فظنوا أنه يريد القدم الأزلى ، وكأنه لا يؤمن بأن الله وحده
 القديم الخالد ، وغاب عنهم أنه إنما يريد القدم المناقض للحدثة لا للحدث ، وفي
 ذلك يقول قولاً صريحاً :

وليس اعتقادی خلودَ النجومِ ولا مذهبي قدمَ العالمِ

وواضح أنه يصرح بأنه لا يؤمن بقدم العالم وكل ما فيه من زمان ومكان ، كما
 لا يؤمن بقدم النجوم والأفلاك وخلودها ، وبذلك يسقط عنه كل ما اتهمه به
 هؤلاء الباحثون في هذا الجانب الاعتقادي الخطير . ومن ذلك ذهاب بعض الباحثين
 إلى أنه كان يهاجم الديانات ، وكثير من أشعاره التي يستشهدون بها يمكن أن تُفهم

على أنه يريد أصحاب الديانات لا الديانات ذاتها ، يريد من زاغوا من المتدينين عن المحجة وقصد السبيل . وقد يقطعون بيتاً أو بيتين عما وراءهما ، مما قد يصحح لهم حكماً خاطئاً على أبي العلاء ويوضح ذلك من بعض الوجوه أن نراهم يتمثلون له في الهجوم على الديانات بقوله :

أُمُورٌ تَسْتَخَفُّ بِهَا حُلُومٌ وَمَا يَدْرِي الْفَتَى لِمَنِ الثُّبُورُ
كِتَابُ مُحَمَّدٍ وَكِتَابُ مُوسَى وَإِنْجِيلُ ابْنِ مَرْيَمَ وَالزَّبُورُ

وكأنهم يظنون أن البيت الثاني تفسير للأمور التي تستخف بها العقول في البيت الأول ، وهو في حقيقته جزء معلق ببقية تالية ، أو هو مبتدأ خبره في البيت التالي له الذي يجرى على هذا النمط :

نَهَتْ أُمَّمًا فَمَا قُبِلَتْ وَبَارَتْ نَصِيحَتَهَا فَكَلُّ الْقَوْمِ بَوْرُ

والبيتان الثاني والثالث هما موضع استخفاف العقول ؛ أو بعبارة أدق انصراف الناس عن نصائح هذه الكتب السماوية وما تحمل من إرشاد مما يعرضهم لهلاك ودمار هو موضع الاستخفاف ، فقد ردوا رسالات الرسل وأوامرها ونواهيها ، وسجل عليهم أبو العلاء بذلك البوار والهلاك . وليس في هذا هجوم على الديانات ولا على الرسالات والنبوات وإنما هو هجوم على الجاحدين المعاندين للرسل من أهل الضلال . ويرى بعض الباحثين أنه كان يتقاعس عن أداء الفروض الدينية ، بل كان ينكرها ، ولو أنهم راجعوا أشعاره لقرءوا عنده مثل قوله :

وَلَا تَتَرُكَنَّ وَرَعًا فِي الْحَيَاةِ وَأَدِّ إِلَى رَبِّكَ الْمُفْتَرَضَ

وقد ردّ مراراً أن أعجز أهل الأرض من يعجز عن الصوم والزكاة وما فرضه الله من الصلوات الخمس ، وتمنى أن يحج ويخلع ثياب الحِلِّ ويلبس ثياب الإحرام ويزور منى وغيرها من مناسك الحج ومشاعره . وقالوا - فيما قالوا - إنه كان ينكر البعث والحساب ، واللزوميات تفيض بإيمانه بما يدوّن الملكان من حسنات وأن منكراً ونكيراً سيحاسبانه في القبر ويسألانه عما قدمت يداه وأنه معروض على ربه فإما إلى الشقاء وإما إلى النعيم ، يقول :

وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي يَصْحَبْنِي حَافِظٌ قَعِيدٌ

ويقول مخاطباً الليالى :

خَلَّصْنِي مِنْ ضَنْكَ مَا أَنَا فِيهِ وَاطْرَحْنِي لِمَنْكَرٍ وَنَكِيرٍ

ويقول :

وهى الحياة فَعِفَّةٌ أو فَتَنَةٌ ثم الممات فَجَنَّةٌ أو نَارٌ

ومعنى ذلك كله أن من أكبر الخطأ على دارس لأبى العلاء وعقيدته ألاّ يستقرئ أشعاره جميعاً، وأن يكتفى بأبيات ربما كانت من وضع خصومه، وأن يأخذ أبياتاً ويترك أخرى تصحيحها وترفع عنه تهمة الإلحاد والزندقة .

والاستقراء يرافقه دائماً الاستنباط ، بل هو إنما يتَّخذ من أجله ومن أجل ما يسجل من الصفات والخصائص ، فالباحث الأدبى يستقرئ الجزئيات ويحصيها ثم يفحصها ليدون ما يستنبطه من خصائصها وصفاتها الكلية مستعيناً على ذلك ببيان الأسباب والدوافع والغايات والنوازع . ولا نبالغ إذا قلنا إنه ينبغي أن ينتقل الباحث دائماً من استنباط إلى استنباط ، فهو لا يسود صفحات يملؤها بنصوص ، وإنما يسجل ملاحظات واستنباطات متعاقبة ، ولنقف مثلاً عند الشعر الجاهلى ، فليس فى هذا الشعر مادة خيالية عميقة ، لأن الشاعر لم يكن يفرض إرادته الفنية على الأحاسيس والأشياء ، بل كان يبتقى على صورها الحقيقية دون أن يعدّل فيها تعديلاً يمسّ جواهرها ، والمعانى محدّدة كأنها أشياء صلبة محسوسة ، وهى مادية لا تحلّل ، لأنهم كانوا لا يزالون فى دور عقلى أولى أو فطرى . وتشيع فى المعانى الحركة ، لأن حياتهم كانت راحلة دائماً وراء الغيث ومساقط العشب ، ويشيع فيها أيضاً الإيجاز والتنقل السريع بين الخواطر . وكل بيت وحدة معنوية مستقلة بنفسها كبيتوتهم أو خيامهم فى الصحراء . والمعانى مفككة فالشاعر لا يعرف المنطق وسلمه التدريجى ، وتشتمل القصيدة على موضوعات مختلفة قد لا يتضح الربط بينها ، وكأنما القصيدة صورة للفلاة الواسعة التى يعيشون فيها فهى مثلها تضم موضوعات وخواطر متباعدة لا تتلاصق فحسبها أنها متجاورة . وبدون ريب تحتاج معانى الشعر الجاهلى إلى دراسة مستقلة تضم أطرافها وتتغلغل فى بيان خصائصها وسماتها المتنوعة . وبالمثل خصائص الجاهليين اللفظية وصياغاتهم الموسيقية وما استخدموه من المحسنات المعنوية واللفظية وبخاصة الجناس ، وكل ذلك أيضاً فى حاجة إلى أن يُبسّط القول فيه ويفرد بدراسة مستقلة .

وكذلك الشأن في بحث الشعراء ؛ فزهير مثلاً شاعر الخير والحق والجمال وينبغي أن توضح هذه المعاني في شعره ، والنابغة يشتهر بروعة اعتذاراته لخصوبة ملكاته العقلية ودقة ذوقه الحضارى بسبب معيشته في الحيرة وفي بلاط الغساسنة مما كان له أصداؤه في مدائحهم وفي رقة معانيه بعامة ، واشتهر عنتره بحب عفيف يفتقر عن حب الفتيان المادى من أمثال طرفة ، وكان فارساً وبطلاً مغواراً وكان يعبر بسواده وأنه ابن أمة حبشية وكل ذلك بعث في نفسه تسامياً نبيلاً وإحساساً بالمروءة الكاملة ، فإذا هو يتغنى بحبه العفيف ، كما يتغنى بخصاله الكريمة .

وبالمثل البحث في الشعر الإسلامى فلا بد فيه من استنباط التأثيرات المختلفة للإسلام في شعر المخضرمين وكذلك استنباط خصائص الشعر في البيئات المختلفة واستخلاص العلل والأسباب التى دفعت في كل بيئة إلى ظهور ضرب أو ضروب من الشعر اشتهرت بها ، ولا بد من استنباط المؤثرات العامة في الشعر حينئذ وأصداؤها فيه ، ولا بد من رسم شخصيات النابهين في كل مجال في المديح والهجاء والنماتض والسياسة واستنباط خصائصهم من أشعارهم ، إما منفردين مثل جرير والفرزدق والأخطل ، وإما مجتمعين مثل شعراء الحوار ج . وينبغي بيان الدوافع في حماساتهم وأنهم لم يكونوا يصعدون فيها عن عقيدة الأخذ بالثأر التى كان يعتنقها أجدادهم في الجاهلية إنما كانوا يصعدون عن عقيدة سياسية دينية جعلتهم يستعذبون الموت ويستصغرون الحياة حتى ليصبح الموت أمنية كل خارجى وحتى نراهم لا يكون قتلاهم ولا يذرفون الدموع عليهم مدراراً على نحو ما نجد في المراثى من حولهم ومن قبلهم ، فليس الموت حزناً وإنما هو فرح ، لما يحقق لهم من الاستشهاد زلفى إلى الله ، ويتعمق هذا المعنى نفوسهم فكل شخص لا بد أن يموت ، بل كل شيء ، حتى ليقول عمران بن حِطَّان :

لا يُعْجِزُ الموتَ شَيْءٌ دُونَ خَالِقِهِ والموتُ فَاِنْ إِذَا مَا نَالَهُ الْأَجَلُ

فكل من عليها فان ، حتى الموت نفسه لا بد أن يموت ويفنى . وعلى نحو ما تتعاقب الاستنباطات في وصف أشعار فرقة من الفرق تتوالى أيضاً في وصف شخصيات الشعراء النابهين ، فشاعر مثل جرير تستنبط عنده رقة الغزل ويعلل لها بعمق إسلامه الذى أرق نفسه وأحدث فيها من الطهر والتسامى ما جعلها تصفو

وتلين . وكذلك بعمق حزنه لنشأته في أسرة بائسة فقيرة ، ومن شأن الحزن أن يجلو النفس ويصفّيها . فالتقى هذان النبعان الغريزان في نفسه وأعدّأها لأن ترقّ في الغزل وكل ما يتصل به من استعطاف وشكوى وتضرع وتوسل . ويُدْرَسُ عمر ابن أبي ربيعة ويلاحظُ في غزله انعكاس عاطفة الحب عنده ، فإذا هو في غزله يتحول من عالم العاشقين المألوف في العربية إلى عالم غير مألوف هو عالم المعشوقين حيث نراه يحدثنا عن تصدّي النساء له في حين يدلّ عليهن ويتمنّع وقلوبهن تنوب كمدًا وحسرة . وهو يتأبّى ويبالغ في الدلال طالبًا إليهن ألا يَبْحُنَ باسمه . وشاعر وصاف للطبيعة مثل ذي الرمة تُدْرَسُ أشعاره المصورة لها وتُستقصى أبياته ليتضح كيف كان يحسُّ الكون كله إحساسًا لا مكان له ولا زمان ، إحساسًا عميقًا تتقارب فيه صور الأشياء ، بل تتحد حتى لينمحي الزمن كما تنمحي المسافة والمكان . وكل ذلك عند هؤلاء الشعراء ونظرائهم في العصر الإسلامي ينبغي أن يتعقبه الباحث آملًا في أن يكتشف كثيرًا من الخصائص والحقائق التي لم يجلّسها الباحثون من قبله .

وعلى هذه الشاكلة يمضي البحث الأدبي ، فهو استقراء واستقصاء للنصوص وإحاطة بها من جميع أطرافها ، وهو استنباط واشتقاق من النصوص للخصائص والصفات ، مع بيان العلل الباطنة المستكنة ، ولا بد مع كل استنباط من نصوص يستخرج منها ، أما إذا لم يقترن الاستنباط بنصوص فإنه لا يكون حينئذ استنباطًا ، بل يكون فرضًا ، ولا يؤذى البحوث الأدبية شيء كما تؤذيها الفروض التي لا تستمد من نصوص ولا تدعمها نصوص . وينبغي أن يستقر في الأذهان أن البحوث الأدبية لا تتعامل مع فروض وإنما تتعامل مع نصوص تُشْتَقُّ منها الظواهر والخصائص . والفرض إن لم تسعفنا الشواهد والنصوص بصحته فقد قيمته فقدانًا تامًا ، ومن أجل ذلك كان ينبغي الاحتياط في استخدامه ، ومن المؤكد أن مهمة الباحث الأدبي ليست إحداث الفروض وإنما دراسة النصوص والأمثلة واستخلاص الخصائص والظواهر الأدبية . على أن من الباحثين من يكون واسع الخبرة قوي الإلهام ، فيُدْلى بفرض ، ولا يدعمه بنصوص كافية ، ويأتي باحث من بعده فيؤيده بنصوص كثيرة يدلّ بها على صحة الفرض وصدقه . ومن تكثر الفروض عنده طه حسين لخصب ملكاته

العقلية ، ونكتفى بعرض مثالين ، أما أولهما ؛ فما لاحظته عند عبد الحميد الكاتب من كثرة استخدامه للحال النحوية في صياغاته ، وجعله ذلك يفترض أنه يتأثر فيها الثقافة اليونانية إذ يستخدم الحال في رأيه على طريقة استخدام اليونان القدماء له ، وأصل الفرض صحيح وهو كثرة استخدام عبد الحميد للحال . على أنه يلاحظ أن أستاذه سالمًا يفرط في كتابته أيضًا في استخدام الحال وكذلك ابنه عبد الله ، والحال موجودة في العربية وفي القرآن الكريم بكثرة . وأما الفرض الثاني ؛ فهو ما ذهب إليه من تشكك في نسب المتنبي شاعر العربية ، وذلك في فواتح كتابه عنه ، إذ مضى يذكر أنه لم يمدح أباه في ديوانه ولم يفخر به ولم يرثه ولا أظهر الحزن عليه حين مات ، وأنه أعرض أيضًا في شعره عن ذكر جدّه ، وتشكك في أمه أكانت عربية أم أعجمية . ويعود فيقول إنه لا يشك في أنه كان عربيًا ، ولكن لا عروبة الجنس ، وإنما عروبة الجماعة التي عايشها ، ويقول ليكن عربيًا من قحطان أو من عدنان أو فارسيًا أو نبطيًا أو ليكن ما شئت . ويتنهي من كل ذلك إلى أنه مقتنع بأن مولد المتنبي كان شاذًا . وهي فروض من الممكن أن تضاف إلى أى شاعر قبله ، من الممكن أن تضاف إلى البحري مثلاً لأنه لم يتحدث في شعره عن آبائه . ومن المؤكد أن الذى دفع طه حسين إلى هذا الفرض وما يماثله من كثرة الفروض عنده إنما هو خصب ملكاته وقدرته الرائعة على النفوذ إلى الآراء الجديدة ، فهذا المتنبي شاعر العربية الكبير استطاع أن يحيط نسبه بشك صريح لم يسبقه إليه أحد في القديم ولا في الحديث ، على الرغم من أن المتنبي كان كثير الخصوم وكان فيه استعلاء يوغر صدور كثيرين عليه من الشعراء وغير الشعراء ، فلو أنه كان مدخول النسب لغمره بذلك خصومه ولشنعوا به عليه أقبح تشنيع . وأشعاره طافحة بإيمانه بعروبتة وبانتسابه لها وصدوره عنها ، حتى ليُعدّ أكبر شاعر على الإطلاق تجسدت في قلبه مشاعرها وقد ظل يردّها حتى أنفاسه الأخيرة .

ولعل شيئاً لا يؤذى البحوث والدراسات الأدبية كما تؤذيها قلة الاستنباطات ، إذ يحس القارئ أنه أمام باحث لا يتعمق ما يبحثه . ونضرب لذلك بعض الأمثلة ، أما المثال الأول فأبو العتاهية ، فإن من يقرأ زهدياته ومواعظه وما يذكر من الثواب

والعقاب يخيل إليه أنه كان صحيح الإسلام والعقيدة وأنه كان يستمد زهده من مصادر إسلامية غير متنبه إلى شك معاصريه في زهده واتهامهم له بأنه إنما كان يستمد من المانوية ، حتى إذا رجع إلى ما كتبه الجاحظ عن أصحابها في كتاب الحيوان من أنهم كانوا يؤمنون بأن أجناس الخير تخالف أجناس الشر وأن في كل حاسة من حواس الإنسان جنساً قائماً بذاته من النوعين ثم قرأ عند أبي العتاهية النظرية نفسها في مثل قوله :

الخير والشرُّ هما أزواجُ لذا نتاجُ ولذا نتاجُ

وقف على صحة ما قال القدماء عنه من تشرب روحه لمبادئ المانوية . والمثال الثاني رسالة التوابع والزوابع لابن شهيد الأندلسي ، وهي رحلة خيالية في عالم الجن والشياطين حيث يلتقي ابن شهيد شياطين الشعراء والكتّاب وينشدهم من أشعاره ، ويتلو عليهم من مثوره ، ما يبهرهم فيجزونه شاهدين له ببراعة القول ، واختلف الباحثون في عصرنا هل تأثر بمعاصره أبي العلاء في رسالة الغفران أو تأثر به أبو العلاء ؟ وغاب عنهم أن من بين الشياطين الذين لقيهم ابن شهيد في رحلته شيطان بديع الزمان الحمداني ، وقد عرض عليه بعض نثره وأجازه ، ومن يرجع إلى مقامات البديع يجد بينها مقامة إبليسية ، يحاور فيها إبليس بعض الشعراء ، مشيراً إلى أن الشياطين هم الذين يلهمونه شعره . فينبغي أن تلور المقارنة بين هذين العاملين المتشابهين لا بين رسالة الغفران وتلك الرسالة ، إذ الجامع بينهما مطلق رحلة خيالية في عالم الغيب . ومثال ثالث هو شعر البوصيري فإن من يبحثون شعره يقفون طويلاً بإزاء مدائحه النبوية ، ولا يتنبهون إلى أهم ما في هذه المدائح وهو حديث البوصيري عن الحقيقة المحمدية التي تصوّر النور المحمدي : مبدأ الحياة ومركزها في العالم وروح كل ما في الوجود ، وهو نور أزلي - في رأى البوصيري وأضرابه - ظل يظهر في صور الأنبياء من لدن آدم حتى ظهر في صورة الرسول عليه السلام ، وفي ذلك يقول البوصيري في قصيدته المشهورة باسم البردة :

وكيف تدعو إلى الدنيا ضرورةً مَنْ لولاه لم تخرج الدنيا من العدم
وكلُّ آيٍ أتى الرُّسلُ الكرامُ بها فإنما اتصلت من نوره بهم

وهي نظرية كان يؤمن بها المتصوفة وآمن بها البوصيري ، وطبيعي أن خلواً بحث يتناوله منها وعدم بيانها فيه دليل بين على ضعف الاستنباط عند صاحبه وأنه فاتته من ورائه استنباطات كثيرة .

٥

دقة التفسير

لعل دقة التفسير أهم صفة ينبغي أن تتوفر في البحث الأدبي ، وهي صفة ترجع في حقيقة الأمر إلى ملكة الباحث ومدى قدرته على تبيين العلل الكلية للظواهر الأدبية ، إذ ما يزال يدرس العلل والأسباب الفرعية حتى ينتهي في الظاهرة إلى أسباب وعلل عامة ، تضم حقائق الظاهرة الجزئية وتفسرها تفسيراً دقيقاً . وقد تكون الظاهرة من الغموض بحيث يختلف الباحثون فيها اختلافات كثيرة ، أو قل يختلفون في تفسيرها وتبين أسبابها على نحو ما يلقانا في تفسير شيوع لهجة أدبية عامة في الجاهلية ، وهي فُصْحَانَا التي نطقها اليوم ، فقد ذهب نولدكه إلى أنها تكونت من اللهجات في الحجاز ونجد وإقليم الفرات ، وهذا ليس تفسيراً ، إنما هو تصوير للأقاليم التي سادت فيها . وذهب جويدى إلى أنها لهجة قبيلة بعينها اختارتها من لهجات أهل نجد ، وهو تفسير غامض ، لأنه لم يعين القبيلة المزعومة . وذهب نالينو إلى أنها لغة قبائل مَعَدَّة التي انضوت تحت لواء أمراء كِنْدَةَ قبيل منتصف القرن الخامس الميلادي ، تولدت من إحدى اللهجات النجدية وهو أيضاً تفسير غامض ، لأنه لا يعين اللهجة النجدية التي تكونت منها تلك اللغة العامة . وزعم فولرز أنها لهجة أعراب نجد واليمامة وأن قريشاً لم تكن تتكلم بها ، وهو ليس تفسيراً ، بل رأى خاطئ كل الخطأ ، لأن القرآن نزل بلغة قريش ، وهي تطابق تلك اللغة العامة تمام المطابقة . وحاول بلاشير أن يضع مخططاً جغرافياً لتلك اللغة الفُصْحَى في الجاهلية يمتد من جنوبي مكة حتى الخليج العربي ومن ضواحي المدينة حتى شمالي الحيرة ، وذهب إلى أن الفصحى

تُشتَقّ من الشعر الجاهلي والقرآن الكريم معاً ، وهذا ليس تفسيراً ، إنما هو بيان للناطقين بها في الجاهلية وحدودهم الجغرافية ، وأيضاً لنصوصها اللغوية . وواضح أن كل هذه التفسيرات تعتمد على الفرض دون أدلة وبراهين سديدة ، وقد أراد بها هؤلاء المستشرقون أن يناقضوا ما استقرّ بين أسلافنا من أن الفصحى التي كانت سائدة في الجاهلية هي لغة قريش ! وهم قبل غيرهم يعرفون تمام المعرفة أن شيوع لهجة في شعب أو أمة دون غيرها من اللهجات لا بد أن تقرن به زعامة سياسية أو روحية أو حضارية تمكّن لها من هذا الشيوع بحيث تصبح لغة الفكر والشعور للجماعة الكبيرة . ونحن إذا بحثنا عن سبب لتفوق لهجة إحدى القبائل النجدية على ما سواها من اللهجات أعوزنا ذلك كما أعوز المستشرقين ، على أننا لو بحثنا عن ذلك في قريش لوجدنا أسباباً مختلفة أتاحت لها هذا التفوق ، فقد كان لها في الجاهلية نفوذ روحى واقتصادى وسياسى على القبائل العربية ، إذ كانت حارسة الكعبة بيت عبادتهم ، وكانت قوافلها التجارية تحمل عروض المحيط الهندى إلى حوض البحر المتوسط وتؤوب محمّلة بالسّلع ، وكانت أطراف الجزيرة موزّعة بين الفرس والروم والحبش ، فلجأ إليها العرب ، وكانوا يدفعون لها إتاوة في أثناء حجهم إلى الكعبة . وبذلك تعاونت أسباب سياسية واقتصادية ودينية لكي تصبح مكة مهوى أفئدة العرب ولكي يتخذوا لهجتها لغة عامة بينهم يصوغون فيها أدعيتهم الدينية وأفكارهم ومشاعرهم . وإذن فالقول بسيادة اللهجة القرشية لاشك فيه إذ تدعمه أدلة وبراهين قاطعة .

ولعل تفسير الظواهر الشعرية لم يضطرب في عصر كما اضطرب في العصر الأموى ؛ فقد مضى الباحثون من عرب ومستشرقين يظنون أن الشعراء في هذا العصر استمسكوا بالعناصر التقليدية الموروثة عن الشعر الجاهلي ولم يجددوا في أشعارهم ولم يتطوروا إلا ما كان من ظهور الشعر السياسى وظهور الغزل العذرى أو نموه الواسع في نجد وبوادي الحجاز . أما بعد ذلك فقد ظل الشعر بصورة التقليدية حتى أرسل الله للعرب الموالى فطوروا لهم شعرهم وجدّدوا فيه فنوناً من التجديد والتطوير ، وكان العرب قوم يستعصون بطبيعتهم على التطور مهما اختلفت عليهم المؤثرات الروحية والحضارية والثقافية ، وهو ما يخالف طبائع الأمم والشعوب ، ولذلك لا نكاد نرفع

عن شعر هذا العصر ما غشيه من حُجب هذه الأحكام الخاطئة حتى نرى صور التطور والتجديد تتحول به إلى ما يشبه عالمًا فنيًا مستقلًا لا يتحضر فيه العرب فحسب ، بل ينغمسون في الترف ، فإذا عمر بن أبي ربيعة يستحدث نبطًا جديدًا من الغزل ، يصور فيه — كما مرّ بنا — حب المرأة الحجازية العاشقة ، وإذا الوليد بن يزيد يستحدث فن الحميرية الشعرية قبل أبي نواس ونظرائه من شعراء العصر العباسي . ويستشعر أصحاب المديح المثالية الدينية الروحية في أشعارهم ، وتعمق في نثر فينظمون في الزهد والتقشف والانصراف عن متاع الحياة الفاني ، على حين يقبس ذو الرّمة من هذه الروحية ما يجعله يحس الكون وعناصره — كما أسلفنا — إحساسًا كليًا . وعلى نحو ما تعمل المؤثرات الروحية والحضارية المادية عملاً بعيداً في الشعراء تعمل المؤثرات العقلية ، فإذا شاعر مثل الكميت الزبيدي الشيعي لا ينظم في الشعر الشيعي السياسي كما تعود الباحثون أن يقولوا ذلك عنه ، بل يتحول بشعره إلى أول دفاع في تاريخ العقيدة الزيدية الشيعية ، فهو لا ينظم قصائد في مديح هذا الإمام الزبيدي أو ذاك ، وإنما ينظم في الإمامة الزيدية وشروطها ، ويحاور عنها ويجادل على نحو ما كان يجادل ويحاور الحسن البصري معاصريه في القدر وغيره من مسائل علم الكلام . ويعتمد الكميت مثله على تنسيق الأدلة والبراهين وكأننا بإزاء مقالة عقيدية لا قصائد شعرية . وكان علماء اللغة يبحثون لتلاميذهم عن الأشعار الزاخرة بالألفاظ الغريبة ، ولم يلبث أن وُجد لهم شاعر يُعنى في أراجيزه بحشد كل ما يمكن من الألفاظ الآبدة الوحشية ، وهو رؤبة بن العجاج ، وقد تحول بأراجيزه إلى ما يشبه متوناً لغوية لتعليم الناشئة ، فكان بذلك أول من أعدّ لظهور الشعر التعليمي في العصر العباسي . وحتى الهجاء يتطور بتأثير عوامل عقلية واجتماعية ، فإذا جرير والفرزدق ينشآن فيه بالبصرة فناً جديداً ، هو فنّ النقائض ، وهو فن كانت له مقدماته في العصر الجاهلي وصدر الإسلام ، ولكنه يتحول عند الشاعرين التميميين إلى مناظرة واسعة يدافع فيها جرير لا عن عشيرته التميمية فحسب ، بل أيضاً عن قيس ضد تميم . ويتصدى له الفرزدق ، وكل منهما يستضيء بمناظرات العلماء التي كانا يختلفان إليها في المساجد والمجالس ، فإذا هما يظلان نحو أربعين

عاماً يديران هذه المناظرة الكبيرة التي لم يكن يُراد بها — كما كان يُراد بالهجاء القديم — إلى إثارة القبائل وإشعال نيران الحروب بينها ، وإنما يُراد بها إلى قطع الفراغ الهائل عند الجماعة العربية النازلة في البصرة ، فهي تتجمع في سوق المربد لمشاهدة الشاعرين وللهو والتسلية والتصفير والتصفيق . وكل هذه تغيرات وتطورات واسعة النطاق في الشعر العربي لعصر بني أمية ، ووراءها صور مماثلة كثيرة ، كأن يظهر شعر الشكوى من السجون ، وشعر الحنين إلى الوطن القديم في الصحراء ، وكأن يصور الشعراء فساد الأداة الحاكمة وما كانت تأخذ به الرعية من العسَف والمظالم . وبذلك كله يمكن أن يُوضَعَ الشعر في العصر الأموي وَضْعاً جديداً تجرى فيه بحوث علمية مثمرة . وهناك موضوع طريف في الشعر الأموي ينتظر من يكتبه ، وهو موضوع الالتزام في هذا الشعر ، وهو موضوع خصب إذ يدفع صاحبه إلى الكتابة عن النظريات السياسية المتعارضة ، كنظرية القرشية الحجازية ، ونظرية الخوارج ، ونظرية الشيعة ، ثم ما كان هناك من ثوار مختلفين ، ويمضي الباحث فيكتب عن الشعر الملتزم الذي يصوّر هذه الفرق والطوائف ونظرياتها والعدالة التي كانت تؤيدها وتسندها سنداً قوياً ، ويتحدث عن أهم الشعراء الملتزمين الذين عاشوا وماتوا في سبيل الدفاع عن نظرياتهم وآرائهم مثل قطري بن الفجاءة الخارجي وعبيد الله بن الحرّ والكميت الشيعيين وأعشى همدان الناصر ، ويتحدث عن التزاموا نظرية معينة ثم فقدوا التزامهم مثل ابن قيس الرقيات الزبيرى والطرماح الخارجى وكثير الشيعى ، ولا بأس من الحديث عن الشعراء غير الملتزمين من شعراء الغزل والمديح والهجاء واللهو والمجون ، وبذلك يتكامل الموضوع . وكل من يعنى بدراسة الشعر في العصر العباسى الأول يلاحظ فيه ظاهرة التزاوج الحصب بين العناصر التقليدية والعناصر التجديدية كما يلاحظ كثرة ما أمدت به بيئة المعتزلة الشعر والشعراء من دقائق المعانى إذ كان أنبه الشعراء حينئذ من تلاميذ تلك البيئة ، وفي مقدمتهم بشار وأبو نواس وأبو تمام ، ونرى عند أولهم مشكلة الجبر والاختيار التي طالما تحاور فيها المعتزلة وغيرهم من الكلاميين ، على حين نرى عند ثانيهم نظريات التولد والجزء الذى لا يتجزأ أو الكمون مما تجادل فيه النظام وغيره من المعتزلة طويلاً . وتكثر عند

أبي تمام المصطلحات الاعتزالية ، وقد نفذ من خلال ثقافته الكلامية إلى قانون نوافر الأضداد الذي أشرنا إليه والذي أكثر من استيحائه في خواطره ومعانيه . وكل ذلك يدل على أن الفكر في العصر العباسي مدين للمعتزلة بما استحدثت من ذخائر المعاني وكنوزها لا في مجال الاعتزال وعلم الكلام فحسب ، بل أيضاً في مجال الشعر والشعراء . ومن يدرس الشعوبية في العصر يلاحظ أنه لا توجد شعوبية بدون زندقة ، فهي الخطب الجزل الممدّ لنار الشعوبية والتعصب الحاقده على العرب وبذلك يخرج الخُرَيْمِيُّ وأمثاله ممن طالبوا بالتسوية بين العرب والموالي ، لأنها روح الإسلام وأساس دعوته فلا يُنْعَتُ من يدعو إليها بالشعوبية . ومما يعظم فيه الخطأ عن هذا العصر ما أشاعه المستشرقون — وتابعهم كثيرون — من أن أصحاب الزهد والتصوف من المسلمين حيثئذ كانوا سلبيين لا يؤدون الواجبات الوطنية ظانين أنهم كانوا مثل رهبان المسيحيين عندهم ، وهو تفسير خاطئ ، لأن زهاد المسلمين لم ينفصلوا أنفسهم عن الحياة ولا عاشوا على فئات الموائد ، بل كانوا دائماً يتجرون ويحترفون حرفاً كثيرة ، وكانوا دائماً يلبون نداء الوطن ويتقدمون صفوف الجهاد وتشهد لذلك أشعار أرسل بها عبد الله بن المبارك إلى أحد النسّاك بمكة وضع فيها جهاده لأعداء الله فوق نسكه درجات حتى يسمى عبادته ضرباً من اللعب . وقد ظل الزهاد وأصحاب التصوف يشاركون في مسئوليات الجهاد طوال العصور الإسلامية ، حتى كانت زواياهم تسمى بالأربطة جمع رباط ، وهو ثغر الحرب إشارة إلى أنها كانت مراكز تجمع لمحاربة الأعداء .

وعلى هذا النحو تحتاج العصور الأدبية عندنا إلى دراسات جديدة لجميع جوانبها ، وهي دراسات من شأنها حين يأخذ أصحابها أنفسهم بشيء من التعمق أن تحدث تفسيرات دقيقة للحركات الأدبية والحياة العربية ، ولعل عصوراً لم تُظلم كما ظلمت العصور المتأخرة وبخاصة عصرى الأيوبيين والمماليك ؛ فقد قيل مراراً وتكراراً إن الشعراء جمدوا حيثئذ وجمد معهم الشعر وجفّت ينباعه وإنهم عاشوا على اجترار الماضي ومحاكاته محاكاة تقصر عن الأصول قصوراً شديداً . وكل ذلك ظلم لشعراء العصرين الأيوبي والمملوكي ، وهو ظلم جبرّه التفسير الخاطئ

لمحافظة الشعراء حينئذ ، فقد ظن الباحثون أنها أثر الحمود وركود الفكر وحموده . ولكن كيف يكون هذا الحمود والركود في عصر رُدَّت إلينا فيه قُوانا الحربية الضارية وسَحَقْنَا الصليبيين والمغول سَحَقًا ذريعًا ؟ الحق أنه لم يكن هناك ركود ولا خمود ولا تعطل ذهني ، إنما كان هناك محافظة قوية بدافع الاحتفاظ بالشخصية العربية أمام أعدائها المغيرين من حملة الصليب والتتار خشية أن تضعف أو تضمحل أو يصيبها أى وهن من شأنه أن يؤثر على قُوانا العاتية .

وكما نحتاج إلى دقة التفسير للظواهر الأدبية في العصور المختلفة كذلك نحتاج إليها في تفسير المذاهب الفنية : فذهب مثل مذهب التصنع أو التكلف الشديد الذى ساد في الشعر العربي منذ القرن الرابع للهجرة يحتاج إلى ما يسنده من تكلف وتصنع مماثل في الحياة العربية والحضارة الإسلامية ، وما يشهد لذلك أن كان هناك وزير هو المهلبى البغدادي يتناول اللون الواحد من الطعام بملاعق متعددة ، وبذلك سجّل أن الوسائل الطبيعية لم تعد كافية لأداء وظيفتها إذ لا بد أن تتعدد وتتعدد ويدخلها التصنع والتحدلق على صور مختلفة ، وقد سرت هذه الروح في الحياة الأدبية ، فإذا كاتب بارع مثل بديع الزمان الهمداني يرى في هذا الجحوى المثقل بالتكلف أن يدل على مهارته الأدبية بكتابة رسالة تُقرأ من آخرها إلى أولها بالضبط كما تُقرأ من أولها إلى آخرها ، أو أول سطورها كلها ميم وآخرها جيم ، أو خالية من الألف واللام أو من الحروف المهملة . وينظم كثير من الشعراء قصائد من الحروف المعجمة أو من أختها المهملة أو من الحروف المهموزة أو مما لا تنطبق معه الشنتان . ومضى غير شاعر يعقّد في الجناس وغيره من ألوان البديع الموروثة ، والتمست طائفة بعض التراكيب والصيغ الغريبة من النحو واللغة والتشيع والتصوف والفلسفة . وأوفى أبو العلاء في لزومياته على الغاية من هذا التصنع ، فإذا هو يؤلف هذا الديوان الضخم على حروف المعجم ملتزمًا في كل حرف أن يأتي ساكنًا وعلى الحركات الثلاث ، وكان الشعراء قبله يلتزمون رَوِيًّا أو حرفًا واحدًا يختمون به أبيات قصائدهم ومقطوعاتهم ؛ فاشترط على نفسه أن تُختم قصائده ومقطوعاته فيه بِرَوِيَّيْن أو حرفين ، وكأنه أحسّ بأن النظم في هذا الديوان لا يزال سهلاً ، فالتزم الإكثار من اللفظ الغريب ، والتزم الجناس واختار له الألفاظ

الغريبة ، واشترط كثيراً أن يكون بين أول كلمة في البيت وآخر كلمة . كل ذلك ليضيق الأبواب والممرات التي يسلكها إلى صناعة اللزوميات . ولم يكتف بهذه اللوازم الدائمة التي تدور في اللزوميات ، فقد أضاف إليها لوازم عارضة من حين إلى حين اجتلبها من اصطلاحات الفنون والعلوم العربية والدينية ، فإذا اللزوميات تموج بمصطلحات النحو والعروض والشريعة ، واندفع وراءه كثير من الشعراء في عصره وبعد عصره يسلكون إلى شعرهم هذه الدروب الضيقة التي جعلت شعرهم تصنعاً خالصاً ، حتى ليشبه في بعض منظوماته تمارين هندسية معقدة .

وإذا كانت المذاهب الفنية والعصور الأدبية تحتاج إلى دقة في التفسير فكذلك البحوث في تاريخ البلاغة والنحو ومدارسه التي تكونت فيه على مر الزمن ، ومن يرجع إلى تاريخ البلاغة يلاحظ نص القدماء على أن المتكلمين هم الذين وضعوا في القرنين الثاني والثالث للهجرة أصول البلاغة العربية ، وقد يرجع ذلك إلى ما كانوا يأخذون أنفسهم به من تلقين الشباب في البصرة كيف يفحمون خصومهم وكيف يصوغون كلامهم صياغة تخلب ألباب سامعيهم ، مما جعلهم يعالجون الموضوعين الأساسيين للبلاغة وهما : ماذا نقول وكيف نقول ، على نحو ما يصور ذلك كتاب البيان والتبيين للجاحظ ، وما نثره فيه من ملاحظاته البلاغية وملاحظات غيره من المتكلمين أمثال بشر بن المعتمر والعتابي . وما يلبث أن يظهر في القرن الثالث الهجري كتاب ابن المعتز : « البديع » وفيه يكتشف لأول مرة فنونه مجموعة ، وهو يصور ذوقاً محافظاً معلناً في غير موارد تعصبه للعرب وأن المحدثين لم ينشئوا فنون البديع إنشاء من لدن أنفسهم ، فكل ما لهم فيه إنما هو الإكثار من استخدام هذه الفنون التي سبقهم إليها العرب سبقاً لا شك فيه . ويبدو أن هذه النزعة عند ابن المعتز كانت ردّاً على نزعة تحاول أن تتخذ من فلسفة اليونان وبلاغتهم معايير للبلاغة العربية ، مما جعل البحري يرد عليها ، في أشعار له معروفة ، بأن الشعر لا يحتاج في قيمه البلاغية إلى منطق ولا إلى فلسفة ، ورد عليها معه ابن المعتز . وهي نزعة كانت تشيع في بيئة المتفلسفة ومن قرءوا الترجمات اليونانية بينما كانت تشيع النزعة المحافظة التي مثلها ابن المعتز في بيئة اللغويين . وكانت تتوسط بينهما نزعة معتدلة في بيئة المتكلمين التي كانت تستمع إلى ملاحظات اليونان وغيرهم في البلاغة ،

ولكن مع إخضاعها للفكر العربى والنفوذ منها ومن ملاحظات العرب أنفسهم فى البيان إلى وضع قواعده التى تتفق والذوق العربى الأصيل . وقد شاع أن نظرية النظم دفعت عبد القاهر الجرجاني إلى اكتشاف علم المعانى ، وقد نعجب أن نعرف أن القاضى عبد الجبار المعتزلى المتوفى قبله بنحو ستة وخمسين عاماً هو الذى هداه إليها إذردّ فصاحة الكلام وبلاغته إلى أدائه وصياغته التركيبية وما يشيع فيها من روابط نحوية ، ذاهباً إلى أن جمال النغم والمعنى والصور البيانية تدخل فى البلاغة والفصاحة ولكنها ليست ركنًا أساسيًا من أركانها ، فأركانها الأساسية إنما هى الأداء وخواص التراكيب والنسب النحوية التى ينبغى أن تقاس قياساً دقيقاً . وبذلك وضع فى يد عبد القاهر مفاتيح النغم الذى لحّنه فى كتابه « دلائل الإعجاز » مكتشفاً فى تضاعيفه نظريته فى المعانى . ودائمًا يحسن فى بحث تاريخ البلاغة العربية أن نربط بين المباحث البلاغية والحركات الأدبية ، فمثلاً يحتدم منذ القرن الرابع الهجرى بحث السرقات الشعرية وقد يفسّر ذلك بأن ضرباً من الجمود أخذ يسرى فى الشعر العربى ، فإن الشعراء لم يحاولوا التفكير فى موضوعات جديدة ، بل ظلوا يبدئون ويعيدون فى الموضوعات المطروقة ، وبالتالي ظلوا يكررون ما سبقهم إليه أسلافهم من المعانى والصور البيانية والبديعية ، شاعرين أن أسلافهم لم يكادوا يتركون لهم شيئاً يمكنهم أن يبتكروه أو يضيفوه ، فأكبوا على ما خلفوه ينقلونه ، وكل منهم يحاول حسب مهارته أن يخفى ما جلّبه ، حتى يظن سامعه أنه يأتى بجديد ، وهو لم يأت بجديد ، إنما دار وتكلف وأتعب نفسه فى غير طائل . وقد وقف لهم البلاغيون والنقاد يردّون أشعارهم إلى أصولها الموروثة موضحين ما نقلوه من المعانى والخواطر وصور البيان والبديع . وعلى هذا النحو يحسن أن يُفسّر التطور التاريخى للبلاغة العربية بالتطور الأدبى ، إذ ما زالت البلاغة والأدب يرتبطان ارتباطاً وثيقاً حتى انتهاء إلى الجمود والجفاف الشديد .

ولا ريب فى أننا نحتاج حاجة شديدة إلى دقة التفسير فى تاريخ النحو . وأول ما يصادفنا من ذلك ما تردّد طويلاً من أن أبا الأسود الدؤلى المتوفى سنة ٦٧ للهجرة هو الواضع الأول للنحو العربى ، وهو غلط مرجعه إلى أن أبا الأسود وضع أول نقط يحرّر حركات أواخر الكلمات فى القرآن الكريم ، فظن بعض القدماء أنه

أول مَنْ وضع العربية ، واختلط الأمر على الرواة ، فظنوا أنه وضع الأبواب الأولى في النحو، وهو ظن خاطئ. ومن ذلك الظن بأن سيبويه هو المؤسس لمدرسة البصرة النحوية، وهو أيضاً ظن خاطئ؛ فمؤسسها أستاذه الخليل بن أحمد الذي أقام صرح النحو العربي بكل ما يجرى فيه من نظرية العوامل والمعمولات وكل ما يستند لها من السماع والتعليل والقياس كما يشهد بذلك كتاب سيبويه نفسه . وكان المستشرق الألماني (قايل) ينكر المدرسة الكوفية والبغدادية جميعاً ، فليس في النحو سوى المدرسة البصرية ونحوها البصري ، وهو رأى خاطئ أشد الخطأ إذ كانت هناك مدرسة كوفية أهم أئمتها الفراء ، وكان لهذه المدرسة شخصيتها المتميزة من حيث الاتساع في الرواية ، ومن حيث القياس وبسط أطنابه وقبضها ، ومن حيث النفوذ إلى وضع مصطلحات نحوية جديدة ، ومن حيث الاختلاف في العوامل والمعمولات ، ومن حيث التوسع — وبخاصة عند الفراء — في إنكار بعض القراءات . وإذن فالمدرسة الكوفية حقيقة واقعة ، بل هي حقيقة ضخمة لامراء فيها ، أما المدرسة البغدادية فقد تبع (قايل) في رأيه كثير من الباحثين ذاهبين إلى أن من يوضعون فيها إما بصريون وإما كوفيون، وقالوا إن أهم علمين يمكن أن يُسَلَكَا فيها هما أبو على الفارسي وتلميذه ابن جني ، وهما حين يذكران البصريين في تصانيفهما يكتفیان بكلمة أصحابنا ، وكثيراً ما يطلقان اسم البغداديين على بعض الكوفيين . ومعروف أن المدرسة البغدادية التزمت منهجاً انتخابياً ثابتاً يقوم على انتخاب الآراء من المدرستين البصرية والكوفية والنفوذ إلى آراء اجتهادية جديدة ، وأنه غلب عليها في أول الأمر النزوع إلى المدرسة الكوفية عند ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط ، ثم أخذ يغلب عليها النزوع إلى المدرسة البصرية عند الزجاجي وأبي على الفارسي وابن جني ، وبذلك يتضح السبب في إطلاق الفارسي وابن جني اسم البغداديين على بعض الكوفيين ، فهما لا يريدان أصحاب المدرسة الكوفية جميعاً ، وإنما يريدان البغداديين ذوي النزعة الكوفية من أمثال ابن كيسان، كما يتضح السبب في إطلاقهما على أنفسهما أنهما بصريان ، إذ لا يريدان أنهما بصريان حقاً ، إنما يريدان بذلك التعبير عن نزعتيهما البصرية ، أما بعد ذلك فهما بغداديان ، ينتخبان آراءهما متارة من المدرسة البصرية وتارة من المدرسة الكوفية ، وتارة ثالثة ينفذان إلى آراء جديدة يبتكرانها ابتكاراً .

وهذا التفسير للمدرستين البغدادية والكوفية يُظهر بوضوح خطأ بعض المعاصرين في عَدَّه الفراء أستاذ المدرسة البغدادية ، وهو خطأ جسيم ، لأنه يفضي إلى بطلان المدرسة الكوفية ، لسبب طبيعي ، وهو أنه اغتصب منها أستاذها الحقيقي ، فتقوض ركنها الأساسي ، بل تقوض بنيانها من قواعد ، وأيضاً فإنه يُفضي إلى بطلان المدرسة البغدادية ، لأنه لا يتضح لها حينئذٍ منهج دقيق ذو قواعد بيّنة .

وكما تلزم دقة التفسير في المباحث التاريخية للنحو والبلاغة والأدب ومذاهبه الفنية تلزم أيضاً في بحوث الشعراء وخاصة إذا صدروا في أشعارهم عن عقائد شيعية أو أفكار فلسفية أو اعتزالية ، فلا بد أن تُفهم هذه الأفكار والعقائد فهماً دقيقاً ، حتى لا يخطئ الباحث خبط عشواء . ويوضح ذلك من بعض الوجوه ابن هاني الأندلسي ، فإنه أذاع في مدائحه للمعز لدين الله الخليفة الفاطمي ما كان يعتنقه الإسماعيليون من عقائد غالية في أئمة تلك الخلافة الشيعية ، إذ كانوا يؤمنون بأن أولئك الأئمة يتوالون في أدوار ، وكل دور يتألف من سبعة منهم ، والسابع مثل المعز هو الإمام الناطق عن القوى الحارقة ، وتنسخ شريعته ما قبلها من الشرائع . وهو العقل الفعال ، أما من سبقوه في دوره من الأئمة الستة فنفس كلية ، ويقابل العقل الفعال الله جلّ جلاله ، وكأنه مثله في عالم الطبيعة ، ومن أجل ذلك يسبغون عليه ألقابه وأسماءه ، مما جعل ابن هاني يقول في مديح المعز بيته المشهور :

ما شئتَ لا ما شاءتِ الأقدارُ فاحكمُ فانت الواحدُ القَهَّارُ

وهو بيت لا يُفهم عند ابن هاني بل لا يفهم كثير من أشعاره إلا إذا فهمت العقيدة الإسماعيلية ، وما كانت تؤمن به من أن قدرة الله تنتقل إلى الإمام الناطق وعنه تصدر جميع المخلوقات ، ويقولون إنه لو لم يُعرَف بالصفات لما وصل الناس إلى معرفته إذ هو سرمدى الحياة إلهي الذات ، إلى غير ذلك من أسس العقيدة الإسماعيلية المعقدة التي أعدت - في بعض الأنحاء - لتقديس الحاكم بأمر الله . ولا بد من تبين هذه الأسس جميعاً ، حتى يفسر شعر ابن هاني - على أضوائها - تفسيراً دقيقاً ، أما مَنْ يقرؤه قراءة عادية عابرة ظاناً أن مثل البيت السابق في أشعاره إنما هو ضرب من المبالغة المفرطة فإنه يضل الطريق إلى تفسير أشعاره .

وما يوضح الحاجة الشديدة إلى تعقب الأفكار الاعتزالية في دراسة بعض

الشعراء، ما تردد على ألسنة كثيرين من الباحثين من أن أبا العلاء لم يكن يؤمن إلا بربه ، ولم يكن يؤمن بشيء بعده إلا بالعقل وحده ، فما رآه حقاً فهو حق ، وما رآه باطلاً فهو باطل . والغريب أن من قالوا هذا القول لم يحاولوا أن يصلوه فيه بالمعتزلة ، ولو وصلوه بهم لا تضح الموقف اتضاحاً تاماً ، فقد كان المعتزلة منذ بشر بن المعتز في أوائل القرن الثالث الهجري يقدسون العقل ويكبرونه إكباراً عظيماً ، وله في ذلك أشعار مشهورة رواها الجاحظ في كتابه الحيوان . وما زالوا يجلّونه ويقدسونه حتى ذهب أبو علي الجبائي المعتزلي في القرن الثالث الهجري وابنه أبو هاشم - على نحو ما يصور ذلك الشهرستاني - إلى إثبات شريعة عقلية بجانب الشريعة النبوية ، ورداً إلى الأخيرة الأحكام والطاعات التي لا يهتدى إليها فكر ، وعارضهما الأشعرى في ذلك خارجاً على أستاذه أبي علي مكوناً مذهبه المشهور ، ونظن ظناً أن خلافه له في هذه الشريعة التي أثبتها للعقل بجانب الشريعة النبوية هو الذي جعل أبا العلاء يهاجمه هجوماً عنيفاً في رسالة الغفران ، مصوراً له بأنه « راع حطمة ، يخبط في الدّهماء المظلمة » . ويتصل بذلك أن من زعموا لأبي العلاء إيمانه بالعقل دون سابقه ولاحقه ودون نظر إلى من استمد منهم هذا الإيمان من جليّة المعتزلة زعموا أيضاً أنه كان يقدم العقل على الشرع ، بل لعله كان ينكر الشرع إنكاراً لمثل قوله :

وقد كذب الذي يغدو بعقلٍ لتصحيح الشروع إذا مَرَضْنَهُ

والشروع هي الشرائع ، وكأنما لفتهم في البيت تسجيله على الشرائع المرض ، وهو لا يريد ظاهر القول وأن الشرائع مريضة ، ولا تستطيع العقول أن تبرئها أو تشفيها من مرضها ، وإنما يريد أن أسبابها قد تخفى أو قل عللها ، فلا يقف العقل على حقائقها فيظن أنها فاسدة ، أو كما يقول أبو العلاء مريضة ، والعقل هو المريض الفاسد . ومن الممكن أن يكون البيت إشارة إلى مذهب الجبائيين آنف الذكر وأن هناك شريعة عقلية وشريعة نبوية تقابلهما لا تخضع للعقل وتعليلاته ، ومعروف أن أهل السنة أنفسهم يذهبون إلى أن في الشريعة أشياء تؤمن بها تعبداً ، وينبغي ألاّ نحاول فهمها عن طريق العقل رضاً وتسليماً وانقياداً . وإذن فليس في البيت إنكار للشرع ولا ما يشبه الإنكار ، وإنما كل ما فيه أن عقل الإنسان يتسع قياسه وتعلياته في الأمور المختلفة ، حتى إذا

انتهى إلى الشرائع وجب أن يقف عند حدّه ، وخاصة في الأمور الغامضة أو المشكلة ، وما يلبث أن يصرح بذلك إذ يقول عقب البيت السالف :

غَدَتْ حُجَجُ الْكَلَامِ حَبَا غَدِيرٍ وَشَيْكًا يَنْعَقِدُنْ وَيَشْتَقِضْنَهُ
وَلِلْأَشْيَاءِ عِلَالَتٌ وَلَوْلَا خَطُوبٌ لِلْجُثُومِ لَمَا رُفِضْنَهُ
وَعَارَتْ لَانْصِرَامِ حَيًّا مِيَاهُ وَكُنَّ عَلَى تَرَادُفِهِ يَفِضْنَهُ

والحجج : الفقاعات جمع حبة ، وهو يقول إن حجج العقول لا تكاد تثبت لها حقيقة ، فهي كفقاعات المياه حين تسقط في غدير يكونها ، لا تلبث أن تتلاشى بمجرد انعقادها ، ويقول إن للأشياء عللاً وأسباباً ، توجد بوجودها وتنعدم بانعدامها ، كما أن المياه تفيض إذا هطل الحياً أو المطر ، حتى إذا توقف غارت المياه دون مآب . وكأنه يريد أن يقول بعد أن وهن حجج العقول إن لكل ما في الشريعة علة وإن غابت عن الفِطْنِ والبصائر النافذة . ومرّ بنا أن أبا العلاء كان يهاجم الديانات وهو يريد أصحابها الذين زاغوا عن هداها ، ولم نذكر تفسيراً لهذا الهجوم ، وفي رأينا أن الذي دفعه في أكثر الأمر إليه إنما هو المذهب الإسماعيلي الغالي الذي أشرنا إليه في حديثنا عن ابن هاني والذي كانت تُشيعه الدولة الفاطمية في مصر وما تبعها من ديار الشام ، وكان دعاها لا يزالون يتمثلون الخليفة عقلاً فعلاً يدبر شئون الكون ، وكأن أبا العلاء إنما كان يصرخ بأشعاره في وجوه علماء الدين الذين كانوا يدعون للمذهب الإسماعيلي في عصره ولا يأخذون على يده ويد دعاة ، ومن لا يلتفت إلى ذلك يخفى عليه التفسير الصحيح لهتافه بعلماء الدين وحمالاته العنيفة عليهم في قسوة شديدة .

ولترك شعراءنا القدماء إلى شعرائنا المحدثين ، فسنبجد عندهم كثيراً من الجوانب التي يعوزها التفسير الدقيق ، ونضرب لذلك مثلين هما : شوقي والبارودي ، أما شوقي فقد كثر عباس محمود العقاد وغيره من النقاد من الحملة عليه حملة نكراء لأنه لا يعبر في أشعاره عن ذاته وأهوائه وميوله وخواطره النفسية ، وكأنهم لم يقيموا وزناً لتغنيهِ الرائع بمشاعر قومه في وطنه والأوطان العربية ؛ سواء المشاعر الوطنية أم القومية أم الدينية ، وكذلك لم يقيموا وزناً لتغنيهِ بأعجادنا الغابرة وكفاحنا ضد الاستعمار ، وهو غناء

يضمه كل عربي إلى صدره لأنه يعبر عن روحه وقلبه ، ومع ذلك ظلت الحملة العنيفة وتكاثر الغبار الكثيف حتى حال بين الباحثين وبين رؤية حقائقه الأدبية ، وكأنهم لم يتنبهوا إلى أن الشعراء ينقسمون إلى فريقين : ذاتيين وغيريين ، والأولون يتغنون بعواطفهم ومشاعرهم الفردية ، والثانيون يتغنون بعواطف الجماهير ومشاعرهم الجماعية ، وينبغي ألا نزري على الثانيين فإنهم أكثر ملائمة لجماهيرهم وشعوبهم من الأولين ، والشاعر لا يقاس بذاتيته وغيريته وإنما يقاس بفته وبراعته فيه ، وكان شوقي من البراعة الشعرية بحيث عُدَّ - غير منازع - أكبر شاعر في عصره . ويحمل طه حسين وغيره على شوقي حملات شعواء لاستخدامه في أشعاره بعض عناصر قديمة مثل ربرب الرمل أو سرب طبائه مصوراً به بعض العذارى الفاتنات ، ومثل السيف والرمح يستخدمهما في وصف الحرب الحديثة . ومعروف عن الشعراء الغربيين استخدامهم في أشعارهم أشياء يونانية ورومانية كثيرة مما يلفت إلى أن استخدام شوقي في أشعاره لتلك الأشياء لا يقصده لذاته ، وإنما يتخذ رمزاً ، فهو يرمز بربرب الرمل عن العذارى ليكسب الموقف روعة يضيفها القدم ، وكذلك الشأن في ذكره السيف والرمح ، فكلها أشياء لا يريد شوقي لذاتها ، وإنما يريد شوقي لتضيق على أشعاره روعة ، وهي لذلك لا تدل أو لا يريد شوقي دالة على معانيها الأصلية الدقيقة ، إذ هي رموز فقدت معانيها القديمة وأصبحت تدل على معانٍ متجددة ، يتصل فيها حاضر الشعر عنده بماضيه ، وكأنهما يتعانقان . وكلنا نعرف أن الإنسان لا يستطيع أن ينفصل عن ماضيه وكذلك الأمم والشعوب ، فكل شعب تاريخه ، وكذلك الآداب فكل أدب ماضيه الذي يتشابك معه ، وهو تشابك يعنى الدوام والاستمرار الحى وكان شوقي من نفاذ البصيرة بحيث ظل شعره متشابكاً مع عناصر الشعر الموروثة التي طالما تغنى بها آباؤه وأسلافه .

وكان تشابك شعر البارودى بهذه العناصر أشد إمعاناً من تشابك شعر شوقي ، مما جعل بعض النقاد يذهب إلى أنه كان ينظم بأذنه لا بعينه ، يعنى أنه لم يكن يصدُرُ عن نفسه وما يراه تحت بصره في أشعاره إنما كان يصدر عن محفوظه من الشعر القديم ، وهو اتهام شديد ، ومن الحق أنه كان يشعر بعينه لا بأذنه مع الاعتراف بأنه كان صاحب أذن مرهفة أعدته لتمثل تمثلاً رائعاً نادراً صياغة

الشعر الموروثة في صورها الناصعة القديمة قبل أن تستدير من حولها قيود البديع والكلف الغليظة . وبذلك حرّر الشعر الحديث من غثائات العصور المتأخرة مع وصله من جهة بصياغته القديمة الكاملة المحكمة ، ومن جهة ثانية بحياته وحياة أمته ، وهو وصل جعل الشعر عنده يتوهج شرره توهجاً ، بحيث عُدَّ أباً للشعر الحديث ومدارسه مهما تفاوتت اتجاهاتها بين المحافظة والتجديد ، المحافظة في الصياغة والتجديد في المضمون ، فقد تخرج في المدرسة الحربية وانطبعت في نفسه مشاعر الفارس العربي القديم واشترك في حروب كريت وفي حروب البلقان ، وصوّر تجاربه فيها تصويراً رائعاً مع ما فسح في شعره للحب ووصف الخمر والتغنى بجمال الطبيعة . وشارك مبكراً في الحركة الوطنية ، وقذف بأشعاره حمماً متأججة ، صوّر فيها مشاعره ومشاعر قومه ثائراً بإسماعيل وتوفيق ثورة عنيفة ، ويُنْفَى إلى سرنديب وتظل الثورة تموج بنفسه ، ويتغنى غناء حزيناً مديباً فيه حنيناً شجيلاً إلى وطنه وأسرته يُعَدُّ من آياته التي ليس لها سابقة ولا لاحقة في تاريخ الشعر العربي . وبذلك كله لم يخرج إمعانه في استخدام العناصر الشعرية الموروثة من عالم البصر إلى عالم السمع ، إذ كان يستخدمها رموزاً للتعبير عن معانيه ، حتى يمتزج الحديد والقديم في شعره هذا الامتزاج الذي لا يزال يستحوذ على كيان سامعيه ، وكأن متاعه يفصل من قلوبهم ومن كل حياتهم بحاضرها وماضيها ، متاع هنيء يغذّي العقول والأفئدة .

وعلى هذا النحو لا بد أن يُسَنَدَ البحث الأدبي بتفسير يعمّه ، وتفسيرات تتداخل في بنائه العام ، بحيث لا يجرى الكلام على عواهنه ، وإنما توضع له العلل والأسباب التي تجعل منه عملاً مترابطاً محكمًا شُدَّتْ أجزاؤه بعضها إلى بعض شدةً وثيقاً .

التذوق والتحليل

لا بد للباحث الأدبي من القدرة على التذوق للنصوص الأدبية ، وهي ملكة تنشأ من طول الإكباب على قراءة الشعر وآثار الأدباء في القديم والحديث ، بحيث تصبح استجابة صاحبها لما يقرأ استجابة صادقة . وهي أول خطوة في البحث الأدبي ،

فلا بد أن يحسّ الباحث بالعمل الأدبي ويشعر بأنه أثر فيه بروعته ، أو قل لا بد أن تتكوّن عنده حاسة فنية تمكنه من أن يتذوقه تذوقاً سليماً ، وهو تذوق يتأثّر بشخصيتنا وما يمتزج فيها من المشاعر والأحاسيس والأهواء والعادات ، ومن أجل ذلك يدخل فيه غير قليل من معتقداتنا وأخلاقنا وأفكارنا ، وينبغي أن نجرّده من كل عنصر يفسده حتى يكون تذوقاً سديداً . وحتى تكون استجابتنا للعمل الأدبي استجابة صحيحة ، أو قل حتى يكون تمتعنا به تمتعاً سليماً .

وحين نَحْكِي هذا التمتع وأصداءه في نفوسنا نكون قد بدأنا خطواتنا نحو البحث الأدبي ، ولكنها خطوات أولية ، فالبحث الأدبي لا يكتفى بوصف أحاسيس الباحث إزاء الآثار الأدبية ، بل يحاول أن يعلل هذه الأحاسيس وأن ينتقل من التذوق إلى العلل والأسباب انتقالاً يحل في تضاعيفه الأثر الأدبي تحليلاً يوضح عناصر جماله وتأثيره في النفوس . وإذا كان التذوق هو الأساس الذي يقوم عليه البحث الأدبي فإن التحليل هو البناء كله أو قل ينبغي أن يكون البناء كله ، فكل ظاهرة وكل قصيدة وكل عمل أدبي وكل أديب ، كل ذلك ينبغي أن يحلّل إلى العناصر التي يتكوّن منها ، أو قل ينبغي أن يُفصّل بعضها عن بعض حتى تُرى رؤية واضحة وحتى تُعرّف معرفة دقيقة ، فمثلاً فنّ زهير في العصر الجاهلي يُردُّ إلى العناية بالتصوير ، والتصوير يحلّل إلى الاعتماد على التفاصيل والزمان والمكان واللون واستخدام العبارات التي تعطي المصورات قوة المنظورات والعناية بالصور الغريبة غير المألوفة . وشاعر مثل أبي تمام يحلّل الفن عنده ، باستخدامه لألوان الجناس والطباق والمشاكلة والتصوير ممتزجة بحيث يتشّح اللون بألوان أخرى تطوّقه أو تعانقه أو تقع في ذروته أو حاشيته ، وكأنما تتبدّل هيئة اللون بما يمازجه من ألوان أخرى ، ويحلّل التصوير عنده فإذا منه تدييج وتجسيم وتشخيص وصور خيالية مبتكرة لا تكاد تُحصى ، ويزدّوج ذلك كله بالفلسفة والثقافة العميقة ، فينتشر في أشعاره غموض حالم كغموض الطبيعة في أوقات السحر مع ما يشيع فيها من الرمز ونوافر الأضداد البهيجة والأقيسة الفنية ، ومع محاولة الكشف عن حقائق الحياة في أغوارها الخبيثة ، ومع المزاجية بين العقل والحس والشعر مزاجية رائعة . وفنّ شاعر مثل المتنبي يُحلّل مصادر روعته بتجسيده لمعانى العروبة وأحاسيسها ولعانى الفتوة والبطولة وتصويره الرائع

للاعتداد بالنفس والترفع عن الدنايا والإحساس الذي لا يُحدَّ بالكرامة وما يشيع في شعره من التشاؤم والتفكير في حقائق الحياة وتجاربها الكثيرة . وهو في تضاعيف ذلك يتصنع للغريب من اللغة والأساليب الشاذة؛ وللأفكار والصيغ الفلسفية ولبعض عبارات شيعة وصوفية . ولم يمنعه هذا التصنع وما يُطَوَّى فيه من صور تكلف أن يخلق في الأجواء العليا للشعر العربي ، وكانت أجنحته من القوة بحيث انتهى إلى سَمَتٍ لم يكده يرتفع إليه شاعر قبله . وفن شاعر مثل مهيار يحلّل ما فيه من تلفيق مصدره تطويل المعاني بأساليب من اللف والدوران وإتيانها من بعيد ، وبذلك تسقط منها — إلا في أمثلة قليلة — الحدة والتركيز اللذان يمتاز بهما الشعر العربي عند بشار مثلاً أو عند أبي تمام أو عند المتنبي ، ويسقط كذلك الشعور الحاد ، وتشيع مكانه الميوعة والليونة والرقّة المتناهية والإفراط في الحس والشعور ، ونفقد غالباً ما يكون في العواطف من حرارة وقوة وحدة .

وعلى نحو ما ينبغي من التحليل لفن الشاعر ينبغي تحليل شخصيته في كتابات التاريخ الأدبي بحيث تُردُّ إلى العناصر الداخلية والخارجية ، أو بعبارة أخرى العناصر التي تُجمَعُ من حياة الشاعر وآثاره ومن بيئته وعصره ، إذ هو ثمرة ظروف كثيرة متشابكة ، منها ما يرجع إلى ظروف مجتمعه ومنها ما يرجع إلى ظروف أسرته الاقتصادية وظروف تربيته والمؤثرات الذاتية والثقافية التي عملت في تكوينه ، والظروف الدينية والاعتقادية التي أحاطت به وما تقلّب فيه من فضائل ونقائص في حياته وعلاقاته بالناس من حوله ، وأيضاً فقدّه لإحدى حواسه — كحاسة البصر مثلاً — إن كان فقدّها . ومن كل ذلك ومن أعمال الشاعر وآثاره تسوّى له ملامح شخصيته البَيِّنَة . ونضرب لذلك مثلاً بصور — من بعض الوجوه — رسم الشخصية الأدبية وملاحمها المكوّنة لها والعناصر التي امتزجت وألّفَتها ، وهو عن بشار ويمضي على هذا النمط :

« لم تكن طبيعة بشار بسيطة ولا ساذجة ، بل كانت معقدة ، فقد كان فارسي الأصل وورث عن الفرس حِدَّةً في المزاج ، ونشأ قِينًا ابن قن ، ووُلد أعمى لا يُبْصِر ، وكان لذلك يحسّ بغير قليل من المرارة ، وضاعفها في نفسه فقر أسرته وتخلّفها في المجتمع ، وقد ربّي في مَهْدٍ عربي ، فأتقن العربية وتمثّل سليقتها بكل

مقوماتها . وسرعان ما أخذ يختلف إلى حلقات المتكلمين بالمسجد الجامع يستمع إلى محاوراتهم لأصحاب الملل والأهواء المختلفة . وليس من ريب في أنه اطلع على ما نقله ابن المقفع إلى العربية من الآداب الفارسية ومن الآراء المزدكية والمناوية ، وكان ذلك كله سبباً في أن يحدث تشويش في فكره وأن تمتليء ، نفسه بالشك والحيرة ، ولم يستطع التخلص من ذلك ، فتحول زنديقاً يُبغض الدين الحنيف ، حتى إذا نجحت الثورة العباسية تحول شعوبياً يُبغض العرب والعروبة . وكانت بيئته تكتظ بالحواري والقيان ممن لا يعصمهم من الغواية دين ولا عُرْف ، فاختلط بهنَّ وتغزل فيهنَّ غزلاً حسيّاً ، وربما دفعه فقد بصره إلى ذلك من بعض الوجوه إذ الضير لا يرى الجمال ببصره ، إنما يحسه بامسه ويده . ويتسع بجشعه الجسدى حتى ليصبح غزله في بعض جوانبه ضرباً من صياح الغريزة النوعية الذي ينبو عن اللوق .

وواضح أن هذه القطعة تضم الملامح الأساسية التي تكون شخصية بشار ، فهو فارسيّ حاد المزاج ، وهو عبد ابن عبد ، وهو أعمى ، وهو من أسرة بائسة ، وقد تلقى الفصاحة في بيئة عربية فصيحة ، وثقف وأكبَّ على كتب الزنادقة ، مما أشاع في نفسه البغض للدين الحنيف وأهله ، حتى إذا قامت الدولة العباسية وظفر معها الفرس بالعرب أعلن شعوبيته ، وكان يختلط بحواري لا يعصمهم دين ولا تقاليد فانزلق في غزل حسي ، وأضرمه في نفسه فقد بصره ، إذ لم يكن يحس الجمال إلا إحساساً مادياً ، فتحول عنده إلى جشع جسدى لا يشبع ولا يروى ، حتى ليصبح به صياحاً مزرباً .

وعلى هذا النحو تُرسمُ دائماً مع كل كاتب وشاعر المؤثرات التي اشتركت في تكوين شخصيته الأدبية ، فالبارودى مثلاً يلاحظُ عنده عنصر شركسى أورثه حدة في المزاج وميلاً إلى حياة الحرب والفروسية ، وعنصر عربى اكتسبه من قراءته للشعر القديم ، وعنصر ثقافى من قراءاته الآداب التركية والفارسية ، ثم عنصر البيئة المصرية التي أثرت مشاهدتها في نفسه والتي تعمقت أحداثها القومية والسياسية روحه وكيانه ، حتى غدا شاعر مصر الناضق عن مشاعرها نطقاً خالصاً صادقاً . وبلاحظ

عند إسماعيل صبرى أنه قاهرى يصدر عن الروح القاهرية المصرية وما اشتهر به أهل القاهرة من الدماعة والرقعة وخفمة الروح والدعابة ، وقد تعلم فى فرنسا وعكف على الآداب الفرنسية الرومانسية عند لا مارتين وأضرابه ، مما نرى آثاره عنده فى تمثله لبعض أمثال وعبارات فرنسية ، وكان يختلط بندوقات السيدات المصريات وقد أشبهت من بعض الوجوه نديوات السيدات الفرنسيات ، وكان لها تأثير بعيد فى مزاجه واختلط — عن طريق قراءاته المتصلة — بأسلافه السابقين من الشعراء ، وخاصة الشاعر الوجدانى البهاء زهير والشاعر الصوفى ابن الفارض ، وكل هذه العناصر أسهمت فى تكوين شاعريته .

وكما تحلل المؤثرات التى كوّنت شخصيات الأدباء ينبغى أن تحلل المؤثرات التى تعاونت على تكوين غرض معين عند الشاعر والكاتب ، والأخرى التى طبعت إنتاجه وآثاره بطوابع معينة ، ونضرب لتحليل الغرض المعين مثلاً واحداً هو غزل ابن أبى ربيعة فقد كان من أسرة ثرية ثراء طائلاً ونشأ بمكة وحيداً لأمه اليمينية وكان لها أثر عميق فى تكوين نفسيته . إذ ربه تربية كلها دلال ، وكان جميلاً فاشتد ولعها به وعُشيت — يسعفها ثراء زوجها — بزينته وعطره . وكان المجتمع المكي حينئذ يتطور بتأثير الرقيق الرومى والفارسى الذى زخرت به مكة عقب الفتوح ، وقد عنى للمكيين بفن الغناء ، كما عنى بمهّهم بكل أسباب التحضر والترف فى المطعم والملبس وفنون الزينة ، واكتظت القصور بالجواري . وكل ذلك جعل المرأة التى يتغزل بها عمر تختلف عن أمها وجدّتها ؛ فهى منعمة وتخدمها الجوارى الأجنبية وتقضى أطرافاً من أوقاتها فى الاستماع إلى الغناء . وبذلك كانت أول ظاهرة فى غزل عمر أن المرأة التى يتغزل بها متحضرة ، وكانت تلقى الشباب لقاء كريماً لقاء تحفه الكرامة ، إذ كانت تعدّ بآبائها وأبناء عمومتها الفاتحين للعالم القديم ، فكانت تبرز للشباب وتحادثهم . وكان من أسباب اندفاعها نحوهم اكتظاظ مكة بالجوارى الأجنبية وخروج كثيرين من الفتيان والشبان للغزو والجهاد ، فكانت الفتاة القرشية تلقى من بقى منهم محاولة أن تجذبهم إليها من هؤلاء الجوارى . وأتيح لها أن تتحضر وأن تستشعر حريرتها وكرامتها إلى أقصى حدّ وأن تنعم بأسباب الترف والنعيم ، على نحو ما نرى عند عمر ، إذ نراها منعمة مترفة يحفّ بها الجوارى من

كل جنس . وقد جعلت معاشرة عمر لأمه تتيح له التعرف على النساء القرشيات اللاتي كن يزرنها ، وجعل يختلط بهن ، فعرف عن قرب نفسية المرأة وصورها في شعره هي وما يجري في دخائلها من وساوس وترهات وأحاسيس مختلفة . وكان لتعلق أمه به أثر بعيد في روحه ، إذ تخيل النساء والفتيات من حوله يتعلقن به ، وإذا غزله يصبح غزل معشوق لا عاشق مما جعله يتفرد فيه بشخصية واضحة ، إذ انعكست العاطفة عنده ، فإذا هو يصور كيف كانت الفتيات والنساء يطلبنه ويتصدّين له ويلهجن باسمه وقد أقرح الحب جفونهن وقلوبهن وهو يبدل عليهن ويصدّ عنهن ويهجرهن دون إساءة أو ذنب يقترفنه ، وهن يتولن ويتهمن به ويتمنين نظرة عطف ، وهو مغرق في دلالة وتيه وانصرافه . وبذلك كان عمر متفرد الشخصية في غزله . وقد أجرى فيه بين الفتيات حواراً كثيراً عن جماله وعن تعلقهن به وألمهن من هجره وصدّه ، مما طبعه بطابع الحوار والقصص . وقصر نفسه على الغزل أو كاد هو وشعراء مكة والمدينة من حوله ، وكان الغزل يأتي عارضاً أو وسيلة إلى غيره من الأغراض عند الشاعر الجاهلي ، أما عند عمر وأضرابه من المكيين والمدنيين فـ كان هو الغاية والوسيلة معاً ، فهم لا ينظمون في أغراض سواه ، إلا ما قد يحدث عفواً ، وعمر بالذات لم ينظم أشعاراً في غير الغزل . وهي ظاهرة ترجع إلى مؤثرات نفسية واجتماعية ، أما النفسية فردّها إلى شعور الفرد بنفسه في المدينتين الحجازيتين ، وكان في الجاهلية يفتنى في قبيلته ولا يحسّ لنفسه بوجود من دونها وهو لذلك يتغنى بوقائعها الحربية ومفاخرها ويمدح ساداتها ويهجو خصومها ، أما في هذا العصر فإن شباب المدينة ومكة كان يشعر بأنه وريث كسرى وقيصر وأن الدنيا تدين له وتخضع ، مما ولد فيه شعوراً عميقاً بنفسه ، وجعل الشعر يتحول من الحديث عن القبيلة إلى الحديث عن النفس ومشاعرها إزاء العاطفة الخالدة عاطفة الحب الإنسانية . أما المؤثرات الاجتماعية في هذا الغزل فتُردّ إلى تحضر المرأة وما حظيت به من الحرية الكريمة ، وإلى مؤثر مهم هو حاجة الجماعة في المدينتين الحجازيتين إلى ضرب من اللهو البريء تقطع به أوقات فراغها ، وقد هيأها الرقيق الأجنبي بتطويره للغناء العربي وإقبال أهل المدينتين عليه إقبالاً منقطع النظير ، حتى غدت كل منهما كأنها مسرح كبير للمغنين والمغنيات ، وهو مسرح كانت

الحفلات فيه تُعقدُ يومياً ، وكان المعين الذى يستمد منه أغانيه والذى لا يكاد ينضب هو غزليات عمر بن أبى ربيعة ، وكان المغنون والمغنيات ما يزالون يستحثونه على صنع مقطوعات جديدة . وأثر ذلك تأثيراً واسعاً فى غزله ، إذ جعله فى جمهوره أغاني تتألف من مقطوعات لترتفع بها أصوات المغنين والمغنيات فى نوادى المدينتين ودورهما ومنتزعاتهما . وكان لذلك آثار بعيدة فى شعره ، إذ مضى يختار الأوزان الخفيفة حتى تلائم نظرية الغناء الجديدة التى استحدثها الموالى ، من مثل أوزان الخفيف والرمل والمتقارب ، وحتى يحمّلوها من الألحان والأنغام ما يريدون . وليس ذلك فحسب ، فإنه التمس أيضاً تقصير الأوزان وتجزئتها ، ومن أجل ذلك تكثر المجزوءات فى أشعاره كثرة مفرطة ، وأيضاً فإنه بنى أغانيه من لغة سهلة خفيفة تكاد تنزل إلى اللغة اليومية ، حتى لا يستعصى فهمها على الموالى الذين كانوا يغنون فيها ، وحتى يتنوقوها ويقبلوا عليها مستحسنين معجبين .

وعلى نحو ما تحلّل أغراض الشعراء وشخصياتهم تحلّل اتجاهاتهم الجديدة الفردية والجماعية ، ويوضّح ما قد يكون فى أحد الاتجاهات عند شاعر معاصر من تأثيرات غربية أذكت الجذوة الفنية فيه ، مع بيان مدى احتفاظه بشخصية شعرنا العربى على مر العصور وكيف أنه مهما أوغل فى تجديده يرتبط بوشائج نفسية وروحية وفنية تصل بينه وبين الشعر العربى الموروث وصلاً وثيقاً ، مما يؤكد إحساسه بالأجيال السابقة من ناحية الأفكار والمشاعر ومن النواحي الجمالية . فهو يحس ذلك كله ، ويحس أيضاً نفسه وعصره ، واصلًا بين الحاضر والماضى وصلاً خصباً مشمراً ، ولنوضح ذلك ببعض الأمثلة . فالتشاؤم فى شعر عبد الرحمن شكرى المستوعب لكثير من التراث الإنسانى والعربى يُدرّسُ من خلال التعرف على معاناة الإنسان لأزمة الحياة وما يجرى فيها من خير وشر ، مما دفع كثيرين من قديم إلى التشاؤم الشديد . وتوضّح فى إجمال أسراب هذا التشاؤم فى العصر الجاهلى ، ويدور الزمن بالعرب وتكثر سيئات الحكم الأموى وما طوى فيه من ظلم وعسف ، ويطالب الخوارج والشيعة بالعدل والمساواة ، وينشأ تشاؤم واسع وكأن إصلاح أداة الحكم لا يمكن أن يتحقق . ثم يكون العصر العباسى عصر الفلسفة والشك والإلحاد ويرين التشاؤم على كثير من النفوس ،

وتضطرب الحياة العربية اضطراباً شديداً ، ويثور الزنج والقرامطة ، ويكثر الشعر الأسود الحزين المليء بالضيق والكآبة ، ويمثّل ذلك المتنبي خير تمثيل بما يعرض من الحقائق السياسية والاجتماعية القائمة وحقائق الحياة المتشعبة بالسواد . ويخلفه أبو العلاء فيبلغ التشاؤم عنده غايته وتصبح الحياة عنده أهوالاً طويلة وآلاماً ثقيلة . ثم يُعرّضُ تشاؤم عبد الرحمن شكري ودوافعه التي تُردّ إلى إحساس الشباب المصري إحساساً عميقاً بآلام ممضة لعهد الاحتلال الإنجليزي البغيض ، مما جعل اليأس يسرى في جميع النفوس ويسرى معه تشاؤم أسود كئيب ، تعمق روح شكري ، فإذا هو يعكف على قراءة شعراء التشاؤم من العرب أمثال ابن الرومي والمتنبي وأبي العلاء . كما يعكف على قراءة شعراء الرومانسية المتشائمين من الغربيين الذين كان يصيبهم نفس الداء ، ويتجسد التشاؤم عنده في كل ما يعرض له من حب ووصف طبيعة وغيرهما ، حتى ليصبح محنة لا يجد منها شكري خلاصاً . وهو يصدر فيه عن النفس المصرية في عصر الاحتلال وما كان يُبْهَظُها من هموم وآلام ومع ذلك يلاحظ الباحث إشعاعات من الأمل وأضوائه تنفّلت من أفق هذا التشاؤم المرير ، بحيث تجعله خيراً طامحاً ، وبحيث تطابق بينه وبين نفوس الشباب المصري حينئذ ، فهم مع تشاؤمهم تلمع دائماً أمامهم آمال في التخلص من ظلم المحتل وطمحانه .

وقد أكثر الباحثون من الحديث عن تأثير شعراء المهاجر الأمريكي بالآداب الغربية وخاصة آداب النزعة الرومانسية ، ومن المحقق أنهم يتأثرون بالروح الشرقية تأثراً واسعاً ، وهو تأثير يتضح في ضروب من الحس التاريخي تصل بين هؤلاء الشعراء المهاجرين وأسلافهم اتصالاً دائماً مستمراً لا ينقطع ، حتى في رحلاتهم الخيالية كرحلة فوزي المعلوف : « على بساط الريح » ورحلة شفيق معلوف : « عبقر » . ومن الملامح الشرقية القوية في أشعارهم الحنين إلى أوطانهم ، وكأنهم فارقوها بأجسادهم ، أما أرواحهم فظلت مشدودة إليها وإلى معاهدها وترايبها وصخورها ورياضها ، وظلوا يحسون في أعماقهم الغربية ، وكأنهم خرجوا من قدس الأقداس وإنهم ليتمنون أن يدفنوا فيه . وجعلهم تعلقهم بأوطانهم يثرون على حياتهم الجديدة في المدن الأمريكية ويدعون دعوة حارة إلى عالم الطبيعة والغاب وكأنهم يرمزون به إلى أوطانهم

وفراديسهم المفقودة ، وقد ملأ خروجهم من هذه الفردائس نفوسهم بأحاسيس البؤس والشقاء والحرمان ، فجلب كثيرًا من أشعارهم تشاؤم أسود قائم على حسرة ولوعة وشقاء وعناء . وسادت عند نفر منهم نزعة صوفية تستمد من ينابيع الشرق الروحية ، ويتأثر غير شاعر بقصيدة ابن سينا العينية عن النفس وهبوطها في الجسد ونزوعها عنه إلى الانفصال ، حتى ترتفع عما هبطت فيه من الخفيض الأسفل . وتسود عند كثيرين منهم نزعة تقريرية قوية تسيطر على أشعارهم ، فإذا هي تغسل غسلا من الغموض والإيماء والرمز وما يشبه الرمز ، إنهم أبناء الصحراء العربية ، وكل ما في الصحراء عارٍ لا يستره حجاب ، ومن هنا كنا نشعر ونحن في المهاجر الأمريكي أننا بإزاء شعر عربي لغة وروحاً وعقلاً وقلباً وحسّاً وشعوراً .

ومن المهم أن يلاحظ الباحث ما قد يكون ألمٌ بالأديب أو رافقه من أمراض فإن ذلك قد يكون له أثر بعيد في تحليل بعض الاتجاهات عنده أو بعض الظواهر . ونضرب لذلك بعض أمثلة ، أما المثل الأول فالجراح الذي عاش مصاباً بالفالج نحو ثلاثين عاماً ، ألف فيها أشهر كتبه وهي : الحيوان والبيان والتبين والبخلاء وغير رسالة من رسائله الكثيرة . ولا شك في أن هذا المرض الذي أصيب به الجراح هو السر في كثرة الاستطرادات في كتاباته ، إذ اضطره ألا يستقر طويلاً عند موضوع يعرضه ، فكثرت عنده الخلل في الكلام ، وكثرت تقطيع نظامه ، وكثرت اضطراب نسقه وسياقه . واضطره المرض ألا يكتب بنفسه وأن يُمنلى على غيره ، وطبع هذا الإملاء كتاباته بطابع المحاضرة وكتب الإملاءات من حيث الإيجاز الشديد في بعض المواطن والإطناب أحياناً دون داع ، وأيضاً فقد كان حين يملى كلامه يسمع نفسه في أثناء إملائه أو قل يسمع كلامه ، فيحاول أن يرضى سمعه وسمع من يُمنلى عليه ، مما جعله يُعنى باصطفاء ألفاظه وجرس كلماته ، حتى تزداد اللسان كما تزداد الآذان . وهذا هو السبب في أن أساليبه تموج بالازدواج الصوتي حتى تقع من نفس السامع موقعاً حسناً . وللإملاء عنده طابع آخر هو طابع التكرار والترداد حتى يستوفي ما يريد من الأداء الموسيقي البديع . ومثل ثانٍ هو مصطفى صادق الرافعي الذي فقد سمعه في السابعة عشرة من عمره ، فعاش أصمّ لا يسمع

أى صوت من حوله ، عاش يَحْيَى بين الناس غريباً عنهم ، يتحدث إليهم ولا يسمعونهم ، وكان لذلك أثر بعيد في أدبه ، إذ عاش في أفكاره معيشة ذهنية داخلية كان يُفَضِّى فيها إلى ذات نفسه وعقله ، متجولاً جولات مجردة في باطن الحقائق والأفكار مسلطاً عليها إشعاعاته العقلية . وبذلك انفرد من كتّاب عصره بطوابع خاصة ، إذ كان يعيش في عالم ذهني خاص به ، عالم عزله فيه الصمم ، إذ ضرب حوله حجاباً صفيقاً لا يمكن شيء أن ينفذ منه إلى سمعه ، عالم باطني كان يعيش فيه وحده معيشة عقلية مغلقة في التعمق ، وهذا هو السر فيما يجرى في كتاباته من غموض والتواء وأشراك منطقية تقوم على التجريد والمعاني الكلية والتوليدات العقلية والعلاقات البعيدة بين الأشياء . ومثل ثالث هو : « الإحساس الحاد بالألم في شعر الشابي » وهو يُرَدُّ إلى مرض خطير هو تضخم القلب عنده تضخماً جعل الألم يسرى في شعره ، وكلما ألحَّت عليه العلة ازداد شعوره بالألم ، وما يزال الألم يداوره وما يزال يملؤه حسرة وبؤساً وشقاء ، إذ لا يجد له طباً ولا شفاء ، إنما يجد آلاماً ثقالاً ، فتنهمر الدموع من عينيه والعة تعصف بقلبه وأشباح الموت تراءى له من حوله . وتلتقي محنته بمرضه بمحنته بألمته وما كان يثقل كاهلها من مظالم الاستعمار ، فيزأر العليل في وجه المحتل الغاشم زئيراً كله قوة وكله تحفز وثورة واستنهاض للشعب حتى يطعن الغاصب البغيض الطعنة القاضية . ومحنة ثالثة تضاف إلى هاتين المحنتين ، محنته بنفر من قومه كانوا يغضون من شعره ويصغرون من فنه . ويعلو صراخه ويشدد إذ يتضور ألماً ، ويعتزل الناس إلى الغاب والطبيعة وآلامه تتفجر ناراً لاذعة في فؤاده وحنايا صدره ، وإرادة الحياة الكريمة لألمته تتضخم في نفسه ، وما يزال القضاء يداوره ويناوره حتى يقضى عليه ، بل حتى يحطمه حطماً ، دون أى شفقة أو رحمة ، وكان لا يزال في عمر البراعم بكوراً وشباباً غضاً .

وعلى نحو ما تحلَّل آثار الأمراض في الأدباء تحلَّل جميع خواصهم وتميَّز ظواهرها في كتاباتهم تمييزاً دقيقاً ، ويصوِّر ذلك من بعض الوجوه تحليل خاصة الواقعية في كتابات الجاحظ ، وهي تتضح في عرضه الحقائق عارية دون أى حجاب يَسْتُرُها ، ونقله مجتمعه عصره بكل ما فيه من طهر ولثم ودين وإلحاد وكل مَنْ

فيه من طبقات عليا ووُسْطى ودُنْيَا ، وحكايته كلام العامة بما فيه من لحن وخطأ دون أن يصلح فيه — أو يصحح أو ينقح — شيئاً وخلوّ عباراته من التشبيهات والاستعارات إلا ما جاء عفواً لِحَاطِر ، وخلوّها أيضاً من التهويلات والمبالغات .

وينبغي أن نعرف أن المذاهب الفنية في الأدب تقوم مقام النظريات في العلوم ، فكما أن هذه النظريات تردّ طائفة كبيرة من الظواهر إلى مبدأ كليّ يفسرها جميعاً بحيث لا تفلت منه ظاهرة ، كذلك الشأن في المذهب الأدبي ، فهو يجمع طائفة من الظواهر والخصائص عن طريق استقراء النصوص واستخلاصها في دقة . ويفيد الباحث من المذهب الفني الذي يتّقى إليه الشاعر فوائد جُلّي إذ يحلّل أشعاره من خلال خصائصه ، ومن الأمثلة التي تصوّر ذلك دراسة إبراهيم ناجي من خلال تمثله للمترع الرومانسي ، وهو مترع أو مذهب كان يُعْنَى أصحابه في الغرب بالحب والطبيعة ، ولكن أي حب ؟ الحب الذي يفيض بالتعاسة والشقاء والإحساس بالغربة ، وفراه في ديوانه « وراء الغمام » يتغنّى بحب عاثر يملأ القلب لوعة ويأساً ، وتنعكس أصداؤهما على الطبيعة من حوله . وتتسع هذه المعاني في ديوانه الثاني « ليالى القاهرة » على نحو ما يلقانا في قصيدته « الأطلال » وهي تروى قصة حب مدمر لعاشقين تحاباً ، وتهدّم حبهما ، فأصبح العاشق أطلال روح ، وأصبحت المعشوقة أطلال جسد . ومثلها قصيدته « السراب » وهي تصوّر هزيمته في الحب وفي الصداقة ، وتشاركه الطبيعة في أحزانه ومتاعسه . وبالمثل ديوانه الثالث : « الطائر الجريح » وفيه يئنّ أنين الطعين ولا مسعف ولا معين . وطبيعي أن تمدّ الرومانسية بمدد لا ينضب كل من يُعْنَى بتحليل شعر ناجي محاولاً في دقة تبيين خصائصه ، إذ كان مصاباً بها طوال حياته في شكل حُسنٍ عنيفة .

العرض والأداء

ينبغي في أى بحث أدبى أن تتوفر له دقة العرض بحيث يطرد الكلام وتطرد مقدماته ونتائجه ويكون مرتباً في كل فصل بل في كل فقرة من فقراته ، فيكون له بدء واضح ووسط واضح ونهاية واضحة . ومن الناس من لا يستطيعون أن يصلوا بين كلام وكلام ، وأولئك ينبغي ألا يكلفوا أنفسهم مشقة البحث لأنهم لا يملكون وسائله الأولى من الترتيب والتنسيق ، ونفس الذين يعرفون كيف ينسقون كلامهم لا يكفى عندهم التنسيق العام وحده ، إذ لا بد من إتقانهم لأدوات كثيرة في مقدمتها دقة العنوانات ، بحيث يلائم العنوان ملامحة دقيقة ما يليه من كلام ويتبعه من أقوال ، وكل قول بل كل كلمة تكون في دوائره بحيث لا تخرج عنه بحال ، وتتساق التناجج بحيث يُسلم إليها دائماً الكلام الذى يسبقها ، وكأنها تنقاد إليه بأزمته ، أما إذا كانت النتائج في جانب والمقدمات في جانب آخر فإن البحث حينئذ يسقط سقوطاً مزرياً .

ومن أجل ذلك كان من الواجب ألا يبادر إلى الكتابة في البحوث الأدبية أى باحث قبل أن يستوعب مادتها ويتمثلها تمثلاً دقيقاً ، حتى لا تتحول إلى حشد معلومات يُرَصّ بعضها بجانب بعض ، وهى حينئذ لا تكون بحثاً وإنما تكون أكواماً متراكمة من معارف . ولذلك كان ينبغي ألا يتعجل باحث في كتابة موضوع قبل أن يحيط إحاطة تامة بمادته ، وقبل أن يستوعبها ويتمثلها ، وتستحيل في نفسه إلى عمل له كيانه ، أما إذا ظلت المادة في صورتها الأولى : معارف متجاورة فإن صنيعه حينئذ يكون أشبه بصنيع العاملين في المطابع الذين يرصّون الكلمات ، فتتجمع صناديق من الحروف وقلما تجمعت أفكار جديدة بالقراءة . ومعنى ذلك أن البحوث لا تقوم على جمع المعارف والمعلومات ، وإنما تقوم على الاستيعاب والتمثل ، بحيث إذا كتب باحث مثلاً عن شاعر عباسى خالطه في

خلوة ورواحه وفي أشعاره وخواطره، حتى إذا تمت له هذه المخالطة بأدق معانيها أخذ في الكتابة عنه ، وليس من شك في أن مَنْ يكتبون عن شاعر دون هذه المخالطة لحياته وأفكاره ومشاعره فإنهم يخدعون أنفسهم ، إذ يظنون ظناً خاطئاً أنهم يكتبون بحثاً ، وهم إنما يجمعون معارف غير متلاحمة ، وكثيراً ما يتوارى الشاعر عنهم وتتوارى حقائقه ، إذ لم يتمثلوه التمثل الدقيق الصحيح .

وإذن فأساس العرض لأي بحث أدبي إنما هو التمثل الذي يُحيله عملاً متكاملًا ، إذ الباحث لا يعرض معلومات ، وإنما يعرض بناءً متناسقًا ، يسود بين أجزائه وفقراته المنطقُ والروابط الذهنية المحكمة ، فلا نشاز هنا أو هناك ، ولا تكرار من شأنه أن يضعف البحث . وكما أن مشهداً في شريط من أشرطة دور الحياة لا يمكن أن يتكرر كذلك لا يصح أن تتكرر بأي صورة فكرة طويلة أو قصيرة في بحث أدبي ، إنما يشار إليها إشارة عند الضرورة . ودائمًا التمثل ، فبدونه لا يكون بحث حقيقي ، وهو عمل شاق إذ لا بد له من إتقان طريقة البحث ووسائله وأدواته من النقد والذوق والتحليل الأدبي المرفه ، ولا بد له من الاستيعاب النادر والملكات العقلية الحصبة التي تستطيع النفوذ من الحقائق الجزئية إلى الحقائق الكلية وما يتنظم فيها من الخصائص والصفات العامة .

وعلى نحو ما يحتاج العرض إلى تمثيل قوى يحتاج أيضًا إلى شيء من الدقة ، وكما أن المصورين لمشاهد الطبيعة وللوجوه لا يلتقطون صورهم أيًا كانت ، وإنما يختارون لها الأوضاع التي تتيح لصورهم حفظًا من الدقة ، فكذلك الباحثون يعنون بأوضاع بحوثهم في فصولها وما يختارون لها من عنوانات وما يسوقون فيها من أفكار . وكثيراً ما يعتمد بعض الباحثين إلى أوضاع غير مألوفة حتى يحدث ببحثه أو بحوثه رجأت عنيفة في نفوس القراء . وخير من يصور ذلك ببحثه طه حسين ، إذ يعنى غالباً بأن يسوق بحوثه في أوضاع لا يألّفها القراء حتى يجذبهم إليها ، ويتضح هذا الجانب عنده في دراسته للأدب الجاهلي ؛ فقد كان الناس يقبلون على دراسة هذا الأدب في اطمئنان دون أن يشكوا في نصوصه وإضافتها لقائلها . ورأى بعض الباحثين من المستشرقين يهتمون تلك النصوص اتهامًا واسعًا ، فاختر لدراسته أن يكون محورها الانتحال وأن يديرها من حوله حتى

يُحدث بهذا الوضع غير المؤلف للشعر الجاهلي كل ما يريد من دوى للراسته ، وهو دوى ما زال يخرق الأسباع حتى اليوم . ودراسة ثانية عنده تصور هذا الاتجاه هي دراسته في كتابه « من حديث الشعر والنثر » لابن المقفع ، وقد وجد القلماء بنوهون بأدبه تنويرها عظيماً حتى يجعلونه أحد البلغاء العشرة المقدّمين في العصر العباسي ، إذ يرجع إليه الفضل الأول في تطوير اللغة العربية وأساليبها ومدّ طاقاتها لكي تحتوى آداب الفرس وأفكارهم ومنطق اليونان وأقيسته الدقيقة ، ومعروف أنه كان أول مترجم بارع ترجم عن لغته أروع مارآه فيها من أعمال أدبية خاصة بأهلها أو بالهند على نحو ما هو ذائع عن ترجمته لكليلة ودمنة ، وترجم أيضاً عنها المنطق اليوناني ومقولاته . وله بعد ذلك رسائل تمتاز بنصاعة العبارة وروعيتها وكأما أراد طه حسين أن يسوق وضعاً في دراسة هذا الكاتب الذي اشتهر ببلاغته ، يخالف به المؤلف الذي يشيع عنه على جميع الألسنة منذ عصره إلى اليوم ، فقال : إن ابن المقفع عند ما يتناول المعاني الضيقة التي تحتاج إلى الدقة في التعبير يضعف فيكلف نفسه مشقة ويكلف اللغة مشقة ، إذ تضطرب وتستعصى عليه ، ولم يلبث أن اختار له الوضع الحديد الذي يلفت به الأنظار ، فإذا ابن المقفع البليغ المشهور مستشرق كغيره من المستشرقين ، يحسن اللغة العربية فهماً ، وربما أعياء الأداء فيها . ودراسة ثالثة عند طه حسين تصور أيضاً هذا الاتجاه هو ما مرّ بنا في غير هذا الموضع من أنه حين عني بدراسة المتنبي ، شاعر العربية غير منازع ولا مدافع ، رأى أن يختار له وضعاً يحدث أعظم دوى ممكن ، فاختار له الشك في نسبة للعربي وفي رأينا أن عنايته بليجاد وضع غير مؤلف للدراسة المتنبي هي التي قادت إلى هذا الرأي الحديد ، كما قادت إلى أن ابن المقفع مستشرق كثيراً ما يضعف عنده الأداء العربي مثل نظرائه من المستشرقين ، ولم يُغنِ ابن المقفع عنده أنه نشأ في مهد عربي لا في مهد أجنبي كالمستشرقين ، وأنه إن لم يكن عربي الجنس فهو عربي اللغة قد نشأ في البصرة كما نشأ غيره من شعراء الموالى أمثال بشار الفارسي الأصل واختلط بأهلها اختلاطاً أتاح له ، كما أتاح لبشار وغيره ، أن يحوز لنفسه السليقة العربية ، والمستشرقون لا يكتبون بالعربية ولا يترجمون إلى العربية ، وإنما يترجمون منها إلى

لغاتهم ، أما ابن المقفع فكان يترجم من لغته الفارسية إلى العربية ، وكان يكتب بالعربية رسائل أدبية من أروع ما خلّف معاصروه ، وإن بدا أحياناً عنده في بعض الرسائل ضعف في الأسلوب فمرجع ذلك في رأينا إلى أن هذه الرسائل تداولها نساخون في أكثر من ألف سنة ، وكثير منهم لم يكن يحسن العربية ، فجار عليها في بعض العبارات وبعض الأساليب . ولعل في ذلك ما يدل على خطورة الأوضاع غير المألوفة في الدراسات الأدبية ، وأنها ينبغي ألا تكون غرضاً للباحث ، إنما يكون غرضه الدقة والاستيعاب والتدقيق المحكم لخصائص الأديب ومثل لذلك بالبارودي ، فإنه يمكن أن تدرس فيه أوضاع كثيرة وينبغي أن تكون جميعاً أوضاعاً صحيحة ، كأن يوضع في صورة فارس عربي ، وهو وضع صحيح ، ومثل أن يوضع تمثلاً نادراً لصناعة شعرنا القديم دون تحيف لوصف بيته وريفها المصري ووصف حبه وأحاسيسه بالفروسية ووصف مشاعره السياسية والقومية ووصف حنينه المستر في قلبه طوال منفاه إلى وطنه وزوجه وأبنائه وأصدقائه ، ومثل أن يوضع باعشاً للشعر العربي الحديث وقد خلع عنه أكفانه البالية ورداً إليه الحياة والنضرة ، ومثل أن يوضع مثلاً حياً للتجربة الشعرية الصادقة . وهكذا أوضاع صحيحة كثيرة يمكن أن يوضع فيها البارودي .

وبجانب العرض الدقيق وأوضاعه ينبغي أن يكون الأداء سديداً ، بحيث تتوفر للباحث ، وبخاصة الناشئ ، معرفة دقيقة بالألفاظ التي يستخدمها ، وكثيراً ما يستخدم الباحثون المبتدئون كلمات ورثوها عن أسلافهم من النقاد دون أن يتبينوا معناها تبييناً كافياً كأن يقول أحدهم مثلاً عن أسلوب قصيدة إنه : « جزل سائع رصين سلس » وكلمة « جزل » كانت تستخدم أصلاً للغليظ من الخطب ، وهي لذلك تعني في الأسلوب الأدبي الفصيح المتين الذي تستطيل كلماته وتكثر فيها الحروف القوية مثل القاف والطاء والصاد والضاد والظاء وما إلى ذلك ، ومثلها كلمة « رصين » التي كان يوصف بها أصلاً البناء القوي المحكم . أما كلمتا « سائع » و « سلس » فكانتا تستخدمان في الماء السهل الدخول إلى الخلق ، واستعارهما النقاد للتعبير عن سهولة الأسلوب وعذوبته ورقته . وإذن فمعناهما يخالف معنى الجزالة والرصانة ، ومن الخطأ أن تنضم إليهما

في وصف قصيدة . لأن أسلوبها إما أن يكون جزلاً رصيناً أى قوياً محكماً ، وإما أن يكون سائغاً سلساً يجري في الأسماع في خفة جريان الماء العذب في الحلوق .

وعلى نحو ما يتحرى الباحث الناشئ في استخدام الكلمات التي يصف بها الأساليب ينبغي أن يتحرى في استخدام كلمات الأحكام الأدبية بحيث لا يوردها بصيغ التعميم إلا حين يتأكد من اندراج جميع الجزئيات في الحكم الأدبي . ولعلنا يحدث ذلك في الأدب ، لأن جزئياته كثيراً ما تتخلف عن الحكم العام ، ولذلك كان يحسن بالباحث المبتدئ ألا يلتقي الحكم عاماً إلا إذا وثق بتطبيقه على جميع الأفراد والجزئيات تطبيقاً سديداً سليماً . والأولى دائماً أن يلقه في صيغة من صيغ الشك والظن ، فيقول مثلاً : أكبر الظن ، وأظن ، ولعل ، وأمثال ذلك من الكلمات التي تدل على الاحتمال ، أما عبارات اليقين والجزم القاطع فأحرى به ألا يستخدمها ، إذ الأحكام الأدبية دائماً أحكام احتمالية ، وهي أحكام ينبغي عدم الإكثار منها إلا مع الحذر الشديد ومع الريث والأناة ، ومن أخطر الأشياء أن تتحول إلى صور من التكهّنات .

على كل حال ينبغي أن يفسح الباحث الناشئ لصيغ الاحتمالات ، كما ينبغي أن يطرّد عن صيغه وعباراته كل حشو ، وما أكثر ما يندفع الباحث المبتدئ في الحشو ، كأن يقول مثلاً عن شاعر : « سأعنى ببيان حياته بياناً مفصلاً لا أترك من جوانبها شيئاً » أو يقول عن شعره : « سأحلل أشعاره تحليلاً لم يسبقني إليه باحث » . أو يقول : « ويبقى بعد أن صورنا أشعاره من جميع أقطارها وأطرافها أن نعرض موسيقاه في صورة دقيقة » . فهذه العبارات وما يماثلها تعدّ تطفلاً على القارئ الذي ينتظر منه فقط أن يقرأ عنده الاستنباط السليم والدليل المقنع السديد ، أما الإشارات المتكررة إلى فصول بحثه أو أجزائه وما سينهض به فيه بأي صورة من الصور فإن ذلك يوحى بضعف عمله ، وأنه بدلاً من أن يعرضه في دقة يلوّح بإشارات وإيماءات دون حاجة . وقد يتوقف أحياناً ليلخص كلامه ، وكل ذلك من شأنه أن يفسد الأداء والعرض الدقيقين .

وينبغي أن يتجنب الباحث المبتدئ ، بل كل باحث ، التكلف في الأسلوب ، فلا يستخدم السجع إلا ما قد يأتي عفواً ، ولا يستخدم الصور البيانية إلا إذا التحمت بالكلام وجاءت في الحين البعيد بعد الحين ، والأولى أن يتحاشاها حتى لا تجرّه إلى أخيلة معقدة ، وحتى لا يؤدي به ذلك أحياناً إلى استخدام صور محفوظة تضرّ بأسلوبه وسياقه . ولا بد أن يتمرّن طويلاً ، حتى يستقيم له أسلوب واضح فصيح ، يخلو من الألفاظ الغريبة والأخرى العامية المبتذلة ، أسلوب وسط ، لا يعلو على أفهام المثقفين ولا يهبط إلى لغة العوام ، أسلوب فيه تناسق واستواء وما يدل بوضوح على أن صاحبه يسيطر على كلماته ويصرفها كما يشاء . وقد لا يتنبه كثيرون إلى أن بعض من اشتهروا بجودة دراساتهم الأدبية إنما اشتهروا بذلك لقدرتهم وبراعتهم في الإفصاح والبيان ، وربما كانت أفكارهم ضحلة أو سطحية أو جذبة ، ومع ذلك يُقبل عليهم القراء لما يجدون عندهم من التناسق في العبارات والصفاء وحسن الأداء .

الفصل الثاني

المناهج

١

من القديم إلى الحديث

لعل أول منهج وضع للبحث العلمي وطرق الاستدلال فيه والاستنباط هو منهج أرسطو الذي سماه باسم المنطق وهو يتحدث فيه عن الكليات الخمس المعروفة : الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض ؛ ومنها تتألف الحدود والتعاريف ، وقد لعبت دوراً كبيراً في جميع العلوم عند العرب ، وإن أصبح العصر الحديث لا يعنى بها ، لأنها كثيراً ما تكون مضللة ، وخير منها التقسيم الذي يقوم على تحليل ما يراد تعريفه إلى عناصره وجزئياته وأفراده وأصنافه . وأهم من الكليات في منطق أرسطو اهتدائه في الاستدلال إلى أنه يتألف من قضايا ، فهي الوحدات التي يتحلل إليها ، وينبغي أن ندرس أشكالها وضروب تركيبها ، من موجبة كلية وموجبة جزئية ، وسالبة كلية ، وسالبة جزئية . ومن هذه القضايا تتكون مقدمات القياس بحيث إذا كانت صادقة كان صادقاً ، وإن كانت فاسدة فسد بفسادها ، فإذا قلنا مثلاً : محمد إنسان وكل إنسان ناطق تولد من القضيتين أو ترتب عليهما أن محمداً ناطق ، وبذلك يكون القياس عند أرسطو قول يَلْزَمُ عن مقدمات معينة تتقدمه ، وهو يتركب من ثلاث قضايا أو ثلاثة حدود يرتبط حدان منها بحد ثالث ارتباط مبتدأ بخبره ، أو كما يقول المناطقة : ارتباط موضوع بمحمول . وتنوع أشكال القياس الأرسطي تنوعاً واسعاً ، حتى لتؤلف فيها وفي منطقها كتب مستقلة ، تدورُ في تفصيل صور القياس عنده وصور المقدمات والقضايا والحدود والتناقض والجدل والسفسطة والاستقراء والتمثيل .

واهتم العرب بمنطق أرسطو منذ ابن المقفع ، فأخذوا يترجمونه أولاً ، ثم مضوا يشرحونه ويلخصونه في مصنفات كثيرة ، واحتكموا إلى هذا المنطق

أو قل استلهموه في وضع علومهم ، ونحن نجده ماثلاً في علم الفقه وأصوله إذ يتحدث الفقهاء عن الحدود والتعاريف والكلّي والجزئيّ والعام والخاص والقياس ، وبالمثل نجده بارزاً في علوم اللغة والنحو ، إذ نرى النحاة منذ الخليل يتوسعون في الحديث عن القياس ، كما يتوسعون في الحديث عن العلل التي يقوم عليها القياس محاكاة أيضاً لأرسطو في منطقته حيث يتحدث عن العلل الأربع : المادية والصورية والفاعلية والغائية . واهتدى النحاة والفقهاء وغيرهم من علماء العرب مبكرين إلى أن القياس الأرسطي قياس رياضيّ فهو يبدأ من العام الكلّي ويطلبه في المفردات الجزئية . وقد تطرد صحة ذلك في الرياضيّة ، أما في العلوم الطبيعية والإنسانية فلا بد من الانتقال العكسيّ أي من الأفراد والمفردات إلى الكلّي العام ، حتى يكون القياس سديداً . وكان لذلك أثر بعيد في العلوم العربية ، إذ عُدَّ الاستقراء والملاحظة أصليّين أساسيين فيها ، وضُمَّت إليها في العلوم الطبيعيّة التجربة ، وبذلك أمكن للعلوم العربية أن تنهض نهضتها العظيمة في كل مجال ، وهي نهضة أعدت لازدهار علوم الطب والصيدلة بفضل التجارب الكثيرة التي كان يجريها الصيادلة والأطباء ، وقل ذلك نفسه في الكيمياء والبصريات وعلم الفلك ومراصده الضخمة . ومن أهمّ البحوث العلميّة التي توضح مدى أخذ العرب بالاستقراء علم النحو ، فقد قام على الاعتماد اعتماداً تامّاً على السماع ، سماع القرآن الكريم في لغته المثلي والسماع من البدو الخلّص الذين يوثق بفصاحتهم من أهل الحجاز ونجد وتهامة ، وجعلوا ذلك أساساً لا ينقض لقواعده فلا بد في كل قاعدة من استقراء واسع تعتمد عليه وهي لا تُبنى إلا على الأعم الأكثر ، ومثلها القياس فلا يُقاس على شاذ ولا على ما ورد في ضرورة الشعر ، إنما يقاس على الكثرة الغالبة المستمدة من الاستقراء الدقيق .

وربما كان أهم بحث أدبي عند العرب يتضح فيه تأثير المنطق الأرسطي والتأثير بمنهجه كتاب «البرهان في وجوه البيان» لابن وهب الذي نشر خطأ باسم نقد النثر ونُسب إلى قدامة ، ونرى مؤلفه يعقد فيه فصلاً للقياس يتحدث فيه عن الحد والوصف والمقولات واستخدام هذه الأنواع في العربية ، ويفصل صور القياس ملاحظاً أنه لا بد له من مقدمتين أو قضيتين ، لإحداهما بالأخرى تعلق . ويصرح

بأنه نقل الفصل كله عن المنطقة إذ يقول في نهايته : « هذه جمل في وجوه الاستدلال والقياس تدل ذا اللب على ما يحتاج إليه ، ومن أراد استيعاب ذلك نظر في الكتب الموضوعة في المنطق ، فإنما جعلت عماداً وعياراً على العقل ومقومة لما يخشى زلله ، كما جعل البركار لتقويم الدائرة والمسطرة لتقويم الخط » . ويعرض ابن وهب في البيان الثاني من كتابه للسفسطة متأثراً بحديث أرسطو عن السوفسطائية . أما في البيان الثالث الخاص بالعبارة فيتسع بالحديث عن الجدل ، مهتدياً بما كتبه أرسطو عنه وما زاده المتكلمون في مباحثه ، وفيه يقول : « حقّ الجدل أن تُبنى مقدماته مما يوافق الخصم عليه وإن لم يكن في نهاية الظهور للعقل » ، ويقول إن الجدل إنما يقع في العلة المسئول عنها ، والعلل علتان قريبة وبعيدة ، ويتحدث عن صورها وعن علة العلة . ويفرد للتناقض حديثاً خاصاً يتحدث فيه عن التضاد والخلاف والخصوص والعموم . وهو في كل ذلك متأثر بالمنطق الأرسطي مع ما أضاف إليه من بحوث المتكلمين والفقهاء ومواضعاتهم ومقالات الفلاسفة الإسلاميين وأفكارهم .

وتوضع للعلوم الدينية مناهجها التي تُعنى بها مباحث علم الأصول والتي تتناول الكتاب والسنة والإجماع والقياس . وبالمثل توضع أصول للنحو واللغة على نحو ما يتضح ذلك في كتاب الخصائص لابن جني . وتتميز بحوث الحديث النبوي بمنهج خاص يقوم على العناية أشد العناية بالرواية ، فكل حديث لابد أن يُشفّع بسند ، ويُدرّس رجال السند بالتفصيل وتوضع فيهم كتب كثيرة ، ويوضع لهم علم يسمى علم مصطلح الحديث تناقش الرواية فيه مناقشة واسعة ، وسنعرض لذلك في الفصل التالي حين نتحدث عن توثيق الأصول . ولعل من المهم أن نعرف أن القدماء طبقوا كل ما اتخذوه المحدثون في حديثهم من منهج أو مناهج دقيقة على رواية الشعر والشعراء وأخبارهم . ويكفي أن نشير هنا إلى كتاب « الأغاني » لأبي الفرج الأصبهاني ، وهو أكبر مصنف يحتوي تراجم الشعراء في العصر الجاهلي والقرون الثلاثة الأولى للإسلام وآراء النقاد فيهم وأذواق عصورهم . وهو لا يعرض الشعراء عرضنا التاريخي الحديث ، فيفصل الكلام عن بيئة الشاعر وعصره وثقافته وظروفه ومدى تقليده وتجديده ، وإنما أخبار مفرقة من هنا وهناك في مواقف شتى ، وهي

أخبار دقيقة لا تلبث حين تمسها يد صناع أن تسوى منها حياة الشاعر وأدوارها وظروفه وثقافته وعلاقاته بمعاصريه . وكثيراً ما يحمل أبو الفرج في مستهل ترجمة الشاعر رأيه فيه مع الإلمام بأطراف من ظروفه وطبيعة شعره تفسره تفسيراً دقيقاً على شاكلة قوله في فاتحة ترجمة أبي العتاهية الشاعر العباسي المعروف : « منشؤه بالكوفة ، وكان في أول أمره يتخنث ويحمل زاملة المخنثين ثم كان يبيع الفخار بالكوفة ، ثم قال الشعر فيه فبرع فيه وتقدم ، ويقال أطبع الناس بشار والسيد الحميري وأبو العتاهية ، وما قدر أحد على جمع شعر هؤلاء الثلاثة لكثرته ، وكان غزير البحر لطيف المعاني سهل الألفاظ كثير الافتنان قليل التكلف إلا أنه كثير الساقط المردول مع ذلك ، وأكثر شعره في الزهد والأمثال ، وكان قوم من أهل عصره ينسبونه إلى القول بمذهب الفلاسفة ممن لا يؤمن بالبعث ، ويحتجون بأن شعره إنما هو في ذكر الموت والفناء دون ذكر النشور والمعاد ، وله أوزان طريفة قالها مما لم يتقدمه الأوائل فيها ، وكان أبخل الناس مع يساره وكثرة ما جمعه من الأموال » . وهذه القطعة مع صغرها توضح نشأة أبي العتاهية وسلوكه وحرفته في أول حياته وفطرته الغزيرة في الشعر مع قبوله منه كل ما يفد على خاطره ، وتنص على أهم الأغراض التي استنفدت شعره ، وتعرض لعقيدته وتجديده في الأوزان الشعرية . ونحس عند أبي الفرج ميلاً شديداً إلى استقصاء أخبار الشاعر وكل ما يتصل بأخلاقه ومعتقداته واستقصاء آراء النقاد فيه ، وكثيراً ما يرجع إلى ديوان الشاعر ليقف منه على هذه الظاهرة أو تلك ، على شاكلة رجوعه إلى أشعار ابن ميادة ، ليتأكد من عقيدته الدينية وهل هو مسلم أو مسيحي ، ولاحظ أنه يحلف بالإنجيل والربان والأيمان التي يحلف بها النصاري ، فجزم بمسيحيته . وفي ذلك ما يوضح من بعض الوجوه كيف كانت البحوث الأدبية عند العرب تُعنى بالاستقصاء والاستقراء ودقة الملاحظة والاستنباط وسداد الاستدلال ، مما أدّاهم إلى أن يكتشفوا خصائص الشعراء ومذاهبهم الفنية .

وعلى هذا النحو كان العرب يستضيئون بمنطق أرسطو في بحوثهم الأدبية مع محاولات خصبة للعناية بالجزئيات والمفردات واكتمال الاستقراء وصحة الاستنباط ، واتسعوا في الملاحظات سعة شديدة ، وهي تقابل في البحوث الأدبية التجارب في

للبحوث العلمية عندهم ، وقد ظلوا مع ذلك يحتكمون إلى المنطق الأرسطى ،
مكثرين من القواعد والضوابط والأقيسة . وهم في كل هذا يختلفون عن
علماء العصور الوسطى الغربيين في تعبدهم لمنطق أرسطو ، فقد عكسوا
بواسطة الاستقراء الانتقال من العام إلى الخاص ، إذ جعلوه الانتقال من الخاص
إلى الجزئى إلى العام الكلى ، ووقفوا فاعلية منطق أرسطو وأقيسته إذ أدخلوا عليه التجربة
والملاحظة في إثبات الحقيقة بدون حاجة إلى حدود ومقولات وأقيسة ،
أما الغربيون فإنهم أسلموا أنفسهم في العصور الوسطى لمنطق أرسطو ، معتقدين
أنه وحده كاف في استنباط القوانين العامة لافى الرياضيات وحدها ، بل أيضاً فى الطبيعة .

ولاريب فى أنهم أخذوا يتعرفون بوضوح على العلم العربى فى نهاية تلك العصور
فعرفوا بدقة ما تنادى به علماء العرب ومفكروهم من العناية بالاستقراء الكامل
والملاحظة والتجربة ، وعلى قبس أو أقباس من هذه المعرفة أخذ روجر بيكون
الفيلسوف الإنجليزى (١٢١٤-١٢٩٤م) يهاجم المنطق الأرسطى وما يفضى إليه
من اعتماد العلم على الطريقة القياسية ، وقال إنه ينبغى أن يعتمد قبل كل شئ
على التجربة ، وهاجمه أتباع أرسطو مهاجمة عنيفة ، ولكن فكرته ظلت حية ،
وكان أهم من بعث فيها الحياة بقوة فرانسيس بيكون (١٥٦١-١٦٢٦م) ، وهو
أيضاً فيلسوف إنجليزى ، ويعدّ فاتحة عصر جديد فى البحث العلمى ، إذ أخذ
يحذر من استخدام المنطق الأرسطى وأقيسته فى علوم الطبيعة ، لاعتماده
على أمثلة جزئية فى وضع القوانين الطبيعية العامة ، وقد تكون هناك
أمثلة تنقضها ، فلا بد من الاستقراء الكامل ، والأمثلة الكثيرة وحدها لا تكفى
بل لا بد من التجربة أو التجارب التى تُجرى عليها . وهذا أيضاً لا يكفى فلا بد
من جمع الأمثلة القليلة التى تنقض القانون العام ، إذ الأمثلة مهما كثرت يمكن
لمثال واحد سلبى أن ينقضها ، وإذن فينبغى أن نرتب أمثلة أى قانون فى ثلاث
مجموعات : مجموعة إيجابية ، ومجموعة سلبية ، ومجموعة متفاوتة الدرجة .
ودائماً لا بد من التجربة ، والتجارب وحدها لا تكفى ، بل لا بد من
الاستنباط والنشاط العقلى ، وكأن المنهج العلمى الصحيح عنده هو الذى يجمع
بين التجربة وبين الطريقة القياسية ، أو بعبارة أدق هو الذى يجمع بين الاستقراء

القائم على التجارب ، وبين القياس العقلي المحكم أو قل هو الاستقراء المصوب في قالب عقلي وطيد ، وبذلك كله عُدَّ بـيكون مؤسس المنطق الحديث .

وجاء بعده ديكارت الفيلسوف الفرنسي (١٥٩٦ - ١٦٥٠ م) ورأى أن يضع للعلوم كلها رياضية وطبيعية منهجاً واحداً صورّه في مبحثه : « مقال في المنهج » وقد هاجم بدوره المنطق الأرسطي لأنه يفترض في مقدمات أقيسته أنها يقينية لا يرقى إليها الشك ، وهاجم فرانسيس بيكون لأنه اعتد بالتجربة والملاحظة الحسية في استنباط القوانين الطبيعية ، ونفذ من ذلك إلى منهجه الجديد ، وهو منهج يعتمد على البراهين الرياضية ، إذ العقل الإنساني في جوهره يكون وحدة ، وما دام هذا العقل يسلم بقوانين الرياضة ، فلا بد أن تكون قوانينه عامة تشمل الرياضة وتشمل الطبيعة معاً . ولكي نقف على المنهج القويم لهذا العقل في البحث العلمي ينبغي أن نعتد على القياس ولكن لا قياس أرسطو ، بل نحلل نحن القياس فسنراه يبتدىء من أشياء بسيطة يسلم بها العقل وهي البديهيات ، وينتهي إلى أشياء مركبة . وهو يتسع عنده ليشمل كل صور الاستنباط . وقد رأى أن يضع مكان قواعد المنطق الأرسطي القديم الشديدة التعقيد أربع قواعد تختصر المنهج السديد لكل البحوث النظرية ، أما القاعدة الأولى فهي قاعدة اليقين ، وهي أن الباحث في أي حقيقة ينبغي أن يتجرد من كل ما كان يعلمه عنها قبل النظر فيها وألا يسلم إلا بما هو حق ويقين لا يعتريه أي ضرب من ضروب الشك . وبذلك نقض احترام الآراء الموروثة وكل ما يدخل في الأوهام ، ولم يعتد إلا بالمعارف البديهية وما يماثلها من اليقنيات . والقاعدة الثانية قاعدة التحليل ، وهي أن كل مشكلة ينبغي أن تقسم إلى أقصى ما يمكن من الأجزاء البسيطة حتى يمكن أن تُحلَّ على خير وجه . والقاعدة الثالثة قاعدة التركيب ، وهي أن يرتب الباحث أفكاره بادئاً بأبسط الأمور ثم صاعداً درجة درجة حتى يصل إلى معرفة أكثرها تركيباً ، ولا بأس من أن يفرض ترتيباً معيناً بين أفكار غير متتابعة . وهو يصور هنا قوانين المعادلات الرياضية في تدرجها من البساطة إلى التركيب ، مشيراً بذلك إلى ما ينبغي من تطبيق المنهج الرياضي على كل العلوم . والقاعدة الرابعة ، وهي الأخيرة ، قاعدة الاستقراء

الثام ، وهى أن يقوم الباحث بالإحصاءات التامة والمراجعات الكاملة ، حتى يكون عمله دقيقاً وبخاصة من حيث أجزاء الاستدلالات وما ينبغى أن يكون بينها من روابط وثيقة .

وتلا بىكون وديكارت مفكرون وفلاسفة مختلفون اتفقوا على أن المنطق الأرسطى انتهى زمنه ، وأنه ينبغى أن يحل محله المنهج العلمى الذى ينبغى أن يعتمد على دراسة الظواهر ورصدها مع الجمع بين التفكير النظرى وبين الملاحظة والتجربة كلما سنحت الفرصة أو سمحت الظواهر الطبيعية باستخدامها . وهو بذلك منهج يجمع بين قوانين العلوم الرياضية وقوانين العلوم الطبيعية التجريبية ، ويقدرهما جميعاً ، وأيضاً فإنه يقدر العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد السياسى ، وحسبه أن يسجل الأسس التى تقوم عليها والأصول المختلفة التى تسود فيها ، فلكل علم طبيعته ، ومن الصعب أن يوضع لكل العلوم قوانين عامة مطلقة على نحو ما حاول أرسطو قديماً فى منطقته .

٢

مع العلوم الطبيعية

كان من آثار نهضة العلوم الطبيعية فى القرن الماضى أن سيطرت مناهجها وقوانينها على البحوث الفلسفية والأدبية سيطرة أدت إلى ظهور الفلسفة الوضعية عند « أوجست كومت » كما أدت إلى ظهور ما يمكن أن نسميه بالتاريخ الطبيعى للأدب عند طائفة من النقاد ومؤرخى الآداب ، فى مقدمتهم « سانت بيث » و « تين » و « برونثير » فقد مضوا ينكرون التدقيق الشخصى وكل ما يتصل بالنسق وأحكامه ، وأخذوا يحاولون فى قوة وضع قوانين ثابتة للأدب ثبات قوانين العلوم الطبيعية ، قوانين تطبق على كل الأدباء كما تطبق قوانين الطبيعة على كل العناصر وكل الجزئيات وكل الكائنات . وفى رأى أصحاب هذا الاتجاه أن من أشد الأمور خطأ أن يقال إن كل أديب كيان مستقل بذاته فضلاً عن أن يقال ذلك فى أثر من آثاره : قصيدة أو قصة أو مسرحية ، إنما الأديب وكل آثاره وأعماله ثمرة قوانين حتمية عملت فى

القديم وتعمل في الحاضر وتظل تعمل في المستقبل ، وهو يصدر عنها صدوراً حتمياً لا مفرّ منه ولا خلاص ، إذ تشكّله وتكيّفه حسب مشيتها وحسب ماتحمل في تضاعيفها من جبر وإلزام .

وكان « سانت بيث Sainte-Beuve » (١٨٠٤ - ١٨٦٩ م) أول من دفع في هذا الاتجاه ، إذ دعا في أحاديثه المعروفة باسم « أحاديث الاثنين » و « أحاديث الاثنين الجديدة » إلى دراسة الأدباء دراسة علمية تقوم على بحوث تفصيلية لعلاقاتهم بأوطانهم وأممهم وعصورهم وآبائهم وأمهاتهم وأسره وتربياتهم وأمزجتهم وثقافتهم وتكويناتهم المادية الجسمية وخواصهم النفسية والعقلية وعلاقاتهم بأصدقائهم ومعارفهم ، مع التعرف على كل ما يتصل بهم من عادات وأفكار ومبادئ ، ومع محاولة تبين فترات نجاحهم وإخفاقهم وجوانب ضعفهم وكل ما اضطربوا فيه طوال حياتهم في الغدو والرواح وفي الصباح والمساء . وإذا تمّ كشف ذلك كله في الأديب أمكن للمؤرخ الأدبي أن يميّز فيه بين الفردى الذاتى والجماعى المشترك بينه وبين منّ على شاكلته من أدباء بيئته وعصره ، بحيث ينحى عنه كل ما يتصل بفرديته وذاتيته ، حتى يوضع في مكانه الصحيح من الأسرة الأدبية الخاصة في أمته ، وحتى يوصل علمياً بينه وبين فصيلته الأدبية ، وما الأدباء في رأيه إلا فصائل كفصائل النبات والحيوان ، فصائل تتشكّل حسب ما يقع عليها من مؤثرات خارجية ، أو قل حسب ما تنتظم فيه من صفات وخصائص بالضبط على نحو ما تتشكّل فصائل الحيوان والنبات في العلوم الطبيعية . وحقاً لكل أديب ما يفرّد به في مزاجه وشخصيته ومواهبه وملكاته ، ولكن هذا التاريخ الطبيعى الجديد للأدب والأدباء لا يعنيه في قليل ولا كثير ما يفرّد به الأديب ، إنما يعنيه ما يجتمع فيه مع طائفة من أدباء أمته مما يمكن أن نسميه قاسماً مشتركاً ، وهو قاسم يُعَدّه لكى يوضع في فصيلة أدبية معينة لها خصائصها وصفاتها المحدّدة . وهى صفات وخصائص لا تتضح في الفصيلة إلا من خلال بحوث دقيقة لكل ما يتصل بأدبائها من علاقات لا تكاد تنحصر بجنسهم وبيئتهم وعصرهم وظروفهم التربوية والاقتصادية والاجتماعية وكل ما أقم أحاسيسهم ونفوسهم من وشائج وروابط زمانية ومكانية وكل ما داخل حياتهم من حوافز وعوائق مع العناية بما مرّ بالأديب

من طيف سعادة أو طيف شقاء . وبذلك كله ينفذ المؤرخ الطبيعى للأدباء إلى وضعهم وضعاً بصيراً فى فصائلهم الأدبية وأنماطهم الفنية .

وواضح أن سانت بيث شغله وضع الأدباء فى فصائل وطبقات عن الجوانب المميزة لشخصياتهم ، وهى الجوانب التى تجعل لكل منهم كيانه المستقل التى تتيح لكل منهم أصالته وطوابعه وملاحمه الخاصة التى تفرده عن نظرائه فى عصره وبيئته ، وإذا كنا فى الحياة العادية لا نجد شخصاً يكرر شخصاً آخر ، بل دائماً توجد فواصل فى المزاج والطباع والقوام وقسمات الوجه فأولى أن يجرى ذلك بين الأدباء لاختلاف ملكاتهم ومواهبهم واختلاف ما يقدم كل منهم من غذاء عقلى وشعورى يضع فيه أفكاره وأحاسيسه وذكرياته وخواطره وخوالجه ، بحيث يصبح كل غذاء له مقوماته وله لونه وطعمه الفريدان . ومن هنا قال بعض النقاد إنه أسقط أروع ما يمتاز به الأدباء من فردية وذاتية محاولاً بكل ما استطاع أن يجعلهم كأنهم أشياء بيولوجية متناسية أو مهملاً ما يمتاز به كل أديب من خصائص ذاتية فردية . على أن توزيع سانت بيث للأدباء على فصائل أعدّ لنمو فكرة المدارس الأدبية ، لأن المدرسة فى واقعها مجموعة من الخصائص الأدبية تشترك فيها طائفة أو طوائف من الأدباء . وقد نمت فى عصره المدرسة الرومانسية ، وحلت نهائياً محل المدرسة الكلاسيكية التى كانت تُعنى عناية شديدة بالتقاليد الموروثة ، وقد دعت المدرسة الرومانسية إلى التحرر منها والعودة إلى الطبيعة وسادت فيها كآبة ولحج مختلفة من الآلام وشعور لا ينفد بالوحدة والغربة . ولم تلبث أن تلتها مدرسة البرناسيين نسبة إلى جبل البرناس مأوى آلهة الشعر عند الإغريق ، وكانت تسخر مما فى الشعر الرومانسى من ألم وحزن ودموع ، واستلهمت فى شعرها أساطير الشعوب البدائية ، وعُنيّت بالجمال الفنى عناية واسعة . وسرعان ما ظهرت المدرسة الرمزية التى تؤمن بأن الشعراء لا يستطيعون الإفصاح عن مشاعرهم ومعانيهم الغامضة إفصاحاً دقيقاً ، لأن اللغة أعجز من أن تؤديها ، ولذلك ينبغى الاستعانة على تدليل ذلك بالإيماءات التصويرية والموسيقية . ولا يهمنى البحث فى حقيقة هذه المدارس ، إنما يهمنى الإشارة إلى أن فكرة الفصائل الأدبية التى كان يؤمن بها سانت بيث يمكن أن نجد لها أصداء فى مباحث المدارس الأدبية ، ولكن دون المبالغة والتحول بفكرة

المدرسة إلى فكرة الفصيلة الآلية ، فإن الأديب يُدرّس دائماً فرداً له شخصيته ومقوماته المستقلة على الرغم من انتسابه إلى مدرسة بعينها يخضع أفرادها لخصائص عامة مشتركة ، أو كما قال سانت بيث إلى فصيلة عضوية لها مميزاتها وخصائصها الفريدة .

وخلفه في هذا الاتجاه العلمي تلميذه « تين Taine » (١٨٢٨ - ١٨٩٣ م) وتعمق فيه أكثر منه ، فإذا هو يحاول إسقاط الفردية الأدبية إسقاطاً تاماً ، فليس هناك أى خصائص فردية يتميز بها أديب ، وإنما الذى هناك خصائص جماعية تجمع بينه وبين أدباء أمته ، بل هى ليست خصائص إنما هى قوانين حتمية كقوانين الطبيعة ، قوانين تتحكم فى أدباء كل أمة دون أى تفريق ، ومضى تين يطبقها على الأدباء الإنجليز فى كتابه « تاريخ الأدب الإنجليزى » . وحقاً ظلت أسراب من طريقة أستاذه سانت بيث ، تنفذ إلى بحوثه فى الكتاب على نحو ما نجد فى بحثه ليوپ الشاعر الإنجليزى المعروف إذ درسه مستضيئاً بعلمه الجسمانية فى بيان خصائصه ، غير أنه سرعان ما عاد إلى قوانينه الأدبية الجبرية يطبقها عليه وعلى أدباء أمته مؤمناً بأنه لا توجد قوانين ولا معايير سواها ، وهى عنده الجنس ، والبيئة أو المكان ، والعصر أو الزمان .

أما الجنس فيقصد به « تين » الفطرة الموروثة فى الأمة إذ لكل أمة منحدره من جنس معين خصائصها الفطرية التى يشترك فيها السلف والخلف دون استثناء . ونجد هذه الفكرة واضحة عند الجاحظ فى حديثه عن الأجناس فى بعض رسائله ، وهى ماثلة عند ابن خلدون فى مقدمته ، إذ يتحدث عن الجنس العربى وخصائصه وأثرها فى حياته السياسية . ويظهر أنها كانت من الأفكار التى شاعت فى عصر « تين » ، فقد كان معاصره رينان (١٨٢٣ - ١٨٩٢ م) يُعنى من شأنها علواً كبيراً على نحو ما يوضح ذلك كتابه : « تاريخ اللغات السامية » وفيه يزعم أن الأمم السامية ينقصها الخيال الواسع والتعمق فى الحكم على الأشياء ، ويقول إنها تعوزها الفلسفة والآثار الأدبية الممتازة ، بخلاف الأمم الآرية التى تمتاز بفلسفاتها وشرائعها الاجتماعية القويمة وفنونها وآدابها الرفيعة ! . وهى نظرية لم تعد تجد لها أنصاراً اليوم ، وهل الجنس إلا أناس سكنوا إقليمًا واحداً أخذوا يعيشون فيه معاً معيشة تكوّنت فى

أثنائها عاداتهم وتشابهت معارفهم ، ومن قديم تُغير الأجناس والشعوب بعضها على بعض وتنزل جيوش إقليمٍ إقليمًا آخر ، وقد تظل به حقبةً ، ففكرة الجنس الصافي فكرة خاطئة . وكثيراً ما روج الأوروبيون لفكرة أن الجنس الأبيض يتفوق على الجنس الأسود ، ليتمكنوا لأنفسهم من استعمارهم ويحصدوا لأنفسهم ثمار أرضه ، وليس البياض والسواد رمز تقدم أو تأخر ، إنما هي تطورات الحياة الإنسانية في الأمم ، فإذا كان الجنس الإفريقي الأسود يُعدُّ دون الجنس الأبيض في التقدم الحضارى فذلك يعود إلى ظروفه ، وقد كان الجنس الأبيض نفسه يوماً في الدورة الحضارية التي يحياها الجنس الأسود اليوم . وكل ذلك يجعلنا نحذر فكرة الجنس التي أخذ بها «تين» و«رينان» والتي كان يأخذ بها ابن خلدون ، ونفس العرب الذين جعلهم ابن خلدون محوراً لكلامه عن الجنس كانوا في الجاهلية يحيون حياة أولية ، وأخذت حياتهم بعد الإسلام في التطور ، فوضعوا القوانين وأقاموا الدول والممالك وأصبح لهم فلاسفة ومفكرون عظام ، واختلطوا في أثناء ذلك بكثيرين من الشعوب التي عربوها ، حتى غدت كلمة العربي لا تدل على الجنس وإنما تدل على اللغة ، فالعربي هو الذي يتخذ العربية أداة للتعبير عن فكره وجدانه ، مهما يكن إقليمه ومهما يكن الجنس الذي ينحدر منه . ومعنى ذلك كله أنه ينبغي أن نحتاط إزاء القانون الأول عند «تين» قانون الجنس ، ونجد العقاد في كتابه عن ابن الرومي يستضيء بقبس منه في التعليل — مع شيء من التردد — لافتتان ابن الرومي اليوناني الأصل بالطبيعة ، ومعروف أن اليونان ألَّهوا الطبيعة وملئوها بالآلهة ولكنهم لم يعبروا عن افتتان بها على نحو ما يعبر عنها ابن الرومي ، وحين كان الأوروبيون يعيشون في عصرهم الكلاسيكي على محاكاةهم لليونان لم يزدهر عندهم شعر الطبيعة ، إنما ازدهر حين انفكوا عن تلك المحاكاة في عصرهم الرومانسي ، وفي ذلك ما يشهد بأنه لاعلاقة بين فتنة ابن الرومي بالطبيعة وبين جنسه اليوناني ، فالعلاقة كما يقول المناطقة منفكة .

والقانون الأدبي الثاني عند «تين» قانون البيئة ويقصد بها الوسط الجغرافي والمكان الذي ينشأ فيه أفراد الأمة نشوءاً يُعدُّهم ليمارسوا حياة مشتركة في العادات والأخلاق والروح الاجتماعية . وهذا القانون ماثل هو الآخر بوضوح عند ابن

خلدون في مقدمته ، إذ يتحدث مراراً عن أثر المناخ في الأمة ، ونراه يقول إن أهل السودان في أمزجتهم من الحرارة بمقدار نسبتها في إقليمتهم ، ويقول إنها هي التي جعلت الفرح يغلب عليهم كما يغلب الميل إلى الطرب . والإحساس بهذا القانون قديم عند العرب ، إذ نجدهم كثيراً ما يتحدثون عن أهل البدو وأهل الحضر وخصائصهما وأثرهما في لغاتهما ، نجد ذلك عند الجاحظ في مواضع متفرقة من بيانه ، ونجده عند علي بن عبد العزيز الجرجاني في وساطته بين المتنبي وخصومه ، إذ يتحدث عن اختلاف لغة الشاعر باختلاف بداوته وحضارته . على أنه ينبغي ألا نكبر من شأن هذا القانون في دراستنا للأدب العربي ، فقد تقف حواجز بين البيئة وتأثيرها البعيد في حياة أدبائها ، فتجعل تأثيرها ضعيفاً ، حتى لينمحي أحياناً . ومعروف أن هذا الأدب ظل أزمنة طويلة في بيئات متباينة بين زراعية وصحراوية وجبلية وحارة ومعتدلة وباردة في إيران والعراق والجزيرة العربية والشام ومصر وبلاد المغرب والأندلس ، وكان طبيعياً أن يختلف في كل بيئة باختلاف طبيعتها الجغرافية والاجتماعية ، غير أن من يدرسه دراسة فاحصة يجد أن هذه البيئات المتباينة متماثلة فيما تنتج من أدب وأدباء ، وكأنهم جميعاً ثمار بيئة واحدة ، أو كأن الأقاليم العربية كلها إقليم واحد . ومرجع ذلك إلى أن الأديب كان يرتفع عن بيئته الخاصة ليحاكي أسلافه النابهين من إقليم العراق ، وكان قد أنتج صفوة ممتازة من الكتاب والشعراء أصبحوا أمثلة عليا للكتاب والشعراء في كل إقليم وكل بيئة ، وأينما شرقت أو غربت لا تجد إلا هذه المثل وإلا ابن المقفع والجاحظ وسهل بن هرون وعمرو بن مسعدة وابن العميد وبديع الزمان الهمداني والحريري ، وإلا بشاراً وأبا نواس ومسلماً وأبا تمام والبحري وابن الرومي والمتنبي وأضرابهم ، فهم يهاكون في كل بيئة ، وهم النماذج الرفيعة التي لا يصح لكاتب أو شاعر أن يتجاوزها ، وحتّم عليه أن يرتفع عن بيئته أو قل يتخلص منها ليحاكيهم محاكاة دقيقة ، وكأن أدباء العالم العربي في مشارقه ومغاربه انفصلوا عن بيئاتهم واندمجوا في بيئة عامة واحدة ، وهو اندماج يعبر عن إحساس قوى بالمحافظة على شخصية الأدب العربي التي ثبتت له على مر الزمن . ولذلك يكون من الخطأ أن نحاول تحكيم قانون البيئة في الشعر العربي الوسيط ، بحيث نحاول في الشعر المصري الوسيط مثلاً ، أو في الشعر الأندلسي أن نقيم

فواصل بينه وبين الشعر العربي في الأقاليم الأخرى ، لأن العالم العربي لم يتفصل في أدبه : شعره ونثره ، تفصل في السياسة وتكونت فيه وحدات سياسية كثيرة ، ولكن هذه الوحدات لم تنته بالأدباء إلى الشعور بالتفصل ، أو أنهم يعيشون في بيئات مستقلة ، يستقل بعضها عن بعض في الشؤون الأدبية والفنية . وقد ظن بعض من عني بدراسة الأدب المصري الوسيط أنه كان للبيئة المصرية تأثير واسع فيه حتى أفرد ذلك بمبحث خاص ، وقف فيه عند الدعوة إلى قانون « تين » والمطالبة بتطبيقه في الأدب المصري الوسيط ، دون أي محاولة لإثبات صحة هذا التطبيق عن طريق دراسة هذا الأدب دراسة علمية . وكل من يدرسه يعرف في وضوح خطأ تطبيق هذا القانون عليه وأنه قامت دونه حوائل تمنع من سريانه لا في مصر الوسيطة وحدها بل في الأقاليم العربية جميعها ، إذ كان الأدباء فيها يرتفعون عن بيئاتهم ليحاكوا هذا الكاتب العباسي أو ذاك وهذا الشاعر العباسي أو ذاك ، وقد يرتفعون بمحاكاتهم إلى العصرين الإسلامي والجاهلي . وعلل هذه الظاهرة كثير من الباحثين بجمود الفكر العربي في تلك الأقاليم ، وكأن آله أصابها عطل ، وهو تعليل مخطئ ، إذ لم يكن جموداً ، وإنما كان محافظة على الشخصية الأدبية العربية الحالدة . وكان مما أشعل هذه المحافظة حتى استحالت إلى إصرار لا يشبهه إصرار غارات الصليبيين والتار على البلاد الشامية والعربية وكذلك غارات الإسبان المسيحيين على الأندلس . وهي بذلك ليست ظاهرة جمود ، وإنما هي ظاهرة إصرار على أن تظل الروح العربية مضطربة أقوى وأذكى ما يكون الاضطراب .

وليس معنى ذلك أننا نرى رفض هذا القانون قانون البيئة ، فهو قانون صحيح في أصله ، ولكن ينبغي أن نحتاط معه ونحن ندرس أدبنا العربي في أقاليمه وبيئاته المختلفة ، إذ يمكن أن يتوقف أحياناً عن عمله ، وقد يتضاءل عمله أحياناً أخرى ، حتى يبدو أثره في الأدب والأدباء ضئيلاً نحيلاً . ومعنى ذلك أن قانون البيئة عند « تين » ينبغي أن نتناوله منه في غير قليل من الحذر والاحتياط ، لأنه قد يضلنا في دراسة الأدب العربي الوسيط .

والقانون الأدبي الثالث عند « تين » هو العصر أو الزمان ، ويقصد به الظروف السياسية والثقافية والفنية والدينية ، ولم يكن هذا القانون غائباً في تصور العرب ، بل

لقد كان مثله مثل قانون البيئة حاضراً في أذهانهم ، على نحو ما يتضح ذلك عند ابن خلدون في مقدمته إذ يتحدث عن الدول وتقلبها وقيامها وزوالها وأحوال العمران بها والتقدم الحضارى والثقافى ، مما أتاح له أن يكتشف علم الاجتماع ، أو كما كان يسميه علم العمران البشرى ، وأن يسجل قوانينه وعلايه الجغرافية والاقتصادية وما يتصل بذلك من مؤثرات بدوية وحضارية وثقافية . وانعكست من هذا التصور قديماً أفكار كثيرة عند الأسلاف في دراستهم للشعراء ، بحيث نراه منذ القرن الرابع الهجرى يعنون بدراسة بيئاتهم الجغرافية والسياسية والثقافية والشعبية ، ومن خير ما يصور ذلك كتاب « المغرب » لابن سعيد الأندلسى الذى صور فيه نشاط الشعراء فى الأندلس وبلدان المغرب ومصر ، فقد تنبّه فيه بقوة إلى أن الشاعر إنما هو ثمرة طبيعية من ثمار البيئة الجغرافية المكانية ، والبيئة التاريخية الزمانية ، والبيئة الثقافية الفكرية ، وهو موصول بمجتمعه ومن فيه من الزجاليين وأصحاب الملاحى . ومن أجل ذلك نراه قبل أن يعرض شعراء أى بلدة ، ولتكن إشبيلية مثلاً ، يسبقهم بعرض بيئتها الجغرافية ثم بيئتها التاريخية ومن كان بها من الحكام والوزراء والكتاب والقضاة ، ثم يعرض بيئتها الثقافية ، ومن كان بها من العلماء على اختلاف فروع العلم والثقافة ، ثم يتلاحق الشعراء ، ثم أعلام الوشّاحين والزجّالين .

ولعل فيما أسلفنا ما يدل على أن العرب تنبهوا من قديم إلى قوانين « تين » الثلاثة ، غير أنهم لم يعطوها الحتمية ولا الجبرية التى أعطاها لها « تين » ، إذ زعم أن الأدباء فى كل أمة ينبثقون عنها انبثاق الأضواء من الأفق فى الصباح ، بل لكأنما يتولدون عنها تولد هذا النبات أو ذاك فى تربة معينة وفى ظروف درجة خاصة من درجات الحرارة . وعلى نحو ما يحلل الكيميائيون معدناً من المعادن إلى عناصره تحليلاً يصدق عليه دائماً ، أو قل على نحو تحليل الماء إلى أوكسوجين وإيدروجين بنسب معينة تصدق على كل ماء فى الطبيعة يحلل « تين » كل أدب نافذاً أو قل صادراً فى تحليله عن قوانينه الحتمية الثلاثة التى تنعقد بها نماذج كل أدب على نحو ما تنعقد حبّات الندى فى درجة معينة من درجات البرودة . وكل ما يقال وراء ذلك عن الفردية والذاتية والعبقرية الأدبية إنما هو عجز وقصور فى تطبيق هذه القوانين التى لا تتخلف عنها — فى رأيه — جزئية أدبية لا فى الشخصيات ولا فى النماذج ، وخير ما

يوضح ذلك في رأى « تين » شكسير فقد كان يعاصره طائفة من الشعراء المسرحيين وإذا نحن فحصنا مسرحياتهم فحصاً دقيقاً وجدناها تشترك مع مسرحياته في نفس الخصائص والصفات الجوهرية .

و « تين » بذلك ينكر فردية الأديب وأصالته إنكاراً تاماً ، فليس في الأديب ولا في أدبه إلا قوانينه الجبرية الثلاثة ، وكأنما فاته ما يندخل على قوانينه الأدبية من خلل بالقياس إلى القوانين الطبيعية ، إذ قوانين الطبيعة دائماً ثابتة ، ولا تتغير من بيئة إلى بيئة ولا من عصر إلى عصر ، بخلاف القوانين الأدبية فإنها دائماً تتغير والتحول مما يتيح في الأدب للتطور وظهور المدارس والمذاهب الجديدة فيه ، حتى لتأخذ أحياناً شكل موجات متعاقبة على نحو ما هو معروف عن الأدب الفرنسي في القرن التاسع عشر وما ذكرناه آنفاً فيه من تعاقب موجات الرومانسية والبرناسية والرمزية . وأخرى وهى أن القوانين الطبيعية يمكن إثباتها دائماً بتحليل جزئية وطرد النتيجة وما يتصل بها من قوانين على بقية الأجزاء ، وهو ما لا يحدث في القوانين الأدبية فلا بد لها من الاستقراء الشامل استقراء يمكن من استخلاصها ، مع فتح الأبواب لها دائماً كي تتخلف في بعض الجزئيات وبعض الوحدات ، أو قل مع فتح الأبواب للاستثناء ، وكثيراً ما يتحول الاستثناء بدوره إلى قانون عام ، إذ يندمج فيه كثيرون مكونين لأنفسهم مذهباً جديداً له صفاته وخواصه المستقلة .

ومن أجل ذلك كنا نرى من الواجب الإفادة من قوانين « تين » في تأريخ الأدب العربى ودراسة أدبائه ، ولكن على ألا يتخذ ذلك الصيغة الجبرية الحتمية التى صاغها فيها ، وخاصة قانون الجنس ، فإنه كما ذكرنا آنفاً ، لا يوجد جنس خالص من كل شائبة إذ من قديم تدخل الجنس الشوائب ، حتى لا يكاد يوجد في العالم جنس صاف خالص لم تخالطه أجناس أخرى ولم تترك آثارها فيه . ففكرة خلوص الجنس ونقاؤه لا تكاد تتحقق ، بل هى لا تتحقق أبداً . أما قانونا البيئة والعصر فلا ينكر أحدهما ما لهما من تأثير في الأدب ، والأدب يتفاوت قوة وضعفاً ولكن دون حتم وجبر وإلزام ، ومع مراعاة المواهب الذاتية والإرادات الفنية . على أنه لابد أن نلاحظ أن هذين القانونين خاصة يتسع بيان تأثيرهما في مصنفات الأدب العربى الحديثة ، فلا يوجد كتاب في تاريخ الأدب العربى لمستشرق أو لباحث

عربي حديث إلا ويصل فيه بين دراسة هذا الأدب وأدبائه وبين بيئاتهم وعصورهم وما وقع عليهم من مؤثرات سياسية واجتماعية وعقلية وحضارية كان لها أثرها البعيد في كل ما أنتجوا من شعر ونثر .

وثالث الثلاثة في هذا الاتجاه القائم على منهج العلوم الطبيعية وقوانينها الجبرية الحتمية « برونيتير Brunetiere » (١٨٤٩ - ١٩٠٦) وقد حاول أن يطبق ما كتبه دارون عن علم الأحياء في كتابه « أصل الأنواع » وما رسمه فيه من نظرية التطور أو نظرية النشوء والارتقاء ، محاولاً أن يجسد هذه النظرية في الأدب وأنواعه ، وكأنما أغراه بذلك « اسبينسر » وما حقق من نجاح في تطبيقه لها على الأخلاق والاجتماع ، فإذا هو يصنّف في سنة ١٨٩٠ كتابه « تطور الأنواع الأدبية » محاولاً أن يثبت أنها ، شعراً ونثراً ، تنقسم إلى فصائل وأن كل فصيلة في الأدب مثلها مثل الفصائل في الكائنات الحية عند دارون ، فهي تنمو وتتوالد وتتكاثر متطورة من البساطة إلى التركيب في أزمنة متعاقبة ، حتى تصل إلى مرتبة من النضج قد تنتهي عندها وتتلاشى كما تلاشت بعض فصائل الحيوان . واختار لتطبيقاته ثلاثة أنواع أدبية ، هي المسرح والنقد الأدبي والشعر الغنائي ، مصوراً فيها كيف أن كل نوع لم يتطور إلا باجتماع دوافع تاريخية ، تستمد من العصر ومن البيئة ومن كل الظروف الاجتماعية . ووجد في ازدهار الشعر الغنائي الفرنسي في القرن الماضي ما يسعفه بإثبات أن النوع الأدبي قد يتطابق تماماً مع النوع الحيواني ، فإذا هو يموت ليخلفه نوع آخر يتلاشى فيه نهائياً ، أو قل إذا هو يتحول إلى نوع آخر يحيا فيه من جديد ، إذ ذهب إلى أن هذا الشعر لم يتطور عن أصل من نوعه مماثل له أو متحد معه ، إنما تطور عن نوع مغاير له فنسي فيه هو الوعظ الديني الذي كان مزدهراً بفرنسا في القرن السابع عشر ، ومرّ به نحو قرن كان يعاني فيه من سكرات الموت ، ثم حسي من جديد في الشعر الغنائي الوجداني .

والنظرية الأساسية عند « برونيتير » صحيحة ، فالأنواع الأدبية تنشأ وتنمو وتتطور متدرجة من زمن إلى زمن كما تنشأ وتنمو وتتطور الكائنات العضوية ، ولكن ينبغي أن نلاحظ ما بين الجانبين من فروق ، فإن الأطوار الأدبية لا يقضى بعضها على بعض ولا يحو بعضها بعضاً ، وآية ذلك أننا نظرب للشعر الذي كتبه الجاهليون

على الرغم من أنه يمثل طوراً مغرقاً في القدم . فالطور الحديد في الشعر لا يحكم على طور قديم بالفناء ، وهو معنى ما يقال من خلود الأدب ، وأنه لذلك لا يوجد فيه قديم ولا جديد ، لأن قديمه حتى مثل جديده ، وجميع وحداته تخفق بالحياة وستظل تخفق بها أبداً . وقد يصيب نوعاً أدبياً ضرب من الضعف في عصر ، وتعود إليه الحيوية والنضرة في عصر لاحق على نحو ما هو معروف من ضعف الغزل مثلاً في العصر العثماني وحيويته ونضرتة في العصرين الإسلامي والعباسي وفي العصر الحديث .

فنظرية التطور مع صحتها ينبغي ألا نبالغ فيها على نحو ما بالغ « برونثير » . فتصور أن نوعاً أدبياً قد يفنى في نوع أدبي آخر أو يتحول إليه بحيث يتلاشى فيه ، على نحو ما تلاشى في رأيه وعظ الوعاظ الفرنسيين في القرن السابع عشر في شعر الرومانسيين في القرن التاسع عشر عند فكتور هيجو وأضرابه . والوصل بين النوعين فيه غير قليل من التكلف ، وتقصد وصل النسب والبنوة ، وكان أولى له أن يكتفى بالقول بأن المشاعر التي كان يُشبعها الوعظ الديني في القرن السابع عشر أخذ يشبعها بعد نحو قرنين من الزمان الشعرُ الغنائيُّ الرومانسيُّ إذن لكان أقرب إلى الدقة ولما أحدث هذا النسب المتهم بين نوعين أدبيين طال الأمد بينهما لا إلى عشرات من السنين ، بل إلى قرنين متطاولين . وكأن النوع الأدبي لا يتطور ، بل يتحول تحولا فجائياً أو قل يقفز قفز شباب الرياضيين للحواجز المرتفعة . والحق أن كل نوع أدبي يتطور ، والتطور من سنن الحياة ، ولكنه يتطور في أدوار متعاقبة داخلية ، أو قل تنشأ في داخله نشوءاً طبيعياً منتقلة به من دور إلى دور ومن صورة إلى صورة .

مع الدراسات الاجتماعية

أخذ كثيرون من دارسي الأدب الغربيين منذ القرن الماضي يصلون بين دراساته والدراسات الاجتماعية، إذ الأدب في حقيقته إنما هو تعبير عن المجتمع وكل ما يجري فيه من نظم وعقائد ومبادئ وأوضاع وأفكار، والأديب لا يسقط على مجتمعه من السماء، وإنما ينشأ فيه ويصدر عنه، يصدر عن كل ما رأى فيه وأحسّ وسمع، ناسجاً مادته من مسموعاته وإحساساته ومرثياته. وليس بصحيح أن بين الأدباء من يستطيعون الانعزال عن مجتمعهم في أبراج عاجية كما يقولون، إذ دائماً تصلهم به علائق كعلائق ذوى الرحم، علائق منبثة في كل ما ينظمون وكل ما يكتبون، وهل يوجد شاعر أو كاتب إلا وهو يحاول أن يخاطب أفراد مجتمعه، يخاطبهم بما يحسون ويشعرون. ومعنى ذلك أن الأديب يعكس مشاعر مجتمعه وبواعثه ونوازه من جهة، ويذيع أدبه وينشره بين أفراد من جهة ثانية، وكان ينشره ويذيعه قديماً بالإلقاء والمشافهة، حتى إذا عرف الكتابة أخذ يستخدمها وسيلة لوصله بقومه كي يستمتعوا بآثاره. ودار الزمن دورات وإذا المطبعة تظهر وإذا النشر ينظم، فاتخذها وسائل لإذاعة نظمه ونثره في الناس، ولو أنه كان يكتب وينظم لنفسه لما استغل كل هذه الأدوات والوسائل ولا كفى بأن يردّ دخواطره وخوالجه في نفسه وحنايا صدره.

ولعل في ذلك ما يدل بوضوح على أن صلة الأدب بالمجتمع صلة وثيقة، إذ لا يوجد أدب بدون مجتمع ينبثق عنه، ولنرجع إلى الوراء، لنرجع إلى أعتق صورة الشعر، وهي صورة الشعر القصصي عند اليونان، صورة الإلياذة، فسنجدها لا تتغنى بعواطف فردية، وإنما تتغنى بعواطف الجماعة اليونانية لعصرها مصورة حروبها بطروادة ومن استبسلوا فيها من الأبطال. ومن هنا نشأ القول بأن ناظمها ليس هو هوميروس وحده، وإنما هم أفراد مختلفون من أجيال متلاحقة، لعل هوميروس كان خاتمهم، أو لعله كان واسطتهم وأتمّها من بعده شعراء حاذقون. وإذن فلم ينظمها شاعر إغريقي معين، وإنما نظمها أجيال متعاونة، وهي لم تنظمها لنفسها،

وإنما نظمتموها لتغنى الناس بها ولتصور لهم مشاعرهم . وتلا هذا الشعر القصصى عند اليونان الشعرُ الغنائى ، وقد فصل بدوره من عباداتهم لآلهتهم وطقوسهم فيها وشعائهم وحفلات جماعاتهم فى أعيادهم ، فهو شعر جماعى نشأ فى أحضان الجماعة واحتفالاتها الدينية . وهذا نفسه يلاحظ فى شعرهم التمثيلى ، فقد كان نظامهم الاجتماعى يقضى أن يحتفلوا فى كل عام بإله من آلهتهم ، وأخذ شعراؤهم خلال هذه الاحتفالات يعرضون على الجماهير فى ملاعب التمثيل طائفة من المسرحيات تصور بعض أساطيرهم وما كان يعيش فيه مجتمعهم من شئون الفكر والدين والثقافة . ولا ريب فى أن صلة الشعر التمثيلى بالمجتمع أوضح من صلة أى شعر آخر ، إذ لا بد له من أفراد كثيرين يشاركون صاحبه فى إبرازه وإذاعته ، لا بد له من ممثلين يتعاونون فى تمثيله ، ولا بد له من مُخرج يشرف على أدائهم لأدوارهم ، ولا بد له من مسرح وإعداد مسرحى ، ولا بد له من نظارة متفرجين ، حيناً يصفقون ويهللون استحساناً ، وحيناً يصيحون ويدمدُمون استهجاناً .

وإذا رجعنا إلى شعرنا العربى فى عصوره القديمة لاحظنا أنه نشأ متدرجاً من أناشيد وتراويل دينية ، أو قل إنه فصل عنها كما تَفصل الثمرة من غصنها ، يدل على ذلك ما حكاه القرآن عن العرب من وصلهم بين الشعر والسحر وتعاويز الكهنة فى مثل الآية الكريمة : (وقالوا إن هذا إلا سحر مبين) ومثل : (إنه لقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون) ، ومثل : (وما تنزلت به الشياطين وما ينبغي لهم وما يستطيعون) ؛ وكأنما كانوا لا يزالون فى أواخر العصر الجاهلى يشعرون بالصلة الوثقى بين الكهانة والسحر والشعر . وكانوا يعتقدون اعتقاداً جازماً أن الشياطين هى التى تُلهم الشعراء ما يجرى على ألسنتهم من الأشعار ، وسمّوا شياطين بعض شعرائهم مثل « مسحل » شيطان الأعشى . وفى ذلك ما يدل على أن شعرنا نشأ من خلال حياة الجماعات العربية الأولى وطقوسها الدينية وما اتصل بها من كهانة وسحر وصلات — زعموها — بالشياطين ومن تراويل كانوا يرتلون لها للآلهة ملتمسين منها النصر لأبطالهم والظفر بأعدائهم والغفران لمن يقضون نحبهم . وخذ المديح مثلاً فإنه فى أصله تراويل للآلهة كى تنصرهم وتنصر أبطالهم ، وما زالت

هذه التراتيل تتطور حتى اتخذت صورة ثناء على هؤلاء الأبطال وما حققوا لهم من
 أجماد حربية . وبالمثل الرثاء فهو في أصله توسلات للآلهة كي تستقر روح الميت
 وتسكن في قبرها ، وما زالت هذه التوسلات تتطور حتى اتخذت شكل مناقب
 يوصف بها الميت استعطافاً للآلهة وزُلفى . وكذلك الهجاء ، فهو في أصله أدعية
 للآلهة كي تصب لعناتها على رموس أعدائهم وتؤيدهم في تمزيقهم شرّ ممزّق ،
 ويؤكد ذلك ما يروى عن الشاعر الجاهلي من أنه كان إذا أراد هجاء لأعدائه
 وأعداء قبيلته لبس ثوباً خاصاً كثوب الإحرام وحلق رأسه داهناً أحد جانبيها
 ومرسلاً من شعره ذؤابتين واعتكف أياماً ، حتى ينتهي من نظم هجائه
 في هذا الجو من النسك والتبتل ، وكأنه يؤدي بعض شعائر حجهم لآلهتهم ،
 حتى يسقط هجاؤه على أعدائه لعنات تؤيدها الآلهة . وفي ذلك كله ما يدل
 بوضوح على أن الشعر الجاهلي نشأ وثيق الصلة بالمجتمع وعباداته وشعائره وتراثيله ،
 وهي صلة ظلت تزداد مع الأيام توثقاً ، حتى غدا هذا الشعر مرآة صافية نقية
 للمجتمع الجاهلي بحياته البدوية الرعوية وكل ما نشأ فيها من علاقات في السلم
 والحرب وفي الحب وغير الحب .

وفي الشعر الجاهلي ظاهرة لعلها في حاجة إلى تفسير اجتماعي ، ونقصد ما يشيع
 فيه من جهل بالناظمين لبعض قصائده ومقطوعاته أحياناً ومن شك في الناظمين
 الحقيقيين أحياناً أخرى ، وتفسير ذلك اجتماعياً بسيط ، فقد كانت المقطوعات
 والقصائد في طفولة الأمم تأخذ صبغة اجتماعية ، ولا نقصد تمثيلها للمجتمع ، وإنما
 نقصد أن الجماعة كانت تشارك في نظمها ، فلم ينظمها شاعر معين وإنما نظمها
 شعراء كثيرون تعاونوا في نظمها ، وربما انتسبوا إلى أجيال متلاحقة ، وما زالوا
 يتداولونها حتى تناولها شاعر ماهر ، فأعطاه اللمسات النهائية أو قل أعطاه
 الشكل الأخير ، ومن هنا كانت تُنسب لهذا الشاعر أو لذاك ظناً من الرواة
 أن شاعراً بعينه هو الذي سَوَّاهَا في صيغتها النامة . وقد لا يُعرف الشاعر ، وكأنما
 تظل لما صيغتها الجماعية العامة ، فهي عمل جماعي من صنْع كثيرين ، شأنها في
 ذلك شأن الأساطير التي لا تُنسبُ إلى شخص معين في المجتمع ، إنما تُنسبُ
 إلى المجتمع كله الذي ظل يُنقَحُ فيها ويعدّل ويسوّى حتى أخذت شكلها النهائي .

وقد أدرك أفلاطون وأرسطو من قديم الطبيعة الاجتماعية للشعر وما يُحدثُ من تأثير في الجماهير ، ومعروف أن أولهما كان يعتق نظرية المثل ، وهي تنتهي عنده إلى أن الشعر يقلد حقائق الواقع ، وهذه بدورها لا تستقل بنفسها ، وإنما تحاكي حقائق كلية في سماء الفكر المثالي المجرد ، وكأن الشعر يبتعد عن الحقيقة الكلية خطوتين أو ثلاثا . واتخذ من هذه النظرية قسما هاجم على ضوئه الشعر فيما رسمه بجمهوريته للمدينة الفاضلة إذ رأى الشعر يبتعد عن الحقائق الكلية ، وأهم من ذلك أنه رأى فيه خطراً أي خطر على مجتمع المدينة الفاضلة إذ لا يَحْتَكِم إلى العقل وإنما يحتكم إلى العواطف يغذّيها وينميها إلى أقصى حد ، مما يجعله خطراً محققاً على المدينة المثالية ، لأنه يعرضها للمعيشة العاطفية وألا تصدر في تصرفاتها عن العقل . وخُذْ مثلاً بطل المأساة فإن الشاعر يباليغ في وصف أحزانه ، حتى ليبكى ويتألم تألماً مرّاً ، ويشاركه من يتفرّج عليه في عواطفه ويبكى معه كالمرأة ، وكان ينبغي أن يتحلّى البطل بأخلاق الرجولة من الصبر والشجاعة واحتمال المكروه ، حتى يقتدى به النظارة . وتمتلىّ المأساة بنزعات الشر والحقد وبالآلام والشهوات والمشاعر النزقة ، وبدلاً من أن نضبطها ونكتبها نطلقها ونترك لها العنان بنفس الشاكلة التي يصور فيها الشعراء الآلهة والأبطال . وكل ذلك من شأنه أن يهدد المدينة الفاضلة بالخراب والوبار إذا تسلط عليها الشعراء وأقصي عنها الأخيار وأصحاب العقول الحصيفة الراجحة .

وأفرد أرسطو للشعر كتاباً درس فيه المأساة دراسة تفصيلية ، وقد بدأه بنظرية أستاذه أفلاطون القائلة بأن الشعر محاكاة للطبيعة ، ووقف بهذه المحاكاة عندها ، ولم يجعلها محاكية لحقائق كلية أو مثل عليا مجردة ، إذ لم يكن عقله رياضياً ، فلم يكن يؤمن بمثل هذه الحقائق الخيالية ، وكأنما كان عقله كعقل الطبيعيين الذين لا يؤمنون إلا بالواقع المحسوس غير مُقْضِينَ إلى أبحاث نظرية مجردة ، بل لعله هو إمام الطبيعيين . ومن أجل ذلك رفض نظرية المثل الأفلاطونية في الشعر وغير الشعر ، وحاول أن يتوسع بمفهوم المحاكاة التي ذكرها أفلاطون ، فقال إن الشعر لا يحاكي الطبيعة محاكاة مطابقة للواقع ، هو يحاكيها ولكن محاكاة الرقص والموسيقى لها ، وبعبارة أخرى هو لا يحاكيها محاكاة آلية إذ يحرف فيها ويعدل على نحو

ما تعدّل وتحرف حركات الراقصين ونغمات الموسيقيين لها ولواقعها المادى المحسوس ، ولنرجع إلى المأساة فهي تصور شخصيات الطبقة النبيلة خيراً مما هم على حين تصور الملهاة شخصيات الطبقات الشعبية أسوأ مما هم ، وهو تصوير يقوم فى العاملين على ما يحتمل وقوعه وفقاً للطبيعة الإنسانية لا وفقاً للواقع الخارجى ، ومن هنا كان الشاعر يبتدع مأساته أو ملهاته مهما استمد عناصرهما من العالم الحقيقى ، وكان الشعر أكثر فلسفة وإبداعاً من التاريخ لأن التاريخ يصور ما حدث والشاعر يصور ما يحتمل حدوثه ، ونفس الشخصيات التاريخية يعرض الشعر أفعالها وأقوالها فى نطاق ما يحتمل حدوثه لا فى نطاق ما حدث تاريخياً ، وبعبارة أخرى فى نطاق حقائق التاريخ الكلية العامة ، أما المؤرخ فيتقيد بحقائقه الواقعية الخاصة . والشعر بذلك - فى رأى أرسطو - لا يحاكي الواقع بل إنه يعيد بناءه على أساس من الاحتمال . وينقض أيضاً نقضاً ما ذهب إليه أستاذه من أن الشعر يفسد المواطن الصالح بتغذيته لمشاعره وتنمية عاطفتى الشفقة والخوف فيه ، حتى ليصبح أسيراً لانفعالات تفسده وتدفعه عن أن يكون مواطناً مثالياً فى المدينة الفاضلة ، فقد ردّ بقوة هذه التهمة ، مستخدماً لذلك كلمة « التّطهير katharsis » واختلف الباحثون فى أصل معناها اليونانى ، قيل إنها كانت تؤدى عندهم معنى طبيياً هو التطعيم ومعالجة الداء بالداء . ومهما يكن أصلها فقد أراد بها أرسطو فى بحثه للمأساة الشعرية أنها تخلص عاطفتى الشفقة والخوف عند الإنسان من تضخمهما وتُشيع فى النظارة غير قليل من الراحة والرضا ، فالشعر لا يجعل الناس عاطفيين ولا يُشيع فيهم انهياراً فى الأخلاق أو أخلاقاً شائنة ، بل على العكس ينقى عواطفهم ويخلصها من أدّ رانها ومن كل خور وضعف .

وبوحى من فكرة أرسطو فى التطهير مضى هوراس يزعم أن الشعر يثقف الناس ويتعمهم . وظلت فكرتا الثقافة والإمتاع عالقتين بأذهان النقاد فى عصر النهضة وأوائل العصر الحديث ، حتى إذا كنا فى القرن التاسع عشر وجدنا النقاد ومؤرخى الأدب الفرنسيين يبحثون مباحث واسعة فى صلة الأدب بالمجتمع وعلاقته بكل ما يجرى فيه من أعمال جمّعية وشعبية . وأخذت تنمو فى أثناء ذلك الدراسات الاجتماعية وينمو معها درس العلاقات فى المجتمع وما ينعكس فيها من طبقات ومن حرف وصناعات وطرق

إنتاج وظواهر سلوكية واجتماعية . وكل ذلك أخذ طريقه إلى دراسة الأدب ، فأخذت تُدرّسُ فيه المادة الاجتماعية التي يعبر عنها وما يتصل بها من عناصر المجتمع وما يكون قد نشأ بين تلك العناصر من صراع ، وكذلك علل الصراع وبواعثه العميقة المتشابكة وخاصة من حيث الإنتاج ومشاكله . ويتغلغل نقر فيما وراء الحياة المعاصرة محاولين استكشاف الموروث العتيق في الشعب ، وهم الذين يعنون بدراسة الفولكلور الأدبي حتى يتبينوا جذوره الاجتماعية الراسخة .

وعلى هذا النحو أخذ الأدب يُدرّسُ اجتماعياً من وجهات متعددة ، ووجد الدارسون مادة خصبة في العصور وتطورها حضارياً أو صناعياً ، فعصر مثل عصر الآلة الصناعية يخالف مجتمعه بدون شك المجتمعات التي سبقتة ، بسبب ما حدث من تغير في حياة العامل وأسرته ومعيشته في بيئات مكتظة بالسكان . وكلما تقدمت الحياة الإنسانية في العصر الحديث أخذت الطبقة العليا في المجتمع تذوب في الطبقتين الوسطى والدنيا ، ولذلك أثره العميق في معيشة الأديب ، فليس من يُفرضُ عليه العناء والشقاء كمن يتخلّص منهما ، وليس من يجوع ويعرى كمن يكتسى ويسرّوى . ومن المؤكد أن الظروف المادية الاقتصادية للأدباء أخذت في التحسن مع انتشار الاشتراكية وتكافؤ الفرص ومع ما طرأ على التعليم والتربية والثقافة من ظروف جديدة . ولا بد أن نلاحظ الفروق البعيدة بين مجتمع في قرية من قرى الريف وبين مجتمع في منطقة من مناطق المصانع ، فلكل ظروفه وملابساته التي تؤثر فيمن يعيش فيه أديباً وغير أديب .

وينبغي أن نلاحظ أن من يدرسون الأدب دراسة اجتماعية لا يريدون أن يتبينوا فيه انعكاسات المجتمع فحسب ، فتلك مسألة بديهية ، إنما يريدون أن يتبينوا ما في بيئة الأديب من ظواهر اجتماعية ومدى تأثيرها في أدبه محاولين النفوذ إلى معرفة طبقة الأديب الاجتماعية التي ينتمى إليها وما عاش فيه من أوضاع اقتصادية ومدى استجابته لموقف طبقته وصدوره عنها في آثاره . وقد أدّى ظهور النظريات السياسية الحديثة في القرن الحاضر إلى ظهور مقياس اجتماعي جديد هو مقياس الالتزام في الأدب ، فالأديب لا يُطلَبُ في أدبه أن يعكس علاقات مجتمعه وأوضاعه فحسب ، بل يطلب منه أن يشارك في تكييف مجتمعه ، بحيث يصبح جزءاً لا يتجزأ من كل ما يجري فيه من

مشاكل وقضايا ومعارك ، وبحيث يندود عنه حين يطلب الادياد ، فينبى للدفاع عنه بقلمه وكل ما يستطيع من مقالة أو قصيدة أو قصة أو مسرحية . وبذلك لا يكون كائنًا طفيلياً في المجتمع ولا هارباً من معاركه ولا آبقاً شاذاً أو منظوياً على نفسه ، بل مشاركاً في حياته وآلامه وآماله متضامناً مع أفرادها ، يعيش ما يعيشون من الصراع ويلتزم ما يلتزمون من المسئوليات . أما من يتغنون تجاربهم الشخصية البحتة غير مفكرين في مجتمعاتهم كأنهم يعيشون في غرف منعزلة عنها فإن أدبهم حرى بالإهمال ، ومثلهم من ينسحبون من الحاضر مستعدين في أدبهم من الماضي ومن التاريخ والأساطير ، وواجب الأديب حقاً أن يعيش المشاكل التي تعلق عصره صادراً في آثاره عن الطبقة التي ينتمى إليها ونفسيته وكل ما يجري فيها من تناقضات وصراعات .

وبهذا المقياس الملزم لا يُعدُّ الأثر الأدبي جيداً إلا إذا عبّر بوضوح عن موقف صاحبه من قضايا عصره وأمتة وإلا إذا أحسَّ شاعر مجتمعه وأصبح فاعلاً فيه مؤثراً ، فإن لم ينهض بذلك ولم يحتمل تبعاته فإنه يُعدُّ متخلفاً عن مسيرة الحركة الصاعدة في أمتة ، بل قد يصبح معوقاً وأداة سيئة من أدوات السلبية وخاصة في الفترات التي تتحول فيها الأمة من عالم الإقطاع والرأسمالية إلى عالم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية ، إذ يصبح واجب كل أديب حينئذ أن ينهض بدوره الفعال في تطوير أمتة ودفعها بقوة إلى طور أرقى من طورها الذي كانت تعيشه والذي كانت تنّ فيه مما تحمل من أثقال الظلم والبؤس والشقاء ، حين كانت تتمتع طائفة قليلة بأدوات الترف والنعم تهيئها لها كثرة الشعب وجماهيره ، التي كانت تكدح وتتصبّب عرقاً لتستمتع هذه الطائفة على حسابها دون أن تؤدى أى عمل ، فحياتها فراغ مطلق إلا من الترف ووسائله ، والشعب يشقى ويحجوع ويظلم ويمرض . وقد نفّض عنه أخيراً كل هذه الأثقال والأوزار ، وهو يعمل على النهوض بحياته على أساس من العدالة ، غير أنه لا يزال يخوض إلى ذلك معارك ، وواجب الأديب أن يخوضها معه ، ويحتمل كل ما يحتمل من تبعات ، وهل هو إلا فرد منه يشعر بما يشعر ويحس بما يحس ، وما إنتاجه في واقعه إلا تعبير عن هذه المشاركة المتصلة للشعب في جميع أمانيه وآلامه ، وإن هو نكل عنه أو لم يستجب له في أى أثر

من آثاره كان عضواً أشلّ لا نفع فيه ولا غناء .

ويخاصم بعض النقاد أصحاب هذا المقياس الاجتماعي ذاهبين إلى أن الأدب يمثل دائماً المجتمع الذي يصدر عنه، ويقولون إن ذلك يتضح في تاريخ الأدب العربي، فهو في العصر الجاهلي يمثل جماعته البدوية وفي العصر العباسي يمثل المجتمع المتحضر بكل ما كان فيه من مجون وإثم وزندقة وزهد وشظف وتعاسة وبؤس . ويقولون أيضاً إنه ينبغي أن تُكفّل للأديب حريته وألا يُطالبَ بموقف معين من الحياة ، مما قد يتعارض مع مشاعره وتجاربه الحقيقية التي ينبغي أن يصدر عنها في أدبه . ومن الخطأ أن يُخلطَ بين حرية الشاعر وتعبيره عن مجتمعه ومواقفه، لأن هذا التعبير قد تتطلبه حريته نفسها ، وأيضاً من الخطأ أن يُخلطَ بين صدور الشاعر عن مجتمعه وبين التزامه ، إذ لا يختلف اثنان في أن الأدب يصور حياة شعوبه ، وليس هذا موضع اختلاف أو جدل ، إنما الذي يختلف فيه النقاد هو أن يكون الأديب ملتزماً بقضايا معينة في مجتمعه ، يحارب من أجلها ويصارع ، كقضية البؤس مثلاً وما يتصل بها من ظلم ، فإنه لا يصور البؤس والظلم وإنما يصارعهما شاعراً في أعماقه بأن جوع مواطنٍ شيء خطير يهدد كيان مجتمعه حتى ليكاد ينقض من أساسه انقراضاً .

ويبالغ خصوم مقياس الالتزام، فيقولون دعوا الأديب ينتج كما يُلهمه مجتمعه ولا تضيّقوا عليه الدروب التي يسلكها إلى أدبه ولا تغلقوها من دونه ، فالأدب ليس طعاماً ولا شراباً ولا وسيلة إلى دعوات سياسية أو اجتماعية يسخر من أجلها وفي سبيلها ، وإنما هو غاية يتغذّى به العقل والروح ، وطالما غنّى الناس وأمتعهم قبل أن تظهر الدعوات السياسية والاجتماعية المعاصرة، وما تزال آثاره القديمة تغذيّنا، وتمتّعنا مع خلوها من التوجيه السياسي والاجتماعي . وهو كلام قد يبدو مقبولا ، غير أنه لا يَصْدُق على حياة الأمم المتطورة في عصرنا حين تهدم نظاماً بالياً وترقيم مكانه نظاماً جديداً ، إذ تكون في حاجة إلى تجديد كل عناصر الشعب وأدبائه ليتضامنوا معاً في التبعات والمسئوليات . على أن القول بأن الأدب القديم يخلو من التوجيه ومن الالتزام في حاجة ماسة إلى شيء من التصحيح ، وكلنا نعرف أنه كانت تتقابل في عصر بني أمية أحزاب متنافرة هي أحزاب الزبيريين والشعبة

والخوارج ، وكان لكل حزب نظريته السياسية الخاصة التي يدافع عنها بالسيف تارة وبالشعر والخطب تارة ثانية ، وكانت نظرية الحزب الزبيرى أن تكون الخلافة فى قريش روحاً وواقعاً عملياً فتكون حاضرتها فى الحجاز وتعتمد فى ولايتها على قريش والحجازيين لا على قبائل الشام اليمنية كما يصنع الأمويون ، وكان عبيد الله ابن قيس الرقيّات لسان هذا الحزب ، ونظريته تتجاوب أصداؤها فى أشعاره ، وهو بذلك ملتزم ، يلتزم التعبير عن آراء حزب ويلوح بها فى وجوه خصومه على نحو ما تلوح جيوش ابن الزبير فى وجوههم بالسيوف والرماح . وكان الشيعة يرون أن تكون الخلافة فى بنى هاشم ، حتى يملئوا الأرض عدلاً بعد أن ملأها الأمويون جوراً وظلماً ، ونجد لهذا الحزب شعراء كثيرين يعتنقون مبادئه ، ويندودون عنه بالسيف وبالشعر ، وهم بذلك شعراء ملتزمون يطالبون بالعدل الذى لا تطيب الحياة إلا به ولا تستقيم بدونه ، وكثيرون منهم قتلوا دون تحقيقه أو عذبوا عذاباً شديداً . أما الخوارج فكانوا ينكرون أن تكون الخلافة مقصورة على قريش أو غيرها من القبائل ويرون أن تكون شورى بين المسلمين من العرب والموالى ينهض بها أكثرهم كفاءة لها ولو كان أعجمياً ، حتى تتحقق المساواة والعدالة بين أفراد الأمة ، وقد تحولوا ثواراً وتحول معهم شعراؤهم ، فسيوفهم لاتفارقهم فى غدوهم ورواحهم ، إذ باعوا أنفسهم لعقيدتهم فهم يعيشون للجهاد ، وهم يطلبون الموت مستصغرين الدنيا ومتاعها الزائل ، وشعرهم يقطر حماسة ورفضاً للدنيا واستبطاء للموت واستعداداً له ، كما يقطر بعقيدتهم ودفاعهم عنها حتى الدماء الأخير ، وهم بذلك ملتزمون أصدق ما يكون الالتزام . وإذن فليس الالتزام جديداً فى الأدب العربى ، بل لعل عصورنا القديمة عرفت منه صوراً أدق من الصور الحديثة ، إذ كان الشاعر يناضل فى سبيل عقيدته السياسية والمذهبية بسيفه وقلمه وشعره .

ولا بد أن نشير هنا إلى أن بعض الباحثين فى الأدب العربى أخلوا يتجهون إلى دراسته من الناحية الاجتماعية ، غير أنهم عُنوا غالباً ببيان صور المجتمع كما يمثلها الأدب ، فهم يحاولون بيان الأخلاق والعادات والمذاهب الدينية والسياسية وأحوال المعيشة والأعياد ، وقلموا وقفوا عند طبقات المجتمع وما قد يكون بينها من صراع عنيف أو غير عنيف ، وهم أيضاً قلما تحدثوا عن مصادر الثروة وتوزيعها بين

الطبقات ، غافلين عن أن الناس يعيشون دائماً في قبضة قوى اقتصادية تسيّرهم وتحركهم وتطبعهم بطوابع خاصة . والمجتمع العربي الوسيط من أكثر المجتمعات طبقات متباينة ، فداًئماً نجد فيه طبقة الحكام التي تكاد تستأثر بكل شيء هي ومن كانت تستعين به من الوزراء والقواد وكبار رجال الدولة ، وكانت بجانبها طبقة وسطى من التجار والموظفين الصغار والمغنين والشعراء ، ثم طبقة عامة من صغار التجار وأصحاب الحرف والفلاحين والرفيق . وقد يكون من أسباب النقص في دراسة هذه الطبقات ومن يمثلونها من الأدباء والشعراء أن الباحثين عادة لا يقرءون سوى كتب التاريخ والأدب ، وهي لا تصورهم تصويراً دقيقاً ، وقد يكون خيراً منها كتب الحراج وكتب الفقه وكتب الحسبة والأسواق ، ففي هذه الكتب معارف كثيرة عن حياة الناس ودخولهم وثوراتهم ، والمستوى الذي كانوا يعيشونه ، وحين تُستقصى هذه الكتب تصبح كتابة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للأدب العربي قريبة المنال .

٤

مع البحوث النفسية

لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن الاتجاه النفسى فى بحث الأدب قديم قدم الإغريق ونظراتهم البصيرة فى الشعر والشعراء ، إذ نرى أفلاطون فى محاورته المعروفة باسم : «إيون أو عن الإلياذة» يقول إن الشاعر ينظم شعره عن إلهام وحال تشبه حال الجنون ، فهو لا يصدر فى شعره عن عقله . وبذلك كان أول من تحدث عن إبداعه كما كان أول من وصّمه بأنه مشلول العقل ، أو بعبارة أخرى بأنه مريض مريضاً نفسياً أو عصبياً وأنه لذلك يضر المجتمع الرشيد فى مدينته الفاضلة أو المثالية . واقتبس منه تلميذه أرسطو فى كتابه «فن الشعر» هذه الفكرة وما اتصل بها من المحاكاة وتغذية الشاعر للعواطف إلا أنه خفّف من حدة الفكرتين كما أسلفنا فى غير هذا الموضع ، وبقيت منها ظلال تتصل بالإلهام . وتلقانا عنده تأملات مختلفة فى نفوس الشعراء والنفس البشرية كفكرة التطهير التى ألمنا بها . وحمل عنه هوراس أقباساً

من هذه التأملات وكذلك لونغينوس في مقالته عن الأسلوب إذ جعل من بواعث التأثير في الشعر قوة العاطفة .

وتضعف مثل هذه التأملات في نقد العصور الوسطى لجهل النقاد لها ، حتى إذا كان عصر النهضة واستكشف الأوروبيون الآداب اليونانية والرومانية عادت إلى الظهور من جديد . وما زالت تنمو حتى أتيج لها كولريدج ، فإذا هو يبت فيهما حيوية قوية في كتابه «سيرة أدبية Biographia Literaria» وقد نشره في سنة ١٨١٧ وهو يفرق فيه فرقاً واضحاً بين الشعر والعلم قائلاً إنهما يختلفان بسبب مخاطبة أولهما للعاطفة ومخاطبة ثانيهما للعقل ، فالشعر عنده عاطفة وانفعال حاد ورؤيا روحية للوجود ، ويقول إن الوجود مسدّد يمّ يعيد إليه الشاعر نظامه نافضاً عنه الفوضى ، أما العلم فيعني بتفسير الوجود والكشف عن حقائقه ، على حين نجد عناية الشاعر منصبة على محاولة معرفة سرّ الوجود عن طريق ملكته الخيالية التي تعيد خلق الواقع مازجة بينه وبين العواطف والانفعالات النفسية . وبذلك كان الشاعر لا ينقل لنا الواقع وإنما يوهمنا بنقله على نحو ما يلقانا ذلك في الحلم ، وكل ما بين الحلم والشعر من فروق أن هذا العمل في الشعر إرادي وفي الحلم غير إرادي ، وبذلك ربط «كولريدج» بين الحلم والشعر ، بل لقد تنبه في وضوح إلى نظرية اللاوعي أو اللا شعور حين تحدث عن تأملات غير منضبطة عند الشعراء تجتاز بهم حدود العقل الواعي .

و «كولريدج» بذلك كله يعد إلهاماً قوياً للدراسات النفسية الحديثة في الأدب ، وقد بدأت بدءاً علمياً بالمعنى الكامل لكلمة علم حين نشر فرويد سنة ١٨٩٩ كتابه «تفسير الأحلام» وما أخذ يكتبه بعد هذا التاريخ عن طبيعة الفن والفنان وعلاقة الشاعر بأحلام اليقظة وما إلى ذلك من دراسات تناولت بعض الفنانين وبعض أعمالهم كما تناولت بعض الأدباء وبعض آثارهم محاولاً دائماً النفوذ منها إلى أن الإبداع في الفن ، شعراً وغير شعر ، إنما هو تنفيس عن رغبات جنسية مكبوتة في اللا شعور كُبتت منذ عهد الطفولة أو قُمت قمعاً شديداً ، وهو قمع جعل وجه الحياة النفسية لكل فنان كوجه المحيط يبدو فيه الماء ساكناً على السطح ، أما ما وراء السطح فالماء فيه مضطرب مائج بتوترات انفعالية تشيع فيها

عقد شتى كما تشيع ألوان من الكبت، والفن تعبير عن كل ذلك، تعبير مرضى يُراد به إشباع شبق مكظوم لم يستطع الفنان تحقيقه في سنيه الأولى، وكأنما يريد، وقد حُرِّم منه إلى الأبد، أن يتسامى عنه وعما يتصل به من نزعات جنسية منهومة رافقته منذ طفولته، وهو يتخذ أداة لتساميه آثاره الفنية. والإبداع الفني بذلك يستمد من عالم الجنس المكبوت في داخل الفنان، وكأنه يحاول أن يشبع رغباته الجنسية المستسرة في نفسه بضرب من التسامى يعوضها به عما فقدته في عالم الجنس الحقيقي. ومن العقد التي وقف عندها طويلاً «عقدة أوديب» التي تشغل في قلب الطفل غير محسومة من أبيه على أمه كما دُلِّت قديماً عند الإغريق في قلب أوديب على نحو ما صوّرت ذلك الأساطير والأقاصيص، وهي عقدة نجم — في رأيه — في قلب كل إنسان مفضية إلى صور شتى من الانحراف الجنسي، وتقابلها عند المرأة «عقدة إليكترا» التي تُضرم في قلب الطفلة الغير من أمها على أبيها كما أضرمتها قديماً أقاصيص الإغريق وأساطيرهم في نفس إليكترا فاندفعت تساعد في حمية أخاها «أورستس» على قتل أمها ثأراً لأبيها «أجا ممنون». وكأنما المرأة والرجل يعيشان دائماً على حافة عقد جنسية مكبوتة في اللاشعور، تكونت منذ الطور الأول في حياتهما المبكرة.

ويختار فرويد رساما وقصصياً لتجسيد عقدة أوديب، هما الرسام الإيطالي «ليوناردو دافنشي» والقصاص الروسي «دوستويفسكي» ويدرسهما دراسة نفسية تحليلية موضحاً مدى سيطرة هذه العقدة على سلوكهما وآثارهما الفنية بسبب ما ارتبط بها عندهما من كبت جنسي. وقد مضى يدرس «ليوناردو دافنشي» في مذكراته وكتابات ما كتبه عنه معاصروه محاولاً أن يتعرف إلى كل التفاصيل التي عملت في لاشعوره وسلوكه وآثاره، وعرف أنه لم يكن ابناً شرعياً مما دفعه في طفولته إلى الارتباط ارتباطاً وثيقاً بأمه، بحيث ملأت عليه كل عواطفه ومشاعره، فإذا هو يُخفي، منذ شبَّ عن الطوق، في تكوين أي علاقة بأية فتاة أو سيدة، حتى ليرفض الزواج رفضاً باتاً، وكأنما لم تعد فيه بقية لزواج أو حب. ويقول فرويد إن ذلك أدّاه إلى ضرب من الشنود في علاقاته بتلاميذه ومريديه كما روى ذلك معاصروه! . وعرف فرويد أنه حلم في طفولته بحدأة، فحاول أن يتخذ من هذا

الحلم تفسيراً لعقدته وكبته الجنسي وما اتصل به من شذوذ ، إذ افترض معرفته بالحضارة المصرية وما رُوى من أن المصريين كانوا يرمزون للأمومة بطائر يشبه الحداة لعله العنقاء ، واقرن ذلك في لاشعور « دافنشى » بما يقال عن بعض الطير من أن أنثاه لا تحتاج في تلقيحها إلى قرين من نوعها ، كما اقرن في نفسه بميلاد المسيح . وكان يعيش مع زوج أمه الذى قاسمه حبها وعطفها ، ومن كل ذلك تكون حلمه بالحدأة كما تكون حلم يقظته بما أحدث من رسوم باهرة نفّس بها عن كبته وما رسب في أغوار لا وعيه من عقدة أوديب ، أو عقدة حبه الدفين لأمه ، تلك العقدة التى تكمن وراء سلوكه المرضى كما تكمن الحدوة في الرماد . ولا يفسر فرويد بهذه العقدة سلوك « ليوناردو دافنشى » فحسب ، بل يحاول أن يفسر بها أيضاً تصاويره ، فعنده أن لوحته « يوحنا المعمدان » تتحد فيها الأنوثة والذكورة ، وعنده أنه ينفس برسمه لابتسامات النساء على شفاههن عن وقوعه في طفولته في شباك أنوثة أمه وابتسامتها الحلوة ، تلك الشباك التى ظل يتعثر فيها طوال حياته . وبالمثل حاول فرويد أن يصور عقدة أوديب في دراسته عن « دوستويفسكى » ويسميا « دوستويفسكى وجريمة قتل الأب » وفي رأيه أن العقدة بلغت عند هذا القصاص الروسى غايتها ، فإذا هى تتحول إلى ضرب من الصراع المستيرى ورغبة جامحة في أن يموت أبوه ومضى يحلل آثاره نافذاً منها إلى عقدة أوديب عنده واكتنانها في لاشعوره منذ الطفولة الباكورة .

وعلى هذا النحو يحاول فرويد أن يرد كل فنان وكل آثاره إلى أمراض نفسية سببتها رغبات مكظومة ، بل قل عقد جنسية مكبوتة ترقد ، بل تضطرب وتموج في اللاشعور ، وهى تجد لها متنفساً دائماً عند الفنانين بما يتسامون إليه من أعمال فنية ، وهى أعمال كلما ازداد فحصنا لها رأينا عليها بصمات المرض وأعراضه واضحة ، مرض الجنس ، وهو مرض لا تكمن فيه دوافع الفن فقط ، بل تكمن فيه كل دوافع الحياة ، وكأن الجنس مجذافها الذى يثيرها ويحركها وسكّانها الذى يوجهها ويدفعها أنثى شاء وكيف شاء . وكل إنسان في رأيه تكتنّ في داخله دوافع مضادة لدوافع الحياة ، هى دوافع الفناء التى تصدر عن غريزة الموت المطوية في المادة

العضوية للإنسان والمنبسطة في دخائل النفس ، وهى دوافع يظل الإنسان يحن إليها لأنها ترتبط بجسده وكيانه المادى ، غير أنه يظل يدافعها ويظل يحاول الهروب منها متعلقًا بالحياة . وربما صوّرت ذلك من بعض الوجوه قصيدةُ الشاعر الجاهلى ، إذ نراه في مستهلها يبكى الأطلال وآثار الديار وذكرياته الماضية فيها التى اندثرت من حياته ولم يعد من الممكن أن تعود ، وكأنما يحس في أعماقه حين يرى آثار صباه وشبابه المفقودين ، ما ينتظره من الموت المحتوم ، فيبكي بدموع غزيرة ، ويحاول بكل قوته الخلاص من هذه النوازع عائدًا إلى الحياة ودافعها ، فيرحل على ناقته أو فرسه في الصحراء متناسيًا تلك الهموم التى ألت به . وكأنما فواتح القصيدة الجاهلية إنما هى صراع بين هاتين المجموعتين من الدوافع : دوافع الموت ودوافع الحياة .

ولم يشغل فرويد علماء النفس في عصره بدوافع الموت وإنما شغلهم بدوافع الحياة أو قل دوافع الجنس وعقده الخفية وما يسقط منها في أعمال الفنانين وآثارهم ، ومن أهم الدراسات التى استضاءت ببحوثه في عقدة أوديب دراسة «إرنست جونز» التحليلية لهملت في مسرحيته التى صاغها شكسبير ، فقد ذهب إلى أن ما عاناه فيها من صراع نفسى عنيف إنما كان ثمرة مرة لعقدة أوديب ، إذ كان يحب أمه حبًا جامحًا ، وهو حب أذكى فيه نيران الغيرة ، فى قلبه على أمه من عمه الذى اقترنت به بعد أن دبر مؤامرة لقتل أبيه ، وبدلاً من أن يحاول الانتقام منه مباشرة نجده متردداً ، بل نجده يعانى صراعاً عنيفاً ، وكأنما أحسَّ في أعماقه بانتقام عمه له من غريمه الأول فى أمه ، وهو إحساس استقر فى لاشعوره ، وعذبه عذاباً شديداً . ولم يقف جونز بعقدة أوديب عند هملت وحده فقد عممها فى شكسبير والنظارة بحيث تسيطر عليهم جميعاً حتمية جارفة لا تُردُّ ولا تُدْفَعُ .

ومن أهم تلاميذ فرويد «أوتورانك» وقد استلهم تحليلاته النفسية فيما كتبه وصنّفه قبل انشغاقه عنه فى فواتح العقد الثالث من القرن . ومن مصنفاته المهمة حينئذ : « أسطورة ميلاد البطل » و « الدافع الشبقى إلى المحرمات فى الشعر والأسطورة » وهو فى أولهما يعنى بدراسة نفسية تحليلية مقارنة فى مختلف الميثولوجيات ، محاولاً أن يضع مثلاً أعلى لميلاد البطل الأسطورى . أما فى الكتاب

الثاني فيُعنى بعرض طائفة من التحليلات لعقدة أوديب في بعض الأعمال الأدبية ، من ذلك تحليله لمسرحية شكسبير : « يوليوس قيصر » وقد ذهب فيه إلى أن بروتس وكاسيوس وأنطونيوس إنما هم ثلاثة فروع لقيصر ، يمثل أولهما ثوريته وثانيهما شففته وثالثهما تقواه الطبيعية . وكان يرى أن الفنان يهرب في آثاره من الواقع إلى عالمه الخيالي معبراً عن انفعالاته في صور تمتع الناس دون أن تتضح فيها عقده ورغباته المكبوتة ، وقد أخذ ينصرف منذ سنة ١٩٢٣ عن البحوث النفسية إلى بحوث جمالية وجدها أكثر جدوى وفائدة .

ولا يقل عن « رانك » أهمية في التحليلات الفرويدية « شارل بودوان » على نحو ما يتضح في كتابه « التحليل النفسي وعلم الجمال » وهو يبحث فيه مباحث واسعة في الرمزية الشعرية وفي عقده أوديب وفي عقد أخرى قد تسببها مواقف خاطئة في الطفولة ، ويشرح ذلك عند « فيكتور هيجو » زاعماً أن ما يجسده في بعض شخصه من وخزات الضمير إن هو إلا انعكاس لما يخز ضميره من خصومته العنيفة في طفولته لأخيه الأصغر . ويقارن « بودوان » مقارنات واسعة بين الفن من جهة والحلم والجنون من جهة ثانية ، أما من حيث الحلم فإنه يرى تشابهه الدقيق معه ، إذ كل منهما يخضع للميل والتزعجات الجنسية متغلغلا في آثامها ، وكأنما يجد الفنان في ذلك ضرباً من التوازن النفسي ، حتى لا ينشب بينه وبين المجتمع صراع يدمره أو يحطمه . وينعقد بين الفن والجنون شبه واضح ، إذ كل منهما — في الواقع — تحرر من العقد ومما يتصل بها من كبت خفي ، وتحرر للطاقة العقلية عند الجنون وللطاقة النفسية عند الفنان ، تحرر يطوى في داخله ضرورياً من الإغلاء والتسامي فوق لسجج الجنس ورغباته المريضة غير السوية أو قل الشاذة المنحرفة .

ومن برعوا في تحليل الفنانين على طريقة فرويد وتحليلاته الجنسية : « رينيه لافورج » وخير ما يصور ذلك عنده كتابه « هزيمة بودلير » وفيه يحلل تحليلًا دقيقاً أشعاره ومذكراته وما كتب عن سيرته وحياته ، مسجلاً أنه كان مصاباً بعقدة أوديب ، عقدة عشق الأم ، وبعقد جنسية أخرى تتصل بعجزه وشدوذه وانحرافه ، وكأنما تجمعت فيه كل عقد الأمراض الجنسية ، فإذا هو يحاول أن يشبعها هي وكل ما يتصل بها من غرائز بأدبه المنحل انحلالاً سيئاً ، أو قل انحلالاً إلى أقصى

حد ، وهى حال مرضية أو هو فنان مريض ، بل لكأنه مريض أمراضاً مستعصية
إذ تكاثرت علله وعقده ، فلم يجد بُدّاً من أن يعالجها بأشعاره المكتظة بجرائم
الآثام والفساد .

وفى هذا الاتجاه الأنثروبولى القائل بأن الفن إنما هو تنفيس عن عقد جنسية
أو كبت جنسى تبرز نظرية النرجسية التى يتداولها كثير من النفسيين ، نسبة إلى
زهرة النرجس وأسطورتها اليونانية التى تزعم أنها كانت فى أصلها فتى سوى الخلق
مكتمل الشباب بارع الحسن ، فهامت به العذارى وفُتِنَ فتوناً ، وأخذن
يَضْرَعْنَ إليه ويتوسّلْنَ ، وفى قلوبهن جذوة لا سبيل إلى إطفائها ، وهو صائدٌ
عنهن مزورٌّ ازوراراً شديداً ، حتى إذا طال بهن العذاب والشقاء اتّجهن إلى
آلهتهنّ بالدعاء أن تنقذهن منه . ولم تلبث ربّة القصاص أن استجابت إلى
دعائهن ، وإذا هى تُنزل به عقاباً صارماً : أن يُفْتَنَ بحب نفسه وأن يألم بهذا
الحب بل يشقى شقاء لا حدّ له . وسرعان ما ذهب يرتوى من ينبوع نمر ، وإذا
هو يبصر صورته فى الماء ، فيبهره جمالها ، بل يفتنه فتنة لا يستطيع منها فكاً كما
ولا خلاصاً ، فيظل مشدوداً إليها لا يتحول بصره عنها ولا يريم حتى ينزل به
الفناء . وتبحث عنه عرائس الماء فلا تجد سوى نرجسة ترمز إليه ، نرجسة ترنو
دائماً إلى الماء ولا تنظر إلى السماء ، وكأنما لا تملّ النظر إلى شبحها الذى يُطْبَعُ
على صفحات الينابيع والغدران . وقد اتخذ النفسيون أو علماء النفس هذه الأسطورة
للدلالة على عقدة جنسية بالغة التعقيد ، هى عقدة الفتنة بالجسد ، لا عند مَنْ
يَصُبُّونَ إلى الفتون الجسدى فى غيرهم ولا يجدون عنه حِوَلًا ولا مُنْصَرَفًا ، وإنما عند
مَنْ يَصُبُّونَ إلى الفتون الجسدى فى أنفسهم ، فإذا هم يصبّحون أسرى هذا الفتون ،
بل إنه يتحول عندهم مرضاً خطيراً ، إذ يحسون فى أعماقهم وأغوار لا شعورهم بحاجة
شديدة إلى مَنْ يعشقهم ، وكأنما انعكست فيهم صورة العشق الطبيعى بين الرجل
والمرأة ، فإذا هم يسقطون فى حماة الشذوذ الجنسى الآثيم . ومن يردّد النفسيون
الغريون وصمهم بهذا الشذوذ أو بهذه النرجسية «بودلير» الفرنسى الرّجيم الذى عنى
بتشريحه «لافورج» كما قلنا آنفاً ومثله فى هذا الشذوذ «أوسكار وايلد»
الإنجليزى المتبرج تبرج المرأة والمدافع عن الخطايا والآثام .

وعلى أضواء من البحوث النفسية في هذه الرجسية الشاذة درس العقاد أبا نواس وجسم فيه أعراضها ولوازمها ملاحظاً عنده استغراق اشتهاه لذاته واتخاذها منها وثناً يعبد ، ويدلّله ، مما جعله يمتنع في الشذوذ الجنسي ويجاهر مجاهرة بالرديلة ، وهو بذلك يشبه قرينه الإنجليزي والفرنسي السابقين . ويوغل العقاد في رجسية أبي نواس حتى ليؤلف فيها كتاباً مستقلاً ، وهو كتاب يعتمد فيه على صورة أبي نواس الشاذة التي صورها القدماء وما ذكروا عنه من أخبار وأنشدوا له من أشعار ، وكأنما غاب عنه أن كثيراً من هذه الأشعار والأخبار منحول عليه ، وأنه ربما كانت الصورة التي رسمها له القدماء صورة مغلوبة أو يجرى الغلط في كثير من قسماتها ، وخاصة إذا قرئنا إلى هذه الصورة المزرية بشذوذها ما يقوله ابن المعتز في طبقاته عنه من أنه أحد جماعة كانوا يصفون أنفسهم بضدّ ما هم عليه حتى اشتهروا بذلك ، ويقول إنه كان يكثر من ذكر الغلمان والشذوذ الجنسي ، وهو زير نساء . وإذا صح ذلك فإن ما كتبه العقاد عن أبي نواس يصبح بحاجة ماسة إلى التعديل . ونفس عقدة الرجسية المزعومة كلها في حاجة شديدة إلى التخفيف من حدّتها . وحقاً أن الفنان شاعر أو غير شاعر يُشغَلُ بنفسه ، ولعل هذا هو السر في أن كثيرين من الفنانين لا يستعدون في حياتهم الزوجية لانشغالهم عن أزواجهم ، وكأنما يطغى عندهم حبهم لذواتهم على حبهم لغيرهم ، وهم من هذه الناحية يشبهون الأطفال في أنانيتهم وغرورهم ، مما يجعلهم مهيشين لأن تنمو فيهم أخلاقية رديئة ، غير أن هذا شيء والقول بأنهم مرضى بداء عبادة ذواتهم وأجسادهم شيء آخر . وأيضاً فما ينبغي إمعان النظر فيه الجانب الذي يرضيه الفن عند الفنان شاعراً وغير شاعر ، فهل هو حقاً يريد بفنه أن يشبع الحاجة الروحية لنفسه الفردية أو هو يريد أن يشبع تلك الحاجة في مجتمعه ؟ وقد لا نغلو إذا قلنا إنه يستلهم في فنه النفس الجماعية لا نفسه الفردية وإن إرادته تتعطل إلى حد كبير لتحل محلها إرادة الجماعة .

وإذا كان تأثير فرويد قد عظم في الباحثين من النفسيين وغيرهم فإنه أثر آثاراً بعيدة في كثير من القصّاص الغربيين ، إذ مضوا في إثره يُكبرون من شأن الغريزة الجنسية ، وفي مقدمتهم : « د . ه . لورانس » الذي يجاهر بالدعوة إلى المتاع

الجسد في قصصه وأن ليس في الحياة إلا الدم واللحم واللذة الجنسية . ومثله : « جويس » الذي تتمثل له حياة الإنسان ضرباً من الأحلام ، حتى لتصبح بعض قصصه طائفة من الخواطر المتناثرة في غير نظام على نحو ما تصور ذلك قصة « عوليس » وهي تصور بطلها في يوم واحد في مواقف وأماكن مختلفة : في جنازة بعض أصدقائه وفي أحد المطاعم وفي بعض المواخير مع طائفة من البغايا ، وخواطره وخواجله تتدفق دون روابط منطقية على نحو ما تتدفق في تصوره بلا شعوره ودخائل نفسه وسراديبها العميقة ، ولا يخجل من تصويره لخواجل بعض النساء تصويراً عارياً ذميمة . ويكثر هذا الاتجاه اليوم في أشرطة الخيالة الأمريكية ، إذ يتبارى مَنْ يخرجونها في التعبير عن الغريزة ومخازيها وما يتصل بها من الثورة على العُرف ورسم الحيوان القابع في داخل الإنسان ، وكأن ما صُبَّ على الناس من رزايا الحرب الأخيرة جعلهم أو جعل كثيرين منهم يصابون بالأمراض النفسية والعصبية ، ووجد أصحاب هذه الأشرطة الفرصة سانحة كي يستغلوا فيها نظريات فرويد في الغريزة الجنسية واللاشعور حتى ليصبح كثير منها كأنه أحلام عريضة صادرة عما لا يحصى من عقد ومكبوتات ونزوات شريرة .

وعلى هذا النحو اتسع تأثير فرويد في القصاصين وفي الأشرطة بدور الخيالة الأمريكية ، واتسع أيضاً عند النفسيين في دراساتهم للأدب والأدباء ، وقد ردّدوا طويلاً ما قاله عن الفن وأنه حلم يتسامى فيه الفنان على ما بداخله من توتر ، وكأنه يجد فيه ما يخلصه من مشكلات واقعه . ومضى تلميذه « أدلر » يتعمق التفكير في هذا الشعور بالتسامى والاستعلاء ، وانتهى به تعمقه إلى أن يضع بجوار هذا الشعور شعور الفنان أدبياً وغير أدب بالدناءة ، ولم يلبث أن اكتشف قانونه النفسي المعروف باسم « مركب النقص » ذاهباً إلى أن الفن دائماً ثمرة لهذا المركب ، وكأنما آثار الفنان إنما هي ردُّ فعل لشعوره العميق بالنقص يريد أن يتلافاه ، وهو لذلك يجمع كل قواه الفنية السحرية لمواجهة ومحاولة الانتصار عليه ، على تَنْينِ النقص الرابض في قلبه وحياته . وبمقدار قوة هذا التنين الأفعوانى وقوة الهجوم الذي يوجهه إليه تنزل الآثار الفنية منازلها في الإبداع والروعة ، أو قل بمقدار الشعور به سواء أكان مادياً يتصل بعاهة أو مرض أو كان معنوياً يتصل بأسرة الفنان أو حياته يكون تفوق الفنان وإبداعه وإمتاعه .

ولا نبالغ إذا قلنا إن « يونج » يُعَدُّ أهم النفسيين المنشقين على فرويد ، وقد ناقشه مناقشة واسعة فيما ذهب إليه من أن الفن تعبير مرضى عن عقدة عشق الأم وما يتصل بها من عقد أخرى كعقدة الرجسية أو عشق الذات ، ذاهباً إلى أن ذلك لا يفسر فنَّ الفنان إنما يفسر شخصيته ، وحقاً قد تساعدنا شخصية الفنان في تفسير بعض آثاره أو بعض عبارات فيها تجرى على لسان بعض الشخصيات القصصية والمسرحية كقول « جيته » الذى كان يشغف بأمه على لسان فاوست صائحاً « الأم ، الأم ، يا لها من لفظة عجيبة تطنُّ في الأسماع طنين السحر » غير أن ذلك لا يقفنا على العلة الحتمية التى جعلت جيته يصنع مسرحيته : « فاوست » ومن يستطيع أن يثبت أن عقدة أوديب هى التى دفعته إلى وضعها ؟ وهل يثبت ذلك بمجرد قوله السابق فيها ؟ . ونفس هذه العقدة وما يماثلها إنما تتصل بشخصية الفنان لا بآثاره هذا الاتصال الذى قد يعرضه للانحراف على شاكلة من أصيبت بعقدة الرجسية أو عشق الذات . وحتى هذا الانحراف لا ينزل من الفنان دائماً منزلة العلة الحتمية أو الجبرية . ومن أجل ذلك يكون من الخطأ — فى رأى يونج — أن نفسر الآثار الفنية بنقائص أصحابها وعاهاتهم أو أمراضهم الجنسية الشاذة ، إذ إن ذلك لا يعدو فى أكثر الأحيان أن يكون مجرد فروض وظنون ، وهى ظنون وفروض تؤول بنا إلى أن نركز اهتمامنا ودراساتنا على الفنانين ونهمل أعمالهم وآثارهم دون أن نتيقن ما تحمل من دلالات إنسانية جماعية .

وليس معنى ذلك أن « يونج » يلغى ملكوت اللاشعور الفردى عند فرويد وما قد يحتم فيه من حب الأم ومن نزعة الرجسية وعشق الذات ولا ما قد يرسب فيه من أمراض جنسية شاذة ، غير أن ذلك كما مرَّ بنا آنفاً إنما يتعلق بشخصيات الفنانين ، وهى شخصيات تحمل فى باطنها ثنائية حادة ، فهم من جهة بشر بحياتهم النفسية وعقدتهم وأمراضهم الجنسية أو هم بشر بحياتهم العادية السوية التى لا شذوذ فيها ولا عوج ولا التواء ، وهم من جهة ثانية فنانون مبدعون تحركهم دوافع الفن السامية التى قد تصطدم فيهم بدوافعهم ونزعاتهم العادية ، مما قد يحدث ازدواجاً فى شخصياتهم ، من شأنه أن يُعَدُّ غالباً لصراع داخلى أو نفسى عنيف ، إذ يحاول الفنان عادة إعلاء الدوافع الفنية الخاصة على الدوافع

البشرية العامة ، مما يُشيع في حياته غير قليل من البؤس والتعاسة على الأقل في بعض أطوارها ، لما ينقصه من العناية بالدوافع البشرية اليومية ، إذ يكون في انشغال دائم بدوافعه الفنية ، وكأن ذلك قصاص عادل من القدر لإبداعه وعبقريته الفنية .

ويونج بذلك يحاول أن يخلص الفنان من برائن فرويد وما أنشبه في داخله وسرايب نفسه من مخالب الكبّيت والعقد الجنسية ، مما جعله يضع بجانب اللاشعور الفردى ومكبوتات الجنس التي تتعمق في سرائره اللاشعور الجماعى أو الجمعى ، وهو عنده أقوى من اللاشعور الفردى الذى يحتفظ بطفولة الفنان وعُقدها المنبئة في دخائله ، بينما الشعور الجمعى يحتفظ بطفولة الجنس البشرى جميعه . وحقاً أن الفن — كما يقول فرويد — شبيه بالحلم ، ولكن ليس الحلم الناشئ عن الأمراض الجنسية ، وإنما الحلم الناشئ — كما قال يونج — عن رواسب نفسية للتجارب الإنسانية البدائية ، رواسب تختزن طفولة البشرية وكل ما ارتبط بها من شعائر

وأساطير لا تزال تكمن في نفوس المتحضرين وفي مظاهر شتى من مظاهر مجتمعاتهم الحضارية . وسمى يونج هذه الرواسب وكل ما اقترن بها من صور ورموز باسم التماذج العليا ، وقال إنها تكمن في لاشعور جمعى يتغلغل في أعماق الأعماق من نفوس الفنانين ومساربيها ، بل إنها موروث عتيق ، يورث في أنسجة الأذهان ، ودائماً يجد طريقه إلى أعمال الفنانين ، بل إنه ينبعث فيها انبعاثاً تلقائياً . وكأن الفنان بذلك كله وسيط شفاف لوجودنا البشرى ، بما يحمل بين أطوائه من اللاشعور الجمعى . ويجعل يونج لهذا الشعور المنزلة العليا في القوة المشكّلة لكل عمل فنى ، وبذلك يرجع بالتأثير في الفن والفنانين لا إلى سيكولوجية فردية تتصل بطفولتهم ، وإنما إلى سيكولوجية جمعية تتصل بالعهود الأولى في الحياة الإنسانية ، مما جعله يربط بين الفنان والوجود الإنسانى ربطاً محكمًا ، ربطاً يتجلّى فيه ضرب من الصوفية المشتركة بين جميع الفنانين ، إذ يمثلون جميعاً الإنسان وميراثه البشرى لأفراده المتعدين . والذى لا شك فيه أن « يونج » أثرى المباحث الأدبية النفسية بكنوز الذاكرة الإنسانية الموروثة وما يتصل بها من أساطير وشعائر وأهازيج بدائية وكل ما يمكن أن يُردّ إلى نسيج شعبى عتيق ، وهو بذلك كله يفسح لمن يتحدثون عن الفولكلور والآداب الشعبية .

ومن المدارس النفسية المدرسة الجشطاطية ، وهي تهتم بدرس النفس وفق منهج الرياضيين الذين يُعَنِّون بالبحث الكلى المجرد بخلاف مدرسة فرويد فإنها تعنى بتحليل الأفراد وتنتهى من هذا التحليل إلى وضع النظريات العامة ، بالضبط كما يصنع أصحاب المنهج الطبيعى الذين يبدؤون بالخاص ويتحولون منه إلى العام ، ومعنى ذلك أن المدرسة الجشطاطية لا تُعَنِّى ببحث الفنان فى أبويه ولا فى عشقه لذاته ولا فى ذكريات طفولته ، لأن هذه كلها جزئيات ، وهي لا تهتم بالجزئيات إنما تهتم بالكليات ، وبعبارة أخرى لا تهتم بالخوافز والعقد النفسية ، وإنما تهتم بالكيفية التى تسم بها النظام الكلى للأثر الفنى والى يؤثر بها تأثيراً كلياً على متلقيه . ولعل ذلك ما يجعل تطبيق نظريات هذه المدرسة على الفن ، أدبياً وغير أدب يداخله غير قليل من الصعوبة ، إذ تتغلغل بنا فى أعماق كلية باحثة عن الكلى المتكامل ، وكأننا بصدد مباحث شبيهة بمباحث الفلسفة الجمالية .

وأكبر الظن أن المدرسة النفسية التجريبية أقرب من المدرسة الجشطاطية إلى طبيعة الفنون ، إذ تدرس تلك الطبيعة على أساس سلوك المتلقى لها قارئاً أو ناظراً أو سامعاً أو متفرجاً ، ومن خلال هذا السلوك تضع القاعدة أو قل تضع نتائج الاختبار . ففى القطعة الموسيقية مثلاً تدرُسُ أثرها فى وظائف أعضاء الجسم ، وتحاول أن تعرف السبب فى إثارة السامع نوعاً موسيقياً معيناً ، وفى الشعر تحاول التعرف على قدرة قارئه فى تبين الصفات الجمالية والتأثيرية . ومثل هذه الدراسات يبعدنا عن الفنانين أنفسهم ، وكأنها تخرجنا من دوائر الفن إلى دوائر الجدهور ومتاعه بالفنون . وبذلك تفصلنا عن المحيط الفنى وعن بحث الفنانين وآثارهم المختلفة ، ولكنها على كل حال غزيرة الفائدة من حيث دراسة الأذواق وقدرة القراء والسامعين على الفهم والفقه بالنصوص ، وكذلك من حيث بيان التأثيرات فى المتلقى وردود الفعل عنده . ومن الكتب التى نحت هذا المنحى كتاب « النقد التطبيقي » لرتشاردز الناقد النفسى الإنجليزى المعاصر ، وكتابه مجموعة من الاختبارات على قراءة أشعار من عصور مختلفة أجراها على تلاميذه . وعادة يسجل استجاباتهم للقصيدة ويعلق عليها بأحكام عامة . وما لاحظته عليهم أنهم يتأثرون بشهرة الشاعر ويعجزون عن معرفة اسمه إذا لم يُذكر لهم ، مع قصور كثيرين منهم عن فهم الشعر والفقه بمعانيه ، فضلاً عن تذوقه والبصر بمواطن الروعة فيه .

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن أطرف ما نهض به ريتشاردز أنه حاول في كتابه « مبادئ النقد الأدبي » الذي نشره لأول مرة سنة ١٩٢٤ أن يرسمي في بحوث الأدب نظرية نفسية جديدة في تقويمه ، إذ أخذ يقيسه بقيم سيكولوجية تقابل ما يتحدث عنه فلاسفة الجمال من قيم جمالية ، وخلاصتها أن حياتنا النفسية الداخلية تموج بغرائز وأحاسيس ودوافع وخواطر لا شعورية متنافرة تنافراً شديداً ، إذ نلتقي فيها بالدين وبالإلحاد وبالأخلاق الرفيعة والمنحطة وبمتناقضات من كل لون . وبمجرد أن نقرأ قصيدة تتألف فينا — بصورة لا شعورية — كل هذه العناصر النفسية المتناقضة المتنافرة ، ونستجيب للشاعر استجابة منسقة تنمحي فيها فوضى الدوافع المتصارعة ؛ وبذلك نشعر بلذة في أثناء قراءتنا للشعر ، إذ تتوازن مشاعرنا وخواطرنا وعواطفنا الداخلية توازناً يحدث في نفوسنا نشوة محققة ، نحس في أثناءها كأن كل شيء فينا يبدأ من جديد وكأن وجودنا يتكامل ، فدوافعنا تتدفق منسقة طليقة ، بعد أن كانت في فوضى مطبقة ، أو قل كأنما تحدث عندنا حالة من الرؤية الواضحة لحقيقة وجودنا . وإذن فقيمة قصيدة من القصائد لا ترجع — كما قد يُتبادر — إلى إثارتها لمشاعرنا النفسية ، وإنما ترجع إلى تنسيق دوافعنا ونوازعنا المكبوتة المتصارعة في دخائلنا وما يحدث لها من تنظيم ، بحيث يعاد بناؤنا النفسي بناء سليماً . ولا بد أن يلاحظ أن هذه النوازع والدوافع تختلف من قارئ إلى قارئ ، وبذلك تصبح كل قصيدة بالقياس إلى تعدد صورها في نفوس من يقرءونها مجموعة من القصائد حسب إحصائهم وأعدادهم . وينوه بدقة القراءة حتى يحدث للقارئ التكيف النفسي المطلوب . ونرى ريتشاردز في كتاب ثان له عن « العلم والشعر » يتحدث عن ماهية الشعر وأهمية الجرس الموسيقي فيه وما يحدث في دخائلنا من توازن بين العناصر النفسية الباطنة ، حتى لكأن النفس الإنسانية في استجاباتها للشعر « بوصلة » من طراز خاص ، بوصلة تحمل إبراً مغناطيسية متذبذبة تختلف طولاً وقصراً وتتجه يميناً ويساراً ، فما إن تمسها القصيدة حتى تتجمع ذبذباتها في اتجاه واحد . ويتحدث في تفصيل عن الفروق بين لغة الشعر ولغة العلم ، وكيف أن الأولى تُعنى بنقل الانفعالات النفسية على حين تعنى الثانية بنقل الحقائق والأفكار ، دون أن يكون لها أي صدى في نفوسنا ونوازعنا النفسية الداخلية . وهكذا لا يزال ريتشاردز في

كتاباته المختلفة يتحدث عن اللذة والنشوة اللتين يحدثهما الشعر فينا بما ينسق بين دوافعنا المتناقضة . ونظرية ريتشاردز نظرية نفسية سديدة ، غير أنها لا تضع في وضوح الفروق بين قصيدة وقصيدة في القيمة النفسية ودرجتها ، فكل قصيدة يمكن أن تحمل القيمة النفسية وما يصدق على قصيدة يصدق على كل القصائد ، وكأنما نظريته إنما هي دفاع عن الشعر وبيان لأهميته في حياتنا البشرية .

٥

مع الفلسفة الجمالية

تبحث الفلسفة الجمالية في إدراكنا للجمال وفي مقاييسه وأحكامنا عليه، ولا يُراد الجمال مطلقاً إنما يراد الجمال في الفنون ومعرفة العلل التي تثير فينا الشعور به عند هذا الفنان أو ذاك وفي هذا الأثر الفني أو غيره من الآثار التي تبعث فينا الإعجاب . والجمال حقاً موجود في الطبيعة ، ولكن ليس هذا مما يهم أصحاب الفلسفة الجمالية ، فهو موجود فيها سواء حوِّله الفنان إلى أعماله أو لم يحوله ، إنما يهتمون به حين يتنقل إلى عمل فنان أو بعبارة أدق حين يخلع عليه هو الجمال الذاتي الذي يسكبه عليه من نفسه . والفرق بين النوعين من الجمال أن جمال الطبيعة جمال موضوعي وهو لا يُعَدُّ جمالاً في رأي فلاسفة الجمال، إنما الذي يعدُّ جمالاً هو ما يضيفه الفنان على موضوعه بحيث يثير فينا عواطف ومشاعر مختلفة ، وقد تكون حقيقة من حقائق الطبيعة قبيحة أو غير جميلة ، ولكنها تستحيل جميلة عند الفنان بما أسبغ عليها من ذاته .

على كل حال موضوع الفلسفة الجمالية الجمال الفني^١ الذاتي الذي يتكون من شيئين : من الطبيعة ومن الفنان ، فهو الذي يعطيها معاني الجمال ، وهو الذي ينشئه فيها إنشاء . وفلاسفة الجمال وعلماءه حين يبحثون فيه لا يبحثون بحثاً جزئياً في مفرداته وآثاره ولا في قيمتها من حيث الجودة والرداءة ، إنما يبحثون في الفنون عامة بحثاً كلياً تتناول إبداعها وإدراكنا لها وتذوقنا لجمالها وأحكامنا عليه، أما البحث

مثلاً في الفنانين وبيئاتهم وعصورهم وظروفهم وخصائصهم فذلك كله من عمل من يؤرخون للفنون لا من يبحثون في جمالها الكلي ومعاييره ، وكذلك البحث في عمل في كقصيدة أو قصة أو مسرحية أو لوحة أو قطعة موسيقية معينة ، فمعايير جماله وجودته الفنية لا يدخل شيء منها في مباحث الفلسفة الجمالية ، لأنها إنما تبحث في القيم الفلسفية التي تفسر الجمال في الفنون جميعها لا في فن بعينه فضلاً عن عمل في جزئ . وقد تُعنى بالبحث في فن من الفنون حقاً ، ولكن كي تصل منه إلى أحكام كلية تطبق على جميع الفنون بلا استثناء .

وكان أول من استخدم مصطلح الفلسفة الجمالية أو الإسطيقا Aesthetica بومبارتن الألماني في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وفي ذلك ما يدل على أن مباحث هذه الفلسفة مباحث حديثة ، وإن كانت قد سبقتها أفكار تمهيدية عند أفلاطون وأرسطو ، وقد مر بنا حديث أولهما عن إبداع الشاعر وأنه ملهم أو مجنون فهو حين يبدأ النظم يأخذه ما يشبه الوحي ، وكأنما تنبّه إلى أنه يصدر في شعره لا عن عقله الظاهر ، بل عن عقله الباطن أو عن اللاشعور . ويهمننا أنه أول من تنبّه لفكرة الإلهام الفني التي يكثر الكلام عنها في النقد الغربي الحديث . ومرّ بنا أيضاً أنه كان يذهب إلى أن الشعر يحاكي حقائق الواقع وهي تحاكي حقائق المثل المجردة أو بعبارة أخرى هي صورة للجمال المطلق وعالمه المثالي ، وبذلك يكون أول من تحدث عن الجمال الكلي بين الفلاسفة ، مما تردد أصداءه في الفلسفة الجمالية . أما تلميذه أرسطو فلعله أول من تحدث عن اللذة التي نستقبلها في الفنون إذ قال إن الشعر في المأساة يطهر فينا العواطف الضارة كعاطفتي الشفقة والخوف ، وكأنه يطلق الانفعالات التي كانت مكبوتة فينا من عقاها وينفّسها عنا أو يخلصنا منها محدثاً فينا نشوة ممتعة . ونمضي إلى القرن الثالث الميلادي فنلتقي بالناقد الإغريقي المتأخر لونغينوس وما ذهب إليه من أن غاية الشعر جمالية ، فهو لا يدفع إلى العواطف المذمومة كما قال أفلاطون ولا يطهر النفس منها كما قال أرسطو إذ ليس له غاية تربوية أو أخلاقية أو نفسية ، بل غايته التأثير في القارئ والسامع تأثيراً جمالياً . وبذلك كان يُعدُّ بحق أول فيلسوف جمالي ، وإن لم يستخدم كلمة

الإستطيقا أو الفلسفة الجمالية ، فقد ترك ذلك لمن بعده من دارسى الأدب ، وكأنما كان لا بد من مرور خمسة عشر قرنًا حتى تأخذ الكلمة ومباحثها مكانها من دراسة الأدب والفنون عامة على لسان « بومجارتن » فى كتابه الذى وضعه باللغة اللاتينية واتخذ مصطلح الإستطيقا عنوانًا له . ومن حيثئذ شاع هذا المصطلح ودار فى مباحث الفلاسفة ، وفى مقدمتهم « كانت » و « هيجل » « وشوبنهاور » . أما « كانت » فقد ألحَّ على القول بأنه ليس للفن من غاية سوى المتعة الجمالية الخالصة التى تحدث من الانسجام بين ملكاتنا الإنسانية ، انسجام تتآلف فيه المعرفة والشعور والخيالة . وعلى ضوء من هذا القول ذهب « اسبنسر » إلى أن وظيفة الفن أن ينسينا الحياة عن طريق اللهو والمتاع به كمتاع اللاعبين . وتتأثر فلسفة الجمال عند هيجل بفلسفته المثالية ، إذ ذهب إلى أن الجمال الفنى يتألف من المادة المحسوسة والتصور العقلى المجرد . أما شوبنهاور فكان يرى أن الفن تأمل صوفى تكاد تنمحي فيه الإرادة ، بل إنه يتحرر منها تحررًا تامًا ، بحيث ينسى فيه الفنان إرادته وفرديته مستغرقًا فى الوجود أو فى المثال المطلق ، وكأنه يستلهم فى ذلك أفلاطون ورأيه فى الإلهام وفى تعبير الشاعر عن عالم المثال الكلى ، وكان يرى أن العمارة أدنى الفنون منزلة ، وأن النحت والرسم والشعر تنزل جميعًا فى منزلة وسطى ، وأرفع الفنون فى رأيه وأعلاها مكانة الموسيقى التى تلتحم بالكون وأنغامه .

وظلت ألمانيا تقود مباحث الفلسفة الجمالية حتى إذا كنا فى القرن التاسع عشر أخذت تلك المباحث تنشط فى إيطاليا وفرنسا وإنجلترا وأمريكا ، فقد كثر البحث فى الجمال الفنى وحقائقه ومعاييره وعناصره ، وظهرت بحوث كثيرة تتناول هذه الجوانب ، وفيها نجد عرضًا واسعًا لكيان الجمال الفنى ، وهل يكون فى المضمون والمادة أو فى الصورة والشكل ، وذهب كثيرون إلى أن المضمون لا يعنى الموضوع ، فالموضوع يظل واحدًا وتتغير صورته من فنان إلى آخر ، ومن أجل ذلك قيل إن المضمون ليس موضوع القصيدة ، وإنما هو استجابة الفنان إلى موضوع معين أو بعبارة أخرى إبداعه . وقيل بل هو موقف الفنان من موضوعه ورؤيته البصيرة فيه للحياة والوجود بكل ما يؤدى من أفكار ومشاعر . وتقابله الصورة والشكل أو

القالب الذى يصاغ فيه ، وبدون هذا القالب لا تكون قصيدة ولا أى عمل فنى ،
فبدون ألفاظ وأنغام لا يكون شعر ، وبدون ألوان لا يكون تصوير ، وبدون ألحان لا تكون
موسيقى ، وبدون حركات معينة للجسم لا يكون رقص .

ويشير فلاسفة الجمال منذ القرن التاسع عشر ، بل من قديم ، مباحث كثيرة
فى منبع الإحساس بالجمال وحقيقته ولذة المقترنة به وقيمه . ويذهب
كثيرون إلى أن التأثير الجمالى فى الفنون يرجع إلى استغراق الإنسان فى الآثار الفنية
استغراقاً يفقد فى تضاعيفه شعوره بفرديته ، فينسى نفسه ، وتذوب شخصيته
فما يبصره من لوحة أو يقرؤه من شعر أو يسمعه من موسيقى ، وذلك مصدر لذته
ونشوته إزاء الجمال فى الفنون . ويقول آخرون إن مصدر اللذة إشباع الجمال الفنى
لعواطفنا وإدراكنا العقلى وتخيلاتنا ، فهى لا تستمد من العواطف وحدها بل أيضاً
من الخيال والعقل . وقد ردَّ نيتشه الفيلسوف الألمانى الإحساس بالجمال إلى نشوة
حسية ترتبط بالغريزة الجنسية ، وكأنه كان إرهاباً لفرويد وغيره من أصحاب
التحليل النفسى للاشعور ومكبواته الجنسية المستكنة فى دخائل الفنانين . ويدلل
بعض فلاسفة الجمال على هذا الربط بين غريزة الجنس والإحساس بالجمال بما
يتراءى لنا فى الطيور وما يختص به قرين الطائفة من الريش الجميل حتى يستهوئها
بجمال منظره ، وبالمثل جمال الصوت عند البلابل إنما هو لغرض الاستهواء والإغراء
بين الجنسين .

ويتحدث فلاسفة الجمال كثيراً عن القيم الجمالية وهل هى خارجية فى الفنون
الجميلة نفسها أو هى داخلية لا وجود لها فى فن ولا فى أثر فنى ، إنما وجودها فى ذهن
المتقبل المتمتع بالفن ، أو هى شىء مشترك بين الفن ، أو الأثر الفنى . ومتلقيه . وردّها
إلى المتقبل للفن من شأنه أن يحدث فوضى فى الحكم بالجمال على أثر فنى أو على
فنان ، لأن الحكم حينئذ يكون شخصياً ولا يمكن الرجوع فيه إلى أى معايير عامة ،
وربما يكون أخف من ذلك إشراك المتلقى للفن والفنان . وربما كان أولى من هذا
كله ردُّ الإحساس بالجمال إلى الفنان وأثره الفنى وما تمثّله من معايير الجمال من
خلال الأعمال السابقة فى التراث الفنى ، وما استطاع أن يكفله من هذه المعايير لأعماله ،

مع تنميتها ومع تمثلها والتحرر منها في الوقت نفسه ، بحيث يجد شخصيته وما يبثه في آثاره من معاني الجمال المتجددة . ومن يذهبون إلى أن مرد هذه المعاني إلى الفن وآثاره ريتشاردز ، الذي يجعل مصدر المتاع بها — كما مر بنا — اللذة الناشئة من تنسيق الأعمال الفنية لدوافعنا الداخلية المتصارعة المتناقضة .

وتناقش فلاسفة الجمال طويلا في الصلة بين الجمال الفني والمجتمع ، فمن قائل ليس الفن أعمالا منعزلة عن المجتمع ، وإلا كان يحيا في فراغ ، وهل يمكن أن يوجد عمل فني بدون بيئة ينشأ فيها ومجتمع يتنفس فيه ، إنه لا يتم وجوده ولا يتحقق إلا في بيئة ومجتمع معينين ، وهو يصدر عنهما صدور الضوء عن الشمس أو صدور الزهرة عن شجرة في تربة معينة ، تمكّنها من كل ما يسمها من حجم وشكل ولون ورائحة . ونفس نشأة الفنون تؤكد ذلك ، فقد نشأ الشعر كما قدمنا في أحضان التعاويد والأدعية حتى تمكّن الآلهة أصحابه من الانتفاع بالحياة كما يشتهون ، وبالمثل نشأ التصوير لغرض التأثير على الحيوان الذي يراد صيده . وفي ذلك ما يشهد بأن الأصل في نشأة الفنون نفع الجماعة وسيطرتها على الطبيعة ، وتحول الفنانين فيما بعد إلى محاولة سيطرتهم على الجماعة ومن أجل ذلك بثوا في الفنون القيم الجمالية والاجتماعية ، بحيث اقترنا واتحدتا ، وغدا لا يمكن التفريق بينهما ، إذ كوّننا وحدة لا تنقسم عراها أبداً .

ونفّر من فلاسفة الجمال يعارضون هذا الرأي ، ويقولون إن الفن لا يُقصدُ به إلى شيء خارج عن غايته الحقيقية وهي الإحساس بالجمال ، وكل ما عدا ذلك يُعدُّ قيماً طارئة عليه أو قل نابية عنه ، ليست من عالمه ولا من عالم اللذة التي ينشدها الناس فيه . ويقولون أيضاً إن الناس يطلبون الفن لأنه يبعدهم عن واقعهم وعالمهم اليومي الذي يعيشون فيه ، فهم حين يذهبون إلى الاستماع إلى الموسيقى يريدون المتاع بها دون تفكير في مجتمعهم وقيمه الخاصة ، وبالمثل بقية الفنون وإن لم يتضح فيها ذلك تماماً لأنها خاصة في الأدب تحاكي أقوال الناس وأفعالهم ، وقد يصلها هذا الجانب بمجتمعاتهم ، ولكنه وصل اتفاقاً . ويقولون أيضاً إن الفن يعمل على إبراز شخصيات أصحابه إزاء الجماعة التي يعايشونها ودعم كياناتهم الفردية الذاتية .

وحتى مع التسليم بهذه الأفكار فإنها لا تنتهى كما يُظنُّ بفصل الفن وجماله عن الجماعة أو المجتمع ، ففيه يوجد الفردى ويوجد الجماعى ، وفيه ما قد يمثل حياة المجتمع تماماً وفيه ما قد يحرف فيها ويبدل ، ولكن نفس هذا التبديل والتحريف إنما هو من وحي المجتمع . أما أن الناس يطلبون الفن للمتاع به وللإستغراق فيه فإن ذلك سيظل من خصائصه ، وهو لا يتعارض مع اتصاله بالمجتمع وتسريبه فيه وفى كل ما يتصل به من إحساس بالجمال .

ومعروف أنه أثرت فى القرن الماضى إثارة واسعة مشكلة تتصل اتصالاً وثيقاً بهذا الموضوع ، وهى مشكلة الفن للفن ، فهل يُطلَبُ فى الفن أن يمثل الفضيلة ، أو لا بأس من أن يمثل أحياناً الأخلاق المعوجة والمنحرفة . ومرَّ بنا أن أفلاطون طرد الشعراء من جمهوريته لأخلاقهم المزرية أو قل لما يثبون فى المجتمع من أخلاق سيئة ، ومرَّ بنا أيضاً ردَّ أرسطو عليه بأن الشعراء يطهرون الناس وينقونهم من أدِّران هذه الأخلاق الذميمة . وظل الربط بين الشعر والأخلاق مسيطراً طوال العصور الوسطى حتى يخدم الشعر وغيره من الفنون تعاليم المسيحية ، وبقيت من ذلك ظلال وأصداء حتى القرن التاسع عشر ، إذ نشطت المباحث الجمالية وشاع معها قول بعض فلاسفة الجمال إن الفن لا غاية له وراء الغاية الجمالية . واحتدم الصراع بين القائلين بأن الفن للفن وخصومهم ، واتخذ شكل معارك عنيفة ، وخاصة بعد ظهور ديوان « أزهار الشر » لبودلير ، إذ تنادى كثير من الأخلاقيين بأن الفن ينبغى ألا يكون أداة رذيلة فى المجتمع ، بل ينبغى أن يكون أداة فضيلة ومثالية إنسانية رفيعة . وأخذ كثير من خصومهم يردون أن الفن للفن وأن الفن ينبغى أن يمثل الحياة بطورها وإثمها وما فيها من فضيلة ورذيلة ، وينبغى ألا نحكم عليه بمقاييس أجنبية : أخلاقية أو غير أخلاقية ، إنما نحكم عليه بمقاييس الجمال الفنى وقيمه التى تفصل عن قيم الأخلاق انفصالاً تاماً . وفى ترديد مثل هذه الأقوال مبالغة شديدة ، لأن الأخلاق تعد حائطاً مهماً فى المجتمع بحيث إذا انهارت انهار معها وانقضى بنيانه انقضاءً قد لا تقوم له قائمة بعده ، ولا شك فى أن الأخلاق تحتاج غير قليل

من الحرمان. وهو يشقى المجتمع من أمراض كثيرة قد تستفحل ، وقد تأتى عليه كأن لم يكن شيئاً مذكوراً .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر يتكاثر فلاسفة الجمال ، وفي مقدمتهم « بنديتو كروتشه Bendetto Croce » (١٨٦٦ - ١٩٥٢) الإيطالي ، ويُعدُّ من أعلامهم في القرن الحاضر لما امتاز به من عمق في مباحثه وطرافة في تفكيره، ونعرض طائفة من آرائه ، فمن ذلك أنه كان يذهب إلى أن الجمال في الفن لا يعود إلى مضمونه ومحتواه ، وإنما يعود إلى تعبيره ، فالتعبير هو مصدر الجمال وينبوعه ، وليكن مضمون الأثر الفني ومحتواه ما يكون فإن المضمون لا يدخل في جماله ولا في مقاييسه وقيمه الجمالية ، ومن أجل ذلك كان كل موضوع صالحاً لأن يكون مادة الفن وليس هناك موضوع فني شعري أو غير شعري يصلح للفن دون سواه ، فالهم هو الأثر الفني الذي يُكسب الموضوع والمحتويات في الطبيعة وغيرها الجمال الفني . وأكبر دليل على ذلك أن الفنان حين يتَّخذ شيئاً قبيحاً في الوجود موضوعاً لفنه ، مثل بائس تعس ممزَّق الثياب تزورُ من منظره العيون ، يصبح في لوحته أو قصيدته عملاً فنياً يخلب الأبصار ويستهوى القلوب والأذهان . وكروتشه بذلك يزعم أن الجمال والقبح ليسا ذاتيين في الطبيعة والإنسان ، وإنما هما مقيدان باللحظات النفسية للناس وللفنانين من حولهم ، وقد كرَّر أن غاية الفن الجمال وأنه لا غاية له وراءه مما قد يسمَّى أخلاقاً وغير أخلاق ، فغايبته في ذاته ، غاية يحملها تعبيره ، ويقول إن التعبير هو كل شيء ، ومن الخطأ أن تفصل بينه وبين المضمون ، فالفن إنما هو التعبير ولا يوجد فيه ما يلوكة النقاد من قضية المضمون والشكل أو بعبارة أخرى المعنى والأسلوب ، إذ لا يتحقق وجود للمعنى والمضمون بدون أسلوب وشكل ، وبعبارة أدق بدون تعبير .

وكروتشه يتسع بمعنى التعبير إذ يجعله مرادفاً لصورة الأثر الفني الكلية ، وقد رتب على ذلك نتائج كثيرة، في مقدمتها أن التعبير الفني ليس عاكساً للواقع ولا نقلاً مطابقاً له ، إنما هو خَلْقٌ له جديد ، خلق يبدعه الفنان مجسداً فيه أفكاره

ومشاعره ، وينبغي ألا يُنظر فيه إلى الجزء المفرد أو الأجزاء المفردة ، وإنما يُنظر إلى البناء الكلى . ويتضح ذلك في الشعر ، ففي رأيه أنه ينبغي ألا توصف لفظة بجمال ولا قبح ، إذ المدار في القياس على مجموع الألفاظ أو على الأسلوب جميعه ، وهو في ذلك يلتقى بعبد القاهر الجرجاني في كتابه « دلائل الإعجاز » وما ذهب إليه من أن اللفظة ليس لها في ذاتها صفة جمالية مستقرة ، فقد تكون في موضع جميلة وفي موضع آخر قبيحة شديدة القبح . ويقول : « كروتشه » إن لفظة قد تكون قبيحة ولكن حين توضع في طائفة من الألفاظ يغادرها قبحها ، وإذن فليس هناك لفظة توصف بجمال ولا بدمامة ، ويستدل على ذلك بأنه لو كان للألفاظ قيم جمالية مستقلة بذاتها لأمكن أى شخص أن يجمع منها طائفة ، ويسوى له قصيدة . وعادة يتعذر ذلك على غير الشاعر لما لديه من مهارة يضع بها الألفاظ في أماكنها الصحيحة من الكل أو من التعبير الفنى الكامل . والألفاظ بذلك ليس لها قيمة جمالية ذاتية ، إذ قيمتها الجمالية إنما هى في معرضها وسياقها ، أما هى في ذاتها فليس لها أى وزن في الجمال الفنى من حيث هى كلم مفردة ، وهى مجردة أو عارية عرياً تاماً من كل جمال ذاتى إلا ما قد يُضفى عليها من الصياغة الكلية . وجعله ذلك يتنبه إلى شىء مهم يقع فيه كثير من الناشئة ، وهو ما يفقده نثر الشعر من الخصائص الجمالية لتعبيره ، وقد حمل على من ينثرونه حملة شعواء ، قائلاً إنه متى حوّل عن صورته التعبيرية الموسيقية سقطت خصائصه جملة ، ودخل عليها ضيم لا ضفاف له ، وأصبحنا بإزاء شىء آخر أو بعبارة أخرى بإزاء أداء آخر ، أداء مختلف كل الاختلاف ، ومن المؤكد أن المنشور المبتدأ أو الذى أنشئ ابتداء خير منه وأجمل وأوقع . ومعنى ذلك أن الشعر ينبغي ألا يُنشَرَّ وألا يتحوّل من نظمه الموسيقى إلى صورة منشورة ، إذ يسقط منه جماله وموضع الروعة فيه ، بل يسقط منه التعبير الكلى : محور خصائصه وحقائقه الجمالية .

وواضح أن كروتشه لا يتصور التعبير الفنى في الشعر تاماً إلا بتام أجزائه وصورته الكلية ، ومن هنا كان يرى أن أى حذف فيه أو تغيير بتعديل أو إضافة يتحول به إلى عمل جديد ، إذ يتحرّف بناؤه الكلى ، وكل تحريف في البناء ، مهما

تكن الغاية منه إصلاحاً أو صفلاً وتنقيحاً ، من شأنه أن يتحول به إلى بنية تعبيرية جديد مغاير للبناء الأصلي وصورة نظمه ووزنه وصياغته ودقائق أدائه . ومن هنا حرّم على الشاعر بل على كل فنان أن يتناول أثره الفني بأى تعديل أو تغيير حذفاً أو إضافة ، إذ يصبح أثراً جديداً له تعبيره وبناءه الكلى وعَتاده . وبالع في ذلك مبالغة أدته إلى القول بأنه ما دام كل أثر فى يُعَدُّ أثراً قائماً بنفسه فإنه لا تصح الموازنة بينه وبين أى أثر فى آخر قديم أو معاصر ، إذ لكل أثر تعبيره الكلى وخصائصه الجمالية التى يستقل بها . ولم يعتدّ بما يسميه النقاد قوانين فنية لأن فكرة القوانين تعنى إخضاع الجمال الفنى للتفكير العلمى ، وفى رأيه أن قوانينه — إن كانت — لا يصح أن يفرضها النقاد وإنما يكتشفونها فيه اكتشافاً ، وينبغى أن تظل لها سيولتها بحيث لا تتجمد ولا تتحجر ، بل تظل لها حيويتها وتظل قابلة للتحويل ، بحيث يتصرف بها الفنانون حسب مشيئاتهم وإراداتهم الفنية ، وهو تصرف كُفّل للفنان من قديم ، بدليل نمو الفنون ، كل فن فى دائرته . ويرى كروتشه أن من أخطر الأشياء على الفنان أن يستظهر هذه القوانين ، إنه ينبغى حقاً أن يدرس قواعد فنه وأصوله دراسة عميقة ، غير أن هذه الدراسة ينبغى أن تسقط من شعوره إلى اللاشعور ، بحيث إذا أقبل على إحداث أثر فى من آثاره أحسّ بكامل حرّيته وإرادته فيبدع ، وكأنه يبدع على غير مثال .

وكروتشه بذلك كله يجسد الجمال الفنى فى التعبير والأداء الكلى للصياغة ويعزله عزلاً تاماً عن المجتمع وكل ما يتصل بالمجتمع وكأن الفن شىء والمجتمع شىء آخر ، ولا صلة بينهما أو بعبارة أدق ينبغى ألا تُبَحِّثَ هذه الصلة وألا تدخل بأى حال فى حساب أصحاب الفلسفة الجمالية ، وهو ما يعارضه كثيرون من فلاسفة الجمال الفرنسيين فى هذا القرن ، أمثال « شارل لالو Charles Lalo » و« إيتيان سوريو E. Souriau » . أما « لالو » فذهب إلى أن الفلسفة الجمالية ينبغى ألا تظل فى الإطار الذاتى المعيارى الذى صاغه لها « كانت » والذى أكّد أن جمال الشىء لا علاقة له بطبيعته ، إنما علاقته كلها بملكاتها التى نعيشها من المعرفة والخيال تلك الملكات التى جعلنا نسبغ عليه صفة الجمال ، ويقول « لالو » : لا بد أن

تَدْخُلُ فِي هَذَا الْإِطَارِ نَسَبُ مَوْضُوعِيَّةِ فِي الْأَشْيَاءِ الْجَمِيلَةِ تَجْذِبُ قُلُوبَنَا، وَهِيَ نَسَبٌ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَتَّسِعَ بِمَجَالِ الْبَحْثِ فِي الْفَلَسَفَةِ الْجَمَالِيَّةِ ، فَلَا تَجْعَلُهَا فِلْسُفَةً ذَاتِيَّةً تَقُومُ عَلَى الْقِيَمِ وَحْدَهَا ، بَلْ تَخُوضُ بِهَا فِي مَبَاحِثِ وَقَوَاعِدِ مَوْضُوعِيَّةٍ تَتَّصِلُ بِالْحَيَاةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ . وَيَنْظُرُ فِي جَمَالِ الْفَنِّ وَيَقْرُنُهُ إِلَى جَمَالِ الطَّبِيعَةِ ، وَيَقُولُ إِنَّ الطَّبِيعَةَ لَيْسَ لَهَا قِيَمَةٌ جَمَالِيَّةٌ ، إِلَّا حِينَ يَنْشِئُ فَنَانٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا صِلَةً ، فَتَرَايَ جَمِيلَةً مِنْ خِلَالِ أَعْمَالِهِ ، وَهُوَ مَا يَجْعَلُهَا تَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْمَدَارِسِ الْفَنِّيَّةِ ، لِسَبَبٍ بَسِيطٍ وَهُوَ أَنَّ جَمَالَهَا دَائِمًا مُعَايِدٌ وَلَا عِبْرَةٌ بِهِ إِلَّا حِينَ تَرَايَ فِي لَوْحَةٍ أَوْ فِي قَصِيدَةٍ ، حَيْثُ يَصْبِحُ لَهَا قِيَمَةٌ جَمَالِيَّةٌ فَنِيَّةٌ ، إِذْ لَا تَرَايَ وَحْدَهَا بَلْ تَرَايَ هِيَ وَالْفَنَانُ الَّذِي أَحَالَهَا عَمَلًا فَنِيًّا ، وَهُوَ عَمَلٌ حَوَّرَ فِيهَا وَأَضَافَ ، حَتَّى أَصْبَحَتْ كَأَنَّهَا شَيْءٌ آخَرٌ ، غَيْرُ الصُّورَةِ الَّتِي كُنَّا نَعْرِفُهَا لَهَا ، إِذْ خَلَعَ عَلَيْهَا الْفَنَانُ جَمَالًا ذَاتِيًّا مِنْ مَشَاعِرِهِ وَأَهْوَاؤِهِ وَعَوَاطِفِهِ . وَ«لَا لَوْ» بِذَلِكَ يَفْصِلُ بَيْنَ الْفَنِّ وَالطَّبِيعَةِ بِحَيْثُ لَا يَصِحُّ أَنْ نَحْكُمَ عَلَيْهِ مِنْ خِلَالِهَا أَوْ خِلَالِ حَقَائِقِهَا وَحَقَائِقِ الْوُجُودِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْ أَخْلَاقٍ وَدِينٍ وَإِلْحَادٍ ، فَلِلْفَنِّ عَالَمُهُ الْمُسْتَقِلُّ لَا عَنِ الْوَاقِعِ وَالطَّبِيعَةِ فَحَسَبَ ، بَلْ أَيْضًا عَنْ شَخْصِيَّةِ صَاحِبِهِ إِذْ قَدْ لَا يُمَثِّلُهُ ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى صُورَةٍ وَفَنَّهُ عَلَى صُورَةٍ أُخْرَى مُغَايِرَةٍ . وَمَعَ كُلِّ هَذَا الْإِسْتِقْلَالِ الَّذِي فَرَضَهُ «لَا لَوْ» عَلَى الْفَنِّ نَجِدُهُ يَصِلُهُ وَصْلًا وَثِيقًا بِالْحَيَاةِ ، وَقَدْ اسْتَعْرَضَ مَا سَبَقَهُ مِنْ آرَاءٍ فِي هَذِهِ الصِّلَةِ وَرَأَاهَا مَائِلَةً فِي خَمْسِ وَظَائِفَ ، هِيَ وَظِيفَةُ الْمَتْعَةِ الَّتِي تَجْعَلُهُ ضَرْبًا مِنَ اللَّهْوِ وَالتَّسْلِيَةِ عَلَى نَحْوِ مَا كَانَ يُؤْمَنُ بِذَلِكَ قَدِيمًا أَرِسْطُو مَوْضِحًا لَهُ بِنَظَرِيَّتِهِ الْمَشْهُورَةِ السَّالِفَةِ عَنْ التَّطْهِيرِ ، وَطَرِيقَةٍ تُشَبِّهُ طَرِيقَةَ اللَّعْبِ ، وَوِظِيفَةُ ثَانِيَّةٌ هِيَ تَنْقِيَةُ الْعَوَاطِفِ وَالْإِنْفَعَالَاتِ مِنْ شَوَائِبِهَا عَلَى نَحْوِ مَا آمَنَ بِذَلِكَ قَدِيمًا أَرِسْطُو مَوْضِحًا لَهُ بِنَظَرِيَّتِهِ الْمَشْهُورَةِ السَّالِفَةِ عَنْ التَّطْهِيرِ ، وَوِظِيفَةُ ثَالِثَةٌ هِيَ التَّكْوِينُ الْفَنِّي الْخَالِصُ الَّذِي يَفْصِلُ الْفَنَّ عَنْ كُلِّ مَا عَدَاهُ مِنْ أَخْلَاقٍ وَغَيْرِ أَخْلَاقٍ ، وَوِظِيفَةُ رَابِعَةٌ هِيَ السَّمُو بِالْحَيَاةِ الْوَاقِعَةِ إِلَى الْكَمَالِ عَلَى نَحْوِ مَا يُلَاحِظُ فِي الْمَوْسِيقَى مِنَ الْأَنْغَامِ وَفِي الشَّعْرِ مِنَ الْإِيْقَاعَاتِ وَفِي الصُّورِ مِنَ الْأَلْوَانِ ، ثُمَّ وَظِيفَةُ خَامِسَةٌ هِيَ تَصْوِيرُ الْوَاقِعِ تَصْوِيرًا صَادِقًا . وَيَبْدَى وَيَعْبُدُ فِي أَنَّ الْقِيَمَ الْحَقِيقِيَّةَ لِلْفَنِّ إِنَّمَا هِيَ قِيَمٌ اجْتِمَاعِيَّةٌ مُسْتَدَلَّةٌ بِتَارِيخِ الْفَنُونِ وَتَطَابِقِهَا مَعَ أَطْوَارِ الْمُجْتَمَعِ ،

إذ تختلف دائماً باختلاف تلك الأطوار ، فليس فن المجتمع الاستعبادى أو الاستبدادى كفن المجتمع الجمهورى أو الديمقراطى ، ولا فن المجتمع الرأسمالى كفن المجتمع الاشتراكى الذى تصبح الفنون فيه للجميع وتتحول شعبية خالصة . وفى رأيه أن تلك القيم الجمالية الاجتماعية تستمد من كل علاقات المجتمع وقوانينه وتقاليده ونظمه السياسية وغير السياسية ، فكل ذلك يُلصق على القيم الجمالية صبغاتها الاجتماعية المختلفة . ويدلل «لالو» على رأيه بأنه لا بد لأى فن من جمهور يتذوقه ، وهو جمهور يحمى فى نفس الفنان ويصدر عنه فى كل ما ينتج من آثار محاولاً — ما وسعه — أن يرضيه وأن ينال استحسانه ، وهو استحسان لا يلفتنا فيه ما يناله الفنان عند جمهوره من جزاء مادي بقدر ما يلفتنا فيه ما يناله عنده من مجد وشهرة وخلود على مرّ الزمن . وكل ذلك يؤكد فى وضوح لا يقبل أى شك أن جمال الآثار الفنية موصول بالجمهور ، ولن ينهض الفنان بعمل فنه ؟ إنه ينهض به من أجل جمهوره ، يريد أن يحس ما يحس وأن يتأثر بما تأثر وأن يشاركه فى تأثيراته ومشاعره وإحساساته ، وإذن فلا بد أن يخضع الجمال الفنى عنده لكل ما يضغط على جمهوره من قيم اجتماعية تسود فيه ، ولا بد أن تدخل فى كيانه وكيان قيمه الجمالية الخالصة ، وإلا انفصلت هذه القيم عن المجتمع وانفصل الفنان نفسه فلم يستجب له مجتمعه ولا جمهوره ، وأصبحت آثاره الفنية ناقصة مبتورة . ومعنى ذلك كله أن الناس لا يستجيبون للفنان مكرهين ، إنما يستجيبون له راضين ، وهو لا يرضيهم إلا إذا استجاب فى فنه لقيمهم الاجتماعية ، فأصبحوا منفعلين وفاعلين مؤثرين ، يفعلون بفنه ويؤثرون فيه ، وهو كذلك يفعل بمجتمعهم وواقعهم ويعيد إنشاءهم متأثراً به أشد التأثير ، متأثراً يفرض نفسه عليه وعلى كل ما يتصل بفنه من قيم جمالية .

وإذا تركنا «لالو» إلى «سوريو» وجدناه يصل وصلات وثيقاً بين الفن والصناعة أو بعبارة أخرى بين الإنتاج الفنى والإنتاج الصناعى ، ملاحظاً دائماً الوظيفة الاجتماعية للفنون وأنها تلبيّة لحاجات المجتمع ، مثلها فى ذلك مثل الصناعات بل هى صناعة بالمعنى الدقيق لكلمة صناعة ، وليس بصحيح مطلقاً أنها ضرب من اللهو أو التسلية

أو أنها تعبير عن نشاط فائض عن حاجة الجماعة ، بل هي تعبير عن حاجة ملحة في المجتمع ، بالضبط كالحاجة الملحة إلى الحرف والصناعات ، ومن أجل ذلك تعد جميعاً فنونا . ويستبعد «سوريو» فكرة الجمال من تعريف الفنون الرفيعة حتى يرفع الحواجز القائمة بينها وبين الصناعات ، ويضع مكانها فكرة النفع حتى يستبين دور الفن في الحياة الاجتماعية . ويلاحظ أن الفنون والصناعات جميعاً يتمثل فيها عملان : عمل فني وهو ما يصور أصالة الفنان والصانع ، أما الفنان فحين ينشئ عملاً فنياً فريداً ، وأما الصانع فحين يضيف إلى صناعته أصالة فردية تحتاج منه ، أو قل يوفر لها ، لمسة إبداع . ويجانب هذا العمل الفني في الفن والصناعات عمل آلي ، وهو في الصناعات أوضح منه في الفنون لقيامها على التنفيذ الآلي غالباً ، أما الفنون فلا يتضح فيها العمل الآلي إلا عند تكرار لوحة أو قطعة موسيقية . وإذن فالصناعات والفنون جميعاً تتشابهان في طبيعتهما ، وغاية ما في الأمر أن الصناعات أكثر قبولاً لفكرة الآلية ، بل كثيراً ما تصبح عملاً آلياً ميكانيكياً ، تنتجه الآلة في تكرار ورتابة . أما إذا ظلت الصناعة بعيدة عن الآلة كصناعة التطريز فإنها حينئذ تكون فناً ، إذ تعتمد على اليد لا على الآلة وتحتاج إلى لمسات محكمة ، على نحو ما نعرف عن السجاد الإيراني وصناعته البارة التي تختلف فيها سجادة من سجادة بالضبط كما تختلف لوحات الرسامين من لوحة إلى لوحة . وواضح أن «سوريو» يريد من كل هذه المقارنات أن يخلص إلى أن الإنتاج الفني كالإنتاج الصناعي يراد به سدُّ حاجة الجماعة وهو يفعل بها ويتقبل منها ما يسرى سرياناً قوياً في كيان قيمه الجمالية حتى يمكن أن يقال إنها قيم اجتماعية .

ولعل من الطريف أن فلاسفة الجمال في البلاد الغربية ينظمون جمعيات للدراسات الجمالية ، وتُعنى عادة تلك الجمعيات بإصدار مجلات تبحث مباحث قيّمة في الفلسفة الجمالية ، ومن حين إلى حين تقيم هذه الجمعيات مؤتمرات لعرض دراسات جمالية مختلفة ، ومن أنبه رؤساء هذه الجمعيات «هربرت ريد» (Herbert Read) وهو مثل «سوريو» يؤمن بوجود قيم فنية في الصناعة ، ويقول إن المنتجين لها يحرصون على هذه القيم حرصاً شديداً حتى يستجيب لها أكبر جمهور من الناس ، إلا إنه

لا يَمْضَى مع «سوريو» إلى نهاية نظريته القائلة بأن الغاية من الإنتاج الفنى المنفعة مثل الإنتاج الصناعى ، بل إن العكس هو الصحيح فإن الإنتاج الصناعى هو الذى أصبح يُشْرِك مع المنفعة لإرضاء الحاسة الجمالية فى الناس . وهو ينفصل عن «سوريو» وصاحبه «لالو» انفصالاً تاماً فى إيمانها بأن الفن شديد الصلة بالمجتمع ، إذ الفنان — عنده — يتسامى على المجتمع والواقع جميعاً ، وهو تسام يفسح لخبرات جديدة يمثلها الفنان بأدواته الفنية وما يقيم بين عناصر فنه من التناسب والتآلف بحيث نحس أن الأثر الفنى من آثاره مستمد من الواقع ، مع ما له من مقوماته ومشخصاته الخاصة . ويقول إن قيمة العمل الفنى ليست فى سَدِّه لرغبات ، أو تعبيره عن انفعالات ؛ وإنما هى فى واقعيته التى تزيد من خبرتنا وتوسع مداركنا ، واقعية ينشئها الفنان إنشاءً ، وهى واقعية بصيرة ، واقعية خاصة بالفنان ، إذ تعبر عن أعمق الحقائق فى الوجود ، كما تعبر عن شخصية صاحبها ومهارته فى تجسيد الواقع البشرى تجسيدا نرى من خلاله طبيعتنا الإنسانية رؤية واضحة ، وكأنما الفنان لا يوحد بين الناس فى مجتمعه فحسب ، بل يوحد بينهم فى كل زمان ومكان .

ولعل فيما صورنا من آراء فلاسفة الجمال ومباحثهم ما يدل على أنهم يخوضون غالباً فى متاهات ميتافيزيقية ، إذ يبحثون فى الفنون مباحث فلسفية نظرية عامة ، وهى بحوث تتناول طبيعة الإحساس بالجمال وطبيعة الإبداع الفنى ومصدر الجمال فى هذا الإبداع وحقيقته ومعايره وقيمه وصلته بمنشئه وبالمجتمع والواقع وبالمثال المطلق ، إلى غير ذلك من بحوث تحلق فى سماء بعيدة عن تحليل الآثار الأدبية ، إذ تُشْغَلُ بمسائل الجمال الفنى الكلية لتصل إلى تفسيره ومعرفة مقاييسه ، غير ملتفتة إلى أثر فنى معين وتحليل القيم الجمالية فيه ، فذلك فى رأى فلاسفة الجمال من عمل النقاد لا من عملهم الفلسفى الذى يُعْنَى بالمشكلات العامة للجمال الفنى ومعايره .

مع الدراسات الذاتية والموضوعية

دعا كثيرون منذ أوائل القرن الحاضر إلى عزل الأدب عن مقاييس العلوم الطبيعية والدراسات الاجتماعية والنفسية والجمالية، ذاهبين إلى أن له تأثيرات وجدانية في الباحث الأدبي، وحسبه أن يعرض مدى استجابته لهذه التأثيرات مع بيانه لمواطن الروعة في الآثار الأدبية. ومن أهم من دعوا إلى هذا الاتجاه الذاتي أو التأثيري « جول ليمايتر Jules Lemaitre » المتوفى سنة ١٩١٤، وقد أودع في مؤلفات له من أهمها: « المعاصرون » و « تأثيرات مسرحية » إحساساته وانطباعاته إزاء بعض الأدباء وبعض المسرحيات، وفي ثنايا ذلك هاجم النقد الذي يطبق معايير العلوم الطبيعية عند « تين » وأضرابه كما هاجم كل نقد وكل بحث أدبي يضع أمامه مجموعة من القواعد يقيس بها الآثار الأدبية، ومن قوله: إن القواعد ليست في حقيقتها إلا انطباعات وإحساسات فردية تجمدت بمرور الزمن، ومن الواجب أن يتخلص منها الباحث والناقد جميعاً حتى يخلصا للمتاع بآثار الأدباء، ومن قوله أيضاً: إن هذا المتاع قد يتبدل من زمن إلى زمن حتى عند الشخص الواحد، ولذلك كان من الواجب أن نفرغ له حتى ننعم به وحتى نستخلص منه هذا الرحيق الذي يُشبع أحاسيسنا ويرهف مشاعرنا. ويقول « ليمايتر »: إن الدراسة التأثيرية الذاتية تتنوع تنوعاً واسعاً، لأنها لا تسير في دروب محدودة تحوطها أسلاك القواعد وأشواكها، فقد تتحدث عن الأديب وأثره الأدبي من الوجهة الفنية، وقد تتحدث عن بعض أفكاره وآرائه، وهي دائماً تصور متاع الدارس ومدى استجابته لما يقرؤه. وفي رأيه أن الناقد الذي لا يستميل القارئ ولا يملأ نفسه إعجاباً به ليس خليقاً بأن يسلك في زمرة النقاد، فضلاً عن النقاد النابهين، أما الناقد الخليق حقاً بأن يسمى ناقداً فهو الذي يستهويك ويجذبك

إليه حتى لتنسى نفسك وكل ما حولك ، وكأنه ينقلك إلى عالم خاص به .
 وخلف «جول ليمتر» كثيرون يدعون دعوته موجهين نقداً شديداً، بل طعنًا قويًا
 إلى مناهج الدراسات الأدبية السابقة ، وفي رأيهم أن البحث المستمد من قوانين
 العلوم الطبيعية وكذلك البحث النفسى ينقلنا جميعاً من الآثار الأدبية إلى أصحابها،
 وينقلنا البحث الاجتماعى بدوره إلى المجتمع وصلة المؤلف به، ويدخلنا البحث الجمالى
 فى غابة ملتفة من الميتافيزيقا الأدبية لا نكاد نعرف حدودها ، وأولى بنا أن نتأمل
 فى الآثار الأدبية وأن نتذوقها وأن نصور من خلال إحساسنا وانفعالنا بها مدى
 تأثيرها فى قلوبنا وعقولنا وفى قلوب القراء وعقولهم ، فذلك أجدى وأدخل فى الدراسة
 الأدبية .

والباحث الأدبى التأثرى أو الذاتى بهذا القياس إنما يرتد إلى ذوقه، أو قل إلى تذوقه
 الشخصى ، ويعلى « لانسون » من هذا التذوق وما يَطْوَى فيه من التأثير الذاتى ،
 ويقول إننا إن لم نعرض أنفسنا تعرضاً قوياً للتأثر بالعمل الأدبى لم نستطع أن
 نفهم صفاته التى تجعل منه عملاً رائعاً . وإذن لا بد من أن نحكى استجاباتنا
 الخاصة لهذا العمل ونصور تأثيرنا به وتذوقنا الشخصى له . وقد نذكر استجابات
 غيرنا له ، وهى لا تُعَدُّ آراء موضوعية، بل هى بدورها آراء تأثرية ذاتية بالقياس
 إلى من صورها ، ونحن لن نفهم تأثيرات أى ناقد كبير إلا إذا أدركنا تأثيراتنا الخاصة
 إذ لنا وجودنا وله وجوده، وبعبارة أخرى لنا تأثيرنا وله تأثيره، ونحن وهو جميعاً إنما
 نعبر عن الصلة بين أديب وبين أناس ذوى إحساس خاص وثقافة خاصة فى عصر
 معين . ويعود « لانسون » فيخفف من حدة المنهج التأثرى ، مع تأكيد أنه الوسيلة
 الوحيدة التى تمكنتنا من الإحساس بقوة المؤلفات وجمالها ، إذ يُشترط فى صاحبه
 أن يتوفر له إدراك تام للتاريخ الأدبى، حتى لا يكتفى بذوقه الفردى الشخصى وما يتألف
 منه من الأحاسيس والمشاعر والأخلاق والعادات والمعتقدات ، بل يضيف إليه
 ذوقاً تاريخياً يمكنه من أن يحسَّ التاريخ الأدبى والحضارى للأمة ، بحيث يتبين
 التقاليد الفنية فى كل عصر وما يتغلغل فيها من روح الجماعة .

وباجتماع هذين الذوقين، أو بعبارة أدق، بدعم الذوق الفردى بعناصر التاريخ
 الأدبى والحضارى والإنسانى، تصبح انطباعات الباحث الأدبى واستجاباته إزاء أثر

فنى خصبة ، إذ يغمرها كثير من الأضواء وتصبح آفاق الذوق المسيطر عليها أكثر انبساطاً وسعة وعمقاً وتنوعاً . على أنه ينبغي ألا تتحول معرفة تاريخ أدب وتطور آثاره إلى تمسك بأهداب ذوق أدبى فى عصر سالف فإن ذلك من شأنه أن يعطل التذوق الصحيح للآثار الأدبية ، وقد ينتهى إلى معارضة ذوق مستحدث راق ، بل قد ينتهى إلى إجداب مسرف فى التذوق ، وخاصة إذا عارض نمطاً من أنماط التطور الأدبى المعاصر له ، كمن يعجب بالسجع فى عصرنا أو بطريقة الحريرى القصصية .

ومعنى ذلك أن دراسة التاريخ الأدبى والآثار الأدبية دراسة تأثيرية ذاتية تعتمد على التذوق الشخصى ينبغى ألا تنتهى بصاحبها إلى أى ضرب من ضروب التحكم فى التذوق، كما ينبغى أن تقوم على التعمق فى ظواهر الحياة الأدبية وإتقان المعرفة بآثارها ونماذجها على مر الأزمنة إتقاناً يتغذى به ذوقه غذاء من شأنه أن يحيله ذوقاً مصنى من كل الشوائب ، بحيث لا نقرأ انطباعاته حتى تتمتع بها قلوبنا وعقولنا متاعاً هنيئاً ، متاعاً يصور لنا فيه الدارس التأثيرى كيف يفكر وكيف يلاحظ وكيف يتأمل فى الأثر الأدبى وكيف يستشف معانيه ودلالاته وكيف يحلله وكيف يستخلص منه غذاء بديعاً من الخوارج والحواطر .

ونلتقى منذ العقد الثالث من القرن الحاضر بكثيرين يلوّحون فى وجه الدراسات الأدبية التأثيرية ، لأنها — فى رأيهم — تعوق الدرس الأدبى الصحيح ، إذ تنقلنا من الأثر الأدبى إلى شخصية الباحث أو الناقد وأحاسيسه إزاء ما يقرؤه وما يثير فيه من رضا وسخط . وجرى بالدراسة الأدبية عند هذه الطائفة من الباحثين أن تكون موضوعية بحيث تَدْرُسُ الأثر الفنى وكأنه كائن مستقل له شخصاته ، أو قل تَدْرُسُ خصائصه دون نظر إلى ما قد يتداخل فيه سواء من شخصية الأديب أو من عوارض خارجية تتصل بشئون مجتمعه وظروفه . وربما كان أهم من سخر مباحثه الأدبية والنقدية لترشيح هذا الاتجاه « ت. س. إليوت T.S. Eliot » وفى رأيه أن الشعر ليس تعبيراً عن انفعال وجدانى ، إنما هو هروب من هذا الانفعال ، وهو أيضاً ليس تعبيراً عن الشخصية ، وإنما هو هروب منها ، وبعبارة أخرى ، هو لا يعبر عن صاحبه ، إنما صاحبه وسيط تتجمع فيه انطباعات الشعر وتجاربه خلال العصور

تجمعاً من شأنه أن تنوب شخصيته فيه ، بل تتلاشى تلاشيًا تاماً . وبمقدار هذا التلاشى والنوبان تكون مرتبة القصيدة في الجودة الأدبية . وكلما تضاعفت شخصية الشاعر في قصيدته ساء إلى مرتبة رفيعة من مراتب الكمال الأدبي ، حتى إذا انمحت تماماً ارتقى إلى الذروة .

وهـ «إليوت» لذلك يدعو إلى صلة الشاعر المستمرة بالتراث الشعري الماضي ، بل إنه يدعو إلى أن يتعمق هذا التراث حتى عصوره الأولى زمن هوميروس ، لكي يكون لنفسه وعياً أو حساً تاريخياً به وبدقائقه ، بحيث ينفذ من خلال هذا الحس إلى صنع قصائده أو قل بحيث يتدفق هذا الحس في شعره ، وهو تدفق لا يعنى الجمود ، وإنما يعنى الدوام والاستمرار الحى الذى يتيح للشعر الجيد الخلود . وهو معنى ما يقوله «إليوت» من أن الشعر إفناء وإذابة مستمرة للذات ، بل هو هروب منها إلى عالمه الخاص الذى يتواصل فيه الحاضر مع الماضي تواصلًا غير منقطع . والشعر بذلك ليس تعبيراً عن شيء ، لا عن الشخصية ولا عن اللاشعور ولا عن ضروب الصراع بين طبقات المجتمع ولا عن أى شيء يتصل بالجماعة من سياسة أو أخلاق أو دين أو إلحاد ، وإنما هو خَلْقٌ لعمل جديد ، لعمل لا مثيل له في الحياة ولا في الواقع ، أو بعبارة أخرى هو عمل قائم بذاته له مقدماته المستمدة من أصوله الموروثة وتقاليده الفنية . ولذلك ينبغي أن يُدْرَسَ من داخله دون أى اعتبار لمؤثر خارجي دراسة عمادها الحس المرهف ، وهي دراسة لا تعتمد على الأحكام العامة إلا نادراً ولا بد أن تزود بالنصوص الشعرية الحسية ، إذ هي مدار البحث الأدبي ومدار الحكم ومدار التقويم المستمد من المبني ومن السياق الأسلوبى أو قل السياق البنائى . ولا بد أن تُدْرَسَ الألفاظ وعلاقاتها بالمعاني وتكييفها في جوها الجديد ، ولا بد أن يُدْرَسَ الإيقاع ويوضح مدى إكماله للمعاني ، ولا بد أن تُدْرَسَ الرؤية الشعرية عند الشاعر ، ليُعرَفَ هل يستخدم الكلمات استخداماً دقيقاً واضح الدلالة أو يستخدمها استخداماً غائماً كأنما يلثفها ضباب . ولا بد أن تُدْرَسَ صورته ليُعرَفَ هل هي دقيقة أو غير دقيقة ، ولا بد أن تدرس صلته بالواقع والطبيعة ليعرف هل هو يعيش فيهما أو لا يعيش ، ولا بد أن يُعرَفَ مدى صلته بالتقاليد ، وإلى أى حد يفسح الحاضر للماضي في الأثر الفني الخاص وبعبارة أخرى لا بد

أن تُدرَس كل المادة البنائية عند الشاعر دراسة مستقصية تحيط بكل عناصرها إحاطة تامة . وعلى هذا النحو يضع « إليوت » القصيدة تحت المجهر محاولاً تحليل مادتها بجميع جزئياتها ودقائقها متخذاً جميع الوسائل التي تمكنه من ذلك دون أى محاولة لمدح حميد أو قدح ذميم .

وجميع أنصار هذا الاتجاه الموضوعي يُعَنِّونَ ببحث البناء الفني للقصيدة والشعر وفحص لبناته فحوصاً دقيقاً دون الدخول في أى شىء خارجي يتصل بالمجتمع وعلاقاته ، وهم أيضاً لا يقفون عند شخصية الشاعر ، فحسبهم التحليل الدقيق للشعر تحليلاً لا يخرج عن كيانه وجوهره اللفظي والمعنوي والتصويري ، ويتخذ ذلك عندهم صوراً متنوعة ، لعل من أهمها اتجاه « كينيث بيرك Kenneth Burke » وهو من أبنه النقاد الأمريكيين ومن أخصبهم عقلاً في البحوث الأدبية ، وبحوثه تتجه اتجاهاً لغوياً بلاغياً ، ويُعَنِّى أشد العناية بما تحمل ألفاظ الشاعر والكاتب القصصى من رموز متأثرة في ذلك بآراء النفسيين وأن الشعر يمثل " بأحلام ورموز تتمثل فيه ، والعين البصيرة هي التي تستطيع رؤيتها ومعرفة دلالتها عما وراءها في اللاشعور ، فقطعُ الشجرة مثلاً يرمز إلى قتل الأب ، ويرمز الجبل إلى الأم ، أما ما عليه من ثلوج فيرمز إلى العقم . وهو يتسع في عرض مثل هذه الرموز ودلالاتها على اللاشعور الفردي والجمعي وما يمكن أن تشير إليه من شعائر الموت والولادة والفداء والتطهر . وهو لذلك دائماً يبحث عن لفظة في الأثر الأدبي لأديب أو في آثاره المختلفة تتردد في مواضع وسياقات متعددة ليتخذ منها رمزاً لدلالة ، ويحاول أن يتحقق من معناه ومحتواه . فلفظة مثل لفظة المستقبل مثلاً التي تتكرر عند شكسبير ترتبط دائماً بنذر الدمار والشر ، في حين نجدها تتكرر في سياقات مختلفة عند « براوننج » موحية بالثقة والتفاؤل . ومثلاً كلمة المارد أو العفريت عند « كيتس » توحى بالغلبة والسيطرة في حين أنها عند « تينسون » توحى بالطمأنينة والأمان . وهو في هذا الفهم الرمزي للأدب لا يستضيء بمباحث النفسيين وأصحاب علم الاجتماع فحسب ، بل يضيف إليهم أيضاً مباحث اللغويين والإنثروبولوجيين المهتمين بعلم أصول السلالات وشعائر الشعوب البدائية . ويجانب ذلك يفسح في قوة للتحليل اللغوي والبلاغي ، وكأنه كيميائي ، إذ يتسع اتساعاً شديداً في تحليل العناصر اللفظية

والأسلوبية ، متعقباً لسياقات الألفاظ ومواطنها في الكلام ، مصنفًا لها ، ومقارنًا بين استعمالاتها حين تدل على أفكار ومواقف وعلاقات وصور ، لينفذ من ذلك كله إلى بعض دلالات رمزية . وفي رأيه أن الأدب دائماً رمزي وأن فرقاً بعيداً بين الواقع مثل إنجاب الأطفال والأدب الرمزي الذي تعبر فيه قصيدة عن إنجاب الأطفال . وقد يوضح ذلك بعض التوضيح ما يروى عن بعض الرسامين ولوحة له رسم فيها امرأة ، فإن إحدى النساء حين أبصرتها قالت له : إنني لا أبصر امرأة ، فأجابها على الفور : « هذه يا سيدتي ليست امرأة ، وإنما هي لوحة » . ويتوسع «بيرك» في التحليل النحوي فيبحث في علاقات التراكيب وفي فواتح الشعر والنثر وفي الوصل بين العبارات والفصل ، ويبحث في الألفاظ المشتركة عماه يعثر على نقطة تحول عند الشاعر أو الكاتب أو على علاقة بينه وبين صورة من صور الواقع من حوله . ويتعمق في بحث الصور والعلاقات المجازية لعلها تهديه إلى إيماءة أو رمز ، كما يتعمق في بحث بلاغة الأسلوب ، وفي رأيه أنها هي التي تثير مكان الشغف إلى الاستماع للقطعة الأدبية وأنها هي التي تسد هذا الشغف وتشبعه وتلطف حتى ترضيه إرضاء كاملاً . وهو لا يُعْنَى بالبحث في الألفاظ وحدها ، بل يتغلغل أيضاً في بحثه إلى الحروف ودلالاتها ؛ فلتكرار حرف الميم مثلاً في الكلمات معنى أو دلالة ، ولتكرار حرف الكاف وترداده معنى آخر أو دلالة أخرى ، وكذلك سائر الحروف .

وواضح أن هذا الاتجاه في البحث الأدبي يُعْنَى بالنصوص والآثار الأدبية في ذاتها دون إقحام متعمد لأشياء خارجية من بحوث علوم الطبيعة أو علم الاجتماع أو علم النفس أو الفلسفة الجمالية ، وإن أفادت هذه البحوث فهي إفادة عارضة ، إذ المهم تحليل النص لغوياً ونحويًا وبلاغيًا . ومن يتجهون هذا الاتجاه في البحث الأدبي ويبلغون منه الغاية « ر . ب . بلاكمور R.P. Blackmur » وهو في الطبيعة من النقاد الأمريكيين المعاصرين . وتأثره «بيرك» واضح في اقتباساته منه بكتابه « مزدوجات » غير أنه لا يفسح مثله في دراساته للاشعور والعلاقات الاجتماعية والحضارية ، مع أنه واسع المعرفة باللاتينية ويُتَقَن بعض اللغات الحديثة مثل الفرنسية والإيطالية وهو أيضاً واسع الثقافة بالفنون عامة ، وقد يفيد من كل ذلك ، ولكن في المجال الذي قصر بحثه الأدبية عليه . ونقصد مجال التحليل اللغوي للنصوص وما يداخله من

التحليلات البلاغية ، مما جعله يعنى دائماً باستقصاء المعجم اللفظي للشاعر ودراسة لغته دراسة فيلولوجية دقيقة ، متعمقاً في جذور الألفاظ واستعمالها القديم عند الإغريق والرومان إن كانوا قد تداولوها في آثارهم ، ويتسع بالحديث عما قد ترمز إليه أو توحي من إشارات تاريخية أو معتقدات دينية وغير دينية . وبذلك يتعمق في تحليلات لغوية واسعة ، يصور فيها استخدام الكلمات في الأساطير ، وعند شكسبير وفي الكتب المقدسة والأناشيد الدينية ، نافذاً من ذلك إلى الربط بين استعمال الألفاظ عند الشاعر وعلى مر العصور ، بل في أعتقها زمنًا ، فكلمة مثل أرجوان يتعقب استخدامها عند الرومان ملاحظاً أنها كانت عندهم تدل على النبل والشرف . وكلمة مثل زهرة استخدمها شاعر مراراً نراه يعدّ مواطنها ويخصي مسافاتها التي استُخدمت فيها ، ملاحظاً مدى سيطرتها على نفسه وعلى خياله ، ومستنبطاً منها ما يفسر من بعض الوجوه طبيعة الشاعر وخصائصه . وعلى هذا النحو لا يزال ينفذ من التفسير المعجمي والإشارات التاريخية والعقيدية لا إلى فهم الآثار الأدبية فهمًا دقيقًا فحسب ولا إلى شرحها وتوضيحها فحسب ، بل أيضاً إلى خصائصها الفنية . وهو لا يقف ببحوته عند العناصر اللفظية الجزئية وحدها ، بل يمدّها دائماً لتشمل علاقة الجزء أو الأجزاء بالبناء الكلي ، أو قل لتشمل علاقة الأعضاء جميعاً بالجسم المادى للأثر الأدبي الذي نعجب به . وهو لذلك يتعرض في تفصيل للظواهر الأسلوبية البلاغية في النصوص الأدبية التي يدرسها متوقفاً عند ما قد يكون فيها من نقص في تركيب العبارات ومن ألفاظ غائمة غير محدودة . ويطلق « بلاكمور » القول في ترتيب العبارات وتلاحمها من الوجهة البلاغية . ويدرس في دقة الصور والاستعارات ملاحظاً أن منها البصري ومنها الخطابي والدرامي ، كما يدرس القافية عند الشاعر وطريقة استخدامه لها ومدى توفيقه فيها وإخفاقه

ومن يعنى النظر في هذه الدراسات البلاغية وما يتصل بها من تحليلات نحوية ، يخيل إليه أنه يقرأ في عبد القاهر الجرجاني وكتابه : « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » ، وهو في الكتاب الأول يردُّ حسن اللفظ وبلاغة الأسلوب أو كما يسميه النظم إلى أداء العبارات وما بها من نسب نحوية بين الألفاظ ناشئة من تعلق الكلمات في العبارة بعضها ببعض ، ونسجها وترتيبها وصوغها حسب دلالاتها في النفس

بحيث تصبح لها صور خاصة من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والذكر والحذف والإظهار والإضمار والتأكيد والقصر والإثبات والنفي والفصل والوصل ، وهو يحلل ذلك تحليلاً رائعاً مصوراً ما تجلب طريقة كل كيفية من كيفية الأداء للتعبير من معانٍ إضافية . ومن أطرف الأشياء حقاً أن نقرأه وهو يحلل صورة من الكلام مثل : « ما أنا قلت هذا » و « ما قلت أنا هذا » إذ يضع في أيدينا فروقاً بين هاتين العبارتين وبين غيرهما من العبارات ، فروقاً تُلمس لمساً ، بحيث يصبح كتابه « الدلائل » أشبه بمتحف ، فالعبارات المتماثلة في المعنى تُعرض كأنها لوحات يرفع ذهن خبير حصيف عنها ما يغلفها من أسرار ، فإذا ما يُظنُّ بينها من تماثل ينحسر عنها ، وإذا هي متفاوتة تفاوتاً بئساً عن طريق ما يلابسها من معانٍ إضافية ما يزال عبد القاهر يبسطها حتى يؤلف منها نظريته في علم المعاني أحد علوم البلاغة الثلاثة ، فهو مؤسسه ومكتشفه غير منازع ولا مدافع . ومضى يبحث في الصور البيانية من مجاز وتشبيه وتمثيل واستعارة مصوراً تصويراً بارعاً لدقائقها في كتابه الثاني : « أسرار البلاغة » وكأنما تملك مفاتيح هذه الأسرار ، فإذا هو يضع نظرية البيان العربي كما وضع نظرية علم المعاني مسلطاً عليها من ذوقه المرهف وحسه الدقيق وبصيرته النافذة ما جعلها تنكشف له انكشافاً تاماً ، وإذا هو يحلل الفوارق بين شُعَبِ الصور البيانية ودلالاتها النفسية حتى لا يكاد يترك منها بقية لا في أنواع ولا في أجناس ولا في علاقات وملايسات . وكتاباته في العِلْمين تخفق بحيوية رائعة ، ونحس دائماً أننا نقرأ نقداً حياً ينفذ صاحبه من خلال تحليلاته للعلاقات النحوية في التعبيرات إلى خفايا البلاغة وأسرارها المطوية في الصياغات المختلفة ، كما ينفذ أيضاً من خلال تحليلاته لدقائق الصور البيانية إلى خبيثاتها المستورة ، التي تتجلى له بكل شياتها ، فإذا هو يسجلها تسجيلاً رائعاً .

منهج تكاملي

لعل في هذه الإلمامة بمناهج الدراسات الأدبية عند الغربيين ما يصور في وضوح كيف أنه لم يوضع لدراسة الأدب والبحث في شخصياته منهج واحد يعتمد عليه جميع الباحثين الغربيين ، وكأن البحث الأدبي أعقد من أن يخضع لمنهج معين ، أو قل إنه لا يمكن أن يحتويه منهج بعينه ، ولذلك كان من الواجب على الباحث أن يفيد من هذه المناهج والدراسات جميعاً ، وهو ما نسميه بالمنهج التكاملي ، حتى تنكشف له جميع الأبعاد في الأديب وفي الآثار الأدبية ، ونستطيع أن نستعرضها ونرى مقدار ما يصيبه من كل منها على حدة ومدى ما يمكن أن يتففع بكل منها في بحثه الأدبي .

أما المنهج المستمد من علوم الطبيعة فإنه غزير النفع في الأدباء والأدب وتاريخه إذ يلفت الباحث إلى دراسة الأديب في أسرته وتربيته وجميع المؤثرات الذاتية التي عملت في تكوينه ومواطن الضعف والنقص فيه ومواطن القوة والكمال إلى غير ذلك مما يميزه من معاصريه ، لينفذ إلى ما يصله بهم أو بطائفة منهم من خصائص أدبية تجمع بين فصيلة من الأدباء أو مدرسة منهم ، فنحن نتيبن فيه الخاص ونفرده من العام ليتضح لنا النمط الذي عاش فيه الأديب ، النمط الجماعي المشترك بينه وبين من يؤلفون معه اتجاهًا معينًا أو مدرسة معينة . والأديب لا يعيش في بيئة منعزلة ولا في عصر منعزل ، بل يعيش دائماً في بيئة معينة وعصر معين ، بموجان بعلاقات شتى من الظروف المكانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية ، وكلها وشائج تربط بين الأديب وبين وسطه المكاني والزمني ، وكلها تنعكس عليه وعلى أدبه وتؤثر فيه آثاراً عميقة بحيث لا تتكامل دراسته ودراسة آثاره بدونها ، وإلا كانت ناقصة مبتورة . وعلى نحو ما تتضح الحاجة إلى ذلك في الأديب تتضح في الأدب وتاريخه ، إذ لا نستطيع بدون دراسة البيئة وظروفها وما تقلب عليها من أحوال شتى أن نستخلص الصفات البارزة لأدبها ، بل إن الأدب نفسه لا تتضح لنا صفاته في

أمة إلا إذا عرفنا معيشتها وظروفها ونموها القوي وتنظيماتها السياسية والاجتماعية، وتقاليدها المختلفة وأخلاقها وروحها التي تتغلغل في ضمير جميع الأفراد . ولا يختلف اثنان في أن الحياة الإنسانية تقوم على تطور دائم هي وكل ما يتصل بالإنسان من أدب وغير أدب ، ولذلك كان لا بد لمن يبحث في أدب أمة وتاريخه على مر العصور أن يلاحظ تطوره من جيل إلى جيل ، تطوره العام وتطور فنونه ، وهل من شك في أن الأدب العربي تطور تطورات خصبة مثمرة حين خرج من الجزيرة العربية بعد الإسلام ، بل لقد تطور مع الإسلام نفسه تطوراً رائعاً ، وأخذ هذا التطور ينمو ويزداد حتى بلغ أوجه في القرنين الثالث والرابع للهجرة ، ونفس الفنون الأدبية تطورت بدورها مع هذه الصورة العامة من التطور بحيث إذا أخذنا فناً كفن المهجاء وجدنا صورته في العصر الإسلامي تختلف عن صورته في العصر الجاهلي بتأثير دوافع تاريخية وثقافية واجتماعية معينة ، حتى إذا كان العصر العباسي انتقل نقلة واسعة بتأثير الحضارة والرقى العقلي الذي أصابه العرب حينذاك . وقل ذلك في كل فن من فنون الشعر فصلا عما نشأ من تلك الفنون ومن فنون النثر عامة . وقد يكون في ذلك ما يدل على أهمية المنهج الطبيعي عند « برونيتير » و « تين » و « سانت بيث » ، وأنه منهج جليل النفع في دراسة الأدب والأدباء ، ولكن أظن أنه وحده يكفي في هذه الدراسة ؟ إنه لا بد من أن يفيد الباحث الأدبي بجانبه من المناهج الأخرى ، إذ كل منها يمدّه بمدد قيم في بحوثه ودراساته .

وإذا رجعنا إلى المنهج الاجتماعي وجدناه يدفع الباحث إلى التعمق في طبقات المجتمع ومحاولة تبين ظروفها وما بينها من علاقات ومدى تأثير هذه العلاقات في شخصيات الأدباء وما نهضوا به من دور أو أدوا في الحياة العامة ، وأيضاً فإنه يدفعه وخاصة في العصور الماضية إلى تبين الطبقة التي ينتمي إليها الأديب ، أهى طبقة أرستقراطية أو طبقة وسطى أو من الطبقة الشعبية العامة ، وكذلك يدفعه إلى معرفة عقيدته ونحلته ومدى التزامه بها وتخليه عنها ، كأن يكون الأديب مثلاً من الشيعة أو من الخوارج أو صاحب نظرية كنظرية المعتزلة . والالتزام اليوم أوضح منه في العصور الماضية ؛ فإن العقائد السياسية والمذاهب الاجتماعية كذهب الاشتراكية تجعل من الطريف دراسة الأدباء من خلال نزعاتهم المذهبية المختلفة ومدى

التزامهم بها وصدورهم عنها ، بل مدى صراعهم من أجلها . ويدخل في هذا الاتجاه الاجتماعي فهم الأدب فهماً مادياً ، فكل ظاهرة من ظواهره إنما هي ظاهرة مادية ، تحتتمها ظروف اقتصادية دفعت أو تدفع إلى الكفاح من أجل الحياة ، وهو كفاح ينتهى إلى سيطرة الطبقة الشعبية العاملة . وينبغى أن يُبحث ذلك من خلال الأدب الذى يعكس الطبقات التى يعبر عنها فى وضوح وجلاء ، ونضرب مثلاً لذلك ارتباط الحركة الرومانسية بنمو الرأسمالية البورجوازية فى القرن التاسع عشر ، مما دفع الأدباء إلى التعبير فى قوة عن الذات الفردية ، على حين نرى أن نمو الاشتراكية فى عصرنا دفع إلى ظهور النزعة الواقعية التى تعبر عن ذات الجماعة لا عن الأفراد ، وإلى تفسح للتعبير عن علاقات المجتمع وما يجرى فيه من الصراع والكفاح .

وللبحوث النفسية فى الدراسات الأدبية خطرها ، إذ تجعل الباحث يعيش مع الأديب فى صباحه ومساءه وفى غدوه ورواحه وفى أسرته : فى أبويه ، وفى إخوته متتبعاً كل كبيرة وصغيرة من شئونه ، حتى يعرف هل كان شخصاً سوى الحلقة والطباع ، أو كان قبيح الحلقة معتلاً مريضاً ؟ وهل فقد حاسة من حواسه كحاسة النظر وما مدى تأثيرها فى شعره وصوره وأخيلته وأفكاره وتشاؤمه ؟ وهل كان معتلاً مريضاً وأثر مرضه أو علته فى حياته ؟ وهل يُشغَفُ بالإيماء إلى الأساطير والموروثات البدائية ؟ وهل كان يعانى من مركب نقص خِلَقى أو أُسْرِى من أسرته ومكانتها الاجتماعية أو من إحساس بالدمامة ؟ وهل كان يعانى من عقدة من العقد التى يثيرها من كتبوا عن اللاشعور ومكبواته ؟ وهل تظهر عنده عقدة أوديب التى يتحدثون عنها ، وهل اتسعت سوءاتها فيه حتى غدا مثلاً للرجسية التى يزعمونها ؟ . لا شك فى أن كل ذلك يلقي أضواء على الأديب المدرّس ، وقد يُفسَّرُ مركبُ نقص فيه أو أى عيب مظهرًا كبيراً من مظاهر فنه ، ولكن هل حقاً الفن يوجد وينمو وينضج داخل نفس الفنان وحده ، أو أنه لا قيمة لوجوده والقيمة كلها للوجود البشرى ، أو لعله موزع بين وجوده والوجود الإنسانى العام ؟ وحتى فى ذاته لعله موزع بين الإنسان العادى والإنسان الأنانى المغرور ، أو لعل الفن يستنفد عنده دوافعه الإنسانية العادية ، فيتحول إما إلى إنسان ملحد بالسنن الأخلاقية وإما إلى إنسان يعيش للحرمان والفضيلة . وقد يبالغ الأديب فى الصدور عن اللاشعور على نحو ما هو

معروف عن «جويس» فلا تتوالى أفكاره ومشاعره تواليًا منطقيًا ، ويسترسل في ضروب من الخيالات وفي مشاعر متناثرة وكأنه يحلم أو هو في حلم عريض لا أول له ولا آخر ولا ترابط ولا منطق .

والباحث الأدبي بجانب ذلك في حاجة إلى الاطلاع على دراسات الفلسفة الجمالية ، لتضيء له الطريق إلى مقاييس الجمال وقيمه وتفسيره ، ولا تقصد الجمال في الطبيعة وإنما الجمال الفني الذي يترأى في آثار الفنانين وأعمالهم ، وطبيعي أن الاطلاع على هذه الدراسات من شأنه أن يوسع الآفاق العقلية للباحث الأدبي وينمي مداركه في تصور وظيفة الفن وهل وظيفته تقف عند التعبير فتتم حين يتم التعبير الكلي للعمل الفني أو وظيفته أن يخدم الأخلاق في المجتمع أو يخدم الحياة الاجتماعية ؟ وهل الحكم عليه من هذين الجانبين يدخل في القيمة الجمالية أو أن هذه معايير خارجة عن طبيعة الفن كما نحكم على مثلث متساوي الأضلاع بأنه أخلاقي أو غير أخلاقي ؟ وما مصدر اللذة والنشوة في الفن وهل مرجع ذلك إلى الشكل والصورة أو إلى المضمون والمحتوى أو إليهما معا ؟ وهل توجد علاقة بين الإحساس بالجمال والغرائز الجنسية ، أو أنه إدراك عقلي خالص أو قل صوفي يعود إلى الاستغراق في العمل الفني استغراقًا ينمحي فيه الشعور بالفردية ؟ وهل من حق باحث في أثناء عرضه لقصائد شاعر أن ينثرها ، وهل ذلك عمل جيد أو أنه إفساد للقصائد وتشويه لصورتها ، لأنها تتحول أكوامًا من النثر بعد أن كانت قصائد ذات أوزان وقواف وألحان وأنغام ؟ ومن الصعب أن يجري شخص في نثره روح الموسيقى الشعرية إلا إذا كان أديبًا ممتازًا ، وكأن شيئًا مهمًا لا بد أن يسقط في نثر الشعر أو قل في ترجمته إلى نثر ، تسقط منه موسيقاه ، وهي الركن المهم في حقائقه وخصائصه الفنية الجمالية .

ويلتفت الباحث الأدبي من خلال قراءته للدراسات التأثرية إلى ما ينبغي عليه من تغذية ذوقه وإعداده للحكم البصير على النماذج الأدبية بحيث تكون انطباعاته عنها انطباعات سليمة . وهو بدون شك في حاجة إلى رهاقة في المشاعر والعواطف ، حتى يتذوق بدقة ما يقرأ ، وكذا أن الناس في تذوقهم للطعوم يختلفون في درجات تذوقهم ؛ كذلك الباحثون في الأدب . وإذا كان تذوق لون من الطعام أو الشراب

يتوقف على كثرة المران واتساع الخبرة، فأولى أن يكون ذلك في ألوان الأدب المعنوية وألا يصبح لباحث في الأدب ذوق رفيع إلا بعد ممارسة مطردة لفهم آثار الأدباء، وبعد مران طويل على تذوق القطع الأدبية وفحصها فحصاً متكرراً يطول فيه التأمل والتدبر. ومن المؤكد أن خصائص الأثر الفني التي تجعل منه شيئاً رائعاً ليست من الظهور بحيث لا تخفى على أحد، بل هي دائماً كأنما يحجبها نقاب خفيف، حتى إذا دنا منها ذوق أصيل تكشفت له دون أي حجاب. وهذا الذوق لا يحدث لصاحبه فجأة بل لا بد له من تدريب على معرفة النسق الجمالي، لا في أثر فني أو آثار فنية قليلة وإنما في آثار فنية كثيرة يقارن بينها، ويستخلص خصائصها، ويعرف نوع كل خاصة ودرجتها، بحيث يصبح خبيراً لا يدخل عليه أي زيف، وبحيث يميز دائماً بين الجمال السامي والجمال الذي يهبط عنه درجة أو درجات، فلا يغره مثلاً بريق في ألوان بديع على نحو ما يلقانا في الأزمنة المتأخرة للأدب العربي الوسيط، وإلا حكم على نفسه بأن ذوقه غير سليم أو غير مرهف. ولا بد أن نعرف بأن أصحاب الأذواق السليمة نادرون، وهم الذين يستطيعون الاستحسان والاستهجان بحق، وهم ذوو الأمزجة الصافية والحساسية القوية والبصائر النافذة الذين يدركون في وضوح المحاسن والمساوئ واللمسات الفنية البديعة.

وإذا كانت الدراسات التأثرية من شأنها أن تعمق في الباحث الأدبي تذوقاته التأثرية وانطباعاته الذاتية فإن الدراسات الموضوعية من شأنها أن تعمق فيه صلته بالتراث الماضي بحيث يحس في قوة تيار الأصول الفنية الموروثة وما يرتبط بها من تقاليد، فليس في الأدب ما ينشأ فجأة ولا ما ينشأ تلقائياً، بل الأدب في كل آثاره يضرب بجذور عميقة في الماضي البعيد. ولن يتكامل عمل مؤرخ الأدب، ومثله الناقد، بدون معرفة هذه الجذور ونموها على مر التاريخ، فهو لا بد من أن ينحدر معها على نحو ما ينحدر الجغرافي مع نهر كبير من الأنهار من منبعه إلى مصبه، ولا بد أن يتعرف على ما أصابها من تطور من زمن إلى زمن، حتى يمكن أن يتصور الطبقة الأدبية الجديدة في وضوح، وبذلك يضم الباحث الأدبي، ومثله الناقد، إلى خبرته خبرة عصور وأجيال سابقة. ولا بد له مع ذلك من القدرة على التحليل اللغوي والنحوي والبلاغي للنصوص الأدبية، ولقدماثنا كما للغربيين

المعاصرين بحوث لغوية ونحوية وبلاغية رائعة من شأنها أن تمكن الباحث الأدبي من الحكم الدقيق على الآثار الأدبية التي يدرسها . وارجع مثلاً إلى معجم مثل لسان العرب فستجده يجمع المعاني الحسية للكلمة ثم يعرض المعاني الذهنية . وأوسع من صنيعة عمل الراغب الأصبهاني في مفردات القرآن إذ يتبعها تتبعاً مستقصياً في الذكر الحكيم ، ويصور معانيها جميعاً تصويراً مضبوطاً محكماً ، بحيث لا يند عنها معنى لكلمة في القرآن الكريم ، وبحيث يملأ نفس قارئه إعجاباً متصلاً . وكان حرياً بشرّاح الشعر أن يقتدوا بصنيع الراغب ويضعوا معاجم لكبار الشعراء على الأقل مثل أبي تمام والمتنبي وأبي العلاء وكأنما تركوا ذلك للباحث الأدبي الحديث . ومنذ سيبويه وكتابه المشهور تزخر كتب النحو الكبيرة بمباحث أسلوبية تتناول وجوهاً شتى من خصائص التعبير ، ومن يرجع إلى الكتاب المذكور ومراجعات سيبويه للخليل فيه وأسئلته له عن الفروق بين العبارات وتوجيهاته الذكية الدالة على نفاذ البصيرة يرى في وضوح كيف استسلمت له تلك الفروق بأزمته ، بحيث لا يتعلم قارئ الكتاب منه النحو فقط بل يتعلم بجانبه أيضاً الخصائص التعبيرية بدقائقها في العربية . وما زالت هذه الخصائص تنمو في كتابات النحاة حتى استطاع عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس الهجري أن يسوّى منها نظريته المعروفة باسم علم المعاني أحد علوم البلاغة الثلاثة ، وهو في واقعه علم يتناول خصائص التعبيرات النحوية من الوجهة الجمالية ، ولذلك جعله القدماء أحد علوم البلاغة العربية لما يوضح من أسرار الجمال في التعبير وخفائيه التي مكّنت عبد القاهر أن يجعل منها علماً له مصطلحاته وله مشخصاته التعبيرية . ولا بد للباحث الأدبي بجانب ما يتزود به من التحليلات النحوية واللغوية أن يتزود أيضاً من التحليلات البلاغية وخاصة ما اتصل منها بالصور البيانية وشُعَبَها وفروعها الخيالية الكثيرة ، ليستطيع التعرف على رواسيها القائمة على حافة التيار التاريخي للأدب وعلى الأخرى التي يبتكرها الشاعر ابتكاراً محتكماً إلى إرادته الفنية .

وواضح من كل ما سبق أن الباحث الأدبي الحديث ينبغي أن يستضيئ في عمله بكل المناهج والدراسات السابقة ، إذ لا يكفي منهج واحد ولا دراسة واحدة لكي ينهض بعمله على الوجه الأكمل ، بل لا بد أن يستعين بها جميعاً ، حتى يمكن

أن يضطلع ببحث أدبي قيم . ولعل في تعددها ما يشهد بأن الآثار الأدبية كنوز حافلة بجوانب وفيرة ، وأيضاً لعل في تعددها ما يشهد بأن منهجاً واحداً لا يغني غناء تاماً في البحوث الأدبية ، فلا بد أن يتحول عقل الباحث إلى ما يشبه مرآة تعكس أضواء كل تلك المناهج ، فهي تعكس فكرة الفردية والأصالة والمدرسة أو الفصيلة الأدبية وأفكار البيئة والعصر والظروف والتطور التاريخي والحاجات الاقتصادية للمجتمع والتزام الأديب ومدى تمثيله لمجتمعه ، ورواسب اللاشعور الفردي واللاشعور الجمعي وعناصر الجمال الكلي للتعبير وموسيقاه ، كما تعكس انطباعات الباحث الممتعة وصلة الأديب بالتراث الفني وأيضاً تعكس تحليلات لغوية ونحوية وبلاغية دقيقة . ولعل في ذلك ما يدل بوضوح على حاجة الباحث الأدبي لكل هذه الدراسات والمناهج وتطبيقاتها في الغرب والشرق ، وأنها لا بد أن تتحول نصب عينيه إلى ما يشبه منارات ضخمة تهديه السبيل . وما أشبه البحث الأدبي في ذلك بعلم المنطق فكما أن هذا العلم المتصل بقواعد الفكر عالمي مشترك بين الناس في كل اللغات وكل الأمم كذلك البحث الأدبي عالمي بدوره ، ويفتقر الباحث فيه إلى معرفة كل ما اكتشفه الإنسان عن عالم الشعور ، سواء أكان شرقياً أم غربياً ، لأن قواعده وقوانينه الكلية واحدة وإن اختلفت في الجزئيات والتفاصيل ، ويدل على ذلك أن كل ما نهض به الغربيون القدماء والمحدثون ، وكذلك العرب في القديم والحديث إنما يراد به شيان دائماً هما التوضيح والتقويم ، توضيح الأثر الأدبي توضيحاً تاماً يشمل كل خصائصه وكل معانيه ، وتقويمه أيضاً تقويماً سديداً بمعايير سليمة . والباحث الأدبي لذلك يستعين بكل ما وضع الدارسون للأدب من مناهج ، لأنها لاتعدو هذين الطرفين ، وهو بعد ذلك يحاول أن يستثمر تلك المناهج في بحوثه الخاصة ، ويضيف إليها من جهوده العلمية الغزيرة ومن انطباعاته الشخصية ما يجعلنا نشعر حين نقرأه بمتاع لعقولنا وقلوبنا ، متاع هنيء .

الفصل الثالث

الأصول

١

بين التوثيق والتحقيق

معروف أنه لم يكن لدى العرب قبل الإسلام كتاب مدوّن ، وأن القرآن الكريم أول كتاب لهم أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وسلم في ثلاث وعشرين سنة ، وقد دوّنه أبو بكر في مصحف واحد ، ثم دوّنه عثمان في مصحفه المشهور ، وأرسل منه نسخا إلى الأمصار ، غير أن تلاوته ظلت الأساس في تداوله منذ عهد الرسول — عليه السلام — إلى اليوم ، يأخذها جيل عن جيل بالسند المتواتر عن الرسول ، سند لا يرقى إليه أى شك في حرف أو حركة .

وكان عمر قد استشار الصحابة في كتابة الحديث النبوى ، فأشار عليه عامتهم بذلك ، ولبث شهراً يستخير الله فيما يصنع ، ثم أصبح يوماً وقد عزّم الله له ، فقال للصحابة : « إني كنت قد ذكرت لكم من كتابة الحديث ما قد علمتم ، ثم تذكرت ، فإذا أناس من أهل الكتاب من قبلكم كتبوا مع كتاب الله كتباً ، فأكبّوا عليها وتركوا كتاب الله ، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء » . وظل الحديث بعده لا يدوّن تدويناً عاماً حتى أوائل القرن الثاني للهجرة ، إذ نرى جماعة تتصدّى لتدوينه ، في مقدمتها ابن شهاب الزهري المتوفى سنة ١٢٤ ، وتوالت من حيثئذ مدوّناته ، غير أن الرواية الشفوية ظلت الأساس في نقله ، للتوثق من صدق الراوى أو الرواة ، وحتى لا يدخله شيء من تصحيف أو تحريف . وهذا هو السبب في أن كل حديث لا بد أن يُشَفَّعَ بسند من الرواة ، وكأنهم شهود على صحته وصدقه .

وقد أخذت توجد منذ القرن الأول الهجرى بعض مدونات فى المغازى والأمثال والأخبار والأنساب والأشعار والفقه والتشريع ، غير أنه غلبت عليها جميعاً فكرة الرواية والنقل الشفوى ، إذ كانت أدوات الكتابة عند العرب لا تزال صعبة ، فهم يكتبون فى الرقاق أو الجلود وفى ورق البردى ، وكلاهما ثمنه باهظ ، ومن الصعب أن يمتلكهما الأشخاص العاديون . ومن أجل ذلك كان من الخطأ أن يقال إنه بدأت حينئذ حركة تدوين للمعارف عند العرب بالمعنى الصحيح لكلمة تدوين ، إنما يتأخر ذلك إلى أوائل العصر العباسى حين عرف العرب صناعة الورق الصينى ، وسرعان ما أقاموا له مصنعاً فى بغداد لعهد الرشيد ، فانتشر الورق ورخص سعره وازدهرت حركة تدوين واسعة ، ومع ازدهارها ظلت الرواية مسيطرة آماداً طويلة على نقل ضروب المعرفة فى الفقه وفى اللغة وفى الأدب وفى التاريخ .

ولعل من الخير أن نصرب لذلك بعض الأمثلة توضح كيف كانت المصنفات تُنقلُ بالرواية أكثر مما تنقل عن طريق التدوين ، ويكفى أن نذكر تاريخ الطبرى الممتد حتى سنة ٣٠٢ للهجرة فإن كل خبر فيه ينقل عن رواة ، وقد تعدد طرق الرواية أو قل كثيراً ما تعدد ليقارن القارئ ويشدّرس بنفسه ويعرف مدى صدق الخبر وصحته . ونتج عن التمسك بالرواية أن بعض الكتب اتخذت صوراً متعددة حسب الرواة ، فراو يوجز وراو يطيل ، وراو لا يتعدى ما سمع وراو يضيف ، ويوضح ذلك بعض ما نسب للأصمعى من كتب مثل كتاب « فحولة الشعراء » الذى حققه ونشره « هفتر » فى مفتحه أن ابن دريد يرويه عن أبى حاتم السجستانى عن الأصمعى ، ويذكر أبو حاتم فى مستهله أنه كان يسأل الأصمعى أستاذه عن الشعراء ويحبيه ، ويطرد ذلك فى الكتاب بحيث يتضح أنه طائفة من الأسئلة والأجوبة بين الأستاذ وتلميذه ، وأنه من الخطأ أن يقال إنه من تأليف الأصمعى أو من عمله ، إذ هو من عمل تلميذه السجستانى . ونشر « هفتر » للأصمعى أيضاً كتاب الإبل من روايتين إحداهما ضعف الأخرى مما يقطع بأن أحد الرواة أضاف إليه إضافات كثيرة بلغت نحو حجمه الأصلى . ونشر له « هفتر » كتاب خلق الإنسان ، ويذكر التبريزى فى شرحه على الحماسة أن له روايات كثيرة يختلف بعضها عن بعض . ومن يرجع إلى كتاب « طبقات الشعراء » لابن سلام

المتوفى سنة ٢٣١ يحد في فاتحته هذا السند : « قال أبو محمد : أخبرنا أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبيد الله بن نصر بن بجير القاضي ، قال : أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجُمَحِيّ ، قال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن سلام الجُمَحِيّ » وإذا تصفحنا كتاب الفهرست لابن النديم وجدناه ينصُّ على أن لابن سلام كتابين هما كتاب طبقات الشعراء الجاهليين ، وكتاب طبقات الشعراء الإسلاميين ، وينصُّ أيضاً على أن لأبي خليفة كتاباً يسمى كتاب طبقات الشعراء الجاهليين . وفي ذلك ما يدل على أن الكتاب بصورته التي في أيدينا ليس من عمل ابن سلام إنما هو من عمل تلميذه وراويته وابن أخته أبي خليفة الفضل بن الحباب ، فهو الذي أخرجه في صورته الأخيرة ، ولذلك اضطرب ابن النديم في نسبته إليه أو إلى خاله ، ويمكن أن يكون ابن سلام ألف كتابين كتاباً في طبقات الشعراء الجاهليين ، وكتاباً في طبقات الشعراء الإسلاميين ، وأخرجهما ابن أخته في كتاب واحد .

وإذا رجعنا إلى كتاب « الموطأ » في الفقه والحديث للإمام مالك بن أنس صاحب المذهب الفقهي المعروف باسمه ، والمتوفى سنة ١٧٩ للهجرة وجدنا رواياته ، كما قال الزرقاني شارحه في مقدمته ، تتعدد تعدُّداً واسعاً ، وسرُّ ذلك أن مالكا كان كلما أملى الكتاب أصلح فيه ونسَّق في أبوابه ، فاختلفت روايات الكتاب باختلاف الزمن الذي أملى فيه ، ولاحظ ذلك القدماء فنصَّوا مثلاً على أن رواية أبي مصعب الزهري تحمل مائة حديث نبوي لا توجد في سواها من الروايات . وبقيت إلى اليوم روايتان مشهورتان للكتاب : رواية محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة المتوفى سنة ١٨٩ وفيها بعض أقوال له أضافها إلى الكتاب ، ثم رواية يحيى ابن يحيى الليثي ناشر المذهب المالكي في الأندلس والمتوفى سنة ٢٣٤ ، وفي روايته زيادات كثيرة بالقياس إلى رواية الشيباني ، وترتيب الأبواب وعيد الأحاديث مختلف . وقد لا يروى الكتاب تلاميذ مصنفه المباشرين ، أو قل لا يؤخذ عنهم ، إنما يؤخذ عن رواة متأخرين ، مما يحمل على الظن بأنهم هم الذين صنّفوه ونسبوه إلى الأستاذ القديم ، وبما يصوّر ذلك مسندُ أبي حنيفة إمام المذهب الحنفي المتوفى سنة ١٥٠ للهجرة ، فإن له روايات كثيرة أقدمها رواية تنسب إلى تلميذه أبي يوسف

وهي مطبوعة بمصر ، ونجد له بعد ذلك روايات متعددة تُنسبُ إلى رواية من القرنين الثالث والرابع وآخرين من القرن الخامس . ويبدو أن فقهاء المذهب الحنفي المتأخرين هم الذين جمعوا أحاديث هذا المسند من كتب الفقه المؤلفة على مذهبهم وأضافوها إلى الإمام الكبير ، حتى إذا كنا في القرن السابع الهجري وجدنا محمد بن محمود الخوارزمي يُخرّج هذا المسند معتمداً على خمس عشرة نسخة تمثل خمس عشرة رواية أو خمسة عشر طريقاً من الأسانيد التي روت الكتاب عن أبي حنيفة أو قل أضافته إليه .

ومنذ أول الأمر عني أصحاب الحديث النبوي بصحته وصدقه ، وخاصة أنه تأخر في تدوينه ، وأنه ظل يُروى على مدى الأجيال ، مما عرّضه لوضع كثير ، ويبدو أنه ظهر شيء من هذا الوضع في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - مما جعله يقول : « من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » . وكان عمر ينكر رواية الحديث ، فكان إذا روى شخص حديثاً طلب شاهداً منه يوثّقه . ويذهب عمر ويترك الحلفاء للناس رواية الحديث فتتسع وتتضخم ، ويستخدمه أصحاب السياسة والأهواء ، فيدخلون عليه كثيراً من الوضع ، يصنع ذلك أحياناً بعض الطوائف السياسية وبعض الشعوبية وأصحاب الملل والنحل من مرجئة وقدرية وغير قدرية ومرجئة ، إذ كانوا - فيما يقال - إذا وجدوا حديثاً يدعم فكرتهم جاءوا به ، وإن لم يجدوا وضعوا هم بعض أحاديث تؤيد دعوتهم ، وحتى القصص والوعاظ توسعوا أحياناً في وضع الأحاديث متريدين فيها لأغراض أخلاقية وتهذيبية على نحو ما يلاحظ ذلك ابن الجوزي في كتابه « القصص والمذكرين » ولا شك في أنهم هم الذين توسعوا في قصص المهمل والدجال والمسيح ، وقد تعرض لها ابن خلدون في مقدمته ونقد أسانيد أحاديثها نقداً واسعاً ، وأفرد السيوطي للقصص كتاباً خاصاً سماه « تحذير الخواص من أكاذيب القصص » وهو مطبوع . ومعروف أنه أُلّف في الأحاديث الموضوعة كتاباً سماه « اللآلئ المصنوعة » ، وفيه يعرض كثيراً من هذه اللآلئ المزيفة في فضائل القرآن وفي الترغيب والترهيب وفي الأطعمة وفي الطب .

وقد دفع ذلك المحدثين من قديم إلى التوثق في رواية الحديث من الرواة الذين

يحملونه ، فدرسوهم ووزنوهم بمعايير سديدة ، ورفضوا كل حديث تشوب سيرة صاحبه شائبة في دين أو خلق أو عدالة أو أمانة ، وبحثوا رواياتهم ، ورفضوا من كثرت خطؤه أو من كثرت مخالفته للرواة الثقات ، ورفضوا ما خالف الدين ونصوص القرآن ، وليس هناك كتاب مهم في الحديث إلا أنضعوه لنقد واسع . وبذلك حفظوا للحديث النبوي نقاءه وصحته وصدقه ، متوسلين إلى ذلك بتوثيق واسع لرجالهم ورواته وتحقيق دقيق لنصوصه وكتبه . ويكفي أن نرجع مثلاً إلى البخاري لنرى الشروط التي وضعها للتوثيق من صحة الأحاديث التي يرويها في صحيحه ، فقد اشترط على نفسه ألا يروي من الأحاديث إلا الصحيح وهو ما اتصل بسنده من الراوي الأخير إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان حملته عدولا ضابطين عُرِفوا بالحفظ وسلامة الذهن وصحة الاعتقاد . وليس ذلك كل ما اشترطه فقد اشترط في الراوي أن يكون قد ثبت لقاءه لمن روى عنه الحديث ولو لقاء واحداً . فلم يكتف البخاري بالمعاصرة ، بل طلب المشافهة تحرزاً في صحة الرواية وتوثقاً شديداً . وقسم الرواة على هذا الأساس درجات ، فهم يختلفون بحسب ملازمتهم لمن يروون عنهم ، أو قل هم ينقسمون طبقات : طبقة أولى وهم من يلازمون حامل الحديث أو المحدث في السفر والحضر ، وطبقة ثانية وهم من يلازمونه مدة قصيرة ، ثم تأتي بعد ذلك طبقات للرواة أو درجات ، واشترط أن يكون رواته من رجال الطبقة الأولى . وقد يروي عن رجال الطبقة الثانية ، ولكن في التعليقات على بعض الأحاديث ، لا في رواية أحاديث مستقلة .

وهذا التوثيق لرواة الحديث تبعه توثيق مماثل لرواية كتبه وصحة نقلها عن مصنفها سنعرض له في غير هذا الموضع ، إنما نشير هنا إلى أن عملاً ضخماً من التوثيق العلمي أخذ يحوط رواية الحديث منذ القديم بسياج متين من الصحة والدقة . وقد رافقه تحقيق واسع في صحة رواية النص ، مشرطين لكل مخطوطة تحمله مقابلتها أو معارضتها على أصل لها وثيق ، وكأنما نبههم إلى ذلك منذ أول الأمر عرضُ الرسول القرآن على جبريل مرة في كل سنة ، حتى إذا كانت السنة الأخيرة عرّضه عليه مرتين . ونجد عروة بن الزبير في القرن الأول للهجرة يقول لابنه هشام وقد كتب عن بعض الصحف أعرضت كتابك على أصل صحيح ؟ ويحييه :

لا ، فيعجب منه ويقول له : لم تكتب ! . وتصبح هذه المعارضة على الأصول الوثيقة عملاً متعيناً لا في كتب الفقه والأدب واللغة فحسب ، بل أيضاً في جميع المصنفات حتى المصنفات المترجمة ، وكأنما سرى هذا العمل إلى المترجمين من المحدثين وغيرهم على نحو ما يذكر حنين بن إسحاق المترجم المشهور لعهد المأمون والمعتصم والمتوكل إذ يقول : إنه كان يجمع من الكتاب الذي يحاول ترجمته عدة نسخ ويقابل بينها ، حتى تصح له منها نسخة يتخذها أساس ترجمته . وعلى نحو ما عُنوا في تحقيق الكتاب بالمعارضة عُنوا بتصحيحه وضبط نصوصه ، وعَيَّنوا المكتبات التي تحتفظ به والرواة الثقات الذين حملوه أو نقلوه إلى الأجيال التالية . ووازنوا كما قدمنا بين روايات الكتاب الواحد على نحو ما مر بنا في « الموطأ » ونراهم يدرسون أحاديثه ويلاحظون أن بينها أحاديث مرسلة وهي ما سقط منها سند الصحابي ، ومنقطعة وهي ما سقط من سندها راو أو أكثر ، وبلاغات وهي التي يقول فيها مالك بلغني أو يقول : عن الثقة . وليس معنى ذلك أن مالكاً لم يكن يدقق في رواية الأحاديث النبوية ، وإنما معناه أنه كان مشغولاً بالفقه وأحكامه ، مما جعله يُعَنِّي بنص الحديث ومَتَنه أكثر من عنايته بسنده ، وقد استطاع ابن عبد البر محدث الأندلس وحافظها في القرن الخامس الهجري أن يصل أسناد كل هذه الأحاديث عند مالك فيما عدا أربعة منها فحسب . ويكفي أن يكون مالك رواها لتكون صحيحة منتهى الصحة . وبالمثل عُنِيَ أئمة الحديث بتحقيق أمهاته مثل صحيح البخاري ومسند ابن حنبل وغيرهما من أصوله ، حتى لنراهم أحياناً يؤلفون كتباً في دراستها ونقد بعضها أو بعض من جاء فيها من الرجال ، كل ذلك بقصد التحري الشديد . وكانوا لا يزالون يقابلون بين الروايات وينصون على ما قد يكون زيد على نصوص الكتاب أو دخله من إضافات .

وهاتان الصورتان من التحقيق والتوثيق نلتقي بهما في رواية الأشعار والأخبار القديمة ، فقد ظلت الأخبار والأشعار تُروى شفاهاً في العصر الإسلامي ولم يدون منهما إلا قليل ، بحيث كانت الوسيلة الحقيقية لنقلهما طوال هذا العصر المشافهة والسماع ، حتى إذا كان العصر العباسي أخذت تنشأ طبقة واسعة أو قل طبقات متتالية من الرواة كانوا يدونون الأخبار والأشعار ، ولكن ظل الاعتماد الأساسي

على الرواية ، فالأستاذ يُملى والتلاميذ يسمعون ويكتبون ما يسمعون ، ويخلفه تلميذ ، يملأ ما سمعه منه ، أو يملأ مصنفًا جديدًا ، وعنه يأخذه التلميذ . ويحدث هذا جيلًا بعد جيل أو دورة بعد دورة ، فالكتاب موجود ولكن ليس هو أساس الأخذ والنقل إنما الأساس السماع مشافهة من جيل العلماء في اللغة والأدب والأخبار أو التاريخ . ويجمع العالم عادة بين هذا كله ، فهو يروى مثلاً الشعر الجاهلي ويضيف إليه كثيراً من الأخبار عن الجاهلية وأيامها ويشرح بعض الألفاظ الغريبة ويفسر أحياناً ظروف القصيدة التاريخية ، والتلاميذ يسمعون ويقيدون ، وكان بعض العلماء يتخذون مُمِلِينَ ، يكتبون مصنفاتهم وقد يملونها على الناس .

وكان هؤلاء العلماء جميعاً — في بادئ الأمر — يستقون الأخبار والأشعار من القبائل العربية ، وكانوا يرحلون إليها في مواطنها بنجد ، ليأخذوا روايتهم من ينابيعها الأصلية . وكان قد هاجر من البدو كثيرون إلى البصرة والكوفة وبغداد ، فكانوا يرفدون هؤلاء العلماء بما يريدون من مادة شعرية وأخبارية غزيرة . ولا نكاد نتقدم في العصر العباسي حتى يتوفر على الشعر وروايته رواة كثيرون ، وكان من بينهم وضاعون يضربون الأشعار ، كما يضرب الصيارفة الحاذقون النقود . وكان ذلك دافعاً لأن يُدْرَسَ رجال الرواية اللغوية والأدبية على نحو ما دُرِسَ رجال الحديث ، وأن تُوضَعَ لهم موازين تقيس صدقهم وكذبهم وأن يُنصَّصَ على ما أدخلوا من زيف كثير . وبذلك نشأت في رواية الشعر واللغة حركة واسعة من التوثيق للرواة ، كما نشأت حركة مقابلة من تحقيق النصوص والتعرف على ما حدث في أمهاتها من زيادة ونقص ، مما سنعرض له عما قليل . وحدث تحقيق مهم وخاصة في الأشعار ، هو ضبطها وشرحها ، وقد عدّ دوا الشروح ، فتارة يعنون بالشرح التاريخي وما يتصل به من الأحداث والأيام والأنساب على نحو ما صنع أبو عبيدة في شرح المفضليات ، وتارة يعنون بالشرح اللغوي على نحو ما يتضح عند الأصمعي في شرحه لديوان رؤبة وغيره من الدواوين ، وكانوا يضيفون إلى ذلك أحياناً ملاحظات نحوية وصرفية ، حتى يوضحوا بعض الصيغ المشككة . وأخذت هذه الشروح تتسع على مر الزمن على نحو ما يلاحظ مثلاً في شرح التبريزي على حماسة أبي تمام . وهي تحمل كثيراً من التراجم والمعارف اللغوية والنحوية والتاريخية . وقد نهض

رواة الشعر وعلماءه بتحقيق واسع في نسبته إلى أصحابه ، فتارة يراجعون دواوينه وتارة يعرضونه على الأحداث أو التاريخ وأعلامه ليتبينوا صحبته من زائفه وسليمه من سقيمه ، وقاموا بمراجعات كثيرة لألفاظه ، ليوضحوا ما دخل عليه أحياناً من تصحيف وتحريف .

٢

توثيق رواية الحديث وأصوله

للحديث النبوي المنزلة الثانية بعد القرآن الكريم في تشريع الإسلام ، وهي منزلة كان من الطبيعي أن تجعل المسلمين منذ عهد الرسول عليه السلام يهتمون — كما قدمنا — بروايته اهتماماً بالغاً ، وكان الصحابة المدد الذي لا ينضب لحكايته ، حتى إذا ذهبوا خلفهم التابعون يحكون منه ما سمعوه عنهم ، وظل ينتقل من جيل إلى جيل أو قل من ألسنة جيل إلى ألسنة جيل حتى اليوم . وطبيعي أن يسمى حديثاً لأنه يعتمد على النقل الشفوي أو المشافهة ، ويسمى أيضاً سنة ، وهي في اللغة العادة ، وكأنها قصرت على العادة المقدسة التي رويت عن الرسول قولاً أو فعلاً أو تقريراً .

وقد حضَّ الرسول عليه السلام على رواية أحاديثه ، فقال : « اللهم ارحم خلفائي » فسئل من خلفائه ؟ فقال : « الذين يروون أحاديثي ويعلمونها الناس » وفي خطبة حجة الوداع : « نصر الله امرأً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها ، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » . وقد أقبل المسلمون إقبالا منقطع النظير على رواية الحديث ، وكان بعض الصحابة والتابعين يدوتون منه بعض صحف ، ولكنه ظل — كما أسلفنا — لا يدون تدويناً عاماً إلا في أوائل القرن الثاني الهجري ، ومع هذا التدوين الذي استمر منذ هذا التاريخ تمسكوا بروايته ، حفاظاً على دقة نقله ، ولذلك كان يلقانا دائماً فيه راويه الأول ثم من رَوَّه عنه طبقة بعد طبقة . ويسمى ذلك كما مرَّ بنا سند الحديث ، وأخذ هذا السند يتسع ويتضخم مع مر الزمن بعامل طول المسافة بين المحدث الأخير ومن ينقل عنهم الحديث إلى أن يرفع إلى الرسول

الكريم . وكان تأخر تدوينه واعتماده الدائم على الرواية سبباً في أن يدخل فيه منحول أو بعض منحوالات ، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً ، وتصدي ذلك علماء الحديث الأبرار فصفوه من كل شائبة وأخرجوا منه كل زيف ، باذلين في ذلك جهوداً علمية هائلة ، تارة تتناول السند ورجاله وتارة تتناول المتن ومادته ، بل لقد وضعوا في ذلك علومًا كعلم الرجال وعلم الجرح والتعديل وعلم علل الحديث وعلم مصطلحاته أو مصطلحه .

وكل هذه العلوم إنما أريد بها توثيق الحديث والتعرف على رواته ، أما علم الرجال فيراد به معرفة رواة الحديث وكل ما يتصل بسيرتهم وبأحوالهم وبأشخاصهم وبوفياتهم ، وسنعرض لذلك في حديثنا عن نقد القدماء للمصادر ، ونشير هنا إلى أن هذا العلم يفيد في معرفة الأسماء المشتبهة ، فمن ذلك أن نجد الخليل بن أحمد اسماً أو علماً لستة أشخاص : أستاذ سيبويه المشهور ، وأبي بشر المزني البصري ، واسم راو من أصبهان ، واسم أبي سعيد السجزي ، وأبي سعيد البستي القاضي ، وأبي سعيد البستي الشافعي . ومن ذلك أن نجد اسم أبي بكر علماً لراويين متعاصرين بالمدينة لأواخر القرن الأول للهجرة ، وهما أبو بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة المشهورين ، وأبو بكر بن حزم الذي أمره عمر بن عبد العزيز بتدوين الحديث النبوي . وأما علم الجرح والتعديل فيبحث في حقيقة الرواة وصدقهم وكذبهم وسنعرض لذلك في غير هذا الموضع . وعلم العلل يبحث في الأسباب الخفية التي تقدر في صحة الحديث ، ومن أشهر كتبه كتاب الدارقطني ، ومنه نعرف أن من المعلل الحديث الذي ينفرد به راو مخالفًا به غيره ، مع تجمع قرائن تدل على علة فيه كسقوط بعض رجاله أو رواته ، ومثله الحديث الذي لم يثبت سماع راويه الثقة من حامله الأصلي ، ونحو ذلك من علل كثيرة أفردت لها المصنفات الجلية . أما علم مصطلح الحديث فيناقش مدى صحة الحديث وقوته وتوسطه بين القوة والضعف ، والحديث بذلك ينقسم إلى ثلاثة أقسام كبرى : قسم يسمى بالصحيح لا يرقى إليه شك وهو ما رواه العدل الضابط عن العدل الضابط إلى أن يتصل بلفظ الرسول عليه السلام ، ومنه المتواتر الذي روته جماعة يحيل العقل كما تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، ومنه المشهور وهو ما تشرك فيه جماعة عن شيخ ثقة ،

ومنه الغريب الذى ينفرد بروايته أحد الثقات ، ومنه العزيز أى القوى لتداوله بين كثيرين . وخير كتبه وأعلامها صحيح البخارى وصحيح مسلم . وقسم ثان من الحديث يسمى بالحسن ، ورواته عادة يعرفون بالصدق والأمانة ولكنهم أقل رتبة من رواية الحديث الصحيح ، إما لأن من بينهم مستورين لم تتحقق أهليتهم أو قاصرين فى الحفظ والإتقان ، وخير الكتب التى تتضمن أحاديث من هذا النوع الذى ينزل درجة عن النوع السابق سُنَنُ الترمذى وسنن أبى داود ، وقسم ثالث هو الحديث الضعيف ، ومنه المُرْسَلُ وهو ما سقط منه الصحابى ، والمنقطع وهو ما سقط من سنده أحد الرواة ، والمُعْضِلُ وهو ما سقط منه راويان فأكثر ، والمُدْلَسُ وهو ما رواه شخص عن آخر لم يلقه أو لم يعاصره ، والمعلّل وهو ما تُدَاخِلُهُ علة تقدر فى صحته ، والمنكر والمتروك إلى غير ذلك من ألقاب وضعها المحدثون لتصوير درجة ضعفه . أما الموضوع فلا يسمى حديثاً أصلاً إلا عند واضعه إن صح هذا الاستثناء .

ومن يرجع إلى كتب الحديث وأهله تروعه الدقة الشديدة فى روايته والحذر البالغ فى الأخذ عن رواته ، وكأنهم على مر العصور يُشَبِّهُونَ مَدِينَةَ ، يتعارف أهلها جميعاً ، وأى أهل ؟ إنهم مئات ، بل آلاف ، وكل محدث أو حافظ كبير يعرفهم فرداً فرداً ، ويحفظ أسماءهم وأحاديثهم حفظاً متقناً ، يصور ذلك من بعض الوجوه ما يروى عن إسحاق بن راهويه المحدث الكبير المتوفى سنة ٢٣٨ من أنه كان يحفظ آلاف الأحاديث ، قال أبو داود الحفّاف تلميذه : « أُمِلَى عَلَيْنَا إِسْحَقُ أَحَدُ عَشَرَ أَلْفَ حَدِيثٍ مِنْ حِفْظِهِ ، ثُمَّ قَرَأَهَا عَلَيْنَا فَمَا زَادَ حَرْفًا وَلَا نَقَصَ حَرْفًا » أما البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ شيخ المحدثين وإمامهم فكان يحفظ سبعين ألف حديث برواتها وأسانيدها لا يَخْرُمُ مِنْهَا حَرْفًا . وعلى نحو ما يتعارف أهل المدينة الواحدة كان يتعارف المحدثون ورواة الحديث فى أطراف العالم الإسلامى تعارفًا تامًّا دون سر أو حجاب إلا فى القليل النادر ، وبذلك ميّزوا الثقات من الضعفاء والمتهمين ، ومضوا يتحرّون منتهى التحرى ، فهم لا يتهمون إلا عن بَيِّنَةٍ ، وهم لا يقبلون من الراوى إلا بعد التوثق الشديد . وإذا كانوا قد تصفحوا رواية الحديث تصفحًا دقيقًا واشتروا فيها شروطًا كثيرة تركيهم ، فإنهم اشتروا

شروطاً أكثر قسوة فيمن يقعدون للناس يحدثونهم ويوردون على أسماعهم أحاديث رسول الله عليه السلام ، وفي ذلك يقول التاج السبكي في كتابه « معيد النعم ومبيد النقم » : « إنما المحدثُ مَنْ عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال والعالي من الأحاديث والنازل ، وحَفِظَ مع ذلك جملة مستكثرة ، وسمع الكتب الستة : صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي وسنن ابن ماجه ، ومُسْنَد ابن حنبل وسنن البيهقي ومُعْجَم الطَّبْرَانِي ، وضمَّ إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية . هذا أقل درجاته ، فإذا سمع ما ذكرناه وكتب الطبقات ، ودار على الشيوخ ، وتكلَّم في العلل والوفيات والأسانيد كان في أولى درجات المحدثين » ، وإذا كانت هذه أولى الدرجات فما بالنا بكبار الحفاظ وما كانوا يَحُوزُونَ من ثقافة واسعة بالحديث ووجوه صحته وحسنه وضعفه وعلاه وطرقه ورواته .

وإذا كانوا قد اشترطوا في الحفاظ كل هذه الشروط فإنهم اشترطوا فيمن يروى حديثاً عنه أن يكون قد تحمله بطريقة من طرق ثمان ، هي السماع والقراءة والإجازة والمناولة والمكاتبة والإعلام والوصية والوجادة . أما السماع فهو أعلى هذه الطرق ، ويراد به المشافهة التي تجعل التلميذ يقول : « سمعت » أو يقول « قال لنا » أو « حدثنا » أو « أخبرنا » أو « أنبأنا » أو « ذكر لنا فلان » . ويقول عبد الله بن وهب الفقيه المصري صاحب الإمام مالك : « إنما هي أربعة : إذا قلتُ "حدثني" فهو ما سمعته من العالم وحدي ، وإذا قلتُ "حدثنا" فهو ما سمعته مع الجماعة ، وإذا قلتُ "أخبرني" فهو ما قرأت على المحدث ، وإذا قلتُ "أخبرنا" فهو ما قرئ على المحدث وأنا أسمع » وكأنما أخذ مسلم في صحيحه بوجهة نظره ، إذ فَرَّقَ بين العبارتين « حدثنا » و « أخبرنا » فجعل الأولى لمن سمع والثانية لمن قرأ ، ومن تمام دقته أن ضبط اختلاف لفظ الرواة ، فيقول مثلاً : « حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان » وإذا كان هناك خلاف لفظي بين روايتين يذكره ، ومن مبالغته في التحري أن نراه يقول مثلاً : « حدثنا عبد الله بن مسلمة ، حدثنا سليمان يعني ابن بلال عن يحيى وهو ابن سعيد » فلم يُبَحِّحْ لنفسه أن يقول حدثنا سليمان ابن بلال عن يحيى بن سعيد ، لأن نسبهما لم يذكر في روايته ، ولو نسبهما

مباشرة لكان معنى ذلك أن شيخه أخبره بنسبهما ، وهو ما لم يحدث . والقراءة هي قراءة التلميذ على شيخه استظهاراً من صدره أو من كتاب ينظر فيه ، ويسمى صنيعه إذا كان ينظر في كتاب عَرَضاً ، وعادة يقول في مفتتح كتابه « قرأت على شيخى فلان وهو يسمع » إذا كان هو (القارئ) وإذا كان القارئ غيره يقول : « قرئ على شيخى فلان وهو يسمع وأنا كذلك أسمع » وقد يقول : « حدثنا الشيخ قراءة عليه » أو « أخبرنا قراءة عليه » ولا بد أن يذكر لفظ القراءة حتى يميز هذه الصورة من التحمل عن صورة السماع . والإجازة إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته ، وعادة كانوا يكتبونها في نهاية مصنفاتهم ، وقد يُفردونها عنها ، وكأنها شهادة تُعطى للتلميذ دلالة على ثقة الأستاذ به ثقة عالية ، ومن أقدم الإجازات إجازة أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي البغدادي تلميذ ابن حنبل المتوفى سنة ٢٧٩ وهو من جِلَّة المحدثين ، وقد منحها أحد تلاميذه وهو أبو زكريا يحيى بن مسلمة ، وهي تمضى على هذه الشاكلة : « قد أجزت لأبى زكريا يحيى بن مسلمة أن يروى عني ما أحب من كتاب التاريخ الذى سمعته منى (يريد كتابه التاريخ الكبير في تعديل رواة الحديث وتجريحهم) وأذنت له في ذلك ولن أحب من أصحابه فإن أحب أن تكون الإجازة لأحد بعد هذا فأنا أجزت له ذلك بكتابتى هذا . وكتب أحمد بن أبي خيثمة بيده في شوال من سنة ست وسبعين ومائتين » . وتسمى هذه إجازة سماع وإذا كانت إقراءً نُصَّ فيها على أنها إجازة إقراء . وقد أخذت تتكاثر منذ القرن الخامس الهجرى في جميع الكتب والمصنفات . وأحياناً يذكر الشيخ أسماء الذين سمعوا الكتاب فرداً فرداً من الرجال والنساء وقد يذكر مع بعض الأفراد ما سمعوه من الكتاب دلالة على ما فاتهم منه . ومن شأن هذه الإجازات أن توثق الكتب التى تحملها إلى أقصى حد . والمناولة نوعان : مقرونة بالإجازة وغير مقرونة ، أو قل مجردة منها ، والمقرونة تُعَدُّ أعلى أنواع الإجازة ، وهى أن يدفع الشيخ إلى تلميذه أصل سماعه أو نسخة مقابلة عليه ، ويقول له : هذا سماعى أو روايتى عن فلان فاروه عني ، أو أجزت لك روايته عني ، ثم يبقيه معه تملكاً أو لينسخه . ومن المناولة المقرونة أيضاً : أن يدفع إليه تلميذه سماعه منه ، فيتأمله ، وهو عارف متنبه ثم يعيده إليه ، ويقول له : هو حديثى أو روايتى فاروه عني ، أو أجزت لك

روايته ، وسمي بعض المحدثين ذلك عَرْضًا ، ومَرَّ بنا أن القراءة على الشيخ تسمى أيضًا عَرْضًا ، وإذن فهناك عَرْضَان : عَرْضُ المناولة وعَرْضُ القراءة . والنوع الثاني من المناولة هو المجردة ، وهي أن يناول الشيخ تلميذه كتابه مقتصرًا على قوله : هذا سماعي ، ولا يجوز للتلميذ حينئذ أن يروي ما في الكتاب عن الشيخ ، لأنه لم يقرن المناولة بالإجازة . وينبغي أو قل يَحْسُنُ في المناولة أن يُنْصَحَ عليها فيقال مثلاً : حدثني فلان مناولة . واصطلاح بعض المتأخرين على أن يقال في المناولة « أنبأني » وكان البيهقي يقول « أنبأني إجازة » . والمكاتبة أن يكتب الشيخ مسموعه لغائب أو حاضر بخطه أو بأمره ، وكان يَكْثُرُ ذلك بين العلماء والمحدثين في العصور السالفة ، ومن هذا الباب الرسائل المتبادلة بينهم التي تحمل بعض الأحاديث كرسائل مالك والليث ابن سعد فقيه مصر في عصره . وينبغي أن يُنْصَحَ المحدث في هذا النوع من الأحاديث على « أن فلانًا كتب إلي » أو يقول مثلاً : « حدثني فلان مكاتبة أو كتابة ونحوه » ولا يجوز أن يقول حدثنا فلان وأخبرنا إطلاقًا بدون تقييد ، وجَوَزه الليث بن سعد وجماعة . والإعلام أن يعلم الشيخ تلميذه أن كتابًا بعينه سماعه مقتصرًا على ذلك ، واختلف المحدثون في صحة رواية التلميذ لمثل هذا الكتاب . والوصية أن يوصي الشيخ عند وفاته أو سفره لبعض تلاميذه برواية كتاب عنه ، واختلف فيها أيضًا أئمة الحديث فجَوَّزَها جماعة ومنعتها جماعة . والوجادة هي أن يقف شخص على أحاديث بخط أحد الحفاظ ، وله أن يرويها ولكن مع التحري بحيث يقول مثلاً وجدت أو قرأت بخط فلان أو يقول قرأت في كتاب فلان بخطه . ويسوق الإسناد والمتن .

ونذكر رواية حديث واحد للتوضيح رواه التاج السبكي في الجزء الثاني من كتابه « طبقات الشافعية » وهو يجري على هذا النمط : « أخبرنا الحافظ أبو العباس أحمد بن المظفر النابلسي بقراءتي عليه ، أخبرنا أقضى القضاة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن نجم الدين محمد بن سالم بن يوسف بن صاعد بن السلم النابلسي قراءة عليه وأنا أسمع . أخبرنا الشيخ تقي الدين أبو علي الحسن بن أحمد بن يوسف الأوقى سماعًا ، أخبرنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السلقى سماعًا عليه . ح . وكتب إلى أحمد ابن علي الجزري وفاطمة بنت إبراهيم وغيرهما ، عن محمد بن عبد الهادي ، عن

السلفي ، أخبرني الشيخ أبو بكر أحمد بن علي بن الحسين فيما قرأت عليه من أصل سماعه بمدينة السلام في ذي القعدة سنة خمس وسبعين وأربعمائة : أخبرنا والذي أبو الحسن علي بن الحسين الطُّرَيْشِيُّ الصوفي ، حدثنا أبو سعد أحمد بن محمد بن عبد الله الماليني لفظاً ، أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد الشُّمَّشَاطِي ، حدثنا أحمد بن القاسم بن نصر ، أخبرنا الحارث بن أسد المحاسبي العنزي ، أخبرنا يزيد ابن هرون ، عن شعبة ، عن القاسم بن أبي بزة ، عن عطاء الكيخاراني أو الخراساني ، عن أمِّ الدرداء ، عن أبي الدرداء ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أثقل ما يوضع في ميزان العبد يوم القيامة حُسْنُ الخلق » .

وواضح أن السند يتوالى بدون قال التي تفصل بين راو وراو للاختصار ، وللحديث طريقان ينتهيان إلى السلفي الحافظ المشهور في القرن السادس ، وقد أمضى أكثر أيامه في الإسكندرية . ويضع التاج السبكي فاصلاً بين الطريقين حرف الحاء ، وقيل إنها رمز لكلمة صح ، وقيل بل لكلمة تحويل أي من سند إلى سند في حديث واحد . ويذكر التاج في السند الأول أنه قرأ الحديث بسنده على الحافظ أبي العباس النابلسي ، ويقول إنه بدوره سمعه وهو يُقرأ على القاضي جمال الدين النابلسي ، وأن جمال الدين سمعه من تقي الدين الأوقى ، وهو بدوره سمعه من السلفي . وبذلك تجتمع في هذا السند صورتان الأوليان من تحمل الحديث ، وهما القراءة على الشيخ ، إما مباشرة أو سماعاً لها من أحد تلاميذه وهو يقرأ بين يديه ، ثم السماع من الشيخ نفسه . ويبتدئ السند الثاني بصورة أخرى من تحمل الحديث ، وهي المكاتب ، ويذكر السلفي أنه أخذ الحديث عن شيخه أبي بكر أحمد بن علي ابن الحسين ، ويقول إنه قرأه عليه من أصل سماعه بمدينة السلام أو بمدينة بغداد ، ويعين تاريخ قراءته . وكل ذلك دقة في حمل الحديث عن الشيخ وتوثيق ، ويقول الطُّرَيْشِيُّ إنه أخذه عن الماليني لفظاً أي أن الماليني لم يروه بمعناه وإنما رواه بنفس ألفاظه وحروفه . وكل هذه ألوان من الدقة في الرواية ، وهي دقة تتناول الجزئيات أو بعبارة أخرى الأحاديث كما تتناول الأصول والأمهات . وقد حثوا على مقابلة الكتب بأصولها ، واستحبوا أن يمسك التلميذ نصه والشيخ أصله حين المقابلة والمراجعة ، وكل ذلك بقصد التوثيق من النقل والحيلة منتهى الحيلة فيه .

توثيق رواية الشعر ودواوينه

هذه القواعد السديدة التي وضعها المحدثون للتوثق من صحة الحديث النبوي ودقة روايته ورواية مصنفاته طبقها علماء الشعر القديم ورواته تطبيقاً واسعاً حتى ينفوا عنه الزيف والمنحول . وقد بدعوا ذلك بتمييز الرواة المتهمين من الموثقين والنص دائماً على الوضّاعين من أمثال حمّاد الراوية وخلف الأحمر ، وكانا ينحلان شعر الشاعر غيره ويزيدان في الأشعار ، ويقال إن خلفاً هو الذي وضع لامية الشنفرى ونسبها إليه كما وضع لامية تأبط شراً في رثاء خاله ، وأنا أتهم هذا الخبر وأوثقهما لقوتهما في التعبير عن الروح العربية الجاهلية ، غير أنه مما لا شك فيه أنه كان وضاعاً كبيراً . ولعله لم يَضَعْ على شعراء قبيلة من الشعر ما وضعه على شعراء قبيلة عبد القيس ، وقد نُكِبَتْ به البصرة ، كما نُكِبَت الكوفة بحماد وفيه يقول مواطنه الثقة المفضل الضبّي : « قد سُلِّطَ على الشعر من حماد الراوية ما أفسده ، فلا يصلح أبداً ، فقليل له : وكيف ذلك ؟ أخطئ في روايته أم يلحن ؟ قال : ليته كان كذلك ، فإن أهل العلم يردّون منْ أخطأ إلى الصواب ، لا ! ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم ، فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب رجل ويدخله في شعره ويُحْمَلُ ذلك عنه في الآفاق فتختلط أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد ، وأين ذلك ؟ ! » . وكان وراء حماد وخلف وضّاعون كثيرون زَيَّفَ روايتهم العلماء الأثبات من أمثال المفضل الضبّي الكوفي والأصمعي البصري وأضرابهما من الرواة الموثقين الذين لا تشوب روايتهم أيُّ شائبة من نَحْلٍ أو وَضْعٍ ، وقد مضوا يُصَفِّون الشعر القديم من شوائبه وأدْرَانِ وَضْعِهِ ، وخاصة رواة البصرة إذ كانوا أكثر تحريراً ودقة .

وما زال البصريون يمتحنون أشعار القدماء ويمحصّون أسنادها ومتونها حتى ظهر ابن سلام المتوفى سنة ٢٣١ ووضّع كتابه النفيس طبقات الشعراء الجاهليين

والإسلاميين ، وهو خلاصة لما وثَّقه علماء البصرة من نصوص الشعر القديم . ونراه ينصُّ في مقدمته على أن العلماء بالشعر يستطيعون بملكاتهم المدربة أن يميزوا بين جيله ورديته وصحيحه وزائفه . ويتحدَّث حديثاً مفصلاً عما دخل روايته من انتحال على ألسنة القبائل التي كان تزيِّدُها في مفاخرها يجعلها تزيِّدُ في أشعارها ، وعلى ألسنة الرواة الوضَّاعين من المولَّدين ، يقول : « لما راجعت العرب رواية الشعر وذكر أيامها ومآثرها استقلَّ بعض العشائر شعرَ شعرائهم وما ذهب من ذكر وقائعهم ، وكان قوم قلَّت وقائعهم وأشعارهم وأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار فقالوا على ألسن شعرائهم . ثم كانت الرواة بعدُ فزادوا في الأشعار . وليس يشكل على أهل العلم زيادة ذلك ولا ما وضع المولدون ، وإنما عضَّل بهم أن يقول الرجل من أهل البادية من ولد الشعراء أو الرجل ليس من ولدهم فيشكل ذلك بعض الإشكال » .

وإنما قال بعض الإشكال ، لأنهم كانوا لا يزالون يفحصون ما يسمعون به بأذواقهم المرفهة ، حتى إذا رأوا فيه شائبة وَضَع رفضوه . ويضرب ابن سلام مثلاً لذلك : شعر متمم بن نويرة الشاعر المخضرم المعروف فإن بعض علماء البصرة استنشد ابنه داود ما نظمه من أشعار ، وسرعان ما عرف أنه يتزيَّد على أبيه بأشعار يصنعها ويضيفها إليه . ومعنى ذلك أنهم كانوا ينظرون في الرواة وفي النصوص نفسها حتى يتوثَّقوا مما يروون ومن صحة نسبته إلى قائله . وكانت خبرتهم تهديهم — كما يقول ابن سلام — إلى معرفة ما يموِّهه الرواة الوضَّاعون المولَّدون الذين يَضَعون على ألسنة القدماء ما لم يقولوه . وكانوا كلما اتهموا قصيدة نَصَّوا عليها ، وفي كتب اللغة والأدب وشروح الشعر مادة وافرة من ذلك . ويقف ابن سلام إزاء رواة السير والأخبار ممن لا يضعون الشعر بأنفسهم ، لأن ملكته تُعوِّزهم ، غير أنهم حملوا منه كل زيف وكل غُثاء لما ينقصهم من البَصَر به والدقة في تمييز الموثق منه والمموَّه ، ويضرب مثلاً لذلك ابن إسحق وما رواه في السيرة من أشعار غُثَّة ، وأشعار أخرى زائفة أنطق بها الأمم البائدة ، يقول : « وكان ممن أفسد الشعر وهجَّته وحمل كل غُثاء منه محمد ابن إسحق بن يسار مولى آل مخزومة بن المطلب بن عبد مناف ، وكان من علماء الناس بالسير . . . فقَبِلَ الناسُ عنه الأشعار ، وكان يعتذر منها ، ويقول : لا علم لي بالشعر أوتى به فأحمله . ولم يكن ذلك له عذراً . فكتب في السير أشعار

الرجال الذين لم يقولوا شعراً قط وأشعار النساء فضلاً عن الرجال ، ثم تجاوز ذلك إلى عاد وثمود ، فكتب لهم أشعاراً كثيرة ، وليس بشعر إنما هو كلام مؤلف معقود بمقواف ، أفلا يرجع إلى نفسه ، فيقول : مَنْ حَمَلَ هَذَا الشَّعْرَ وَمَنْ أَدَّاهُ مِنْذُ آلَافِ السِّنِينَ ، والله تبارك وتعالى يقول : (فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا) أى لا بقية لهم ، وقال أيضاً : (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى وَثَمُودَ فَمَا أَبَقَى) وقال فى عاد : (فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ) وقال : (وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا) ، وقال : (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ) . وقد تعقب ابن هشام فى السيرة النبوية ابن إسحق واتهم كثيراً بما رواه ، وصحح نسبة كثير منه راجعاً فى ذلك إلى العلماء الثقات .

وواضح أن رواية الشعر الموثقين من أمثال ابن سلام كانوا يفحصون ما تضيفه القبائل إلى شعرائها من أشعار ويرفضون ما يثبت عندهم زيفه ، كما كانوا يرفضون رواية الرواة الوضّاعين ممن يُحَسِّنُونَ صَوْنَغَ الشَّعْرِ وينسبونهم إلى القدماء ، وبالمثل كانوا يرفضون ما يحمله رواية السير والأخبار من أشعار غشّة سقيمة أضافوها أو أضافوا كثيراً منها إلى الأمم البائدة فى غير احتباس ولا احتياط . وأخذ ابن سلام بعد ذلك يعرض النابيهين من شعراء الجاهلية والإسلام ، وعنى فى الأولين خاصة بأن يسوق لهم القصائد التى صُحِّحَتْ نسبتها إليهم ووثقتها مدرسته البصرية . وتوقف مراراً يشير إلى ما انتحله الرواة على بعض الشعراء من أبيات أو من قصائد ، مثل القصيدة التى وضعها الرواة على لسان أبى طالب فى مديح الرسول عليه السلام ، وتشكك طويلاً فيما يضاف إلى أبى سفيان بن الحارث أحد شعراء قريش الذين كانوا يناقضون حسان بن ثابت وشعراء المدينة ، ويقول عن حسان : قد حُمِلَ عَلَيْهِ مَا لَا يُحْمَلُ عَلَى أَحَدٍ لَمَّا تَعَاظَمَتْ قَرِيشٌ وَاسْتَبْتَّ وَضَعُوا عَلَيْهِ أَشْعَاراً كَثِيراً ، ونراه ينص على أنه لم يصحّ لطرفة بأيدى الرواة الموثقين سوى عشر قصائد ، أما عبيد بن الأبرص فيقول إنه لا يُعْرَفُ لَهُ سِوَى قَصِيدَتِهِ : « أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبٌ » ، وكأن بقية ديوانه فى رأيه متهمه . وفى ذلك كله أكبر الدلالة على مدى احتكام رواية الشعر القديم من الأخبار بين اللغويين للمقاييس التى وضعها المحدثون ، فقد مضوا يطبقونها على الأشعار نافين عنها الزيف الذى لا غناء فيه .

وعلى نحو ما تشدد المحدثون في رواية الحديث النبوي وجعلوا أساسها اللقاء والمشافهة تشدد علماء اللغة والشعر فكانوا لا يقبلون رواية الشعر من صحيفة ولا من مصنف مكتوب ، بل لا بد أن يكون أساسها الأخذ عن عالم ثبتت في الرواية وفي اللغة . ومضوا يُعَنِّونَ عناية بالغة بالإسناد على نحو ما عني المحدثون بإسناد الحديث ، بحيث لا نصل إلى أبي الفرج في كتابه الأغاني حتى نجد مع كل خبر وكل شعر سنده من الرواة الذين حملوه جيلاً بعد جيل ، وهو يستهل السند دائماً بكلمة « حَدَّثَنَا » أو « أَخْبَرَنَا » ، ثم يذكر أسماء من حملوا الشعر أو الخبر . وإذا كان للشعر أو للخبر روايتان ساقهما جميعاً صنيع المحدثين ، فإن الحديث عندهم إذا رُوي من جهتين أو جهات بصورة واحدة كان ذلك مرجحاً لصدقه ، وخاصة إذا كان طويلاً ، فإن الاتفاق على ما حدث فيه من وقائع يجعل من البعيد أن يكون موضوعاً أو مصنوعاً ما دام الرواة المختلفون قد اتفقوا على هذه الوقائع وما يتصل بها من جزئيات وتفاصيل . وخطأ أبو الفرج خطوة أخرى ، فوضع على الرواية الأدبية كل ما وضعه المحدثون على روايتهم الدينية من علل ومراصد ، فإذا كانوا تعقبوا رجال السند بالتعديل والتجريح ، فكذلك يصنع أبو الفرج صنيعهم برواية الأخبار والأشعار . وقد ألقى الشك على كثيرين منهم وخاصة ابن خرداذبة لأنه كان قليل التحصيل لما يرويه ويضمنه كتبه ، فكان يرفض روايته إذا تعارضت مع رواية غيره ، كما كان يرفض رواية ابن الكلبي لروايته كثيراً من الأخبار الموضوعية التي يتضح فيها التوليد ، وشكك طويلاً فيما يرويه خلف الأحمر وحماد الراوية . ويقول في غير موضع : « هذا من شاذ الروايات » أو « أحسب هذا الخبر مصنوعاً » أو يقول : « هو خبر مختلط » أو يقول : « هو خبر موضوع » . وفي الوقت نفسه كان يوثق الرواة والأخبار فيقول : « روى ذلك الثقات » أو يقول : « إن هذا الخبر أثبت » أو يقول إنه « متواتر من عدة طرق » . ومن يتابعه في كتابه يجده يحقق في روايات الأشعار والأخبار تحقيقاً واسعاً حتى يتبين صدقها أو كذبها وهل هي صحيحة أو غير صحيحة . وما يصور إيغاله في التحقيق والتثبت قوله بعقب شعر رواه عن بعض أهل الرواية منسوباً إلى داود بن سلم : « قد كنا وجدنا هذا الشعر في رواية علي بن يحيى عن إسحق منسوباً إلى المرقش ، وطلبناه في أشعار

المرقشيين جميعاً فلم نجده ، وكنا نظنه من شاذ الروايات حتى وقع إلينا في شعر داود بن سلكم . وواضح من ذلك مدى تحريه وأنه كان يراجع ما يرويه من أشعار الشعراء على دواوينهم ، فإن لم يجدها في ديوان الشاعر وتصادف أن اسمه كان يشترك فيه غير شاعر معه رجع إلى دواوينهم جميعاً . ويصنع نفس الصنيع بشعر وجده منسوباً إلى الأعشى وشك فيه ، فراجع ديوانه على رواياته فلم يجده في أي رواية ، فراجع شعر كل من سُمي باسم الأعشى ، فلم يجده ، وما زال يبحث حتى هداه بحثه إلى أن الشعر نُسب إليه خطأ وأنه من شعر ابن المولى أحد الشعراء العباسيين . وكان كذلك يتحرى في الأخبار فيعرضها على وقائع التاريخ حتى تنكشف له الحقيقة ، فمن ذلك أنه روى خبراً لدحمان مع الرشيد ، ثم عاد فشك فيه ، فرجع إلى التاريخ يتساءل هل أدرك دحمان خلافة الرشيد أو لم يدركها ؟ ثم استبانت له الحقيقة ، فقال : « هكذا أخبرنا ابن المرزبان بهذا الخبر ، وأظنه غلطاً لأن دحمان لم يدرك خلافة الرشيد » . ونراه يبحث الخبر في تفاصيله فإن اشتمل على شعر ثبت أنه متأخر في وجوده عن حوادث الخبر رفضه جملة على نحو ما صنع بحادثة تُنسب إلى الوليد بن يزيد ، فقد ذكر من رواها أن الوليد قال فيها :

مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ مَاتَ غَمًّا وَفَارَ بِاللَّيْذَةِ الْجَسُورُ

وتنبه أبو الفرج إلى أن البيت لسلم الخاسر المتوفى بعد الوليد بن يزيد بنحو ستين عاماً ، وحينئذ رفض الخبر وقال إنه موضوع لأن سلماً لم يدرك زمن الوليد . وواضح من كل ذلك أن أبا الفرج لم يقف بتوثيقه للأخبار والأشعار عند أسانيد روايتها ، بل كان يمد ذلك إلى المتون والنصوص ، جامعاً بين نقدتها نقداً خارجياً يتصل بالأسناد ونقدتها نقداً داخلياً يتصل بالنصوص والأخبار والأشعار وما يتفق منها مع الوقائع والأحداث الصحيحة وما لا يتفق مما صنعه الوضّاعون . وقد زَيَّف كثيراً من الأشعار بحجة أنها ليست من نمط الشاعر المعين ولا من أسلوبه ، من ذلك أن نراه يقول في قصيدة تنسب لامرئ القيس إنها لا تشاكل كلامه والتوليد فيها بَيِّن . ويشك في شعر ينسب للأحوص شاعر المدينة في العصر الأموي ، لأنه ساقط سخيف ، لا يشبه نمط الأحوص ، ويقول إن التوليد بَيِّن فيه ويشهد على أنه محدث . ويقول في شعر يُنسب إلى طرفة إنه لا يشبه مذهب طرفة ونمطه . وكل

ذلك نقد داخلي يعتمد أبو الفرج فيه على فحص المادة الشعرية نفسها لا فحص الأسانيد ، محتكماً إلى ذوقه وخبرته الفنية بأساليب الشعراء وخصائصهم في الصياغة والتعبير .

ويكثُرُ في مخطوطات الدواوين الجاهلية والإسلامية أن تُنسَبَ إلى رواة البصرة أو إلى رواة الكوفة ، وكان الأولون يبالغون في التشدد والتوثق ، وفي مقدمتهم الأصمعي الحجة الثقة ، وقد رُوِيَ عنه ستة دواوين هي : ديوان امرئ القيس وديوان النابغة وديوان زهير وديوان طرفة وديوان عنترة وديوان علقمة بن عبدة ، وتتفاوت رواياتها في مدى الصحة والتوثيق ، وأوثقها روايته التي احتفظ بها الأعم الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦ للهجرة ، لا لأنها تُنسَبُ إليه فحسب ، بل لأن لها سنداً متصلاً وبيعاً ، إذ رواها الشنتمري - كما جاء في فهرسة ابن خيبر - عن أبي سهل ابن يونس بن أحمد الحراني ، عن شيوخه : أبي مروان عبيد الله بن فرج وأبي الحجاج يوسف بن فضالة وأبي عمر بن أبي الحباب ، كلهم يروونها عن أبي علي القالي ، عن أبي بكر بن دُرَيْد ، عن أبي حاتم ، عن الأصمعي . وهو سند عالٍ يوثق هذه المجموعة ونسبة روايتها إلى الأصمعي توثيقاً عظيماً ، فقد حملها جيلة من العلماء الأثبات جيلاً عن جيل حتى وصلت إلى الشنتمري . وحقاً هناك روايات أخرى لتلك الدواوين تحمل زيادات كثيرة ، ولكن هذا نفسه يجعل الباحث لا يطمئن إليها خشية أن تكون هذه الزيادات من المنحولات الوفيرة التي أُضيفت إلى الشعراء الجاهليين .

وما يدل بوضوح على خطورة توثيق الرواية للديوان ، وأنها إن لم تكن موثقة صعبت دراسة الشاعر واضطربت ، رواية ديوان الأعشى ، فقد نشره جابر في لندن سنة ١٩٢٨ معتمداً على طائفة من المخطوطات ، إحداهما تنسب إلى ثعلب تحتفظ بها مكتبة الإسكوريال ، والأخرى تحتفظ بها دار الكتب والوثائق المصرية ، وباريس ، وليدن ، وهن مجهولات النسب . مما يُدْخِل عليهن الوهن . على أن المخطوطة المنسوبة إلى ثعلب غير موثقة ، إذ لا نجد لها نسباً واضحاً إليه على نحو ما وجدنا عند الشنتمري في روايته للشعراء الستة الجاهليين . ووجد جابر أن تلك المخطوطة المنسوبة نسباً واهياً إلى ثعلب تحمل سبعاً وسبعين قصيدة ومقطوعة . فاعتسبها

أساساً لنشر الديوان وأضاف إليها خمس قصائد من المخطوطات الأخرى . وفي دار الكتب والوثائق المصرية مصورة جديدة عن المكتبة المتوكلية اليمنية ، هي مختارات من شعر الأعشى تتضمن ستاً وأربعين قصيدة ومقطوعة ، ومع أنها مختارات نجد فيها قصائد غير مثبتة في نشرة جابر للديوان . ومن يتصفحها يجد به كثيراً من القصائد المليئة بالفاظ القرآن وأصاليبه والزخرفة بالمواظ مما يدل دلالة قاطعة على أنها وُضعت على الأعشى في عصر متأخر عن عصره ، إذ كان جاهلياً وثنياً لا يؤمن بالقرآن ولا بتعاليمه .

وما لا ريب فيه أن القدماء عُنوا عناية واسعة بتوثيق دواوين الشعر القديم ، وكانوا لا يزالون ينصُّون على ما زاد في بعض الروايات كما كانوا ينصُّون أحياناً على أوثقها ، من ذلك أن نرى ابن النديم يذكر المفضليات للمفضل الضبي فيقول : « هي مائة وثمان وعشرون قصيدة ، وقد تزيد وتنقص ، وتتقدم القصائد وتتأخر ، بحسب الرواية عن المفضل ، والصحيحة التي رواها عنه ابن الأعرابي » . وكان تلميذه ورثه كما كان علماً من الأعلام الثقات في اللغة ورواية الشعر . وابن النديم بذلك يلفت من يريد الرواية الوثيقة للمفضليات إلى رواية ابن الأعرابي ، فهي أعلى الروايات وأوثقها ، وهي التي بنى عليها ابن الأنباري شرحه المعروف للمفضليات .

ويلقانا في بعض الدواوين الشعرية القديمة أنها من صنعة هذا العالم اللغوي الكبير أو ذاك ، وكانوا يعنون بذلك أنه راجع الروايات المختلفة للديوان وقابل بينها وأخرجه معتمداً عليها أو قل معتمداً على أوثقها وأضبطها في رأيه ، ومن الدواوين التي تعددت الصنعة فيها ديوان ذى الرمة ، ومن أقدمها صنعة أبي الحسين المهلبى وقد اعتمد فيها على روايتين أولاهما من طريق ابن ولاد المصرى عن ثعلب عن أبي نصر أحمد بن حاتم تلميذ الأصمعي ، وثانيتها من طريق أستاذه إبراهيم النجيري المصرى عن أسود بن ضُبَّعان عن ذى الرمة . ولم يُقَدَّر لهذه الصنعة أن تبقى حتى عصرنا ، وربما كان أهم سبب في ذلك أن تلميذ المهلبى وهو أبو يعقوب النجيري صنع الديوان صنعة جديدة ألحق فيها بطريق رواية أستاذه المهلبى الأولى طريقاً ثانياً ، وكذلك ألحق طريقاً ثانياً بطريق الرواية الثانية . وهذه الصنعة هي التي بقيت منها أو قل نُقلت

عنها نسخٌ لحقت عصرنا وظلت حية إلى اليوم . وأبو يعقوب هو يوسف بن يعقوب النجيري المصري المتوفى سنة ٤٢٣ وفيه يقول ابن خلكان في ترجمته : « أكثر ما تُروى الكتب القديمة في اللغة والأشعار العربية وأيام العرب في الديار المصرية من طريقه ، فإنه كان راوية لها عارفاً بها » . ونرى مخطوطات ديوان ذي الرمة التي ترجع إلى صنعة تذكر روايتين اعتمد عليهما فيه ، كما تذكر لكل رواية طريقين ، أما الرواية الأولى فعن ثعلب عن أبي نصر أحمد بن حاتم تلميذ الأصمعي وراوي مصنفاته ، وطريقتها الأول أبو الحسين علي بن أحمد المهلب المصري المتوفى سنة ٣٨٥ عن أبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد شيخ العربية بالديار المصرية المتوفى سنة ٣٣٢ عن أبيه اللغوي النحوي محمد بن ولاد المتوفى سنة ٢٩٨ عن ثعلب عن أبي نصر أحمد بن حاتم . وطريقها الثاني جعفر بن شاذان القُصيّ اللغوي النحوي عن أبي عمر الزاهد غلام ثعلب وراوي مصنفاته عن ثعلب عن أبي نصر أحمد بن حاتم . أما الرواية الثانية فعن إبراهيم بن المنذر المتوفى سنة ٢٣٦ عن أسود بن ضبَّعان عن ذي الرمة . وطريقها الأول أبو الحسين علي بن أحمد المهلب عن إبراهيم بن عبد الله النجيري اللغوي النحوي نزيل مصر المتوفى بها سنة ٣٥٥ عن أحمد بن إبراهيم الغنوي عن هلال الرقي المتوفى سنة ٢٨٠ عن إبراهيم بن المنذر عن أسود بن ضبَّعان عن ذي الرمة ، وطريقها الثاني أبو عمران بن رباح أستاذ أبي يعقوب النجيري عن إبراهيم بن عبد الله النجيري عن بقية سنده آتف الذكر . وقد قام أبو يعقوب النجيري على كل هذه الطرق محققاً مقارناً ، آخذاً بأهمها في تحمل الرواية عند القدماء وهي القراءة على الشيوخ الأثبات الثقات ، فقد قرأ الديوان وشرحه حرفاً حرفاً على أبي الحسين المهلب من طريقين وكذلك على جعفر بن شاذان من طريق يرتفع إلى ثعلب عن أبي نصر أحمد بن حاتم وعلي أبي عمران بن رباح من طريق يرتفع إلى إبراهيم بن المنذر عن الأسود بن ضبَّعان عن ذي الرمة . ثم عمد إلى صنعة في صورته التي حملها عنه الرواة بحيث أصبح الديوان وشرحه من عمله وإخراجه . وعادة يدل الأسلاف على هذا العمل العلمي الدقيق بإزاء الدواوين القديمة بكلمة «صنعة» فيقولون مثلاً : هذا الديوان أو ذاك من صنعة ثعلب أو صنعة السكري يريدون أنه راجع رواياته وقابل بينها مستخرجاً منها نسخة من الديوان موثقة غاية التوثيق مضبوطة أتم ضبط وأكملة .

وكثيراً ما كانوا يكتبون سند الرواة على الصفحة الأولى من الديوان ، ودائماً تتقدم النسخة المسندة غيرها من النسخ حتى في الرواية الواحدة ، ونضرب مثلاً لذلك ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب فله مخطوطات مختلفة تحتفظ بها المكتبات في العالمين العربي والغربي ، وكلها — ما عدا نسخة وحيدة — غير منسوبة ، مما يضعف الثقة بها ، غير أن هناك نسخة موثقة تحتفظ بها مكتبة لينتجراد ، ونجد على الورقة الأولى منها أنها مروية عن طريقين : طريق السيرافي العالم النحوي المشهور ، عن ابن الصفار ، عن السكري عن ابن حبيب ، ثم طريق أبي الحسن محمد بن العباس بن الفرات ، عن أبيه أبي الخطاب العباس بن أحمد ، عن أبي سعيد الحسن ابن الحسين السكري ، عن ابن حبيب . وعقب ذكر هذين الطريقين من الرواة كُتب أن المخطوطة سماع محمد بن أحمد بن عمر الحلال أبي الغنائم أحد العلماء اللغويين . وقد روى ابن حبيب الديوان عن ابن الأعرابي وعمارة حفيد جرير . وكل هذا توثيق قوي للنسخة وروايتها ، ولا شك أن سماع أبي الغنائم لها يضيف إلى سندیها ثقة فوق ثقة ، إذ يعني ذلك أن النسخة ليست منقولة عن نسخة مخطوطة ، بل هي نسخة مسموعة ، وكان النقل عن المخطوطات مباشرة يفضي إلى كثير من التصحيف .

ومثل ثان من العصر العباسي هو ديوان أبي نواس ، وقد نشر المستشرقون منه رواية حمزة الأصفهاني ، وهي تشتهر عند القدماء بكثرة ما فيها من منحولات على الشاعر ، ونُشر الديوان في البلاد العربية نشرات مختلفة ، ولكنها جميعاً لم تعتمد على رواية موثقة لعالم لغوي مشهور ، وإذا عرفنا أن أبا نواس تحول إلى شخصية شعبية تمثل كل ما كان في العصر العباسي من مجون عرفنا تَواعظاً خطيرة نشر ديوانه من روايات أو نسخ غير موثقة ، ويصور ذلك من بعض الوجوه قول ابن المعتز في طبقاته : « إن العامة الحمقى قد لهجت بأن تنسب كل شعر في المجنون إلى أبي نواس ، وكذلك تصنع في مجنون بني عامر ، كل شعر فيه ذكر ليلي تنسبه إلى المجنون » . ولم تقف المسألة عند العامة فقد تجاوزتهم إلى الرواة ، ولم تقف أيضاً عند شعر الخمر والمجون ، فقد أضيف إليه كثير من أشعار معاصريه في جميع الموضوعات ، ويكفي أن نذكر مثلاً أن أشعاراً للنظام المتكلم في الغزل والمديح أضيفت إليه كما أضيف

إليه كثير من أشعار أبي العتاهية في الزهد . ولذلك كانت تشتد الحاجة إلى رواية موثقة لديوان هذا الشاعر ، وفي دار الكتب المصرية مخطوطة مروية عن الصولي ، وهو من الرواة الأثبات ، ومع أنها محدودة الصفحات بالقياس إلى ما نُشر من طبعات ديوانه نرى الصولي ينص فيها على بعض المنحولات على الشاعر ، وحرى أن يُعنى بها بعض المحققين ويتخذها أصلاً لنشر هذا الديوان نشرة علمية سديدة .

٤

توثيق المصنفات اللغوية والأدبية

إذا كان علماء الشعر واللغة قد بذلوا في توثيق الشعر القديم كل ما استطاعوا من جهد مستضيئين بجهود المحدثين في نقد الرواة وبتون الحديث ونصوصه فإنهم بذلوا نفس الجهد في توثيق المصنفات اللغوية والأدبية المعركة في القدم ، لما كان يحدث كما أسلفنا من أن عالماً من العلماء يملى على تلاميذه إملاءات في أحد الموضوعات ولا يدونها بنفسه ، إنما يدونها بعض هؤلاء التلاميذ وينسبها إليه . وأحياناً كان يرسم خطة لكتاب ويأذن لبعض أصحابه أو تلاميذه في تصنيفه ، فيغمض الأمر ولا يدري العلماء أهو من تصنيفه أم من تصنيف تلميذه . ومن الكتب التي توضح ذلك معجم العين المنسوب إلى الخليل بن أحمد رافع صرح النحو ومشيد بُنيانه وأركانه ومؤسس علم العروض وواضع أوزانه وتفاعليه ومصطلحاته ودوائره التي بهرت الفِطَنَ والعقول بما أدار فيها من أجزاء التفاعيل ، فإذا هي تحصر أوزان الشعر العربي المستعملة وتضم أوزاناً أخرى على قياسها مهمة لم يستعملها العرب . وهو صنيع يدل على إتقانه للعلوم الرياضية وتمثله لنظرية التباديل والتوافيق في الرياضة تمثلاً منقطع النظر . ونجد نفس الأسلوب في المنهج الذي وُضع على أساسه معجم العين المرتب على مخارج الحروف ، وقد سُمي باسم أول حرف فيه وهو العين ، وأُحصيت فيه كلمات اللغة وحُصرت حصراً دقيقاً بتقليب كل الصيغ الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية ومزيداتها ، بحيث يستوفى كل الكلمات التي نطق بها العرب والأخرى المهمة التي لم ينطقوا بها ولا جرت في لسانهم

وكلامهم . وهذا الحصر اللغوي الذي استُغِلَّت فيه نظرية التباديل والتوافيق على نحو ما استُغِلَّت في وضع علم العروض جعل نقرأ من القدماء يظنون أن معجم العين من صنْع الخليل ، وذهب نفر آخر إلى أنه من صنْع تلميذه الليث بن رافع ابن نصر بن سيار وأن الخليل نَهَجَ له الطريق وسار فيه ، . وقال آخرون بل هو من صنْع كثير من العلماء وأنه لم يؤخذ منهم مشافهة ، إنما تداوله الورّاقون وتناقلوه ، مما كان سبباً في أن يدخل عليه كثير من الخلل والاضطراب .

وانبرى علماء مختلفون ، في مقدمتهم الزُّبَيْدِيُّ اللغوي الأندلسي الذي ألف مختصراً للمعجم ، يدرسه ويفحصون أسانيده ومادته وتاريخ انتشاره والمكان الذي انتشر منه وشاع في الآفاق ، حتى يتوثقوا من حقيقة نسبته إلى الخليل وهل هي صحيحة أو غير صحيحة . أما المكان الذي ذاع منه فعرفوا أنه خراسان ، فهو ليس البصرة دار الخليل ومستقره ، وأما الزمن الذي ظهر فيه فوجدوه متأخراً عن عصر الخليل ، إذ ظهر حوالي منتصف القرن الثالث للهجرة ، أي بعد وفاة الخليل بنحو ثمانين عاماً . ورجعوا إلى أسانيده ورواته المنبئين في صفحاته فوجدوا العجب العجائب ، إذ وجدوا مؤلفه يروي عن الأصمعي وابن الأعرابي ، وهما من الجيل التالي للخليل ، فهل يعقل أن يروي سابق عن لاحق ؟ بل وجدوا المؤلف يروي عن المسعري عن أبي عبيد القاسم بن سلام ، وقد توفى الخليل سنة سبعين ومائة في حين وُلِدَ أبو عبيد سنة أربع وخمسين ومائة وتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين ، فلا يُعْقَل أن يكون الخليل رَوَى عنه فضلاً عن تلميذه المسعري . وبلغ من دقة هؤلاء العلماء في التوثيق أن استقصوا كتابات جيلين من علماء اللغة بعد الخليل : جيل الأصمعي وأبي عبيد وابن الأعرابي ، وجيل أبي حاتم وابن السكيت والرياشي فوجدوهم لا ينقلون عن الخليل في اللغة شيئاً ، ولو أنه ترك حقاً معجم العين بين أيديهم وتحت أبصارهم لزيّنوا كتبهم ومباحثهم بالنقل عنه .

ولم يكتف هؤلاء الفاحصون للمعجم بالوقوف عند أسانيده ، فقد فحصوا مادته ومثته ، فلاحظوا اختلاف نسخه المتداولة في العالم العربي وكثرة الخلل والفساد في نصّه ، مما جعل علماء اللغة الأثبات لا يلتفتون إليه ولا يستجيزون لأنفسهم رواية حرف منه ، وتصدّى الزبَيْدِيُّ في مختصره لفحص ما يحمل من عتّاد لغوي

فحصاً دقيقاً ، وإذا هو يقطع بأن هذا العناد نفسه يحمل الشهادة الصادقة على أن المعجم ليس من صنع الخليل ولا من عمله ، إذ وجد جميع ما فيه من معاني النحو لا يجرى على مذهب البصريين وأستاذهم الخليل ، إنما يجرى على مذهب الكوفيين ، مما ينفي نسبته إلى أي بصرى فضلاً عن الخليل مؤسس النحو البصري وواضع مصطلحاته وقواعده ، وكذلك الشأن في التصارييف المتناثرة في المعجم ، فإن جوانب كثيرة منها تستمد من مذهب الكوفيين . ووجد أيضاً فيه اختلافاً واسعاً في الأبنية والاشتقاقات لا يمكن أن يتصدر عن عالم نحوى متمكن ، بل عن شذوذاً شيئاً من النحو . وبهذا النقد الداخلى لمادة المعجم طعن في نسبته إلى الخليل أوحده العصر - كما يقول - الذى لم ير نظيره ، وقريع الدهر الذى لم يعترف عديله ، الذى بسط النحو ومدّ أطنا به وسبّب علله وفتق معانيه حتى بلغ أقصى حدوده وانتهى إلى أبعد غاياته . ونرى الزبيدى يقصر طعنه على ألفاظ المعجم وحشوه ، أما رسم منهجه فأبقاه لل خليل ، كما أبقاه آخرون ممن طعنوا في المعجم . وهم جميعاً لم يصرحوا بسبب هذا الإبقاء ، وسببه ما أسلفناه من أن هذا المنهج الذى رسم للمعجم يلتقى بمنهج الخليل في استقصائه لأوزان الشعر العربى . فالمنهجان جميعاً يستلزمان معرفة دقيقة بنظرية التباديل والتوافيق الرياضية في حصر جميع الأوزان المستعملة والمهملة وكذلك في حصر جميع الألفاظ المهملة والمستعملة ، فحرى أن يكون راسم المنهجين واحداً .

ولعل في هذا الصنيع لأسلافنا ما يلفتنا إلى التثبت من صحة نسبة أى كتاب إلى صاحبه ، فقد تكون نسبته مغلوطة ، وليس الكتاب للعالم الذى وُضع اسمه عليه ، وما يصور خطر ذلك أن أحد المحققين المعاصرين وجد في المكتبة الوطنية بباريس مخطوطة نحوية منسوبة إلى على بن عيسى الرّمّاني المتوفى سنة ٣٨٦ للهجرة بعنوان : « توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب » فحسبها طرفة نقيصة للرّمّاني ظفر بها ، ولم يلبث أن مضى في تحقيقها ثم أخذ في طبعتها ونشرها مع تقديمه لها بمقدمة عن الرّمّاني . ولم يكد ينتهى من نشر الكتاب وطبعه حتى عرف أنه مغلوطة العنوان واسم المؤلف جميعاً ، كما تشهد بذلك نسخة وثيقة من الكتاب ، محفوظة بدار الكتب المصرية ، وعنوانه فيها : « شرح الأبيات المشككة الإعراب »

واسم مؤلفه أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي المتوفى بعد الرماني بنحو قرن سنة ٤٨٧ . واضطرَّ المحقق لذلك أن يعود ، فيضع في أول الكتاب ورقة تحمل عنوانه واسم مؤلفه الحقيقيين وأن يلحق به الفروق بين نسخته الباريسية والنسخة القاهرية .

ولذلك يكون من النفاسة بمكان عظيم أن يعثر المحقق لكتاب على نسخة منه بخط مؤلفه ، فإنها حينئذ تحمل الشهادة الوثيقة على صحتها ، شهادة لا يرقى إليها الشك ، وتكاد تلحقها في الثقة النسخة التي يكتبها عنه بعض تلاميذه ، فإذا كَتَبَ له عليها سماعاً أو عَرَضاً أو إجازة أصبحت لا تقل ثقةً عن نسخة المؤلف الأصلية ، وكذلك الشأن في النسخة المعارضة على الأصول ، وخاصة إذا كان الذي عارضها لا يقل عن مؤلفها علماً وفضلاً . ويصور ذلك من بعض الوجوه ما يروى عن الجاحظ من أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد في بعض قَدَماته إليها أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات في وزارته للمعتصم نسخة من كتاب سيبويه ، وقبل أن يحملها إلى مجلسه أعلم بها بعض موظفي ابن الزيات ، فلما دخل عليه قال له : أو ظننت أن خزانتنا خالية من هذا الكتاب ؟ فأجابه الجاحظ : ما ظننت ذاك ، ولكنها بخط الفراء ومقابلة الكسائي وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ ، فقال له ابن الزيات شاكراً : هذه أجلُّ نسخة توجد للكتاب وأغربها . فأحضرها الجاحظ إليه ، وسرَّ بها ، ووقعت منه أجمل موقع .

وما يوثق النسخة ما يذكره ناسخها في آخرها من تاريخ كتابتها وتاريخ النسخة التي أخذ عنها ، وقد يكون أخذها عن نسخة المؤلف أو عن نسخة بعض تلاميذه أو عن نسخة رواية موثقة يتصل سندهم بالمؤلف . على أنه ينبغي الاحتراسُ إزاء التاريخ المثبت على النسخة ، فقد يحدث مثلاً أن ينقل ناسخ في القرن التاسع الهجري نسخة عن أصل كُتِبَ في القرن الخامس فيسجل ما عليه من تاريخ كتابته في نسخته دون أن يشير بحرف إلى أنه نقل عنه نسخته . وهو جانب لا ينكشف إلا لمن يعرف تاريخ الخط العربي وهيئاته المادية في العصور المختلفة . ومعروف أن لكل عصر سالف صورة خاصة في الخط تميزه ، ويستطيع من يُحسن التمييز بين صور الخط عند أسلافنا وتطورها الزمني أن يعين تاريخ النسخة التي لم ينص كاتبها في نهايتها على تاريخ الفراغ من كتابتها .

ومما يلتقي أضواء قوية على توثيق المخطوطات ما يذكر في مقدمتها أو في تضاعيفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف، وكان أسلافنا كثيراً ما يُهتدون مصنفاتهم إلى بعض الوزراء أو الشخصيات البارزة ويصرّحون بذلك في فواتحها، وقد ينوّهون بهم دون تصريح بالإهداء، ونضرب لذلك مثلاً كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي الذي نُشر من نسخة حديثة فإننا بمجرد أن نمضي في قراءة مقدمته نجد مصنفه يدعو لابن تومرت إمام دولة الموحدين الذي ادّعى أنه المهدي المنتظر، كما يدعو لخلفائه الذين كانوا يتلقبون بلقب أمير المؤمنين: عبد المؤمن ويوسف ابنه ويعقوب حفيده قائلاً: « وأسأل الله الرضا عن الإمام المعصوم، المهدي المعلوم، وعن خليفته: سيدنا أمير المؤمنين الوارثين مقامه العظيم، وأصل الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين، مبلغ مقاصدهم العلية إلى غاية التكميل والتتميم ». وهذا الدعاء صريح في أن الكتاب ألف في عهد يعقوب بن يوسف أمير الموحدين (٥٨٠ - ٥٩٥ هـ) وقد وصل دعاءه له وصلاً يدل على أنه كان لا يزال ناهضاً بمقاليد الحكم. وإذا مضينا في قراءة الكتاب وجدنا المؤلف يصف نفسه في تضاعيفه بأنه أندلسي صاحب بعض علماء الأندلس النابهين، إذ يقول: « كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي - رحمه الله - يُوَلِّعُ بعلل النحو الثواني ويخترعها ». ومعروف أن السهيلي توفي سنة ٥٨١ للهجرة، وفي عبارة المؤلف عنه بلفظ « رحمه الله » ما يدل على أن الكتاب أُلِّفَ بعد وفاته. وينبغي ألا نقف في توثيق مثل هذا الكتاب عند ذلك، بل لا بد أن نرجع إلى من ترجموا لابن مضاء لنرى هل ذكروا له هذا الكتاب؟ وفعلاً ذكره له مَنْ ترجموا لحياته، ومما يوثق الكتاب أيضاً أن يكون المؤلفون بعد مصنفه اقتبسوا منه نصوصاً أو ذكروا له بعض الآراء المبثوثة في الكتاب. وفي كتاب « ارتشاف الضرب » و « شرح التسهيل » لأبي حيان كثير من آراء ابن مضاء التي أثبتتها في الكتاب، وبالمثل في كتاب السيوطي « جمع الهوامع على جمع الجوامع ». وبذلك كله تصبح هذه المخطوطة الحديثة من كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي وثيقة النسبة إليه، ومعروف أنه كان قاضي قضاة دولة الموحدين وأنه توفي سنة ٥٩٢ للهجرة.

وهناك مصنفات كثيرة نجد على الورقة الأولى منها أنها موقوفة على طُلاب العلم ،
ويذكرون عادة تاريخ وقفها ، وقد نجد عليها أسماء من تملكوها قبل أن توقف وتاريخ
تملكهم لها . وقد نجد عليها أسماء بعض العلماء الذين قرأوها إما على صفحة
العنوان أو في بعض الهوامش . ولا يفيدنا ذلك في التوثق منها فحسب ، بل يفيدنا
أيضاً في معرفة من ثقفها من العلماء ، وإذا كانت لهم مؤلفات تَمَسُّ موضوعاتها
كان من الواجب مراجعتها لأنهم ربما أخذوا منها بعض فقر . ومن خير ما يصور
ذلك من كتب الأدب والشعر مخطوطة المغرب لابن سعيد ، التي تحدث فيها عن
مصر والمغرب والأندلس في خمسة عشر سفرأ أو مجلداً ، وتحتفظ ببقايا منها دار
الكتب والوثائق القومية بالقاهرة كتبها ابن سعيد بخطه ، وسجل كتابته لها على
صفحة العنوان في كل سفر من أسفارها الباقية ، وسجل كذلك اسم من أهداها
إليه ومكان كتابتها وتاريخ الفراغ من كل سفر ، إذ دَوَّن عليها أنه كتبها في حلب
لخزاة ابن أبي جرادة المشهور باسم ابن العديم ، ونجده يذكر في نهاية كل سفر
تاريخ إنجازه ، وتقع كل هذه التواريخ بين سنتي ٦٤٥ و ٦٤٧ للهجرة .

وإذا مضينا نتصفح بقايا الكتاب وجدنا على غلاف السفر الرابع منه وهو من
أسفار القسم الخاص بمصر هذه العبارة للصفدي المتوفى سنة ٧٦٤ : « طالعه وانتقى
منه خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي عفا الله عنه » . وفي ذلك ما يدل
على أن المخطوطة خرجت من ملك بني العديم لها بعد كتابتها بنحو قرن على الأكثر .
ومن يرجع إلى كتاب الوافي بالوفيات للصفدي يجده يذكر في ترجمته لابن سعيد
كتابه « المغرب » ويقول : « ملكته بخطه » . وفي أخباره أنه ولي كتابة الإنشاء
بحلب ، فاعله تملك المخطوطة حين كان موظفاً هناك . وقد أكثر من الأخذ عنها في
كتابته عن التراجم الأندلسية بكتابه الوافي . وواضح من ذلك أن النسخة معينة
النسب ، فقد كتبها ابن سعيد في مكان وزمانٍ مُشْتَبِهين عليها وتملكها
الصفدي وشهد في كتابه الوافي أنها بخط ابن سعيد ، فهي مخطوطة وثيقة
عالية الثقة .

وبجانب تملك الصفدي للمخطوطة نجد أسماء كثيرين من العلماء والأدباء
يوقعون بأسمائهم مصرحين بأنهم قرأوها ، وقد يعيّنون الزمن الذي قرأوها فيه ، من

ذلك أن نقرأ على غلاف السفر الرابع هذه العبارة : « استفاد منه داعياً لمالكه إبراهيم بن دقماق عفا الله عنه ورحمه، أمين » كما نقرأ : « طالعه أحمد بن عبد الله بن الأوحدي سنة ٨٠٢ » ، وكذلك نقرأ : « استفاد منه داعياً لمالكه أحمد بن علي المقر يزي سنة ٨٠٣ » ونجد أسماء أخرى مثل : فتح الله سنة ٨١٠ ، وخليلا بن عمر بن المحتاج الإسعردى . وليس هذا كل ما نجده على الغلاف ، فنحن نجد أيضاً ختم السلطان المؤيد شيخ الذي ولي سلطنة مصر بين سنتي ٨٠٨ و ٨٢٤ وبجانبه إشارة إلى أنه وقف النسخة على مكتبة مسجده . ومعنى ذلك أن المخطوطة انتقلت إلى مصر منذ القرن الثامن الهجري فإن ابن دقماق توفي سنة ٧٩٠ ، ولعل الذي نقلها الصفدي نفسه حين كان يتولى الإنشاء بالقاهرة ، ثم اشتراها - فيما بعد - السلطان المؤيد شيخ ووقفها على مكتبته لينتفع بها طلاب العلم والباحثون . وظل جهابذتهم يطلعون عليها ويدونون ذلك على غلافها في عصور مختلفة ، ومن سجل اطلاعه عليها وانتفاعه بها أحمد بن محمد الحنفى الحموى سنة ١٠٨٧ ومحمد بن محمد الأمير العالم الأزهرى سنة ١١٩١ والشيخ حسن العطار شيخ الأزهر في القرن الماضي ، وله تعليقات وحواش متناثرة على صفحاتها وخاصة على قسم مصر .

وقد نقلت من المغرب نصوص كثيرة في الكتب التي تلتها ، ومثل هذه النصوص المنقولة عن أى كتاب حرية بأن توثق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، وقد ذكرنا آنفاً أن الصَّفَدَى نقل عنه تراجم أندلسية كثيرة في كتابه « الوافى بالوفيات » ونقل ابن فضل الله العمري في ترجمته لابن سعيد بكتابه مسالك الأبصار فقراً من مقدمته للمغرب ، وأهم من ذلك أنه نقل شطراً كبيراً من مقدمات الكتاب المفقودة عن فضل الأندلس مع موازنات بين المغرب والمشرق . ومن نقل عنه أيضاً المقرئى وخاصة ما كتبه ابن سعيد في وصف الفسطاط والقاهرة . ونرى المقرئى في نفع الطيب يذكره عشرات المرات ، وأكثر ما نقرؤه في النفع من أشعار وتراجم للشعراء إنما هو مجلوب منه ، ولا نبالغ إذا قلنا إننا إذا استثنينا مقدمة المقرئى عن رحلته إلى المشرق وبعض من ترجم لهم ممن زاروا المشرق وحجوا البيت الحرام وما كتبه في خواتمه عن إخراج المسلمين من الأندلس وترجمته لابن الخطيب وجدناه لا يعدو أن يكون نقولاً غير مرتبة من كتاب المغرب لابن سعيد ، أو بعبارة أدق من القسم

الأندلسى فى هذا الكتاب . وهى تأخذ شكل سيول مترامية متدافعة من نهر كبير هو كتاب المغرب ، وكانت منعقدة به فى تراجم منظمة ، فإذا هى تصبح أشتاتاً فى غير نظام ، خبر من هنا وخبر من هناك وشعر من هنا وشعر من هناك ، وقد يُبقي المقرئ على الترجمة أو قل قد يقتبسها جميعها مرة واحدة ، وليته صنع ذلك دائماً . على كل حال مثل هذا الصنيع من المقرئ من شأنه أن يوثق الكتاب الأصلى وخاصة إذا لم يتح له ما أتيح للمغرب من كتابته بخط مؤلفه ومن شهادات العلماء عليه بقراءته ومن وقفه على الطلاب . ولا شك فى أن اقتباسات المقرئ وغيره من شأنها أن توثق الكتاب ونسبته إلى صاحبه نسبة صحيحة .

٥

نسخ الأصول وتحقيقها

أول أداة من أدوات التحقيق جمع نسخ الكتاب المخطوطة من المكتبات فى البلاد العربية والغربية ، وحين تتجمع نسخ الكتاب فى أيدينا نرتبها حسب القدم ، ودائماً تُتخذ نسخة المؤلف أو أقرب فروعها إليها الأم التى ننشر على أساسها الكتاب . ولا نترك نسخة المؤلف إلا إذا ثبت لنا أنها كانت مسودة لكتابه عدل عنها وأدخل عليه زيادات مختلفة ، وكذلك إذا كثرت فيها الحروم أو كثر المحو والتآكل ، وحينئذ نقدم عليها نسخة أحد تلاميذه ، فإن لم توجد قدمنا النسخة المنسوبة إلى بعض العلماء الثقات . وإذا لم يكن فى النسخ نسخة منسوبة ولا أخرى مسندة أو مروية نظرنا فى النسخ ، وحاولنا أن نقسمها إلى عشائر متقابلة مفردين كل عشيرة على حدة بميزاتها التى تستقل بها من حيث الضبط المتناظر فيها والأخطاء المماثلة . ودائماً تُعرَفُ صلة نسخة بأختها بما دخل فيها من خلل أو تقديم لبعض أوراقها وتأخير .

وإذا ما استطعنا تقسيم النسخ إلى عشائر أو فصائل نظرنا فى مدى صلة كل عشيرة بالعشيرة الأخرى وجعلنا دائماً أقدم النسخ فى كل عشيرة أمماً لها . وإذا لم

نستطع أن نميز في النسخ بين عشائر متقابلة أثبتنا في الهوامش الفروق بينها جميعاً . متخذين أقدمها أصلاً للتحقيق . وكثيراً ما ترجع النسخ إلى أصل واحد ، وحيث يُسْتَفْتَى به عنها ، ولنفرض أننا وجدنا عشر نسخ من كتاب ولاحظنا أن أربعة منها ترجع إلى أم واحدة اكتفينا بالأم في المقابلة ، وبالمثل لو أننا لاحظنا أن ثلاثاً أخرى ترجع إلى أم واحدة استغنينا بها ، إلا أن تكون الأم نقص منها شيء ، حيث نرجع إلى الفروع . ودائماً ترتفع قيمة النسخة التي يوجد عليها إجازة بالسمع أو القراءة أو الوقف على مكتبة مهمة أو المقابلة والمعارضة على نسخ قديمة . وكانوا يكتبون تاريخ فراغهم من كتابة النسخة ، وقد يذكرون أنهم كتبوها استملاء ، وقد يذكرون أنهم نسخوها من مخطوطة المؤلف أو من مخطوطات أحد تلاميذه .

وليس معنى ما قدمنا أن النسخ غير الموثقة ينبغي إهدارها ، فقد لا يكون لكتاب مهم سوى نسخة متأخرة مليئة بالأخطاء ، وإذن ينبغي نشرها منه ، حتى تظهر نسخة خير منها فيعيد الناشر تحقيقه للكتاب على أساسها ، ويصور ذلك من بعض الوجوه مخطوطة كتاب الرد على النحاة لابن مضاء ، الذي نُشر على أساسها ، وكانت محفوظة بالمكتبة التيمورية فإنها كانت مليئة بالأخطاء ، وصُحِّحت بالمعارضة على كتب النحو ونُفِيت عنها الأخطاء والتحريفات الكثيرة التي كانت تملؤها . وبما يدل على ما للنسخ غير الموثقة أحياناً من أهمية بعيدة نشرة ديوان الأعشى ، فإن جابر ناشره أبلى فيه بلاء طويلاً ، وقد اعتمد — كما أسلفنا — في نشره على مخطوطة منسوبة إلى ثعلب تحمل مبعاً وسبعين قصيدة ومقطوعة وأضاف إليها خمس قصائد وجددها في مخطوطات أخرى مجهولة النسب . وتلقانا في الديوان مطور مكانها بياض في الأصول وتحريفات وتصحيقات مختلفة . ونُشر الديوان في القاهرة نشرة تعتمد على نشرة جابر دون رجوع إلى مخطوطات جديدة . ثم تصادف أن صورت دار الكتب المصرية مخطوطة من المكتبة المتوكلية اليمينية سبق أن أشرنا إليها بها ست وأربعون قصيدة ومقطوعة للأعشى ، ومع أنها غير وثيقة وتتضمن منتحلات على الأعشى كثيرة تعطى الفرصة للمراءى بعض البياضات في النشرتين السالفتين وتصحيح كثير من الأخطاء ، وإعادة نشر الديوان نشرة جديدة . وفي ذلك ما يبين أهمية النسخ المخطوطة

حتى لو كانت متأخرة وغير وثيقة ، وبها تحريفات وتصحيحات ، فقد تصلح بعض التصحيحات والتحريفات في نسخ أخرى .

وينبغي ألاَّ نُنْخِذَ بِقَدَمِ النسخة من حيث هو ، فقد نجد نسختين لكتاب ؛ أحدهما قديمة كثيرة الأخطاء والثانية حديثة دقيقة الضبط لأنها نُقِلَتْ عن أصل أكثر صحة من النسخة القديمة ، وحيثُ يتحتم أن نتخذ النسخة الحديثة أصلاً لتحقيقنا على الرغم من حداثتها . وإذا كان في نص النسخة القديمة التي اخترناها أصلاً مواضعُ خطأ واضح صححناها من النسخ الأخرى ؛ إذ يجب أن ننشر الكتاب في أصح صورة لقراءاته التي رُوي بها أو كُتِب في نُسخ مختلفة . ولا يختلف اثنان في أن رائدنا من النشر والتحقيق أن ننشر الكتاب في الصورة التي أخرجها بها المؤلف بقدر المستطاع .

وينبغي أن نشير إلى أن من كتب العصور السالفة ما كثر تداوله في الماضي حتى أصبح شعبياً ، وحتى أضيفت إليه بسبب شعبيته زيادات مطردة على توالي الأزمنة ، وهي زيادات من شأنها أن تجعل نسخه متفاوتة تفاوتاً واسعاً على نحو ما هو معروف عن كتاب ألف ليلة وليلة ؛ فإن القُصَّاص أدخلوا على حكاياته كثيراً من الزيادات والإضافات مما جعل مخطوطاته تمثل عشائر بل قبائل متباعدة . وفي مثل هذا الكتاب يختار المحقق مخطوطات عشيرة واحدة من عشائره المتعددة ، ويقارن بينها مستخلصاً منها مخطوطة جيدة يجعلها أساساً أو أصلاً لنشره مُوازناً في الهوامش بينها وبين أخواتها في نفس العشيرة ، أما النسخ التي ترجع إلى عشائر مغايرة لصورة عشيرته وفروعها المختلفة ، فيدعها ، أو قل يبعدها ، فلا يدخلها في هوامشه ولا في مقارناته بين نسخ العشيرة الواحدة .

وكان أسلافنا يعرفون أهمية الأصول الصحيحة ، وكانوا يميزون بدقة بين خطوط المؤلفين والعلماء المصنفين ، ولذلك قد يلقانا مثل قول أبي حيان ، وقد نقل عن الجاحظ بعض النصوص : « ومن خطه الذي لا أرتاب فيه نقلت » . وشددوا كثيراً في أن تكون المخطوطة مقابلةً أو معارضةً على نسخ أصلية ؛ وقد اصطَلَحُوا

فيما يتضح سقوطه في أثناء المعارضة أن يُخَطَّ من موضع السقوط في السطر خطٌ معطوفٌ بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الساقط ويسمونه « اللّحق » بفتح اللام والحاء ، سواء أكتب على يسار الصفحة أو على يمينها ، وكانوا يكتبون في نهاية اللحق كلمة « صح » . أما ما يتضح خطؤه فكانوا يمدون عليه خطاً أوله كالصاد ، ولا كانت تشبه الضبة سمو ذلك تضييباً أو تمريضاً أو تصحيحاً ، وصورتها على هذا النمط : صـ وكانوا إذا زادت كلمة أو عبارة ليست من الكتاب نفوها عنه بالحك أو المحو أو الضرب عليها بخط . وقد يضعون نصف دائرة على أول المزيد وأخرى على آخره ، وربما وضعوا بلهما دائرتين صغيرتين .

ولا بد أن نلاحظ أن من المؤلفين من كانوا إذا صنفوا كتاباً وأخذوا عنهم الطلاب عادوا فزادوا فيه زيادات كثيرة ، وقد يزيدون فيه كلما أملوه عليهم بحيث تصبح هناك منه نسخ مختلفة الحجم كبراً وصغراً ، وما يصور ذلك من بعض الوجوه نسخ كتاب الحماسة البصرية لعلی بن أبی الفرج البصري ، إذ يوجد منها ثلاث نسخ بمكتبات إستانبول كتبت في حياة المؤلف إحداهما بمكتبة نور عثمانية كتبت سنة ٦٥١ والثانية بمكتبة عاشر أفندي يظن أنها كتبت قبل سابقتها والثالثة بمكتبة راغب باشا كتبت سنة ٦٥٤ وهي تتفاوت في عدد المقطوعات والقصائد وفي الترتيب والتقديم والتأخير للأشعار ، وطبيعي أن يتخذ المحقق النسخة الأخيرة أصلاً للنشر ، ويقارن في الهوامش بينها وبين النسختين الأخريين ، لأنها آخر نسخة كتبها المؤلف وهي تعد بذلك النسخة التي ارتضاها لتكون النص الذي ينقل عنه .

ومن الكتب التي تصور إضافات المؤلفين وعوّدهم إلى ما كانوا يملونه بالتنقيح والتهذيب كتاب الباقوت في اللغة لأبي عمر المطرّز ، فقد ابتداء بإملائه على الطلاب بمسجد المنصور ببغداد في يوم الخميس ليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين وثلثمائة ومضى في الإملاء مجلساً مجلساً حتى انتهى إلى آخره . وأخذ تلاميذه بعد ذلك يقرءون عليه الكتاب ، وهو يزيد وينقح فيه ، واختار من بينهم نسخة تلميذه أبي إسحق الطبري لتكون القدوة الحسنة ، وسمعها الطلاب وهو يعرضها عليه . وعاد أبو عمر فأضاف إلى الكتاب زيادات جديدة في أثناء قراءته عليه لثلاث بقين من ذي القعدة سنة تسع وعشرين وثلثمائة ، والطلاب

بين يديه يراجعون نسخهم ويدخلون عليها كل ما يضيفه أو يصححه . وزاد في الكتاب بعد ذلك زيادات أخرى ، ورأى أن تكون آخر ما يُزاد عليه ، وجمع لذلك الطلاب في يوم الثلاثاء من جمادى الأولى لسنة إحدى وثلاثين وثلثمائة ، واختار من بينهم أبا إسحق الطبري ليقرا نسخه التي كان قد حررها عليه ، والطلاب من حوله يسمعون معارضين على نسخه نُسخهم . وأعلن أبو عمر أن هذه هي العرصة الأخيرة لكتابه، إذ أُملي على الطلاب في خاتمة مانصه: «هذه العرصة هي التي تفرد بها الأستاذ أبو إسحق الطبري آخر عرصة أسمعها ، فمن روى عنى في هذه النسخة وهذه العرصة حرفاً ، وليس من قولي فهو كذاب على ، وهي من الساعة إلى الساعة من قراءة أبي إسحق على سائر الناس ، وأنا أسمعها حرفاً حرفاً . . . وإنما أطلنا في بيان إخراج أبي عمر المطرز لهذا الكتاب وتعدد هذا الإخراج ، لتتضح فكرة المسودات والمبيضات للمصنفات السالفة ، ولندل على ما كان يأخذ به الأسلاف أنفسهم من تحرر بالغ فيما يملون ويصنفون ، إذ كانوا كثيراً ما يعودون إليه بالتنقيح والإضافة ، بالضبط كما نصنع نحن الآن حين نعيد طبع كتاب لنا نشرناه ، فإننا كثيراً ما ندخل عليه تنقيحات وتهذيبات مختلفة . ومن هنا كانت الطبعة المنقحة الأحداث تلغى الطبعة السابقة لها ، إذ تُعدُّ أكثر منها صحة ودقة . وهذا نفسه كان يلاحظه القدماء على نحو ما رأينا آنفاً عند أبي عمر المطرز ، فإنه طلب أن تكون عرصة الكتاب الأخيرة عليه الإمام المتبوع والعلم المنسوب لروايتها عنه رواية محررة منقحة غاية التنقيح والتحرير، وكأنما ألغى بها نسخ الكتاب ورواياته السالفة . وعلى نحو ما كانوا ينقحون ويزيدون في إملاءاتهم كانوا يصنعون بمصنفاتهم ومؤلفاتهم ، ولذلك شاعت فيها المسودات والمبيضات ، ودائماً تلغى المبيضة المسودة ، كما تلغى العرصة التالية للكتاب عرضته السابقة . ولكن لا تظن أن هذه المسودات لا فائدة لها ، فقد تكون مُحيت بعض كلمات أو سطور من مبيضة نشرها أو سقطت بعض أوراق منها ، حيث نستخدم بالمسودة في تلافى ما سقط أو انمحي ورده إلى موضعه .

وينبغي أن نعرف أن القدماء كانوا يخطئون أحياناً في أسماء المؤلفين بعامل

الاشتباه عليهم ولذلك تجب مراجعة الأسماء التي يضعونها على المخطوطات بدقة ، ويصور ذلك من بعض الوجوه أن الشهرستاني ذكر في أوائل كتابه الملل والنحل فلاسفة الإسلام الذين فسروا كتب الحكمة من اليونانية إلى العربية ، وذكر من بينهم أبا حامد أحمد بن محمد الإسفزاری ، وهو من إسفزار بلدة بين هراة وسجستان . واشتبه الأمر على بعض العلماء فجزم بأن الإسفزاری المذكور هو الإسفراييني ، لاشتراكهما في الكنية والاسم واسم الأب واقتراب الإسفزاری في الصورة الخطية من الإسفراييني . ومثل هذا اللبس كان يحدث في كثير من الأسماء كأن يخلط بين الهمداني نسبة إلى القبيلة والهمداني نسبة إلى همدان بلدة بإيران .

وكانت مخطوطات دواوين الشعر الجاهلية والإسلامية تعود كما أسلفنا إلى روايتين أساسيتين : بصرية وكوفية ، وقد تعود إلى رواة مختلفين ، ولا بد أن يجمع المحقق في نشره لتلك الدواوين بين الروايات المتعددة ، ولكن دون أن يمزج بينها ، ومعروف أن الرواية البصرية تبالغ في التشدد والتوثق ، بينما الرواية الكوفية دونها في هذا التشدد والتوثق . ونضرب لذلك مثلاً ديوان زهير الذي رواه الشنمري رواية مسندة إلى الأصمعي البصري في ثمان عشرة قصيدة ومقطوعة ، وقد أضاف إلى رواية الأصمعي قصيدتين من رواية الكوفيين شك الرواة المحققون في ثانيتهما . وبجانب هذه الرواية رواية ثانية لثعلب الكوفي ، وهي تضيف عشرات القصائد والمقطوعات ، ومن حين إلى حين تنص على أن هذه القصيدة أو تلك المقطوعة من رواية حماد أو ابن الكلبي المعروفين بكثرة الوضع على شعراء الجاهلية . وينبغي على المحقق أن يفصل بين الروايتين في تحقيقه للديوان بادئاً بالرواية البصرية ، لأنها أوثق من أختها الكوفية ، وإذا زادت الأخيرة في بعض القصائد المذكورة في الرواية الأولى أبياتاً أثبتتها في الهوامش ، حتى لا يندخل عليها ما ليس منها ، وإلا أصبحت كأنها رواية جديدة ملفقة من الروايتين . وقد نشرت دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة الديوان برواية ثعلب ، وكان ينبغي أن تضيف إليها الرواية البصرية حتى يستفيع بها الباحثون في توثيق ديوان زهير .

ومثل ثان ديوان النابغة الذبياني ، فقد نُشر نشرات كثيرة ، نشره أول الأمر

« ديرنبورج » في المجلة الآسيوية (١٨٦٨ - ١٨٦٩) وفي سنة ١٨٩٩ نشر في نفس المجلة ملحقاً للديوان . ونشره « الوارد » في مجموعة الدواوين الستة من عمل الشنتمري عن الأصمعي ، غير أنه لم يكتف بعمله في تلك الدواوين ، إذ أضاف إليها زيادات مما وجده منسوباً إلى أصحابها في كتب الأدب . ونُشر الديوان نشرات أخرى ؛ لعل أحدثها نشرة الدكتور شكري فيصل ، وهي من صنعة ابن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤ للهجرة أو قل بشرحه . وبينما تحمل رواية الشنتمري اثنتين وعشرين قصيدة ومقطوعة تحمل رواية ابن السكيت خمساً وسبعين قصيدة ومقطوعة ، وهي رواية كوفية أما الأولى فبصرية إذ تُسند إلى الأصمعي . والمفروض أن من ينشر هذا الديوان لابد أن يجمع رواياته ، ويبدأها برواية الأصمعي ، ثم يتلوها برواية ابن السكيت . مع معارضة الروايتين على رواية التبريزي ، وفي مكتبة فيض الله بإستانبول مخطوطة من هذه الرواية مشروحة مفسرة ، وهي مصورة بمعهد إحياء المخطوطات بالجامعة العربية . ثم يضيف إلى ذلك ما روته كتب الأدب واللغة للنابعة مما لا يوجد في ديوانه ، ويخرج تخريجاً دقيقاً كل قصيدة فيه وكل مقطوعة . ولا بد أن ينظر في شرح البطليوسي المنشور بالقاهرة للديوان ، وهو يلتقي في روايته برواية الأصمعي التي احتفظ بها الشنتمري .

ولا ريب في أن خير نشرة لديوان جاهلي هي النشرة التي نهض بها الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم للديوان امرئ القيس ، وكان قد نشره « دي سلان De Slane » بباريس سنة ١٨٣٧ معتمداً في نشرته على رواية الشنتمري للدواوين الستة المُسندة إلى الأصمعي ، مع بعض زيادات . ونشره « الوارد » في مجموعة الدواوين الستة من مخطوطة مروية عن الشنتمري وألحق به بعض القصائد والمقطوعات . وطُبِع في الدواوين الستة بشرح البطليوسي . ونشره حسن السندوبي مرتباً على حروف المعجم . ولم يكد الأستاذ أبو الفضل يتصدى لنشره حتى جمع رواياته ومخطوطاتها المحفوظة بالمكتبات وبدأ برواية الشنتمري وما اقترن بها من شرح ، وهي الرواية المنسوبة إلى الأصمعي كما أسلفنا ، حتى إذا انتهى منها سرّد رواية المفضل من نسخة الطوسي مما لم يَرَوْه الأصمعي ، وهي سبع وأربعون قصيدة ومقطوعة ، روى الطوسي منها عن ابن الأعرابي ربيب المفضل أربعين قصيدة ومقطوعة ، وبلى ذلك

في نسخة الطوسي ست قصائد ومقطوعات من الشعر القديم الموضوع على امرئ
التميس ، ثم ست وشرون قصيدة ومقطوعة بئينة الوضع والانتحال مثبتة أيضاً في
نسخة الطوسي . وتلا ذلك بزيادات من نسخة السكرى المروية عن علي بن
ثروان الكندي بلغت خمس عشرة مقطوعة . ثم زيادات نسخة أو رواية ابن
النحاس التي تجمع بين رواية الأصمعي وأبي عبيدة وغيرهما ، وهي لا تتجاوز
قطعتين . ثم زيادات أبي سهل الفارسي في روايته عن بعض الكوفيين . ومثل هذا
الصنيع للأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم ينبغي أن يتبع في تحقيق جميع الدواوين
الجاهلية ، وقد أتبع هذا العمل بتحقيق واسع لروايات القصائد والمقطوعات والمقارنة
بينها ، مع ذكر خلافاً ومواضع الزيادة والنقص فيها ، ومع إثبات ما وجده من
الزيادات في كتب المختارات الشعرية المهمة ، وألحق بذلك الشعر المنسوب إلى الشاعر
مما لم يرد في أصوله المخطوطة .

وواضح أنه ينبغي أن يفصل المحقق بين الروايات لأي ديوان جاهلي أو
إسلامي . وما يصور اختلاف الروايات في الدواوين الإسلامية ديوان حسان بن
ثابت ، ولا نلتقي فيه برواية بصرية عن الأصمعي ومعاصريه ، وإنما نلتقي برواية
كوفية للسكرى عن محمد بن حبيب ، وهو من الثقات الذين عُنوا برواية الدواوين
القديمة . غير أن السكرى نص في روايته عنه للديوان أنه سمع منه جزءاً كان
يمليه على الطلاب ، وأن جزءاً آخر لم يسمعه منه ، وإنما وجده في نسخته التي خلفها في
مكتبته من بعده . ويتبادر لنا تَوَّأ ، مما عرفناه في غير هذا الموضع عن السماع من
الشيوخ أن ابن حبيب إنما أُملي ما صحَّ عنده من شعر حسان ، وسمعه منه
السكرى وغيره من تلاميذه . أما الجزء الثاني فإنه لم يصح عنده فيما يظهر ، ولذلك لم
يُملَّه على تلاميذه . وفصل السكرى بين الجزئين دقة منه في التحري . وبذلك
أصبحت روايته للديوان تحمل جزئين : جزءاً وثيقاً في رأى ابن حبيب ، وجزءاً
غير وثيق . وللديوان رواية ثانية جمعت بين رواية ابن حبيب ورواية عالم لغوي
يسمى الأثرم ، وهي تضيف إلى رواية السكرى نحو أربعين قصيدة ومقطوعة
وقد كُتِبَ على نسختها أنها قُرئت على العدوى الراوية الإخباري ، وكان يعاصر ابن
حبيب . وطبيعي أن يبدأ محقق هذا الديوان بالجزء المسموع عن ابن حبيب ،

فهو أعلى أجزاء الديوان ثقة ، ثم يتلوه بالجزء المأخوذ من نسخة ابن حبيب ، حتى إذا فرغ منه تلاه بزيادات رواية العدوى . وطبعي أيضا ألا يضاف شيء من زيادات هذه الرواية إلى الرواية الأولى ، بل تسجل مزياداتها في هوامشها ، حتى لا يخلط بين أجزاء الديوان ودرجات روايته في التوثيق والصحة . وينبغي أن تضاف إلى ذلك المزيادات من شعر حسان في الكتب التاريخية والأدبية ، وأن يلحق بالقصائد والمقطوعات تخريج علمي دقيق في المراجع القديمة .

ومعروف أنه تلقانا دائماً بجانب رواية الدواوين القديمة روايات فرعية لبعض قصائدها ومقطوعاتها وأبياتها منبثة في كتب الشعر والشعراء واللغة والأدب والجغرافيا والتاريخ . وأحياناً تستمد أو تؤخذ من أصل لرواية الديوان أكثر دقة وأصح ضبطاً من النسخة التي وقعت لنا منه ، وقد تستمد من رواية أتم من الرواية التي وصلتنا . ولذلك لا يجوز بحال أن نغفل هذه الروايات الفرعية للديوان حين تحقيقه . وينبغي أن نعرف أنه لا يصح أن نقدمها على رواية الديوان الأصلية ما دامت صحيحة ، بل نتمسك دائماً برواية الديوان التي نشرها مشبتين في الهوامش الفروق بينها وبين الروايات الفرعية . أما في الألفاظ المصحفة والمحرّفة فإننا نثبت الرواية الفرعية ونشير في الهامش أو في الحاشية إلى الرواية الأصلية المغلوطة .

ومن الروايات الفرعية التي ينبغي أن نتلقاها بحذر رواية صاحب الأغاني للمقطوعات التي شدا بها المغنون في العصرين الإسلامي والعباسي ، فإنهم كثيراً ما كانوا يبدلون ويغيرون فيما يتغنون به من أشعار الشعراء ، على نحو ما يتضح من الموازنة بين رواية أشعار عمر بن أبي ربيعة في ديوانه وبين ما تغنى به المغنون من شعره ، فإننا نجدهم يبدلون في بعض ألفاظ المقطوعات التي لحّنوها ، ونراهم يحذفون أحياناً شطراً ويضعون شطراً آخر مكانه ، وقد يقدمون أبياتاً عن مواضعها أو يؤخرونها ، وقد يزيدون بيتاً أو بيتين في بعض المقطوعات ، وقد يمزجون بين بعض مقطوعات الشاعر ومقطوعات غيره من معاصريه . ولذلك يكون من الخطر الاعتماد على الأغاني في تصحيح الدواوين . وكثيراً ما تلقانا في الروايات الفرعية قصائد ومقطوعات لم ترد في رواية الديوان . وقد تلقانا بعض الأبيات . وتعود بعض المحققين أن يُقحم الأبيات على القصائد التي تشترك معها في الوزن والقافية ، وهو

خطاً محض ، إذ يمكن أن يكون للشاعر أكثر من قصيدة اختار لها نفس الوزن والقافية ، ولذلك كان ينبغي أن توضع هذه الأبيات ومثلها القصائد والمقطوعات في الرواية الفرعية بملاحق الديوان . وسنبدي ونعيد مراراً في أنه لا بد أن يلحق بالديوان تخريج واسع لقصائده ومقطوعاته ومزيداته ، بحيث نعرف في دقة ورودها ودورانها في المراجع القديمة .

وعادة حين تتعدد مخطوطات ديوان أو كتاب يضع المحققون المحدثون لها رموزاً ، إما من اسم الراوية مثلاً وإما من اسم المكتبة التي توجد بها المخطوطة أو اسم البلدة الموجودة بها ، فمثلاً قد يدلون على مخطوطة بدار الكتب المصرية بالحرف (د) وقد يدلون عليها بالحرف (ق) إشارة إلى القاهرة إذا لم يكن بها سوى هذه المخطوطة ، أما إذا كانت هناك مثلاً ثلاث مخطوطات منسوبة إلى القاهرة فيمكن إضافة (ا) إلى الأولى فتصبح قا ، وب إلى الثانية فتصبح قب وجيم إلى الثالثة فتصبح قج . ويغلب في الروايات أن يرمز إلى أصحابها لا إلى مكان مخطوطاتها فيقال مثلاً : ص رمزاً إلى الأصمعي وس رمزاً إلى السكري . وقد تنبه أسلافنا إلى فكرة الرمز في أسماء العلماء ونجدها شائعة بين المحدثين ، فرمز البخاري : خ ، ورمز مسلم : م ، ورمز الترمذي : ت ، ورمز النسائي : ن وهكذا . وصنع صنيعهم الفقهاء فكانوا يرمزون مثلاً إلى أبي حنيفة بحرف ح وإلى مالك بوز م ونرى صاحب خزانة الأدب يرمز إلى سيبويه بالحرف س . وهناك رموز وضعوها اختصاراً لبعض الألفاظ ، من ذلك ثنا أي حدثنا ، وأبنا أي أنبأنا ، وأنا أي أخبرنا ، ورحه أي رحمه الله ، وتع أي تعالى ، ورضه أي رضي الله عنه . وكانوا يكرهون الرمز فيما يتصل بلفظ الجلالة وكذلك كرهوا : صلعم بدلاً من صلى الله عليه وسلم . وفي بعض كتب الفلسفة الإسلامية لابن سينا وغيره نجد النساخين يستخدمون مثلاً « مع » بدلاً من محال ، و « مع » بدلاً من معلول ، ولا « مع » أي لا محالة . وواضح أن اختصار الألفاظ قد يوقع في اللبس .

والمهم أن القلماء عرفوا فكرة الرموز التي يستخدمها المحققون اليوم إشارة إلى نسخ المخطوطات أو إلى الروايات ، بل لقد كانوا يعرفون كل القواعد العلمية التي نتبها في إخراج كتاب لا من حيث رموز المخطوطات فحسب ، بل أيضاً من

حيث اختيار أوثق النسخ لاستخلاص أدق صورة للنص . ولعل خير ما يمثل عملهم في هذا الجانب إخراج اليوناني حافظ دمشق المشهور في القرن السابع الهجري لصحيح البخارى ، وكان مما أغراه بذلك أن ابن مالك إمام النحاة في عصره هاجر من الأندلس واستقرّ بدمشق ، فاتفق معه أن يُخرَج صحيح البخارى تحت سَمِّه وأمام بصره ، حتى يكفل لألفاظه كل ما يمكن من دقة ولحركاتها اللغوية والنحوية كل ما يمكن من صحة . ولم يكتف اليوناني في إخراجهِ بنسخة واحدة وثيقة من نسخ صحيح البخارى بل مضى يجمع أوثق النسخ في العالم العربى ، واختار أصلاً لتحقيقه نسخة كانت موقوفة بمدرسة أقبغا آص بالقاهرة ، وقابلها على أصل مسموع للحافظ أبى ذر الهروى ، وأصل ثان مسموع للحافظ أبى محمد الأصيلى ، وأصل ثالث مسموع للحافظ أبى القاسم بن عساكر الدمشقى ، وأصل رابع مسموع على الشيخ أبى الوقت بقراءة السمعاني وغيره من كبار الحفاظ . ونهض بهذا الصنيع فى واحد وسبعين مجلساً ، كان يجواره فيها ابن مالك للمراجعة والتصحيح ، وأمامه جماعة من الفضلاء يسمعون منه ، وينظرون فى نسخ معتمدة من الكتاب . وبذلك كان إخراج اليوناني له يُعَدُّ أصبح إخراج كما كان أداؤه له يُعَدُّ أدق أداء ، مما جعل فروع نسخته تنتشر فى العالم الإسلامى ، وقد طُبعت فى العصر الحديث - وذاعت - نسخة فرعية منها عالية النسبة ، وهى نسخة بخط ابن مالك ، ونراه يسجل على ورقة يجزئها الأخير سماعه لها من اليوناني كما يسجل اليوناني شهادته له بذلك ، وكل منهما يسوق كلامه فى إجلال لصاحبه يصور روح أسلافنا العلمية وما اتسمت به من تواضع رفيع ، أما ابن مالك فيسوق سماعه على هذا النمط : « سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخارى ، رضى الله عنه ، بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبى الحسين على بن محمد بن أحمد اليوناني رضى الله عنه وعن سلفه . وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين فى نسخ معتمد عليها . فكلما مرَّ بهم لفظ ذو إشكال بيَّنت فيه الصواب ، وضبطته على ما اقتضاه علمى بالعربية . وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء أستوفى فيه الكلام مما يُحتاج إليه من نظير وشاهد ، ليكون الانتفاع به عاماً ، والبيان تاماً ، إن شاء الله تعالى .

كتبه محمد بن عبد الله بن مالك حامداً الله تعالى . وقد أنفذ ما وعد به هنا من تأليف كتاب مستقل يبسط فيه بعض المسائل اللغوية والنحوية في أطراف من ألفاظ الحديث ، مستشهداً لها بكثير من النصوص الشعرية ، وسماه : « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » . ويسوق اليوناني شهادته لابن مالك على سماع نسخته منه بهذه الصورة : « بلغت مقابلة وتصحيحاً وإسماعاً بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب ، مالك أزمة الأدب ، العلامة أبي عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، أمد الله ، تعالى ، عمره ، في المجلس الحادي والسبعين ، وهو يراعى قراءتي ، ويلاحظ نطقي ، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصححت عليه ، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه معاً ؛ فأعملت ذلك على ما أمر ورجح ، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر ، والحافظ أبي محمد الأصيلي ، والحافظ أبي القاسم الدمشقي ما خلا الجزء الثالث عشر والثالث والثلاثين فإنهما معدومان ، وبأصل مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي منصور السمعاني وغيره من الحفاظ ، وهو وقف بخانقاه السميساطي . وعلامات ما وافقت أباذر « ه » والأصيلي « ص » والدمشقي « ش » وأبا الوقت « ظ » فليعلم ذلك . وقد ذكرت ذلك في أول الكتاب في فرخة لتعلم الرموز . كتبه على بن محمد الهاشمي اليوناني ، عفا الله عنه . وفي الورقة أو الفرخة التي أشار إليها اليوناني رموز أخرى تبلغ خمسة عشر رمزاً ، وهي تشير بدورها إلى رواة آخرين لصحيح البخاري ونسخهم ، منها : « ه » للكشيميني و « ح » للحموي و « س » للمستمل و « ع » للسمعاني و « ج » للجرجاني و « حه » للحموي والكشيميني و « سه » للمستمل والكشيميني .»

وإخراج اليوناني لصحيح البخاري على هذا النحو يدل بوضوح على أن أسلافنا لم يبتقوا لنا ولا للمستشرقين شيئاً يمكن أن يضاف بوضوح في عالم تحقيق النصوص . ونراه ينص على مكان النسخة لاعلى اسم صاحبها فقط ، وإذا كان قد نقص منها أجزاء مثل أصل أبي القاسم الدمشقي الذي نقص الجزءين الثالث عشر والثالث والثلاثين نصّ على ذلك . ونراه ينصّ على أن جميع الأصول كانت مسموعة ، وهي أعلى المراتب في تحمل أي كتاب . واتباع اليوناني أن يضع لفظ « لا » إشارة

إلى أول الكلام الساقط من أصله ، حتى إذا انتهى ما سقط وضع كلمة « إلى » إشارة إلى آخره .

وكان اليوناني من الدقة بحيث ميّز الأصل الذي اعتمد عليه من الأصول الأخرى ، مثبتاً ما بينه وبينها من فروق . وكثير من المحققين اليوم إذا كانت تحت أيديهم من كتاب نسخ كثيرة اعتمدوها جميعاً دفعة واحدة ، وهو خطأ في التحقيق ، إذ لا بد من اعتماد نسخة بعينها واتخاذها أما أو أصلاً ، مع إثبات ما بين النسخ من خلاقات في الحواشي أو الهوامش . ولا تترك لفظة في الأصل إلى لفظة في بعض النسخ ما دامت لفظة الأصل صحيحة ، أما المصحّف والمغلوط فيتحتم أن يوضع مكانهما الصحيح ويشار إليهما في الهوامش . وحتى ما يخطئ فيه المؤلف سهواً أو غفلة ينبغي أن يصحح ويشار إلى ذلك في الحواشي ، لأنه هو نفسه لو أنه راجع كتابه لصحح غلطه وتصحيحه بيده . وكثيراً ما يسقط حرف أو لفظة من ناسخ الأصل ، وينبغي أن يتلافاهما المحقق واضعاً لهما بين الأقواس المعقوفة هكذا : [. . .] . وأحياناً توجد على هوامش المخطوطات تعليقات ، وينبغي ألاّ تدخل في المتن وأن توضع في الحاشية مع رقم يدل على مواضعها في النص أو أرقام . وقد نجد على هوامش بعض المخطوطات تعليقات تدل على أنها ثمرة معارضات لنسخة الأصل على نسخة أو نسخ أخرى . وموضعها هي أيضاً الهوامش . وذكرنا فيما أسلفنا أن بعض المؤلفين كان يُخرج كتابه عدة مرات ، وفي كل مرة يزيد فيه ويضيف ، وينبغي أن تنشر آخر نسخة إذا وجدت . ومن يعارض كتاب المغرب المنشور على ما اقتبس منه في نفح الطيب يلاحظ أن المقرئ لم ينقل عن النسخة المنشورة التي كتبها ابن سعيد لابن العديم ، وإنما نقل عن نسخة تتأخر عنها كانت بها زيادات كثيرة كتبها ابن سعيد حين ألّى عصاه بتونس أخيراً ، غير أن هذه النسخة سقطت من يد الزمن . ولا يجوز بتاتاً أن نعتمد في نشر كتاب له نسخ متعددة في مكاتب الغرب والشرق على نسخة منه واحدة تقع في أيدينا مصادفة ، بل لا بد من تتبع النسخ الأخرى ، فقد تكون بينها نسخة بخط المؤلف أو بخط أحد تلاميذه أو عليها سماع أو صورة من صور التحمّل أو كتبت في عصر صاحبها أو في عصر قريب من عصره . والطامّة الكبرى أن ينشر محقق

نسخة قريبة إلى يده ويترك النسخ الأخرى ، على حين تكون نسخته مجهولة النسب أو تكثر فيها التحريفات والتصحيقات .

وكثيراً ما يذكر المؤلفون القدماء مصادرهم الى ينقلون عنها ، وحيث ينبغي على المحقق أن يعارض الأصل الذى بيده على مصادره ، ومن يرجع إلى القسم الأندلسي من كتاب المغرب لابن سعيد المنشور بدار المعارف يجد دائماً في هوامشه معارضة نصوصه على مصادرها المنقولة عنها من مثل كتاب الذخيرة لابن بسام وتاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي وجذوة المقتبس للحميدى والصلة لابن بشكوال وكتاب القضاة لأبي عبد الملك بن عبد البر وقلائد العقيان والمطمح للفتح بن خاقان وزاد المسافر لصفوان بن إدريس والمطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية واليتيمة للثعالبي وخريدة القصر للعماد الأصبهاني والبديع في فصل الربيع لحبيب ، غير كتب أخرى كثيرة . وطبعاً رواية ابن سعيد لنصوص من هذه الكتب وما يماثلها تعد رواية فرعية ، ولذلك كان يتحتم مراجعتها على مصادرها وإثبات ما بينها وبين تلك المصادر من اختلافات . وكثيراً ما تلفت مراجعة المصادر إلى ما وقع فيه المؤلف من الأخطاء كأن ينسب كلاماً إلى مصدر وهو من مصدر آخر سهواً ، أو يغفل اسم مصدر عفوياً . وقد يحدث أن يُنشر كتاب من مخطوطات غير موثقة ، فيدخله بعض السقم وبعض التصحيف ، فإذا قابلنا عليه فرعه صحَّحناه على نحو ما نجد عند ابن سعيد في ترجمته لابن شهيد الأديب الأندلسي المشهور ، فقد نقلها عن الذخيرة لابن بسام ، ومن يراجعها على أصله يلاحظ أنه يصوب أخطاءه البيئية في نشرة جامعة القاهرة ، وحرى بالقارئ أن يعود إلى هذه الترجمة ليرى كيف تدخل التحريفات والتصحيقات على النصوص ، وكيف تصححها الفروع الوثيقة . ومرّ بنا أن أكثر ما في نفح الطيب من أشعار أندلسية استمدته المقرئ من كتاب المغرب ، ودائماً كانت نسخة ابن سعيد هي للصحيحة ، لأنها نسخة وثيقة ، إذ هي بخطه ، بينما تخلل التصحيف كثيراً مما أخذ عنها في نفح الطيب ، ولكل ما قدمت كان القسم الأندلسي من الكتاب يصلح كثيراً مما فسد واضطرب في أصوله وفروعه المطبوعة . ولعل في ذلك ما يوضح أهمية معارضة الكتاب المحقق على مصادره وعلى الكتب التي تأخرت عنه وأخذت منه اقتباسات كثيرة أو قليلة .

وقد لا يذكر مؤلف مصادره في كتابه الذي ألفه ، ويكون من السهل أن نرجع إليها ونقوم منها بنصوص الكتاب . ومن خير الأمثلة على ذلك كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي المنشور من مخطوطة حديثة بالمكتبة التيمورية مليئة بالأخطاء والتصحيقات ، حتى إن الناسخ كان يضع أحياناً الشطر الثاني للبيت قبل الشطر الأول ، ولما روى بيتاً صحيحاً . ومعروف أن الكتاب يناقش ثلاثة فصول أساسية من فصول النحو ، هي فصول التنازع والاشتغال وفاء السببية واختها واو المعية الناصبتين للمضارع . وكان طبعياً أن تصحح أبيات هذه الأبواب من كتب النحو المفصلة كما صُحِّحت الأمثلة النثرية المعقدة بالرجوع إلى الأمهات النحوية من أمثال كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والسيرافي على سيبويه والإنصاف لابن الأنباري وابن يعيش على المفصل وارتشاف الضرب لأبي حيان وجمع الهوامع للسيوطي ، غير النصوص التي أشار ابن مضاء إلى مراجعتها المقتبسة منها مثل كتاب الخصائص لابن جني والانتصار لابن ولاد ، وبذلك ذُلِّل كل ما كان في الكتاب من الصعوبات والعقبات .

صعوبات في الأصول والتحقيق

كثيراً ما يُمنَحَى جزء من عنوان المخطوطة أو من اسم المؤلف ، ويمكن التعرف على العنوان والاسم كاملين من مخطوطات أخرى للكتاب أو من اقتباسات كبيرة منه في كتب تأخرت عنه . وإذا كان المحو اسم المؤلف وحده أو اسم الكتاب وحده فإن التعرف عليه حينئذ يكون أسهل ، إذ معرفة اسم الكتاب تساعد على معرفة اسم مؤلفه ، كما أن معرفة اسم المؤلف تساعد على معرفة اسم الكتاب . وكما قدمنا لا يكفي أن نجد اسم مؤلف لكتاب وكذلك عنوانه على الورقة الأولى منه ، بل لا بد من التثبت من ذلك بدراسة الكتاب وبالرجوع إلى كتب الفهارس قديماً وحديثاً .

ويحدث كثيراً في بعض النسخ والأصول أن يسقط منها أوراق ، ويسمى ذلك خروماً وخروماً في النسخة . كما يحدث كثيراً أيضاً أن يضطرب ترتيب أوراقها .
 وحين تكون هناك نسخ متعددة لكتاب يمكن سد الخروم والثغرات كما يمكن ترتيب الأوراق وردها إلى صورتها الأصلية من السياق . أما حين لا يكون هناك إلا نسخة واحدة أو أصل واحد وحدثت فيه خروم فقد يمكن تلافيها من كتب تلت الكتاب ، نقلت عنه نفس الأوراق الضائعة أو الساقطة . أما اضطراب ترتيب الأوراق في النسخة الوحيدة ، فقد يهتدى فيه ترقيمها إن كانت قد رُقِّمَتْ حين كتابتها ، واتباع كثيرون في الترقيم أن يكتبوا أول كلمة في الورقة أسفل الورقة السابقة لها ، حتى يهتدى القارئ إلى نظام تتابع الأوراق إن كان قد حدث خلل فيها .
 وكان كثير من النساخ والمؤلفين لا يتبعون هذا التقليد ، مما يجعل ردّ الأوراق المضطربة فيما كتبوه من نسخ وأصول شيئاً عسيراً .

ومن الكتب التي نجد فيها الآفتين جميعاً: آفة الخروم وآفة اضطراب الأوراق القسم المصري من كتاب : « خريدة القصر وجريدة العصر » للعماد الأصبهاني وكانت منه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية عن نسخة المكتبة الأهلية بباريس غير أنها تنقص كثيراً من أولها ، وأوراقها مضطربة ولا تحمل صورة الترقيم القديمة . ووجدت قطعة من هذا القسم المصري في مكتبة نور عثمانية بإستانبول ، تشتمل على مجموعة كبيرة من التراجم الأولى فيه ، ووجد مختصر للخريدة لعلی رضائی احتفظت بنسخته دار الكتب ، فاستعان الناشر للنص بهذا المختصر ليعيدوا إلى أوراقه ترتيبها الدقيق . واستعانوا في ذلك أيضاً بكتاب المغرب لابن سعيد في جزئه الخاصين بالفسطاط والقاهرة ، لأن ابن سعيد ترجم لكثيرين ممن ترجم لهم العماد في الخريدة ، وكثيراً ما ينقل عنه دون تبديل ، مع الاختصار في العرض . ووجدوا بعد فراغهم من ترتيب الأوراق أن نسخة نور عثمانية لا تلتحم تراجمها مع تراجم نسخة باريس ، إذ بينهما ثغرة ، سقطت فيها ثلاث تراجم للأمير أبي المهند حسام بن مبارك بن قنصه العتميلي ، وهبة الله بن كامل ، وابن الذروري ، ثم فاتحة ترجمة القاضي الجليس التي تبدأ من بقيتها مصورة دار الكتب . وقد نقلوا الترجمة الأولى من مختصر الخريدة المذكور آنفاً إذ لم يجدوها في سواه . ووجدوا الترجمة الثانية يحتفظ بها كتاب

الروضتين لأبي شامة المقدسى نقلا عن الخريدة ، فنقلوها عنه . أما الترجمة الثالثة فوجدوا ابن سعيد ينقلها في كتابه المغرب عن الخريدة ، فأخذوها منه . ورجعوا في فاتحة ترجمة القاضي الجليس إلى الكتب الثلاثة : المغرب والروضتين ومختصر الخريدة ، إذ وجدوها فيها جميعاً . وبذلك التأم القسم المصرى من كتاب الخريدة وأمكن تحقيقه ونشره .

ومن المخطوطات التي شاعت فيها آفة الخروم وآفة اضطراب الأوراق القسم الأندلسى من كتاب المغرب لابن سعيد ، المنشور بدار المعارف في مجلدين . ومرّ بنا أن مخطوطة هذا الكتاب تحتفظ بها دار الكتب المصرية ، وأنها مخطوطة موثقة فقد كتبها المصنف بخطه وعليها — كما مرّ بنا — توقيعات طائفة من العلماء المصريين وإشارات تملك للصمدى ، ووقف للسلطان المؤيد على جامعته ومعها ختمه . فهي نسخة ، أو قل أصل وثيق على النسبة إلى مؤلفه ، وكان القسم الأندلسى فيه يشغل ستة مجلدات منه ، وأصاب الأصل كله عوادي الزمن ، فاضطربت أوراقه واختل نظامها وسقط منها مجاميع كثيرة . واختلف إلى هذه الأوراق الباقية من الكتاب والمجموعة في أربع مجلدات كثير من المستشرقين يحاولون نشر أجزاء منها ، ونشر فولرز الجزء الخاص بالدولة الطولونية ونشر تلكوست الجزء الخاص بالدولة الإخشيدية . وظلت بقية المغرب مهملة ، وظل اليأس يستولى على المستشرقين من نشر الكتاب ونشر القسم الأندلسى منه للنقص الشديد فيه ولاضطراب أوراقه وفقدائها علامات تتابعها . ووُجدت صدقة مجموعة من أوراق هذا الأصل في مكتبة ببلصفورة بالقرب من سوهاج ، وهي أيضاً أوراق متناثرة ضمّ بعضها إلى بعض في غير نظام ، وبينها كثير من أوراق القسم الأندلسى في الكتاب . وقد ضمها المحقق إلى أوراق دار الكتب ، ثم أخذ يرد الأوراق إلى مواطنها الأصلية من صلة الكلام ، مستعيناً بأربع وسائل : أولاً تقسيمات النص لممالك الأندلس وكُورها ، المنتشرة في كثير من أوراقه ، وقد ساعدته في معرفة حدوده وفصوله ، وثانياً ثلاثة فهرس بخط المؤلف احتفظت بها المخطوطة ، وهي فهرس السفر الحادى عشر الخاص بمملكة قرطبة ، وبعض فهرس السفر الرابع عشر وهو يختص بأكثر ممالك مَوَسطة الأندلس ، ثم فهرس السفر

الخامس عشر وهو خاص بممالك شرق الأندلس . وكان القسم يمتد في الأصل من الجزء العاشر حتى الخامس عشر ، وكأن بقية الفهرس فقدت مع ما فقد من أوراق الكتاب . وفي الفهارس الثلاثة المذكورة آنفاً تتوالى الأعلام المترجمة مرتبة ، مما أتاح للمحقق التعرف على اتصال الأوراق في أسفارها الثلاثة . أما السفران الثاني عشر والثالث عشر فلم يكن بين يديه لمعرفة توالى الأعلام فيهما سوى الوسيلة الأولى ، وهي لا تكفى في معرفة ترتيب التراجم وتواليها في السفرين ، ومن هنا تظهر أهمية وسيلتين أخريين ، هما كتاب رايات المبرزين لابن سعيد وكتاب نفح الطيب للمقرئ ، أما كتاب الرايات فكأنه اختصار لكتاب المغرب وتقسيماته وتراجمه ، ولذلك كان رائداً للمحقق مهماً في معرفة سياق الأوراق في النص ، سواء بوضع الشاعر في بلدته الخاصة أو بمعرفة الشعر المنسوب إليه . وبالمثل أعانه كتاب النفح في ترتيب الأوراق ومعرفة نظامها الأصلي عن طريق التراجم التي نقلها عن الكتاب ، وكذلك عن طريق الأخبار والأشعار التي يذكرها ، فإنها في جملتها اشتُقت اشتقاقاً وانتزعت انتزاعاً من المغرب في قسمه الأندلسي ، بحيث يُعَدّ النفح في كثير من جوانبه نسخة ثانية مشوشة أو قل مضطربة من الكتاب . وحين استقام نظام الأوراق ورُدَّتْ إلى سياقها الأصلي وجد المحقق أن أول الأسفار ، وهو السفر العاشر في ترتيب المغرب ، فقدت أوراقه جميعاً ، وكان يشتمل على مقدمات طويلة عن وصف جزيرة الأندلس وخصائص أهلها وفضائلهم ، كما كان يشتمل على تقسيمات مملكة قرطبة ومنصَّتها ، وقد عَيَّنَ المحقق في النفح طبعة دوزي وزملائه مواضع هذا السفر مبيناً أنها تشغل من تلك الطبعة أكثر من مائة صفحة ولم ير إعادة نشرها لأنها منشورة فعلاً في النفح ويكفي التنبيه عليها . أما الأسفار الخمسة الأخرى من الحادى عشر إلى الخامس عشر فقد بقيت إلا أوراقاً سقطت منها في مواضع كثيرة . لعل أهمها حديث ابن سعيد عن منصة إشبيلية وحكامها وخاصة المعتمد بن عباد وأسرته .

وكان بعض الأوراق قد تآكل أعلاها أو أسفلها أو مُحِيت جوانب منها ، وتصادف أن كان في بعض المواضع المحو أو المتآكلة عنوانات لبعض من ترجم

لهم ابن سعيد ، واستطاع المحقق في كل الأحوال أن يعيّن العنوانات من الشعر الذي تلاها واحتفظت به الأصول أو قل المصادر التي كان يأخذ عنها المصنف أو احتفظ به النفع . وكذلك استطاع أن يملأ الأماكن المطموسة والمتآكلة في التراجم بما كان فيها من أشعار . وكان يحدث أن تبدأ الترجمة ويلبها سطر أو سطران في أسفل ظهر الورقة ، ثم يليها خرم ، ويتفق أن يكون ابن سعيد قد نص على نقله الترجمة من مصدر بعينه فكان المحقق يكملها من نفس المصدر على نحو ما يرى القارئ في ترجمة الشريف الطليق الشاعر الأموي المشهور ، فقد انقطعت الترجمة وابن سعيد ينقل عن جندوة المقتبس للحميدى ، فأكملها منها . وسقطت بعد هذه الترجمة طائفة من التراجم دلّ عليها فهرس السفر الحادى عشر ، وكثرتهم ترجم لهم الحميدى في الجندوة وتناثرت أشعارهم وأخبارهم في النفع ، ولم يترجم لهم المحقق ، وإنما اكتفى بذكر مواضع ترجماتهم في الجندوة وفي كتاب رايات المبرزين لابن سعيد . وسقطت أيضاً منصة مدينة الزاهرة بجوار قرطبة ، وكانت حاضرة للمؤيد هشام حفيد عبد الرحمن الناصر ، وسقطت أيضاً أول ترجمة المؤيد وبدأت هكذا : « خشب سفينة نوح عليه السلام وألواحها قطعة ، وظفرون من نسل غم شعيب عليه السلام بثلاث » . وعرف المحقق أن ابن سعيد كان يدوّن نصّاً عن المجلد الأول في القسم الرابع من الذخيرة حيث كان صاحبها ابن بسام ينقل اقتباساً طويلاً عن ابن حيان مؤرخ الأندلس ، دونه عنه ابن سعيد ، غير أن أوله سقط مع الأوراق التي فقدت مع بقية ترجمة الشريف الطليق ، وقد أعاد المحقق العنوان الساقط وهو « المؤيد هشام » ووضع عقبه كلام ابن حيان على هذا النحو : « قال ابن حيان : انهلك هشام طول أيامه . . . ونال في مدة هذا الانهماك والدّعة أهل الاحتياال من الناس الرغائب النفيسة بما ازدلفوا به من أثر كريم أو زخرفوه من كذب صريح ، حتى لقد اجتمع عند نساء القصر ثمانية حوافر عُرِيّ جميعها إلى حمار عُرَيْر المُسْتَحْيَى بالآية الباهرة ، واجتمع عندهن من خشب سفينة نوح . . . » . وبذلك فهم النص والتأم الكلام . ووجد المحقق في ترجمة السهيلي شارح السيرة النبوية المشهور محوّاً ، إذ يمضى الكلام في الترجمة هكذا : « أغار الفرنج على سهيل وخربوه وقتلوا

أهله ويلى ذلك كلام مطموس بعده : « دابة وأتى به إليه ، فوقف بإزائه وقال :

يا دارُ أين البيضُ والآرامُ أم أين جيرانُ على كرامُ »

واحتفظ نفح الطيب بالنص فاجتلبه المحقق منه ، وهو يجرى هكذا : « وقتلوا أهله وأقاربه ، وكان غائباً عنهم ، فاستأجر من أركبه دابة ، وأتى به إليه ، فوقف بإزائه وقال » . وبذلك التحم السياق . وتكثر القطوع كما يكثر المحو في قسم طليطلة ، فمن ذلك أن نقراً في ظهر ورقة اسمًا هكذا : « بن محمد بن سعد الخير ابن الأمير الحكم الربضي المرواني » وبالرجوع إلى الجذوة والبحث فيها عن صاحب الترجمة استطاع المحقق أن يكمل اسمه ، وهو عبد الله ابن عبد العزيز بن محمد بن سعد الخير ابن الأمير الحكم الربضي المرواني . وبالمثل وجد في ترجمة الظافر إسماعيل بن ذى النون قطعاً سقط فيه نحو سطرين من الأصل ، وأكملهما من الذخيرة . كما أكل منها قطعة في ترجمة القادر يحيى بن ذى النون . ويسقط اسم صاحب ترجمة . ويليه كلام يظهر أنه منقول من بعض المصادر ، وبالرجوع إلى كتاب قلائد العقيان للفتح بن خاقان أحد مصادر ابن سعيد عرف المحقق أنه كان ينقل عنه ، فبقية الكلام كلامه ، وهو إنما كان يتكلم عن أبي بكر يحيى بن بى الطليطلى ، فوضع منه العنوان . وتلاه بعبارة ابن سعيد المتكررة إذ يذكر المصدر الذى ينقل عنه فيقول مثلاً : « من القلائد » ونقل المحقق منه نحو سطر ليصل الكلام بما يليه ، وبذلك انتظم السياق . وبالمثل تنبّه في مكان قطع بَطَلِيطِلَة إلى أنه سقط فيه اسم أبي محمد عبد الله العسال زاهد طليطلة المشهور . وقد دلّنه عليه الشعر الوارد معه ، إذ أنشده ابن سعيد في كتابه الرايات مضافاً إليه . وكان أحياناً لا يعثر على ما يملأ القطع من مصادر المغرب ولا من فرعه الكبير النفع ، فيضع كلمة أو كلمات قليلة يدل عليها السياق . ووجد في ترجمة الطبيب أبي إسحق إبراهيم بن الفخّار كلمات كثيرة مطموسة ما عدا العنوان وبعض العبارات ، وقد زادها جميعاً من ترجمته في الجذوة .

ولعل في ذلك كله ما يدل على أهمية معرفة المصادر التى نقل عنها أى مؤلف

في كتابه ، حتى يعارض عليها المحقق النص الذي ينشره ، وبالمثل الكتب التي جاءت بعد كتابة النص ونقلت منه بعض اقتباسات ، فحري بالمحقق أن يرجع إليها جميعاً وخاصة حين تسقط من الكتاب أوراق أو تطمس كلمات أو سطور ، حتى يستكمل ما به يلتئم السياق . ومر بنا أن المؤلفين كانوا أحياناً يراجعون كتبهم ويزيدون فيها ، وحيث أنه ينبغي أن نتخذ أصلاً لتحقيق الكتاب آخر نسخة مزيدة ، لكن ليس هذا ما نريد أن ننبه إليه هنا ، فقد يزيد في الكتاب عالم آخر غير مؤلفه ، وحيث أنه ينبغي ألا نعتمد في نشر الكتاب على صنيع هذا العالم ، فقد غيّر في صورة الكتاب ، وأصبح من الواجب ألا يُنسب إلى مؤلفه الأصلي ، ولذلك حمل المستشرق الألماني روسكا على وستنفلد حين رآه ينشر كتاب عجائب المخلوقات للقزويني من نسخة تحمل زيادات وإضافات كثيرة زادها عالم متأخر عن القزويني ، على حين كانت هناك نسخ قديمة ، كتبها المؤلف بخطه ، وكان ينبغي أن يعتمد عليها في تحقيق الكتاب وأن تُنسخ هذه النسخة المفتراة على القزويني .

ولا يصح أن ننشر كتاباً من نسخة بها زيادات واضحة إلا إذا لم نستطع أن نحصل على نسخة سليمة وكان من الممكن أن ننفي عنه ما دخل عليه من إضافات ، على نحو ما يلاحظ في كتاب « الدرر في اختصار المغازي والسير » لابن عبد البر النمري القرطبي حافظ الأندلس المشهور ، فليس منه سوى نسخة وحيدة محفوظة بدار الكتب المصرية كان يملكها محمد مرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس في شرح جواهر القاموس ، وعليها خط السخاوي المؤرخ المصري المعروف ، فهي نسخة منسوبة ، قرأها السخاوي وتملكها الزبيدي . ولم يكدهم المحقق في قراءتها حتى وجد كلمة « قلت » تردد في تضاعيفها ، ويليه دائماً تعليقات أشبه بالاعتراضات على كلام ابن عبد البر ، ولاحظ أن صاحبها يشير أحياناً إلى السهيلي شارح السيرة النبوية المتوفى بعد ابن عبد البر بأكثر من قرن ، مما يدل دلالة واضحة على أنه عالم متأخر عن السهيلي وابن عبد البر جميعاً . وقد أحال مراراً على كتب ابن عبد البر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب والتمهيد والاستذكار ووضع أحياناً مكان كلمة « قلت » كلمة « فائدة » أو كلمة « مهنا لطيفة » . وقد لا يتقدم التعليق بإشارة تدل عليه ، غير أنه سرعان ما ينهيه بالنهاية المعروفة للاستدراكات ، إذ يختم

تعليقه بمثل قوله : « يرجع الكلام » أو « عاد الكلام » أو « والله أعلم » أو « والله الموفق » أو « والحمد لله » أو « وبالله التوفيق » أو « والحمد لله رب العالمين » . ورأى المحقق أنه لا بد من أحد فرضين : إما أن تكون هذه التعليقات كتبت على هامش النسخة الأصلية التي نُقلت عنها المخطوطة ثم رأى كاتب النسخة أن يدخلها في متنها جهلا منه ، وإما أن يكون الناسخ الذي كتبها هو نفس العالم الذي أضاف هذه التعليقات والتعقيبات . وقد أخرجها المحقق كلها من متن الكتاب ووضعها في حواشيه وهوامشه ، مشيراً إليها بنجوم ، حتى تتميز مما له في الهوامش والحواشي من تعليقات وملاحظات مرقمة . وقد لاحظ أن كاتب التعقيبات كان من أهل الحديث وكان بصيراً بكتب السيرة النبوية ، كما كان فقيهاً سننياً عالماً باختلافات الفقهاء وطرقهم في الفهم والاستنباط ، وكان يتقن اللغة والنحو واختلاف النحاة ، وكان أيضاً بصيراً بعلوم البيان والبلاغة . والواجب دائماً أن تخرج من النسخ الوحيدة التي نحققها مثل هذه الإضافات والتعقيبات حتى نعيد إلى الكتاب صورته الأصلية . وكان مما أعان المحقق على تحقيق الكتاب مقابلته نصوصه على المصادر التاريخية التي استمدت منه والتي ذكرها ابن عبد البر بنفسه ، كما قابل الأحاديث الموثقة فيه على أمهات كتب الحديث . وكان من أهم ما أعانه على تحقيقه فرعان استمدا منه ، هما كتاب « جوامع السيرة » لابن حزم تلميذ المؤلف ويكاد يكون في أكثره نسخة من كتاب أستاذه ، ثم كتاب « عيون الأثر في المغازي والشئائل والسير » لابن سيد الناس ، وقد احتفظ بكثير من نصوص الكتاب نقلها على وجهها الصحيح وأدائها الدقيق . وبذلك وبالرجوع إلى كثير من المراجع المتصلة بالكتاب استطاع المحقق أن ينهض بتحقيقه بقدر ما أدّاه جهده .

وينبغي ألاّ نَغْتَرَّ بنسخة عليها قراءات العلماء أو عليها تملك أو وقف لجامع أو مكتبة أو مدرسة ، فقد يكون بالنسخة أغلاط لا يتبينها المحقق ، ولذلك كان يحسن دائماً معارضة النسخة التي تُتَّخَذُ أصلاً لا على أخواتها من النسخ فحسب ، بل أيضاً على كل المصادر التي يمكن أن تلتقى بها ، ولو لم يصرح بأسمائها المؤلف . وما يوضح ذلك الكتب التي تترجم للصحابة فإنها تروى أحاديث كثيرة دون أن تذكر مصادرها من الأمهات ، وينبغي على المحقق أن يعارضها على كل ما يمكنه من

تلك الأمهات خوفاً من وقوع الأخطاء فيها ، ونضرب مثلاً لذلك المجلد الأول من كتاب سير أعلام النبلاء للذهبي الذي نشرته دار المعارف في القاهرة ، فإن ناشره اعتمد أصلاً لتحقيقه نسخة يبدو عليها التوثيق ، غير أننا لا نقرأ الترجمة الأولى من تراجمه وهي لأبي عبيدة بن الجراح حتى نجد بها أخطاء كثيرة واضحة ، من ذلك ما روى عن موسى بن عقبة في مغازيه من أن عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل من مشارف الشام « خاف من جانبه ذلك فاستمد رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، وواضح أن جانبه محرفة عن كلمة « عاقبة » . ونقرأ في وصف أبي عبيدة أنه كان « لين الشيمة » وهي لين الشكيمة . وفي حديث عن أبي بكر أنه سمع الرسول عليه السلام يقول عن أبي عبيدة : « إنه يُحْشَر يوم القيامة بين يدي العلماء برتوة » أي رمية سهم وكلمة يحشر في الحديث محرفة عن كلمة « يحضر » بالضاد أي يعدو . ونقرأ عن أبي عبيدة أنه حُصِر بالشام ونزلت به ويجيشه شدة فقال معاذ إنه سمع رجلاً يقول : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالبأس ذو كون » فقال : فإلى أبي عبيدة تضطر المعجزة لا أبالك ، فوالله إنه لخير من بقى على الأرض . وكلمة « ذو كون » محرفة عن كلمة « يدوكون » ، أي يمجحون ويلغظون متضايقين ، ومن ذلك حديث خير أن النبي عليه السلام قال : « لأعطين الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه ، يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله ، فبات الناس يدوكون أيهم يُعطاهما » ، أي يخوضون في الكلام ، وهذا يلفتنا إلى أن كلمة بالبأس في كلام الرجل الذي حاوره معاذ محرفة هي الأخرى عن كلمة « الناس » . أما كلمة تضطر في كلام معاذ فمحرفة عن تظن ، وكأن صحة الكلام : « لو كان خالد بن الوليد ما كان الناس يدوكون » ، أي يلغظون شاعرين بضيق ، وكأن الرجل بذلك يفضل خالداً على أبي عبيدة ، فنهزه معاذ قائلاً : « بأبي عبيدة تظن المعجزة » ، أي العجز . ونكتفي بذلك ، لنلفت ناشئة المحققين إلى الحذر من النسخ التي يُظن أنها صحيحة ، وأيضاً من الحذر من القعود عن الرجوع إلى المصادر التي يمكن معارضة ما بأيديهم من نصوص عليها ، حتى يستطيعوا بحق أن يستخلصوا للكتاب الذي يحققونه صورة صحيحة دقيقة . ولا بد أن يعنى المحقق بشرح الغريب من الألفاظ وضبط الأعلام حتى لا يجد قارئه صعوبة في قراءته وفهمه .

ويحتاج نشر الدواوين وكتب المختارات من الأشعار والموشحات إلى فقه دقيق بعلم العروض وأذن واعية لا تند عنهما عثرة عروضية في بيت أو عثرة موسيقية في موشح ، مما قد يتدخل على المخطوطات من النسخ القدماء ، أو مما قد يتعثر فيه المحقق الذي لا يتقن العروض ولا يملك أذناً موسيقية حساسة أو قل مرهفة تقيس الأنغام قياساً دقيقاً ، وليس هنا مجال عرض بعض كتب الشعر التي نُشرت وكثرت فيها الأخطاء ، وإنما يكفي أن أشير إلى مقال نُشر في الجزء الأول من المجلد الثالث عشر من مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة عدد مايو سنة ١٩٥١ يصور ما في تحقيق غرسية غومس لكتاب رايات المبرزين لابن سعيد، من أخطاء عروضية في بعض أشعاره ومن أغلاط في أبياته ، كأن تُقرأ كلمة «أكوابنا» أكواسنا، وكلمة «شيبها» شهبها ، وكلمة «وُجْد» وَجْهًا ، وكلمة «مَطَرِحًا» مَطْرَفًا ، وكلمة «فغم» بمعنى انتشرت الرائحة نعم ، وكلمة «صاغت» ضاعت وكلمة «قديم» تديم ، وكلمة «ضافي» صافي ، وكلمة «رجلت داياته» وجلت آياته ، وكلمة «ميفعة» أي التل ميقعة ، وكلمة «جاحم» من الجحيم «حائم» وكلمة «أصلها» أضلَّها ، وكلمة «الشر» السير ، وكلمة «رهج» أي الغبار «وهج» بالواو ، وكلمة «كلوح» كلوح ، وكلمة «زفرته» رقدته ، وكلمة «الغريض» وهو المغنى الحجازي المشهور الغريد ، وكلمة «الباس» الناس ، وكلمة «الهجر» الحجر . إلى غير ذلك من أغلاط واضحة ، وهي تكثر عند ليلى بروفنسال فيما نشره ، مثل كتاب القضاة للنباهي ومذكرات الأمير محمد ، وهما ليسا من كتب الشعر ومختاراته ومع ذلك لا تحصى فيهما الأخطاء ، حتى إنها لتتسرب في الكتاب الأول إلى آيات الذكر الحكيم .

وحتى الآن لم نتكلم عن صعوبات الخط العربي لتشابه الحروف فيه كالباء والتاء والثاء والياء الموصولة وكالجميم والحاء والحاء وكالذال والذال . وأدخل ذلك من قديم لبساً كبيراً في قراءة الكلمات وخاصة أنهم كانوا لا ينقطون الحروف في أول الأمر ، وفكروا كثيراً في وضع علامات تفرق بين الحروف المنقوطة والمهملة ، وكأن التنقيط نفسه لم يقض على المشكلة ، فاقترحوا أن يوضع تحت الحرف المهمل نفس النقط الذي يوضع فوق مثيله المعجم . وقد يضعون تحته أو فوقه همزة

صغيرة . وقد يكتبون حرفاً صغيراً مثله ، وقد يضعون فوقه خطاً أفقياً قصيراً أو علامة كقلامة الظفر مضجعة على قفاها ، وهي تلتبس على من لا يعرفون هذا المصطلح وخاصة في حرف السين فيظنونهُ شيئاً . غير أن هذه الاصطلاحات جميعاً لم تقض بدورها على المشكلة ، فقد ظل التصحيف في قراءة الأسماء والكلمات ووقع فيه كثير من العلماء النابهين على مر العصور ، مما جعل أسلافنا يتعقبون تصحيقاتهم ، ويؤلفون في ذلك كتباً مختلفة من أشهرها كتاب التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري ، وهو يسجل فيه ما حدث من تصحيف في أسماء بعض الرواة في الأسانيد وكذلك في بعض ألفاظ الأشعار . وفي كتاب الخصائص لابن جني والمزهر للسيوطي من ذلك فصلان طريفتان تعقبا فيهما سقطات طائفة من العلماء . ومن هنا نفهم لماذا ظل أسلافنا يعدون الإملاء أعلى مراتب العلم حتى تؤخذ اللغة والشعر بنفس ألفاظهما وصورتيهما اللغوية والنحوية ، وتشددوا في ذلك ، فلم يقبلوا رواية من صحفى ، وهو الذى يأخذ روايته وعلمه عن الصحف المخطوطة من غير أن يلتقى فيهما العلماء ، مخافة أن يقع في خطأ بسبب تشابه الحروف في الكتابة ، وسَمَّوْا مثل هذا الخطأ بالتصحيف .

ومعروف أنه نشأ منذ القرن الثانى للهجرة أجيال كثيرة احترفت الوراقة أو بعبارة أخرى نَسَخ المخطوطات ، وكان كثير منهم يحسن الخط ولا يحسن العربية ، فكان يخطئ فيما يكتب ، وقد ينسخ من نسخته وراق ثان على شاكلته فيضيف إلى أخطائه أخطاء جديدة ، وربما نسخ من هذه النسخة الثانية وراق ثالث من طرازهما ، فراكمت الأخطاء . وهى أخطاء لا تقف عند التصحيف لبعض الكلمات فقد تمتد إلى إسقاط بعض العبارات من النص ، فيضطرب نظام صياغته ويصبح تصحيحه عسيراً منتهى العسر ، ووصف ذلك الجاحظ في القرن الثالث للهجرة فقال : « لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعانى أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام . ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر ، فيسير فيه الوراق الثانى سيرة الوراق الأول ، ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدى الجانية والأعراض المفسدة حتى يصير غلطاً صرفاً » .

وإذا كان الجاحظ يلاحظ ذلك على المخطوطات المتداولة في وقته ، وجميعها كانت إما من عصره أو من عصر قريب منه لا يتجاوز قرنًا من الزمن ، فإن ما حدث بعد ذلك للمخطوطات التي حملتها عصورنا الماضية المتطاولة وتعاقب عليها النساخ بالتصحيح وبتثرت الكلام أدهى وأمر . وأيضاً فإن من المخطوطات ما كُتب بخط كوفي وقراءته تحتاج إلى تدريب خاص ، ومثله الخط المغربي وله مصطلحات لا بد لمن ينشر مخطوطة منه أن يقف عليها كأن يضع مؤلفهم ونسأخهم نقطة الفاء تحتها ، وكأن ينقطوا القاف نقطة واحدة ، وكأن يضعوا الفتحة تحت الشدة لا فوقها كما نصنع ، أما الكسرة تحت الشدة فيضعونها تحت الحرف . وتشابه عندهم استدارة الدال والراء وشكل الكاف والظاء ويكتبون لكن « لاكن » وهؤلاء هكذا « هاءولاء » إلى غير ذلك من خصائص خطية إن لم يقف عليها ناشر المخطوطة المغربية وقوفاً بيناً أفسد نشرها إفساداً على نحو ما حدث في نشرة فولرز للقطعة الخاصة بالدولة الطولونية من كتاب المغرب لابن سعيد ، وكذلك في نشرة تلكوست للقطعة الخاصة من الكتاب بالدولة الإخشيدية وما تبعها من تراجم الشعراء وقد صُحِّحت القطعتان جميعاً في الجزء الذي طبعته ونشرته جامعة القاهرة من كتاب المغرب ، وهو الجزء الخاص بالفسطاط . ومن المسلم به أن التصحيفات والتحريفات إذا تكاثرت في مخطوطة كتاب ليس له سواها وجب العُدول عن تحقيقها إلا إذا كانت هناك مصنفات يمكن أن يستعان بها في تصحيحها ونشرها على نحو ما مرَّ في حديثنا عن كتاب الرد على النحاة .

وقد يُظنُّ أن المخطوطة إذا كانت بخط المؤلف كُفِيَ المحقق مثونة تقويم ما قد يكون بها من تصحيفات أو أخطاء ، وهو ظن لا يستقيم إلا إذا أثبت مؤلفها على هوامشها ما يدلُّ على أنه راجعها وصحَّحها وقوم ما بها من بعض العوج والاضطراب ، إذ كثيراً ما يسهو المؤلف في أثناء كتابته وخاصة إذا كان عَجَلاً ، فيسقط منه غلط في النقط أو في الشكل أو تسقط منه كلمة أو كلمات ، ويتضح الساقط في الشعر بأكثر مما يتضح في النثر لارتباطه بموازين العروض . وقد يخطئ في بعض أسماء المصادر والأعلام والأماكن ، ومن أجل ذلك كان ينبغي مراقبة المحقق لنسخ الكتاب الذي ينشره حتى نسخة المؤلف ، ونضرب مثلاً من القسم

الأندلسي من كتاب المغرب لابن سعيد فإنه نقل في ترجمة أبي حفص عمر بن الشهيد نصاً ، وقال إنه اقتبسه من الذخيرة سهواً ، إذ الصحيح أنه اقتبسه عن جنوة المقتبس للحميدى . وفي ترجمة أبي عبد الله بن شرف ينشد هذا البيت :

هم زهرة الدنيا على أنهم جفوا وهم موضع اللقيا حتى لإنهم بانوا

وواضح أن كلمة «حتى» تكسر البيت وأنه كان موضعها كلمة مثل «ولو» أو نحوها ولكن سرعة ابن سعيد في الكتابة جعلته يسهو هذا السهو مع أنه كان شاعراً نابهاً . ومراقبة المؤلف أحياناً تسهل حين يذكر مصادره التي ينقل عنها ، فيضع بذلك في يد محققه أدوات مراقبته ويغنيه عن كثرة التنقيب والتنقيب ، أما حين يحجم عن ذكر مصادره فإن مراقبته تصعب ، وعلى محققه ألاَّ يدخر وسعاً في مراقبته بالرجوع إلى المصادر التي تشترك مع كتابه في مادته والأخرى التي تنقل عنه . وقد تصبح مراقبة كتاب ضرباً من العنت وبخاصة الكتب الأدبية التي تشبه دوائر معارف ، إذ لا بد لمحققها من أن يتصفح كتب المكتبة العربية من كل صنف : من المعاجم والكتب اللغوية والتاريخية والجغرافية ودواوين الشعراء وكتب الشعر والأدب حتى لا يفوته غلط في كلمة ولا في علم ولا في اسم مكان ولا في بيت من الشعر أو في كلمة من النثر .

والحق أن التصحيف عبء ثقیل على المحققين ، وقد عني به رجال الحديث عناية واسعة منبّهين على ما وقع من تصحيف في الرجال أو الرواة وفي المتن أو نصوص الأحاديث ، من ذلك ما نصوا عليه من تصحيف ابن معين الحافظ المشهور لاسم العوام بن مراحم بالراء والجيم ، إذ ظن أن اسم أبيه مزاحم بالزاي والحاء . ومن ذلك تصحيف الصولى للحديث النبوى : « من صام رمضان وأتبعه ستاً » وهي الأيام البيض الستة فقد أملاه « شيئاً » بالمعجمة . وعمل المحدثين في هذا الباب وتسجيل تحريفاته أوسع جداً من عمل اللغويين وأيضاً ما ألفوا فيه من مصنفات ، وخاصة في تمييز أسماء الرواة والرجال .

ولا بد أن يميز المحقق للمخطوطات بين ضربين من الغلط عند المؤلفين ، ضرب ينشأ من السهو ، وهذا من حقه تصحيحه ، وضرب آخر ينشأ من التطور اللغوى مع مر

الزمن واستخدام المؤلفين عمداً لبعض الكلمات والعبارات العامية ، ويكثر ذلك منذ القرن السادس الهجرى . وهذا الضرب الثانى من الغلط يجب على المحقق ألا يصلحه ، وخاصة إذا كان المؤلف قد كتبه بيده ، لأنه إن صنع أزال النص عن صورته الحقيقية . ونضرب مثلاً لذلك كتاب المنهل الصافى لابن تغرى بردى المؤرخ المصرى المشهور فى القرن التاسع الهجرى ، ففيه أغلاط لغوية وتعبيرية مختلفة لاحظها محققوه فى أثناء نشرهم للجزء الأول منه ، من ذلك إلحاق ابن تغرى بردى علامة الجماعة وهى الواو بالفعل المسند إلى الجمع بالضبط كما نطق اليوم فى عاميتنا المصرية . ومنها قوله : « كان سعد الدين خصيصاً عند السلطان الظاهر برقوق » وكلمة خصيصاً لا توجد فى اللغة ، إنما يقال من خاصة فلان . ومنها قوله : « كان فلاناً مهاباً » كما نقول فى عاميتنا ، والصحيح مهيباً . ومثل هذه الأغلاط عند المؤرخين والمؤلفين المتأخرين ينبغى ألاّ تمس ؛ لأنها تصور حقائقهم اللغوية وما حدث من تطور فى العربية . ولم يلبث أن ظهر ابن إياس بعد ابن تغرى بردى فلاّ تاريخه بالكلمات العامية ، ونخطئ خطأ بالغاً إذا حاولنا تصحيح لغته وردّها إلى العربية الفصيحة .

٧

نمات للتحقيق

كل كتاب ينهض بتحقيقه شخص ينبغى أن يقدم له بترجمة مختصرة عن مؤلفه أو مؤلفيه إن تعدّوا ، ثم يوضح منهج تأليفه ، وخاصة إذا كان معقداً ، ثم يتحدث عن مصادره التى حُشدت فيه وأُخذت عنها مادته . ويشير إلى اعتماد صاحبه على المشافهة والمشاهدة إن كان قد اعتمد عليهما الكتاب فى نصوصه . ثم يتحدث عن قيمته ومدى إضافاته للبحوث الأدبية أو العلمية المتصلة به ، مبيّناً صلته ببعض الفروع التى أخذت عنه ، كما يبين مدى إفادة الباحثين منه واضعاً أمامهم من الأضواء ما يجعلهم ينتفعون به أكبر نفع . ثم يصف نسخته أو نُسخه

التي اعتمد عليها في نشره وصفاً دقيقاً ، يصف خطها ونوعه ومدى نقطه وتشكيله وعدد أوراقها وطول الورقة وعرضها ومساحة المكتوب منها وعدد سطورها وما دخل عليها من خروم أو تمزيق أو اختلاط أو نقص والمداد الذي كتبت به وما عليها من تاريخ يحدد زمن كتابتها ، وما عليها أيضاً من وقف أو تملك أو إجازة أو سماع أو قراءة لبعض العلماء وما قد يكون عليها من حواش . ومن المحققين من يضع مع وصفه للنسخة أو النسخ نماذج مصورة توضح خطها وخواصه . ويوضح المحقق الطريقة التي اتبعها في تحقيق الكتاب وكيف ذلّل ما فيه من صعاب ، مبيّناً أمهات المصادر والمراجع التي استعان بها في تحقيقه .

ولا بأس من أن يتوسع المحقق أحياناً في مقدمة الكتاب الذي ينشره إذا كان ذا فائدة علمية طريفة أو فوائد جليّة ، وخاصة إذا كان من شأنها أن تحدث تأثيراً كبيراً في دراسة علم من العلوم . وما يصور ذلك من بعض الوجوه كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، فقد ناقش نظرية العامل النحوية مناقشة علمية قوية ، راداً إليها جميع العقاب والصعاب التي تقف حجر عثرة في سبيل الناشئة من مثل تقدير العوامل والمعمولات وكثرة العلل والأقيسة والتأريين والفروض غير العملية ، مما لا حاجة للناشئة به ، وما تكلمت صورته ومسائله في أبواب النحو ، حتى جعلته علماً مستغلقاً يعزّ على الطلاب المبتدئين فهمه . ولكي يوضح نظريته درس في تفصيل أبواب التنازع والاشتغال وفاء السببية وواو المعية ، وعرض لكثير من البحوث النحوية المتكلّفة مثل متعلقات المجرورات ، والضماير المستترة . وقد بسط المحقق ذلك كله في مدخل الكتاب ، ثم رأى أن يطبق نظرية ابن مضاء تطبيقاً عاماً على كل أبواب النحو ، فحاولا النفوذ إلى رسم تصنيف جديد له ، يقوم على نفس الركنين اللذين أقام عليهما ابن مضاء دراسته لواو المعية وفاء السببية والاشتغال والتنازع ، وهما : الانصراف عن نظرية العامل ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات . وتكاد كل محاولة في تيسير النحو — بعد نشر هذا الكتاب — تكون قد اعتمدت عليه وعلى مدخله قليلاً أو كثيراً .

وقد لا يحمل الكتاب المحقق نظرية جديدة ، ولكنه يحمل قيمةً أدبية وتاريخية مهمة ، وحينئذ ينبغي على المحقق بسطها وتوضيحها ، ولعل خير مثال يصور ذلك

رسائل الصاحب بن عباد وزير البويهيين التي نشرتها دار الفكر العربي ؛ فقد كُتِب لها مدخل تحدث عن بني بويه والصاحب وسيرته ، ثم فصل القول في قيمة الرسائل التاريخية وما تصور من حروب عضد الدولة البويهى مع أخيه فخر الدولة وقابوس بن وشمكير ومع الروم وابن حمدان ومع وهسوذان في أذربيجان . وبين المدخل ما تضيفه الرسائل إلى كتب التاريخ في كل ذلك من معلومات جديدة . وتلى ذلك عهود للقضاة ورجال الحسبة والحكام تصور حكم البويهيين للرعية ومدى عدالتهم مع تفاصيل بالغة الأهمية . وكانت دولة البويهيين شيعية ، ولكنهم لم ينتصروا للشيعه ضد غيرهم كما تصور ذلك رسائل الصاحب ، ونراه ينزع نزعة واضحة إلى الاعتزال ، إلى غير ذلك من دلالات سياسية واجتماعية كثيرة في الرسائل صورها المدخل ثم تلاها بالحديث عن القيمة الأدبية للرسائل موضحاً رسومها وخصائصها الأسلوبية توضيحاً تاماً .

ومثل ثالث هو كتاب الدرر في اختصار المغازى والسير لابن عبد البر ، فقد أوضح المحقق في مقدمته آراءه في جوانب من السيرة وفي الفقه وبعض نقده لأحاديث غير وثيقة . من ذلك ذهابه إلى أن السيدة عائشة رضى الله عنها تسلك في أوائل من أسلموا ، إذ أسلمت في أول الرسالة النبوية ، وهي كما يقول صغيرة ؛ وفي ذلك ما يخالف المشهور عن سنها وأنها اقترنت بالرسول عليه السلام بعد الهجرة وهي بنت تسع ، ويعمد ابن عبد البر من أكبر الحفاظ للحديث لا في الأندلس موطنه وحده بل في العالم العربي كله . وما خالف فيه المشهور عند الفقهاء ذهابه إلى أن صوم رمضان فرض في السنة الأولى للهجرة والمشهور أن فرضه كان على رأس ثمانية عشر شهراً من الهجرة النبوية . وذهب في حديثه عن مقاسم خير وأموالها إلى أنها فتحت جميعاً عنوة . وصور المحقق نقده لبعض الأحاديث وبعض الأخبار ، مما يوضح قيمة كتابه بجانب كتب السيرة المختلفة .

ولا بد من التقييد بالتقسيمات التي وضعها المؤلف لكتابه ، وينبغي ألا ندخل إليها عناوين جديدة إلا عند الضرورة القصوى كما ينبغي العناية بالترقيم وهو وضع العلامات الفاصلة بين الجمل ، ومن أهم ما ينبغي العناية به النقطة والتحرى الشديد في معرفة موضعها ، وعادة توضع في آخر كل فقرة نقطة ، وكان الأسلاف يرمونها

في صورة العدد هـ مجوفة، أما إذا وضعوا في داخلها نقطة هكذا ٥ . كان معنى ذلك أن النسخة معارضة أو مقروءة . والنقطة لا توضع في آخر الفقرة فقط ، بل توضع أيضاً فاصلة بين عباراتها حين لا تكون موصولة، فإن وصلها قد يقع في لبس خطير. ونضرب لذلك مثلاً، يدل على ما قد يحدث من إيهام حين لا توضع النقطة ، ساقه السبكي في ترجمته لداود بن علي بن خلف الأصبهاني إمام أهل الظاهر في أثناء حديثه عن موقف الفقهاء من خلافه في بعض المسائل الفقهية ، فقد كان بينهم من يعتدُّون بخلافه مطلقاً ، ومن يعتدون به إلا فيما خالف القياس الجلي ، ومن لا يعتدون به أبداً مثل إمام الحرمين ، وكان يقول : المحققون من علماء الشريعة لا يقيمون لأهل الظاهر وزناً . وعلّق على قوله القاضي الحسين بن عبد الله بما يفيد في الظاهر أن الشافعي راعى رأى داود الظاهري في إيجاب مكاتبه العبد القوي الأمين لتحريره من الرق ، إذ قال إنه لا يمتنع من ذلك . وفهم ابن الرفعة الفقيه المشهور هذا الفهم الظاهر فاستم الردّ على إمام الحرمين بأن الشافعي أقام لداود وزناً ، والعبارة تجري عند السبكي على هذا النمط: «ذكر إمام الحرمين أن المحققين لا يقيمون لأهل الظاهر وزناً . وفيه نظر ، فإن القاضي الحسين نقل عن الشافعي أنه قال في الكتابة : وإني لا أمتنع عن كتابة عبد جمع القوة والأمانة ، وإنما أستحبّه للخروج من الخلاف ، فإن داود أوجب كتابة من جمع القوة على الكسب والأمانة من العبيد ، وداود من أهل الظاهر وقد أقام الشافعي لخلافه وزناً ، واستحبّ كتابة من ذكره لأجل خلافه » . والنص يحمل ثلاثة أقوال : قول للشافعي ينتهي عند كلمة الأمانة . ثم قول للقاضي الحسين يتحدث فيه عن الشافعي ورأيه وأنه راعى الخلاف الذي يوافقه داود ، لا أنه وافقه ، إذ يمتنع ذلك لسبب طبيعي وهو أن الشافعي توفي سنة ٢٠٤ وتوفي داود سنة ٢٧٠ ، فهو متأخر عنه ، ولا يمكن أن يوافق المتقدم المتأخر ، ومن هنا كانت قراءة ابن الرفعة : «أستحبه » بكسر الحاء على أنها تنمى كلام الشافعي خطأ محضاً . وينتهي كلام القاضي الحسين عند كلمة العبيد ويبتلى قول ثالث هو تعليق ابن الرفعة على ما فهمه خطأ من كلام القاضي الحسين من أن الشافعي أقام لداود وزناً . ولو وضعت النقط داخل هذه العبارة وقرئت كلمة «استحب » بفتح الحاء فعلاً ماضياً لاستقام الكلام على هذا النحو :

«ذكر إمام الحرمين أن المحققين لا يقيمون لأهل الظاهر وزناً . وفيه نظر ،

فإن القاضي الحسين نقل عن الشافعي أنه قال في الكتابة : « وإنى لا أمتنع عن كتابة عبد جمع القوة والأمانة » . وإنما استحبته للخروج من الخلاف [أى بين الفقهاء في عصره] فإن داود أوجب كتابة من جمع القوة على الكسب والأمانة من العبيد . وبقية النص لابن الرفعة الذى ظن أن كلمة « استحبته » من تنمة كلام الشافعي وقرأها بكسر الحاء فزاد كلام القاضي الحسين إيهاماً فوق إيهام .

ولا بد أن يفرق المحقق بين صور الأقواس الصغيرة والكبيرة ، فالأقواس الهلالية : () تُستخدم عادة في آى الذكر الحكيم ، وعلامات التنصيص « » تستخدم في الأحاديث النبوية وفي أسماء الكتب وفيما يقتبسه صاحب الكتاب من غيره للدلالة على أوله ونهايته . وتستخدم الأقواس المعقوفة : [] للتكميلات والإضافات من خارج النص ، حين يكون في الكلام طمس أو يكون فيه نقص لبعض الألفاظ وتستكمل من نسخ أخرى أو من المصادر التى ينقل عنها المؤلف ، وكذلك حين تضاف كلمة أو حرف جراً أو عطف إلى الكلام مما يظن أنه سقط من النسخ . وقد يوضعان وبينهما أصفار للدلالة على نواقص في الأصل لا سبيل إلى استكمالها . وعادة يضع المستشرقون في نشرهم للمخطوطات قوسين حادى الزاويتين هكذا < > لما يضاف تخميناً مكان المفقود في النسخة ، وقد يضعون قوسين مربعين مزدوجين [] لما ينبغى أن يحذف من الكلمات . أما الحروف التى ينبغى حذفها من النص في أثناء القراءة فقد يضعونها بين قوسين مموجين هكذا { } تقويمياً للسياق . أما الكلام المضطرب في النص فقد يضعون قبله وبعده علامة + إشارة إلى اضطرابه وأن الناشر تعذر عليه فهمه . وإذا كان في الأصل بياض نبيه عليه الناشر في الهوامش ، وعادة يُفَصِّلُ بينها وبين المتن بخطوط فاصلة ، وفيها توضع عادة المقابلات في القراءة بين النسخ وكذلك شروح الألفاظ الغريبة ، وقد يوضع فيها تخريج النصوص وقد يُلْحَقُ التخريج بالكتاب أو بديوان الشعر . وينبغى وضع الفاصلة في السجع ، وفي عطف العبارات بعضها على بعض ، ولا بأس من وضع علامات الجمل الاعتراضية والاستفهام والتعجب . ويحسن تمييز العنوانات بحروف كبيرة أما أسناد الأحاديث في كتبها الخاصة فيحسن أن تميز بحروف أصغر من حروف المتن . وينبغى ضبط الأعلام ضبطاً دقيقاً وشكلاً ما يلتبس منها شكلاً كاملاً ، وبالمثل ينبغى شكل الآيات القرآنية

والأحاديث النبوية ، وكذلك ينبغي شكل الأشعار والألفاظ الغريبة والأمثال . وإن كتاباً من كتب المختارات الشعرية أو ديواناً من الدواوين ينشر دون شكل وضبط لا يُعَدُّ ذلك تحقيقاً بأي وجه من الوجوه . وتحسن المحافظة على أبواب الدواوين الشعرية كما وزعها رواتها ، وقد ترتب حسب حروف المعجم .

ووضع أرقام الأصل أساسى في التحقيق ، وهي توضع على جوانب الكتاب في الطبع مشيرة إلى أرقام الأوراق، وعادة يُقرَن وجه الورقة من المخطوطة بالحرف «و» هكذا مثلاً ٦٥ وأي وجه الورقة الخامسة والستين، على حين يقرن ظهرها بالحرف «ظ» هكذا ٦٥ ظ أى ظهر الورقة الخامسة والستين في الأصل . وإذا كانت النسخة التي اعتمدت للنشر مصورة ، وضع مع الرقم بدلا من ظ حرف ا هكذا ٦٥ ا أى ظهر الورقة الخامسة والستين ومع الرقم أيضاً بدلا من و حرف ب إشارة إلى وجه الورقة التالية أى السادسة والستين ، فتكتب هكذا : ٦٦ ب . ويوضع مع الرقم في أول الصفحة التي يقابلها ألف مائلة هكذا : / ومن المحققين من يضع خطأً رأسياً هكذا : ا أو نجمة هكذا * وقد يكون من الخير أن تستخدم العلامة الأولى لأنها أكثر وضوحاً .

ومرّ بنا أن القسم الأندلسي من المغرب كان أوراقاً مضطربة وزّعت على أربع مجلدات بدار الكتب ثم ألحق بها مجلد من « بلصفورة » فأصبحت خمس مجلدات ، ويوضح هذا الاضطراب للأوراق الحاجة الشديدة لوضع أرقام الأوراق على جوانب الصفحات حتى تُعرَف مواضعها في المجلدات إذ نجد مثلاً الورقة ٩٣ في المجلد الأول تليها الورقة ٢٠٤ وليس هذا فحسب فإننا نجد الورقة ١٥٣ في المجلد الأول تليها الورقة رقم ٢ في المجلد الثالث . ولهذا كان من الحتم أن يوضع رقم كل ورقة على مقام هو رقم المجلد الخاص بها ، فمثلاً ٨٩ ظ تعنى أن ما يلي من الكلام يقع في ظهر الورقة ٨٩ من المجلد الرابع ومثلاً ٣ ظ تعنى وجه الورقة الثالثة من المجلد الثالث ، وهكذا . ومن المحققين من يرقم السطور في صفحات الكتاب واضعاً لها على الجانب المقابل لأرقام الصفحات ، وتكتب الأعداد خماسية هكذا : ٥ ، ١٠ ، ١٥ .

وبجانب هذه الأرقام الخارجية يحسن أن توضع في كتب التراجم أرقام داخلية تتعاقب فيها تراجم النص شعراء وغير شعراء ، على نحو ما يتضح مثلاً في القسم

المصري من كتاب الخريدة والقسم الأندلسي من كتاب المغرب ، وقد بلغ رقم التراجم في الكتاب الأول ١٤١ وفي الكتاب الثاني ٥٤٧ . وإذا كان الكتاب قصائد ومقطوعات مثل المفضليات والأصمعيات وكتب الحماسة رُقِّمت حتى يمكن الإحالة على أرقامها تيسيراً على الباحثين . وفي كتاب مثل رسائل الصاحب بن عباد الموزع على الأبواب رُقِّمت فيه رسائل كل باب على حدة . وينبغي أن ترُقِّم كتب الأحاديث حين يعنى محقق بأحدها على نحو ما صنع الشيخ أحمد شاكر في ترقيمه لمسند ابن حنبل . ودائماً توضع لحواشي الكتاب وهوامشه التي تكتب في أسفله أرقام ممتدة في كل الصفحات توضح مكان الهامش أو الحاشية .

ومما ينبغي العناية بترقيقه كتب القراءات ، وهي عادة تذكر آيات القراءات في السورة متعاقبة ، ومع كل آية وجوه الخلاف فيها بين القراء ، وقد تذكر في مناقشتها لهذه الوجوه آيات أخرى من السورة أو من سور أخرى . ويحسن أن توضع أرقام سلسلة للآيات التي تختلف فيها القراء من كل سورة وتذكر بعد كل رقم آيته ورقمها في السورة لأن المؤلف لا يذكر عادة كل آياتها وإنما يذكر فقط آيات الاختلاف في أثناء عرضه لوجوه الخلاف في الآية . ويحسن التمسك في كتابة الآيات وحروفها بما يطابق قواعد الضبط في المصحف الأميري المطابق للمصحف العثماني القديم ، كما يحسن التزام المحقق بقراءة حفص المشهورة التي تطبع على أساسها المصاحف في مصر والعراق والبلاد العربية ، تيسيراً على القارئ ، حتى ينتفع بالكتاب على الوجه الأكمل .

وأخيراً ينبغي على المحقق لأي كتاب أو ديوان أن يلحق به فهرس تزيد النفع به ، وهي تختلف من كتاب إلى كتاب ، فكتاب في القراءات ينبغي أن تفهرس آياته التي ورد فيها الخلاف بين القراء مرتبة بحسب أوائلها على حروف المعجم ، ويوضع فهرس أيضاً للأعلام الواردة فيه . وكتاب في الحديث ينبغي أن يوضع فهرس لأحاديثه مرتبة بأوائلها على حروف المعجم أيضاً ، مع فهرس للرواة ورجال السند . وكتاب تاريخ يوضع له فهرس بأهم الأحداث مع فهرس للأعلام والأماكن والبلدان . وديوان من الشعر يوضع فيه فهرس للقوافي مرتبة على الروى ، وفهرس للأعلام من الرجال والنساء ، ويحسن أن ترتب حسب الأسماء لا حسب الكنى والألقاب ،

وإذا كان العلم مشهوراً بكنيته أو بلقبه ذكراً وذكر معها ما يشير إلى أن يكشف عليه في اسمه. ويحسن أن لا يعول في الترتيب على كلمة «أبو أو ابن» فمثلاً أبو حيان وابن حيان يوضعان في الحاء. ويوضع فهرس للقبائل والأرهاب ، وفهرس للأماكن والبلدان. ولا بأس، إذا كان الديوان قديماً، من وضع فهرس لألفاظه أو قل معجم : أو على الأقل وضع فهرس لما ورد به من ألفاظ لم يرد ذكرها في المعاجم القديمة . وقد ألحق «لأيل» بنشرته لديوان عبيد بن الأبرص فهرساً للكلمات النادرة التي تكررت عنده ولم تأت عند غيره . وحاكاه في ذلك «كرنكاو» في نشره لديوان طفيل الغنوي . وكان يحسن أن يضع لكل من الشعارين معجماً خاصاً . وديوان متأخر أو كتاب متأخر يحسن أن يوضع فيه فهرس للكلمات والمصطلحات العامة التي وردت عند الشاعر أو المؤلف . وقد وُضع للقسم الأندلسي من كتاب المغرب لابن سعيد أربعة فهارس : فهرس للأعلام ، وفهرس للأماكن والبلدان ، وفهرس لمصادره المذكورة فيه ، وفهرس للمراجع التي انتفع المحقق بها في أثناء تحقيقه . ودائماً لا بد من فهرس لموضوعات الكتاب ، وإذا كان كتاب تراجم وضع لتراجمه فهرس مستقل عن فهرس الأعلام . والمدار في كل كتاب على ما ينفي بمضمونه ومحتوياته . فكتاب فيه ألفاظ فارسية يوضع لها فهرس خاص ، وكتاب مثل بخلاء الجاحظ يوضع فيه فهرس لألوان الطعام المبتوثة فيه وللأزياء والملابس والعادات . وكتاب أدبي يشتمل على بعض آي الذكر الحكيم وبعض الأحاديث النبوية وبعض الأشعار وبعض الأمثال وبعض الأعلام وأسماء البلدان توضع له فهارس لكل هذه الأنواع .

وواضح من كل ما قدمت أن تحقيق أي كتاب أو ديوان ليس عملاً هيناً يسيراً ، بل هو عمل شاق مرهق ، إذ تمتد فيه صعاب لا تكاد تحصر ، صعاب في جمع النسخ وفي فحص عناوينها والتوثق من نسبتها إلى مؤلفيها ومن مادتها ومضمونها ، وصعاب في مقابلة النسخ ومعارضتها على كل ما أخذت منه أو استمدت وعلى كل ما اشتق منها من روايات فرعية ومن اقتباسات ونقول ، وصعاب في التدرب على قراءة خطوطها ، وصعاب في إصلاحات سقطات الكلام وتصحيقات النساخ وتحريفاتهم ، وصعاب في سدّ ثغراتها وترتيب أوراقها إن كانت قد أفسدها

التداول والقدم وأيدى الجهال ، وصعاب في رد الكتاب إلى صورته الأصلية إن كانت قد دخلت عليه زيادات ، وصعاب في رَمِّ ما تآكل منه وانطمس ، مع إقامة المراصد المختلفة من كتب المكتبة العربية على كل ما يذكر في النص من أحداث ومن أشعار وأبنية كلام وأماكن وأعلام ، وهي صعاب ما تزال تأخذ بخناق المحققين للكتب والدواوين ، وما يزالون ينفقون في تذليلها الأعوام الطوال ، حتى يستطيعوا أن يستخلصوا من نسخ الكتاب الذي يحققونه نصًّا نقيًّا صافيًّا مهيئًا لينتفع به الباحثون أكبر انتفاع ويفيدوا منه أعظم فائدة .

الفصل الرابع

المصادر

١

تنوع المصادر

تتنوع المصادر تنوعاً واسعاً : ومنها ما هو أصيل ومنها ما هو فرعى ثانوى . ويمكن أن نضع فى الأولى بالقياس إلى دراسة شاعر ديوانه ورواية معاصريه لأخباره وكل ما يتصل به ، وبذلك تصبح المصادر الأصلية موزعة على مدونات مكتوبة وروايات مسموعة ، وهى بدورها تكتب وتظل لها قيمتها الشفوية وأنها أخبار شهود عيان ، أبصروها وسجلوها أو سجلها عنهم الرواة .

وترجع أصالة هذا النوع من المصادر إلى أنه أقدم ما عُرف عن الموضوع الذى ندرسه . وأنه لم يدخله تحوير مع مرور الزمن إلا ما قد يحدث من تحوير طفيف . وعادة يظل فى صورته الأولى دون تعديل أو تحوير . ولنفرض أن مصدراً من المصادر الأصلية تُرجم ، ولم يبق منه إلا ترجمته ، فإن أصالته تضعف . لأن المترجم ربما حوّر فيه أو عدّل ، ومعروف أن بعض الكتب التى تُرجمت من العربية إلى اللاتينية فى العصور الوسطى فقدت أو قلّ فقدت أصلها العربى ، وتظل لها قيمتها إلا أن يعثر الباحثون على أصلها ، وحينئذ تهبط قيمة الترجمة اللاتينية إزاء الأصل الأصيل . وطبعى أن تكون للمصدر الأصيل قيمة رفيعة ، لأنه هو الذى يحمل ما نبحت عنه من الأفكار والمشاعر ، يحملها بصورتها الطبيعية الحقيقية .

ولارىب فى أن أكثر المصادر أصالةً هو ما كتبه المؤلف بيده ، وكذلك ما أملاه وأجاز روايته عنه ، وقد مرّ بنا مدى عناية القدماء بتحسّل الكتب وتوثيقها وما وضعوه لذلك من صور إجازات بالسماع والقراءة والتناول ، وهم بذلك إنما كانوا يريدون من جهة المحافظة على المصادر الأصلية ، ومن جهة ثانية كانوا يريدون التوثق من هذه

المحافظة وأنه لم يَدْخُل تلك المصادر أى تحريف . وكذلك لم يدخلها أى تنقيح ،
فهى لا تزال بصورتها التى تركها عليها المؤلف ، لم تَجُنْ عليها أية يد جانبية ،
لا بتشويه ولا بتحسين .

وقدَمُ المصدر جزء لا يتجزأ من أصالته ، ومسألة القدم مسألة إضافية ، فما
قد يكون قديماً بالقياس إلى شاعر مثل شوقي فى العصر الحديث قد يُعَدُّ جديداً
بالقياس إلى ما يضاف إلى شعراء العصر العباسى مثلاً . فالمدار على الموضوع
وصلة المصدر الزمنية به . وقد يكون المصدر حديثاً ، ولكنه يحمل كثيراً من النقول
عن القدماء ، مثل الصبح المنبى فى الكشف عن حيشة المتنبي للبديعى المتوفى
فى القرن الحادى عشر الهجرى ، فهو حديث من جهة تأليفه ، ولكن يحمل مادة
قديمة كثيرة تتصل بالمتنبي وحياته وخصائص شعره ، وإذن ينبغى أن نميز فيه بين
ما هو قديم وما هو حديث .

وتدخل فى المصادر الأصلية سجلات الدواوين الحكومية ، وتتضح أهميتها
فى التعرف على شخصيات الأدباء المعاصرين الذين عملوا فى الحكومة أو وُظِّفُوا
فى الدواوين ، فشاعر مثل حافظ إبراهيم نستطيع أن نتعرف على مولده
وشهاداته وتنقله فى وظائف الدولة وسلوكه من خلال المعارف عنه فى سجله
الديوانى . وما يدخل فى تلك المصادر عند الكتاب ما نشره فى الصحف
والمجلات من مقالات ، فكاتب مثل محمد حسين هيكل تفيد الكتابة عن أدبه
أكبر فائدة من الرجوع إلى مقالاته فى صحيفتى السياسة اليومية والسياسة
الأسبوعية ، للتعرف على أفكاره وآرائه والنفوذ إلى ما يمكن أن يكون قد حدث
عنده من تطور فى أدبه وأساليبه وآرائه ومبادئه . ويدخل فى المصادر
الأصلية مسودات الشعراء ، وهى بالغة الأهمية لأنها ترينا مدى تنقيحهم
لأشعارهم إن كانوا قد نقحوا فيها ومدى حسَّهم بالألفاظ والكلمات ، وهذه
المسودات حرة بأن تكون الحقائق الأدبية الخاصة بصاحبها والتى نستخلصها منها
صحيحة ما دام قد خلفها من ورائه ، أما حين نطلب إلى شاعر أن يعطينا مسودة
لبعض قصائده ويلبى طلبنا فقد يصنع من أجلنا مسودة خاصة ، وحتى لو لم
يصنعها فإن مجرد انتخابه لإحدى مسوداته قد يكون مضملاً لنا فيما نُسقطه عليه

من أحكام أو نَسِمُهُ به من خصائص . ولذلك كان ينبغي الاحتياط في طلب المسودات من الشعراء الأحياء . وبالمثل ما يُفَضُّون به كتابياً من آراء في عمل شعرهم وتنقيحه قد يكون بدوره لا يعبر عن الحقيقة تعبيراً دقيقاً .

ومن المصادر الأصلية المذكرات واليوميات ، ومنها ما هو عام مثل مذكرات محمد حسين هيكل التي كتب فيها عن السياسة المصرية في النصف الأول من القرن الحاضر ، إذ كان أميناً للجنة التي وضعت الدستور المصري لسنة ١٩٢٢ ، وشارك في أحداث السياسة المصرية من حينئذ حتى قيام ثورتنا المجيدة لسنة ١٩٥٢ ، فطبيعي أن تكون هذه المذكرات مصدراً أساسياً في الكتابة عنه أو قل مصدراً أصيلاً ، إذ لا تُعَرَّفُ آراؤه السياسية ولا الدور السياسي الذي نهض به دون الاطلاع عليها اطلاعاً كافياً . وقد تكون اليوميات والمذكرات خاصة بالأديب على نحو ما يلاحظُ فيما دبَّجه بعض الأدباء من ترجمات شخصية لأنفسهم كما هو معروف عن أحمد أمين في كتابه «حياتي» وطه حسين في كتابه «الأيام» . وبمقدار بَوح الكاتب عن حياته وأحداثها وتجاربها وكل ما عاناه فيها ، غير متستر ولا مُخَفَّ شيئاً من حقائقه تكون قيمة يومياته ومذكراته وما يصنع لنفسه من ترجمة ذاتية . وهو إذا عَمِيَ فيها الحقائق أو موَّهها أصبحت لا جَدْوَى لها ، بل أصبحت عديمة القيمة .

ويدخل في المصادر الأصلية الأغاني الشعبية حين نتحدث عن أدب أمة من الأمم ومثلها القصة والأقاصيص الشعبية لأنها جميعاً تصوِّر لنا طوابع الأمة وعاداتها وتقاليدها وصُورَ تعبيرها عن أفراحها وأحزانها وآلامها وأعراسها ، وحتى قصة ، أو قل ملحمة مثل ملحمة عنتره حين نعرف أنها أُلْفَت في القاهرة للعهد الفاطمي ، ثم أخذت تتطور بمصر حتى أصبحت ملحمة العرب في حروبهم مع أعدائهم على مر التاريخ حتى عصر المماليك نستطيع أن نميز فيها بين ما هو حقيقي وما هو أسطوري ، وأن نعرف العادات والتقاليد الحربية في أزمنة تأليفها وما كان يطوف بالناس من آمال وما كان يراودهم من حُبِّ للمغامرات ، وقد نقف من خلالها على شيء من السلوك الأخلاقي والاجتماعي .

أما المصادر الثانوية الفرعية فهي كثيرة ، وعادة تُعَدُّ الدواوين الشعرية

مصادر أصلية ، أما ما يروى منها في كتاب فيعد فرعياً ، فمثلاً ديوان جرير برواية ابن حبيب يُعدّ مصدراً أصيلاً ، وما أخذ منه ورُويَ في كتب النحو مثلاً أو في كتاب الأغاني يعد ثانوياً أو فرعياً ، لأن الراوى قد يغير فيه كلمة نسيبها وقد يغير شطراً . وكان المغنّون أحياناً يضيفون إلى بعض المقطوعات أبياتاً يستحسنونها أو يرون نظمها وإضافتها ، ولذلك كان ينبغي الاحتياط إزاء ما يروى صاحب الأغاني من أشعار الشعراء . أما ما يرويه من أخبار الشعراء فيُعدّ فيه مصدراً أصيلاً ، لأنه رواه عن معاصرين لهم ، وهو بذلك يحمل أقدم المصادر التي بين أيدينا فيما يختص بأخبارهم حتى ليصبح في أحوال كثيرة المصدر الوحيد .

وتُعدّ في المصادر الثانوية كل المصادر المتأخرة عن المصادر الأصلية . فمثلاً تراجم الشعراء العباسيين في القرنين الثاني والثالث للهجرة حين يُعنى بها كتاب متأخر مثل مسالك الأبصار لابن فضل الله العمري يُعدّ مصدراً ثانوياً بالقياس إلى كتاب الأغاني للأصبهاني . وأهمية هذا المصدر وأمثاله من المصادر الثانوية أنها قد تحمل اقتباسات من مصادر أصلية ، وقد تدلنا على مصادر مهمة مفقودة ، وتزودنا ببعض نقول عنها ، وبذلك تضع تحت أعيننا مادة جديدة تفيد منها في بحوثنا المختلفة . على أنه ينبغي ألا نثق بأخبارها تَوّاً ، فقد تحمل أخباراً متهمة تضللنا في الحكم على الشاعر أو الأديب ، ومن أجل ذلك يحسن دائماً مقارنة ما فيها من أخبار وحقائق أدبية بالمصادر الثانوية الأخرى للتأكد من صحتها .

ويدخل في المصادر الثانوية بالقياس إلى دراسة الشعراء كل ما يساعد على فهمهم وفهم أشعارهم ، وبذلك تدخل شروح دواوينهم وتدخل الكتابات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي تصور لنا روح العصر الذي عاشوا فيه ، وهي تختلف في أهميتها ، فمنها ما يصبح ضرورياً للبحث ، حتى ليُعدّ مادة أساسية من مواده . وهل نستطيع أن نفهم زياداً وخطابته ، أو الحجاج وخطبته دون أن نتمثل عصرهما وأحداثه التاريخية تمثلاً دقيقاً ؟ وبالمثل لا نستطيع أن نفهم المتنبي دون أن نعرف الظروف الثقافية والاجتماعية والتاريخية والسياسية التي تقلّب فيها وتنفس ، مما يضطرنا إلى الرجوع إلى مصادر شتى في عصره ، حتى نفقه شعره فقهاً دقيقاً ونستطيع تفسيره وتحليله .

استخدام القدماء للمصادر

مرّ بنا في غير هذا الموضع أن الرواية الشفوية ظلت غالبية على كثير من المعارف في التشريع الإسلامي وغير التشريع، وأن الحديث النبوي ظل يُروى على مدى الحقب والأزمان، وأن هذا الطابع للرواية ظل مسيطراً على التأليف أجيالاً متعاقبة. وبذلك كانت المشافهة — وظلت — المصدر الأول المعتمد بين العلماء حتى بعد انتشار التدوين واستقراره، فالأساس أن يأخذ التلميذ عن أستاذه مستمعاً منه وراويّاً عنه، وخاصة في المعارف الشرعية والأدبية واللغوية والتاريخية. وأعدّ ذلك من قديم إلى أن تظهر فكرة السند الذي يوضع أمام الخبر، وهو يعني إثبات الشاهد الأول الذي سمع الخبر: ثم من حمّله عنه من جيل إلى جيل. فالراوي للحديث مثلاً من القرن الثالث الهجري لا بد أن يذكر الرواة بينه وبين الراوي الأول الذي سمعه من الرسول عليه السلام، ويسمعه منه تلاميذه، فيروونه، ويظل يحمله جيل إلى جيل، وبذلك طالت أسانيد الحديث. وهذا نفسه حدث في الأخبار التاريخية على نحو ما يصور ذلك تاريخ الطبري، فكل خبر يُشفّع بسند: وما نزال ننتقل من سند إلى سند، وقد يحمل الخبر أكثر من شاهد ويحمله عنهم رواة متعاقبون، وبذلك تعددت صورة الخبر الواحد وتعددت أسانيدُه. وبالمثل نجد أبا النرج الأصبهاني يحوّل كتابه «الأغاني» إلى أخبار مُسندة إلى رواتها: فكل خبر وكل شعر معه رواته على مر الأجيال. وكذلك صنعوا برواية اللغة والنحو، فأسندوا فيهما لكل عالم روايته أو رأيه، وإن لم يتمسكوا بنظام السند الدقيق. ولا شك في أن هذه العناية بالرواية والمشافهة جعلت المادة التي يحملونها حيّة، إذ لسان يحملها عن لسان، وكأنما ينطقها صاحبها بلسانه، مهما تطاولت الحقب.

وهذه المصادر الحية أو الشفوية هي أولى المصادر في الأدب واللغة، وقد عُني بها القدماء كما قدمنا عناية واسعة، فكل خبر وكل رأى وكل شعر وكل نص يُذكر رواته ومن سمعوه من شهود العيان، ويأخذ هذا شكل سيول متلاحقة

حتى بعد العناية بالتلويين والتصنيف ، وما الكتب المدونة الأولى إلا مجموعات من روايات ، تتوالى في صفوف من الشهود . ويكفى أن نرجع إلى كتاب الأغاني الذي يبلغ واحداً وعشرين مجلداً ضخماً فسزاه مجاميع هائلة من أسانيد ، فع كل شعر وكل خبر السند الشاهد على صحتها وصدقهما ، بقدر ما استطاع أبو الفرج أن يؤدي الأمانة العلمية في ذلك . ومثل صنيعة صنيع القالي في كتابه الأمالي . فالرواية والمشافهة دائماً أساس في كل ما يدون العالم في اللغة أو على الأقل أساس في أكثر ما يؤلف ويصنف . وكان ذلك دافعاً لهم على شدة التحري في السماع ودقة الضبط للغة وللأشعار ، كما كان دافعاً لهم على التلمذة على الأساتذة النابهين وأن يحافظوا على المادة العلمية بصورها وهيأتها وكل ما تمتاز به من سمات خاصة : لفظية وغير لفظية .

وجعلهم هذا الصنيع منذ أول الأمر يتنبهون لفكرة المصادر ، فكل خبر معه مصدره ، وكل كلمة معها مصدرها ، عناية لم تحظ بها لغة ولا أدب كما حظي الأدب العربي ولغته . وقد أخذت تتكون فيهما طبقات من الحفاظ للروايات على شكلة طبقات المحدثين ، ويصور ذلك السيوطي في مؤثره ، فيقول : « وظائف الحافظ في اللغة أربعة ، أحدها — وهو أعلاها — الإملاء . . . وطريقته في الإملاء كطريقة المحدثين سواء : يكتب المستملي أول القائمة : مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا ، ويذكر التاريخ ، ثم يورد المملئ بإسناده كلاماً عن العرب والفصحاء فيه غريب يحتاج إلى التفسير ، ثم يفسره ، ويورد من أشعار العرب بأسانيده ومن الفوائد اللغوية بإسناده وغير إسناده ما يختاره . وكان هذا في الصدر الأول فاشياً كثيراً ، ثم مات الحفاظ وانقطع إملاء اللغة والشعر . . . وآخر من علمته أملى على طريقة اللغويين أبو القاسم الزجاجي وله أمال كثيرة في مجلد ضخمة ، وكانت وفاته سنة تسع وثلاثين وثلثمائة » .

والسيوطي يبالغ في اختتامه لطبقة اللغويين الممثلين بالزجاجي ، فقد ظل الإملاء بعده على نحو ما هو معروف عن أمالي القالي المتوفى سنة ٣٥٦ وأمالي المرتضى المتوفى سنة ٤٣٦ . ومنذ القرن الثالث الهجري يزدهر تصنيف الكتب ، ويظل التصنيف في اللغة والأدب مطبوعاً بطوابع الإملاء والرواية الشفوية والعناية بالأسانيد ،

على نحو ما يلقانا في كتاب الأغاني للأصبهاني ، وقد أشرنا إلى ذلك مراراً . وأخذت تظهر عند المصنّفين في اللغة والشعر وغيرهما عناية شديدة بذكر المصادر الأساسية التي اعتمدوا عليها في تأليف مصنّفاتهم مع عنايتهم مع ذلك بالأسانيد التي تحملها إلى أقصى حد ممكن ، إذ هي المصادر الأصلية الأولى التي ينبغي دائماً الرجوع إليها ، وانظر مثلاً مقدمة معجم أبي منصور الأزهري المتوفى سنة ٣٧٠ والذي سماه تهذيب اللغة فستراه يعرض لقارئه أئمة اللغة الذين اعتمد عليهم في مادة كتابه متحدثاً عن حياتهم بإيجاز وعن آثارهم اللغوية التي انتفع بها ، وقد بلغوا أربعة وثلاثين إماماً ، في مقلّمتهم الخليل بن أحمد الذي تبعه في ترتيب معجمه على مخارج الحروف . ونصّ على سبعة بجانبهم طعن في روايتهم لما دونوا في كتبهم من السقيم والمصحّف والمحرف ، وذكر بين هؤلاء المتهمين ابن دريد والليث بن المظفر وأحمد بن محمد البشتي ، وسجل على الأخير طائفة من أخطائه . ثم يقول مبيناً دقته : « ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صحّ لي سماعاً منهم أو رواية عن ثقة أو حكاية عن خطّ ذي معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتي ، اللهم إلا حروفاً وجدتها لابن دريد والليث بن المظفر في كتابيهما ، فبيّنت شكّي فيها وارتباني بها ، وستراها في مواقعها من الكتاب ووقوفي فيها » . ووضح أن الأزهري اشترط على نفسه أن لا يدون في كتابه إلا ما سمعه عن العرب شفاهاً ، وكان قد أقام في بواديهم مدة من الزمن ، وإلا ما رواه عن الثقات عن شيونهم ممن سماهم من أئمة اللغة ، أو عن بعض كتب هؤلاء الأئمة التي سماها في التعريف بهم في مقلّمته مشروطاً فيها أن تكون مكتوبة بخط أحد علماء اللغة الثقات . ويزيّف : كما أسلفنا ، كتابات سبعة من اللغويين ذاعت كتاباتهم في الناس ، ويعترف بأنه روى عن اثنين منهم حروفاً هما الليث تلميذ الخليل الذي قيل إن معجم العين المنسوب إلى أستاذه من صنعه ، وابن دريد صاحب معجم الجمهرة ، ويقول إنه أورد هذه الحروف مع بيان اتهامها لها في مواضع إيرادها المختلفة . وعلى هذا النحو عيّن الأزهري مصادره مبيناً الوثيق منها وأنه كوّن منه مادته ، كما بيّن المتهم الذي نقل عنه بعض حروف يسيرة .

وكلما تقدّمنا مع الزمن وجدنا اهتماماً بالغاً بالمصادر ، ومن يرجع إلى كتاب

المختص في اللغة لابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ - وهو معجم موزع على الموضوعات والمعاني - يجده يذكر في مقدمته مصادره التي استقى منها مادة كتابه ، وعلى رأسها كتب الأصمعي المتوفى سنة ٢١٥ ، وخاصة كتبه في السلاح والإبل والخيول ، وقد نشر « هفر » الكتابين الأخيرين كما أسلفنا في غير هذا الموضع ، ومثل هذه الكتب كتب أبي زيد معاصره في الغرائز والجرائم ، وكتب أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني المتوفى حوالي سنة ٢٥٠ وتتناول الأزمنة والحشرات والطير ، وكتابا أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٣ : غريب الحديث ، والمصنف وهو في ألف باب ، ويحتوي مائتين وألف شاهد ، وهو أول معجم عربي كبير رتب على الموضوعات مثل كتاب المختص تماما . ويذكر ابن سيده من مصادره أيضا كتب ابن شميل المتوفى سنة ٢٠٣ من مثل كتاب الصفات وكتاب غريب الحديث ، وكتب ابن الأعرابي المتوفى سنة ٢٣١ من مثل كتاب النوادر وكتاب أبيات المعاني وكتاب أسماء الخيل ، وكتب يعقوب بن السكيت المتوفى سنة ٢٤٣ وعلى رأسها كتاب إصلاح المنطق المنشور بدار المعارف ، وكتاب الألفاظ وقد نُشر له تهذيب في بيروت ، ويذكر الأزهري في مقدمة معجمه أن الكتاب كان يقع في ثلاثين جزءا . ومن الكتب الأخرى لابن السكيت التي اعتمد عليها ابن سيده كتاب الفرق ، وهو مذكور في كتاب المعرب للجواليقي ، وكتاب الأصوات ، وكتاب الزبرج ، وكتاب المثني والمكني والمبني والمؤاخي وهو مذكور في المزهري ، وكتاب المد والقصر أو الممدود والمقصود وذكر ابن جنى في الخصائص أن له عليه شرحا ، وكتاب معاني الشعر أو أبيات المعاني وهو مذكور في الخزائن . وما يذكره ابن سيده كتب أبي حنيفة الدينوري المتوفى سنة ٢٨٢ ، وتتناول النبات والأنواء ، وكتابا ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ : الفصيح وقد شرحه العلماء شروحا كثيرة ، وكتاب النوادر . ويضيف ابن سيده إلى ذلك كتب المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ من مثل المذكر والمؤنث وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه ، وكتب ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ من مثل كتاب الأشربة وكتاب معاني الشعر وكتاب الأنواء وكتاب غريب القرآن وكتاب غريب الحديث وكتاب الميسر والقдах ، وكتب اللحياني المتوفى في القرن الثالث الهجري في اللغة . وكتب كراع على بن الحسين الرؤاسي المتوفى

سنة ٣١٧ من مثل كتاب المنضد في اللغة ومختصره المجرد . ويذكر ابن سيده من كتب اللغة ومعاجمها التي استعان بها في تصنيف كتابه معجم الجمهرة لابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ ومعجم العين المنسوب إلى الخليل . ويذكر أيضاً كتاب البارع لأبي علي القالي المتوفى سنة ٣٥٦ وهو كتاب كبير في اللغة ، وكتاب الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨ . ويقول إنه حلّى كتابه بما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعلّلة الممشّلة ، وبكتابات أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ ويذكر منها كتابه الإيضاح ، وكتاب الحجة في علل القراءات السبع الذي شرح فيه علل تلك القراءات كما دونها أستاذه ابن مجاهد في كتابه السبعة . وكتاب الأغفال فيما أغفله الزجاج في حروف المعاني ، وكذلك إملاءاته المنسوبة إلى البلدان التي أملاها أو صنّفها فيها مثل الحلبيات والقصصيات والبغداديات والشيرازيات والبصريات والعسكريات . ويذكر أيضاً بين مصادره شرح السيراني المتوفى سنة ٣٦٨ لكتاب سيبويه وهو شرح ضخيم مشهور لعله أهم شروح الكتاب ، كما يذكر كتب ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ ويقول إنه قرأ كل ما سقط إليه منها مثل التمام في شرح شعر الهذليين وكتاب المغرب وكتاب الخصائص وكتاب سر الصناعة وكتاب المتعاقب وشرح شعر المتنبي وتفسير شعر الحماسة . ويجعل ختام مصادره كتب أبي الحسن علي بن عيسى الرمانى المتوفى سنة ٣٨٤ وهي كتاب الجامع في تفسير القرآن ، وكتاب المبسوط في شرح كتاب سيبويه ، وهو شرح مشهور، وشرح موجز أبي بكر بن السريّ بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ ولعله يريد بموجزه كتابه المعروف باسم الأصول في النحو ، وهو في أبوابه وفصوله . ويجانب ذكر ابن سيده لهذه المصادر الكثيرة التي كوّن منها مادة كتابه يقفنا على ما ينقصها ، أو على الأقل ما ينقص الكثير منها من عدم النص على اللغات وعدم التفرقة بين الواوى واليائى في الألفاظ وكذلك بين القلب والإبدال وبين ما هو جمع وما هو اسم جمع ، ويقول إن كثيرين من اللغويين لا يحققون في حديثهم عن اشتقاق الكلمات ولا يعنون ببيان التأنيث والتذكير والمقصود والممدود . وقد يستشهدون على كلمة بيت ليس فيها شيء منها إلا ما قد يتصوره الوهم ، ويقول إنه سيقدم في كتابه الأعم فالأعم على الأخص فالأخص ، وأنه سيأتى بالكليات قبل الجزئيات وأنه سيبتدىء بالجواهر ثم

يذكر الأعراض إلى غير ذلك مما يفيض في بيانه . ونحن إنما يهمنا حديثه عن مصادره ، وأنه لم يكد يترك شيئاً منها إلا سجله ونصّ عليه ، وكثير منها كان يتألف من مجلدات ضخمة ، أفنى عمره في قراءتها واستيعابها وتمثلها أروع تمثل .

وكان ابن عبد البر النُصْرِيُّ القرطبي الحافظ الكبير المتوفى سنة ٤٦٣ يعاصر ابن سيده ، ومن أهم مصنفاته كتاب « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » وكتاب « الدرر في اختصار المغازي والسير » الذي عرضنا له في غير هذا الموضع ونراه يعنى في الكتابين بذكر مصادره ، وقد أجملها في الكتاب الثاني ، وفيه يسوق رواياته لسيرة ابن إسحق المتوفى سنة ١٥٠ مفصلاً لها قائلاً : « ما كان في كتابنا هذا عن ابن إسحق فروايتنا فيه عن عبد الوارث بن سفيان ، عن قاسم بن أصبغ ، عن محمد بن عبد السلام الحشني ، عن محمد بن البرقي ، عن ابن هشام ، عن زياد البكائي ، عن محمد بن إسحق . وقراءة مني أيضاً على عبد الله بن محمد بن يوسف ، عن ابن مفرج ، عن ابن الأعرابي ، عن العطاردي ، عن يونس بن بكير ، عن ابن إسحق . وقراءة مني أيضاً على عبد الوارث بن سفيان ، عن قاسم بن أصبغ ، عن عبيد بن عبد الواحد البزار ، عن أحمد بن محمد بن أيوب . عن إبراهيم بن سعد ، عن ابن إسحق » . وواضح أنه لم يكتف في سيرة ابن إسحق بقراءتها مكتوبة بل مضى يأخذها شفاهاً عن جِلَّةِ الرواة ، حتى تكون خالية من كل تصحيف وتحريف ، ولم يأخذها عن طريق واحد ، بل تتبع طرقها الثلاثة التي انتشرت بها ، وهي طريق ابن هشام المعروف باسم سيرة ابن هشام وقد طبعت في عصرنا مراراً ، وطريق يونس بن بكير وبمكتبة القرويين بفاس مخطوطة من هذا الطريق . ثم طريق إبراهيم بن سعد ، وبذلك كانت أمامه ثلاثة طرق أو ثلاث روايات لسيرة ابن إسحق ، ليقابل بينها ويقارن ، ويختار ما يرجحه عن بيئته من هؤلاء الأعلام الذين روى السيرة جيلاً بعد جيل حتى انتهت إليه . ويذكر ابن عبد البر أنه اعتمد أيضاً على كتاب المغازي لموسى بن عقبة المتوفى سنة ١٤١ ويوضح ذلك قائلاً : « وما كان في الكتاب عن موسى بن عقبة ، فقرأته على عبد الوارث بن سفيان وأحمد بن محمد بن أحمد ، عن قاسم ، عن مطرف بن عبد الرحمن بن قيس ، عن يعقوب ، عن ابن فليح ، عن موسى بن عقبة ، ولي في ذلك روايات

وأسانيد مذكورة في صدر كتاب الصحابة، وهو يريد كتابه « الاستيعاب » وفيه يقول إن مارواه عن موسى بن عقبة فن طريقين : أحدهما هذا الطريق ، عن يعقوب عن ابن فليح ، والثاني عن خلف بن قاسم عن أبي الحسن عن أبي العباس بن محمد ابن عبد الغفار يعرف بابن الونّ المصري عن جعفر بن سليمان النوفلي عن إبراهيم ابن المنذر الحزامي عن محمد بن فليح ، عن موسى بن عقبة . والطريقان جميعا أخذهما ابن عبد البر قراءة على شيوخه الأثبات. ويقول إنه اعتمد كذلك على كتاب المغازي للواقدي المتوفى سنة ٢٠٧ ويذكر أن « في الفهرسة » روايته لهذا الكتاب ، والفهرسة سجل يدون فيه العلماء رواياتهم للكتب عن أساتذتهم بأسانيد مختلفة، ويوضح حتمته لهذا الكتاب في مقلمة الاستيعاب قائلا : « أخبرني به خلف عن قاسم ، عن أبي الحسن ، عن أبي العباس بن الونّ عن جعفر بن سليمان النوفلي » ، عن إبراهيم بن المنذر الحزامي ، عن الواقدي . وهذه المصادر جميعاً هي المصادر الأساسية حتى اليوم للسيرة النبوية ومغازي الرسول صلى الله عليه وسلم ، وضعها ابن عبد البر أمامه مصابيح تهديه في كتابته عن السيرة ومغازيها ، بعد أن استوثق من روايتها على خير وجه علمي ممكن . ويذكر بين مصادره كتاباً لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي البغدادي وهو — كما مرّ بنا — من تلاميذ أحمد بن حنبل توفي سنة ٢٧٩ ويقول إنه رواه عن عبد الوارث عن قاسم ، عن ابن أبي خيثمة ، ومعروف أنه كان له كتاب التاريخ الكبير في تعديل الرواة وتجريحهم ، ويبدو أنه كان له أيضاً كتاب في السنن والحديث ، إذ يروي ابن عبد البر في كتابه أحاديث مختلفة عنه . وقد روى أحاديث من غير طريقه، ولكنه لم يُعْنِ ببيان كتبها ، لأنه عُنِيَ مع كل حديث ببيان سننه وكأنه عد السند نفسه مصدراً واضحاً لروايته ، على نحو ما صنع بحديث جابر في حجة الوداع فقد رواه بطريقين ، ويطابق ثانيهما رواية مسلم في صحيحه وأبي دود في سننه ، ولم يذكرهما اكتفاء بشهرة هذا الطريق بين العلماء ، إذ لم يكن في عصره عالم أو حافظ لا يعرفه .

وكلما دار الزمن بنا دورة رأينا اهتمام العلماء بالمصادر يزداد ، توثيقاً لما يؤلفون ويصنفون ، وتقف قليلاً عند ياقوت الحموي في كتابيه « معجم الأدباء » و« معجم

البلدان » فإن من يرجع إلى كتابه الأول يجده يسجل في مقدماته كثيراً من المصادر التي اعتمد عليها في تأليفه مما يتصل بتراجم اللغويين والنحاة ، وذكر في ثناياه بعض مصادره ، وبالمثل صنع في كتابه « معجم البلدان » بل لقد أسهب إسهاباً طويلاً في بيان مصادره فيه ، وهو يفصل القول فيها على هذا النمط : « قد صنف المتقدمون في أسماء الأماكن كتباً ، وبهم اقتدينا ، وبهم اهتدينا ، وهي صنفان : منها ما قصد بتصنيفه ذكر المدن المعمورة والبلدان المسكونة المشهورة ، ومنها ما قصد به ذكر البوادي والقفار ، واقتصر على منازل العرب الواردة في أخبارهم والأشعار فأما من قصد ذكر العمران فجماعة وافرة : منهم من القلماء والفلاسفة والحكماء أفلاطون وفيثاغورس وبطليموس وغيرهم كثير من هذه الطبقة ، وسموا كتبهم في ذلك جغرافياً . . . ومعناه صورة الأرض ، وقد وقفت لهم منها على تصانيف عدة جهلت أكثر الأماكن التي ذكرت فيها وأبتهم علينا أمرها ، وعُدمت ، لتطول الزمان فلا تُعرف . » وواضح أنه يبدأ مصادره بالمصادر اليونانية التي وضع العرب على أساسها كتبهم الجغرافية ، ويقول إنه قرأ عدةً منها ، غير أن الأماكن التي ذكرت فيها انبهت أو عفت آثارها لطول الزمان بينه وبين جغرافي اليونان القدماء . ورجوع ياقوت إلى هذه المصادر اليونانية المترجمة يشبه رجوعنا إلى المصادر الأجنبية في الموضوعات المتصلة بها . ويذكر بعقبها الجغرافيين الإسلاميين الذين عُنوا بالبلاد والممالك وعَيَّنوا مسافة الطرق والمسالك ، ولا يكاد يكون هناك جغرافي إلا ويذكره ، فهو يذكر ابن خرداذبة ، وأحمد بن واضح اليعقوبي والجيشاني وابن الفقيه وأبا زيد البلخي والإصطخري وابن حوقل والبشاري صاحب أحسن التقاسيم والحسن بن محمد المهلب وابن أبي عَوْن البغدادى وأبا عُبَيْد البَكْرِي صاحب كتاب المسالك والممالك . ثم يذكر من صَبَّأ عنايتهم على جغرافية جزيرة العرب ومنازلها البدوية ، من مثل الأصمعي ، ويقول إنه ظفر بكتابه رواية لابن دريد عن عبد الرحمن بن أخي الأصمعي عن الأصمعي ، ومثل هشام بن محمد الكلبي في كتابه اشتقاق البلدان وأبي عبيد السكوني والحسن بن أحمد الهَمْدَانِي في كتابه جزيرة العرب ، وأبي محمد الأسود الغنْدِجَانِي في كتابه مياه العرب ، وأبي زياد الكَلَابِي في نوادره ويقول إن فيها قدراً صالحاً وقفت

على أكثره، ثم محمد بن إدريس بن أبي حفصة في كتابه مناهل العرب والزمخشري في كتاب لطيف له في ذلك وتلميذه أبي الحسن العمراني وما زاده على كتاب أستاذه. ويذكر أن لأبي عبيد البكري في أماكن جزيرة العرب كتاباً سماه « معجم ما استعجم من أسماء البقاع » ويقول إنه لم يره على الرغم من بحثه طويلاً عنه . ثم يقول إنه نظر أيضاً في كتاب ما اختلف واثتلف من أسماء البقاع للحازمي، وكان عجبه شديداً حين رآه مُقْتَسَباً من كتاب ألفه أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن الإسكندري النحوي ، وهو بنفس الاسم أو العنوان : « ما اختلف واثتلف من أسماء البقاع » وينوه بهذا الكتاب ويقول إنه تأليف رجل ضابط قد أنفد في تحصيله عمراً وأحسن فيه عيناً وأثراً، وكل ما نقله منه قد نبّه إليه وأحاله عليه، حتى لا يضيع نصبه ولا يخمل ذكره . ثم يقول إنه بالإضافة إلى هذه الكتب الجغرافية المدونة التي اعتمد عليها في مادة كتابه رجع إلى دواوين العرب القدماء والعباسيين ، ناقلاً منها ومن تواريخ أهل الأدب والمحدثين ، كما نقل من أفواه الرواة ومن تفاريق الكتب . وسجّل بجانب ذلك كله مشاهداته في رحلاته وأسفاره . وعلى هذه الشاكلة لم يترك ياقوت مصدراً اطلع عليه وأفاد منه إلا ذكره . وذكر أيضاً مصدرين آخرين هما سماعه من العلماء الثقات الذين يسميهم الرواة ، ثم رحلاته في البلاد العربية وتطوافه فيها ومشاهداته وهي مصدر جغرافي حي ، إذ يتحدث عن كثير من البلدان حديث المعايين المشاهد . ونراه في كل بلد كبير يذكر من نشأوا بها و عاشوا فيها من جِلَّة العلماء والأدباء كُتَّاباً و شعراء ، مما يضاعف قيمة كتابه ويجعله مصدراً من مصادر الأدب ورجاله وكثيراً ما يذكر بعض الأشعار في البلدان وفي أسماء البقاع ومناهل المياه .

ونعرض لمثل من كتب تفسير القرآن الكريم هو البحر المحيط لأبي حيان المتوفى سنة ٧٥٤ ونراه حريصاً في مقدمته له على ذكر مصادره التي صنّف منها مادته الغزيرة ، وهي مادة اتصلت بعلوم مختلفة ، وهو يُخصّي المصادر المتصلة بكل منها ، أما في علم اللغة فيذكر كتاب الفصيح لثعلب ومعجمي المخصص والمحكم لابن سيده وتهذيب اللغة للأزهري والموعب لتسمّام بن غالب المعروف بابن التّيّاني والجامع لأبي عبد الله بن جعفر القيسراني المعروف بالقزّاز ، ومعجم

الصَّحاح للجوهري والبارع لأبي علي القالي ومجمع البحرين للصاغاني ، ودواوين طائفة من الشعراء الجاهليين وكتاب الأفعال وتصارينها لكل من ابن القُوطيَّة وابن طريف والسرَّقسطي وابن القُطَّاع . ويذكر في علم النحو كتاب سيويه وكتاب المتع في التصريف لابن عصفور وكتاب التسهيل لابن مالك . ويقول إنه أخذ هذا الفن على أستاذه أحمد بن إبراهيم بن الزبير المتوفى سنة ٧١٠ . ويذكر في علم البيان والبدیع مقدمة ابن النقيب المصري المتوفى في القرن السابع لتفسيره العظيم وكانت في مجلدين ، ومنهاج البلغاء لحازم القرطاجني ، ويقول إنه درس هذا الفن أيضاً على أستاذه ابن الزبير . ويُحصى في الحديث النبوي طائفة من أمهاته مثل صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود وسنن النسائي وسنن ابن ماجه والجامع للترمذي ومسند الشافعي ومسند الطيالسي ومسند الدارمي وسنن الدارقطني ومعجم الطبراني الكبير ومعجمه الصغير ومستخرج أبي نعيم على مسلم . ويذكر في أصول الفقه كتاب المحصول لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي وكتاب الإشارة لأبي الوليد الباجي ، ويقول إنه أخذ هذا الفن عن أستاذه ابن الزبير وفضل بن إبراهيم المعافري ، ويشير هنا إلى آخرين من أساتذته درسوا هذا العلم وأسهموا بالتأليف فيه . ويقول إنه درس علم الكلام على الشيخ شمس الدين الأصبهاني . ويذكر في علم القراءات كتاب الإقناع لابن الباذش في القراءات السبع وكتاب المصباح لأبي الكرم الشهرزوري في القراءات العشر ويقول إنه قرأ القرآن بقراءاته السبع في غرناطة على ابن الطَّبَّاع وعبد الحق بن علي الأنصاري . كما قرأه بقراءاته الثمان بـثغر الإسكندرية على ابن المربوطي ، وبالقاهرة على الشيخ فخر الدين الملبجي ، ويقول إن له في القراءات منظومة في ألف بيت وأربعة وأربعين . ثم يعرض لكتب التفسير ويشيد بتفسير الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ وتفسير عبد الحق بن عطية المتوفى سنة ٥٤١ . ثم يعين من روى عنهم التفسيرين ، أما تفسير الزمخشري فأخذه عن أستاذه ابن الزبير قراءة وإجازة . ويقول إنه أخبره به عالياً أبو الحسن المقدسي عن أبي طاهر الحشوعي . وأما تفسير ابن عطية فأخذه عن أبي علي الحسن بن عبد العزيز القرشي قراءة منه عليه لبعضه ومناولة عن الحافظ أبي الربيع سليمان بن موسى الكلاعي ، عن ابن حبيش الذي قرأه جميعه على مصنفه ، وأخذه أيضاً عن أبي الحسن محمد بن أبي عامر يحيى بن

عبد الرحمن الأشعري إجازة كتبها له بخطه بغرناطة ، عن أبي الحسن علي بن أحمد الغافقي بقرطبة عن ابن عطية . ويقول إنه اعتمد في أكثر نقوله في كتابه على كتاب التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير لابن النقيب وكان في مائة سفر . ووضح أن أبا حيان يعيّن من أخذ عنهم علوم النحو والبيان وأصول الفقه وعلم الكلام والقراءات وتفسير الذكر الحكيم ، ويعنّي خاصة ببيان من روى عنهم تفسير الزمخشري وابن عطية لأنه كثير المراجعة لهما في تفسيره .

ولانكاد نقراً كتاباً مهماً منذ القرن الرابع الهجري إلا ومعه مثل هذه المصادر الكثيرة ، ولعل علماً لم يُعْنِ حَمَلَتُهُ والمؤلفون فيه بذكر طرقه ورواته مثل علم القراءات ، أو بعبارة أخرى بذكر مصادره ، ومن يرجع إلى كتاب السبعة لابن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤ يحده يُعْنِي ببيان رواية الأئمة السبعة عن جلّة التابعين والصحابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم . ثم يحصى الطرق إلى كل إمام من السبعة طريقاً طريقاً ، وقد أخذت تتكاثر هذه الطرق مع طول الزمن . حتى غدت تُعدّ بال عشرات ، فالقارئ الثبت لا يعرف طريقاً واحداً إلى الإمام الكبير ، بل يعرف عشرات الطرق ، وبذلك ظلت الرواية للقراءات حيّة بجانب المؤلفات المدوّنة ، بل إن هذه المؤلفات لا يدوّنها إلا مَنْ روى تلك الطرق ، وشهد له بروايتها أساتذته من القراء النابهين . وكل حرف من حروف القرآن الكريم معه طريقه أو قل مصادره . ولا نقراً في كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري أو الإتحاف في القراءات الأربع عشرة لابن البنّا الدميّاطي حتى تهولنا هذه الطرق التي كانت منقوشة نقشاً ، بل محفورة حفراً في أذهان القراء ، يأخذها خالفهم عن سالفهم جيلاً بعد جيل ، وما تدوينها إلا تسجيل كتابي لروايتها بجميع هيئاتها وجميع شاراتها وكل ما يسمها من تسهيل أو إمالة . ونظن ظناً أن هذه العناية الشديدة بمصادر القراءات هي التي أشعلت في نفوس القوم منذ أول الأمر الحرص على ذكر المصادر والمبالغة في ذلك وخاصة في علوم اللغة والبلاغة ، ومن يرجع إلى شرح السبكي لتلخيص القزويني في علوم البلاغة يحده يذكر في مقدمته أنه رجع إلى نحو ثلثمائة مصدر . إذ لم يترك كتاباً في البلاغة ولا بحثاً يتصل بها في كتاب من كتب علم الأصول إلا رجع إليه وأفاد منه . وتوالى عند السيوطي في

مقدمة كتابه بغية الوعاة في تراجم النحاة عشرات المصادر ، وبالمثل في مقدمة كتابه الإصابة في تراجم الصحابة ، وفي مقدمة الإتيقان في علوم القرآن وهو لا يترك باباً فيه ولا مسألة دون أن يحصى كل ما كتب فيهما ويسجله تسجيلاً دقيقاً ، بحيث نصبح بإزاء مئات من المصادر وحشود لا تكاد تحصى .

وكانوا أحياناً لا يسجلون مصادرهم في مقدمات كتبهم ، ولكن حين ينقلون من مصدر في تضاعيفها يسجلونه وينقلون لفظه بكلماته وحروفه ، ومن خير ما يصور ذلك كتاب المغرب في حلى المغرب لابن سعيد الذي تحدث فيه - كما مرّ بنا - عن مصر والمغرب والأندلس وما كان في كل بلد من بلدانها جميعاً من نشاط شعري وشعراء فإنه عني بذكر مصادره عناية دقيقة . ومن يرجع إلى القسم الأندلسي الذي نشرته بدارالمعارف يجد كتاب المسهب للحجاري يتردد فيه ، وهو أصله الذي بُنى عليه ، وتتردد معه في التعريف بجغرافية البلدان الأندلسية كتابات أحمد بن محمد بن موسى الرازي ، وكتاب المسالك والممالك لابن حوقل ، وكتاب فرحة الأنفس لابن غالب . أما تاريخ الأندلس فينقل فيه عن ابن حيان مؤرخها ، وعن تاريخ إفريقية والمغرب للريق القيرواني ، وعن نقط العروس لابن حزم ، وتاريخ غرناطة للملاحى . وفي كتب التراجم العامة ينقل عن تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضى وجذوة المقتبس للحميدى ، والصلة لابن بشكوال . وينقل في كتب التراجم الخاصة عن كتاب القضاة لابن حيان ، وكتاب آخر في نفس الموضوع لابن عبد البر . أما الشعر والشعراء فينقل فيهما عن كتاب الحداث لابن فرج الجياني ، وكتاب البديع في فصل الربيع لحبيب ، وكتاب حديقة الارتياح في وصف حقيقة الراح لأبي عامر محمد بن مسلمة ، وكتاب الحديقة في البديع لأبي محمد الحجاري ، ورسالة الطرف للشقندي ، وسقيط الدرر ولقيط الزهر في بني عباد وأشعارهم لابن اللبابة ، والمطمح وقلائد العقيان للفتح بن خاقان ، والبيتمة للثعالبي ، والنخيرة لابن بسام ، وسمط الجمان لأبي عمرو بن الإمام ، وزاد المسافر لأبي بحر صفوان بن إدريس ، وكتاب المغرب في آداب المغرب لابن اليسع ، وخريدة القصر للعماد الأصفهاني ، وعقود الجمان في شعراء الزمان للكمال بن الشعّار ، والمطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية ، وكتاب ملّح الزجالين للحسن بن أبي نصر

الدبّاغ ، وبعض دواوين الشعراء النابيين مثل ابن الزقاق والرصافي .

ولعل في هذا كله ما يصور مدى احتكام أسلافنا إلى المصادر وانتفاعهم بها ونصتهم عليها في مقدمات كتبهم وفي تضاعيفها ، على اختلاف أنواعها وموضوعاتها ، وكانوا غالباً إذا نقلوا منها لم يخصصوا ولم يحرفوا في عباراتها ، بل يتقيدون بالألفاظ تقيداً شديداً ، مع تسمية المنقول عنه من الكتب أو من الأساتذة والشيوخ ، دقة في النقل ومبالغة في التحري .

٣

نقد القدماء للمصادر

لعل أمة لم تُعَنَّ بنقد المصادر كما عُنيت الأمة العربية ، وكان أهم ما دفعها إلى ذلك عنايتها بالحديث النبوي ؛ فكل حديث تُعَرِّضُ مصادره على النقد أو قل على التشريح ، مما جعلهم يؤلفون مجلدات في الرواة أو كما يسمونهم رجال الأسانيد يتبعونهم فيها تتبعاً دقيقاً ، مصورين لحياتهم وسلوكهم وكل ما اضطربوا فيه من شئون الحياة العملية ، حتى يكونوا على بينة من جميع أمورهم ، ومن أقدم من ترجم لرواة الحديث ابن سعد في طبقاته .

والتجريح لرواة القرن الأول قليل ، وذلك قبل أن تتكاثر الأهواء وتتعدد النحل ، فلا يوجد بينهم ضعيف إلا الواحد بعد الواحد مثل المختار الثقفى الكذاب المتوفى سنة ٦٧ والحاتر بن عبد الله الأعور المتوفى سنة ٦٥ . وكلما تقدمنا مع الزمن كثر المجرِّحون : لكثرة الأهواء ولقلة الضبط ، ولم يكن ذلك غائباً عن الأئمة مثل أبي حنيفة المتوفى سنة ١٥٠ فقد كان يضعف طائفة من الرواة في مقدمتهم جابر ابن يزيد الجعفي المتوفى سنة ١٢٨ . وضعف الأعمش معاصره المتوفى سنة ١٤٧ طائفة وعدل آخرين . ولم يكن الأئمة حينئذ يروون إلا عن ثقات ، كما صنع مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ في كتابه « الموطأ » . وتكلموا أو أخذوا يتكلمون في بعض الرواة ، وكان من جرَّحوه لا يندمل جرحه . ثم خلف يحيى ابن معين المتوفى سنة ٢٣٣ ، وكان يحيى شديد التحرز في تعديل من عدل من الرواة وتجريح من جرَّح منهم ، ويرَوِّى برهاناً على ذلك أنه قدم حرَّان في شمالي

العراق فطمع أبو سعيد يحيى بن عبد الله بن الضحاك المتوفى سنة ٢١٨ في أن يحيىء إليه ويروى عنه بعض ما كان يحدث به عن الأوزاعي محدث الشام المتوفى سنة ١٥٧ وأرسل إليه بِصُرَّةٍ فيها ذهب وطعام طيب ، فقبل الطعام وردَّ الذهب ، غير أنه لم يَفِدْ عليه . ولما همَّ بالرحيل سأله عنه ، فقال : والله إن صلته لحسنة ، وإن طعامه لطيب إلا أنه لم يسمع من الأوزاعي شيئاً .

وقد بيَّن في كتابه « التاريخ والعلل » الثقة كالشهاب الساطع ، والضعيف الذى لا تزال به مسكة من الصحة ، والجريح الذى ليس فيه أى فضل من صحة والذى يجب أن يسقط حديثه . وكان يعاصره على بن عبد الله المدينى المتوفى سنة ٢٤٣ وله تصانيف كثيرة فى العلل والرجال . وأخذ كثيرون من معاصريهما ومن خلفوهما يؤلفون فى الجرح والتعديل وفى مقدمتهم البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ ، وكان لا يجرِّح إلا بأدنى تصريح ، فكان يقول فى الرجل المتروك أو الساقط : « فيه نظر أو سكتوا عنه » ولا يكاد يقول فلان كذاب ولا فلان يضع الحديث ، لشدة ورعه ، وأبلغُ تضعيفه وأشدُّه فى المجروح قوله : منكر الحديث . وعن ابن القطَّان قال البخارى : كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحلِّ الرواية عنه . وأجمع السابقون على أن كتابه فى تاريخ الرجال أو الرواة كتاب لم يُسَبِّقْ إليه ، ومن ألَّف بعده فى تاريخهم أو فى أسمائهم أو فى كُنَّاهم اعتمد عليه . ومن معاصريه الذين تشدَّدوا فى التعديل والتجريح أبو حاتم الرازى المتوفى سنة ٢٧٧ . ويُعَنِّى بهذا العلم كثيرون حتى ليُعَدُّون فى كل قرن وكل قطر إسلامى بالعشرات يصنفون المجلدات الضخمة يعدُّون ويجرِّحون ، وقد قسمهم الذهبى ثلاثة أقسام : قسم يثبت فى التعديل إلى أقصى حد ، حتى ليتعنَّت فى التوثيق لأدنى غلطة من الراوى أو أدنى شبهة ، على نحو ما كان يصنع يحيى بن معين وأبى حاتم الرازى ، ولهذا توقف بعض المحدِّثين بإزاء من ضعَّفاه إذا وثَّقه غيرهما ، وقالوا إنه لا يقبل فيه الجرح أو التجريح إلا مفسراً أو معلَّلاً أو بعبارة أخرى إلا أن يساق على تجريحه برهان ، أما من لم يوثقه غيرهما فيقبل إطلاق الجرح فيه ، دون حاجة إلى تعليل أو تفسير ، وفى بيان ذلك يقول السبكي : « إننا لا نطلب التفسير فى كل أحد ، بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحال شكاً ، إما لاختلاف فى الاجتهاد ، أو لتهمة يسيرة

في الجارح أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجارح ولا ينتهي إلى الاعتبار به على الإطلاق ، بل يكون وسطاً بينَ بَيِّنٍ - بَيِّنٍ ، أما إذا انتفت الظنون واندفعت التهم وكان الجارح حَبْرًا من أحبار الأمة مبرراً عن مظان التهمة ، أو كان المجروح مشهوراً بالضعف متروكاً بين النقاد فلا نتلعم عند جرحه ، ولا نُحْجُج الجارح إلى تفسير . . . فنحن نقبل قول ابن معين في إبراهيم بن شعيب المدني ، شيخ روى عنه ابن وهب : إنه ليس بشيء ، وفي إبراهيم بن يزيد المدني : إنه ضعيف وفي الحسين بن الفراج الحياط : إنه كذاب يزيف الحديث . وإن لم يبيِّن الجرح لأنه إمام مقدّم في هذه الصناعة . ويُفْهَم من الكلام الآنف الذكر أن أحداً لم يوثقهم ، فثبتت عليهم وصمة التجريح دون منازع . يقول الذهبي : والقسم الثاني من المصنفين في التعديل والتجريح متسمح ، ويمثل له بالترمذي صاحب الجامع الصحيح أحد كتب السنة الستة المتوفى سنة ٢٧٩ وبالحاكم النيسابوري وهو ابن البيع محمد ابن عبد الله بن محمد المتوفى سنة ٤٠٤ . والقسم الثالث قسم معتدل ويمثل له بأحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ وكلامه في الرواة باعتدال وإنصاف ومثله ابن القطان عبد الله بن عدى الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٠ ومصنّفه « الكامل في الجرح والتعديل » مصنّف بلغ الغاية ، ومن المعتدلين في رأى الذهبي الدارقطني الشافعي أبو الحسن علي بن عمر المتوفى سنة ٣٨٥ وله كتاب الضعفاء والمتروكين وكتاب العلل .

وكان التعديل يقوم على أساس اتصاف الراوى بالعدالة وثبوت الأهلية للرواية ، فلا بد أن يكون ممن عُرفوا بالتقوى والصدق والأمانة ، ولا بد أن يكون له من الدراية باللغة ما يمكنه من رواية الحديث ، كما يكون له من الفهم ما يجعله ينطق به صحيحاً دون تحريف ، أى أنه لا بد أن يكون حاذقاً بضبط الأحاديث ، محسناً للنطق بها نطقاً سليماً ، ولا بد أن تكون ذاكرته جيدة حتى لا يخطئ ولا يخلط فيما يروى . وكانوا يتتبعون الراوى المعدّل طوال حياته حتى إذا ضعفت ذاكرته أو غيّر الكِبَرُ حافظته نصّوا على ذلك حتى تَبْطُلُ الرواية عنه حيثئذ ، على نحو ما لاحظوا على الحافظ أبي العباس محمد بن موسى المتوفى سنة ٧٩٢ ، فإن ذاكرته تغيرت في آخر عمره ونسى غالب محفوظاته ، فنصّوا على ذلك خشية النقل عنه في هذه الحال ، ومثله إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الملقب بالبرهان

الحلي ، فإنه كان ورعاً زاهداً يُحْمَلُ عنه الحديث حتى أصابه الكبر ووهنت ذاكرته ، فانصرفوا عنه . وقد يكون الراوى الصالح متساهلاً في الرواية والأخذ عن الشيوخ ، فيكثر الخطأ عنده غفلةً دون أن يدري ، ولذلك جرحوا مثل هذا الراوى ولم يقبلوا منه ما يرويه ، لما يدخل على روايته من الخطأ غير المقصود .

أما التجريح فكان يقوم على انتصاف الراوى بنقص العدالة والصدور عن الهوى أو عن الكذب أو عن التخليط ، فإذا عُرِفَ الراوى بشيء من الخلط أو من الكذب أو من الهوى أو من الفسق سقطت روايته . ويدخل في الهوى الإلحاد أو المعرفة به ، وكذلك اعتناق المذاهب والنحل المنحرفة ، على نحو ما يعرف عن المعطلة والمبتدعة وغلاة الشيعة ، فكل هؤلاء لا تُقْبَلُ روايتهم للأحاديث لأنه يُخْشَى أن يُدْخِلُوا عليها نصرةً لمذاهبهم وأهوائهم أحاديث غير صحيحة . وقد حمل ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» على المعتزلة ، ذاهباً إلى أنهم صنعوا كثيراً من الأحاديث انتصاراً لآرائهم . ومن أهم مراصد القوم في التجريح كون الراوى لم يلق من حدث عنه ، وكانوا يعرفون ذلك عن طريق بلدان الرواة وأزمانه وفياتهم . ويسمى الحديث حديثاً مرسلًا ، وقد يكون مكذوباً أو مدلساً ، ويوضح ذلك أن بعض المحدثين رأى يونس بن محمد البغدادى يروى بعض الأحاديث عن الليث بن سعد فقيه مصر ، وحقاً هو معاصره ، غير أنه لاحظ اختلاف بلديهما ، فتوهم انقطاعاً بينهما . وحاول بعض المحدثين أن يجد مخرجاً من ذلك لعدالة يونس بن محمد وصدقه ، فقال لعله لقيه في الحج ، ثم لم يلبث أن عَرَفَ من كذب الرجال أن الليث دخل بغداد ، فصحح الحديث ونفى عنه الشك والتهمة .

وإذا كان كل حديث نبوى يحقق سنده أو قل مصدره على هذا النمط فإن كتب الحديث ومصنفاته حُقِّقَتْ وفحصت فحصاً واسعاً ، فُحِصَ رجالها أو رواياتها على نحو ما فَحَصُوا رواة السند الواحد ، حتى الصحيح منها الذى لا يرقى إليه أى شك مثل صحيح البخارى وصحيح مسلم نجدهم يفحصون رواياتهم فحصاً واسعاً ، ويؤلفون فيهم مصنفات مختلفة . وقد اشتهر الدارقطنى بأنه تعقب في كتابه الاستدراكات وجوه الضعف في بعض أحاديث رواها الشيخان ، وكان جلالة قدرهما لم تقف حائلاً بين الحفاظ وبين تقديمهما فقد مضوا يتصفحون

كتابيهما ، بل يمتحنون كل حديث فيهما ، محاولين بكل ما استطاعوا أن يزناوا الأحاديث حديثاً حديثاً بموازين النقد العلمى الدقيق . وفى الوقت نفسه نرى الحاكم النيسابورى يضع نصب عينيه ما اشترطه البخارى ومسلم فى رواتهما من شروط دقيقة : ابتغاء للصحة والثقة غاية الثقة بما يرويان ، ويأخذ فى درس ما لم يروياه من الأحاديث ورواه غيرهما ، محاولاً أن يستخرج منها ما تنطبق عليه شروطهما أو شروط أحدهما ، ويصنّف فى ذلك كتابه « المُستدرك على ما فى الصحيحين » ويلاحظ الحُفَظَظ عليه أنه تساهل فى مُستدركه ، أو بعبارة أدق دخل عليه فيه شيء من الأحاديث الموضوعية فضلاً عن الضعيفة ، مما جعل محدثاً متأخراً هو على بن أحمد الملقّن المتوفى سنة ٨٠٤ يصنف كتابه : « النكت اللطاف فى بيان الأحاديث الضعاف المخرّجة فى مُستدرك الحاكم النيسابورى » . ويؤلف ابن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ - كما لاحظ ذلك السخاوى فى كتابه « الإعلان بالتوبىخ » - كتاباً فى الأحاديث الموضوعية ، ويتوسع فى ذلك حتى يدرج فيها بعض الأحاديث الصحيحة فضلاً عن الضعيفة . ويلاحظ ابن حجر فى تهذيبه فى أثناء حديثه عن أبان بن يزيد العطار أن لابن الجوزى كتاباً فى الضعفاء وأنه فيه يذكر من طعن فى الراوى ولا يذكر من وثقه ، وربما كان ابن الجوزى معذوراً ، لأنه لم يطّلع على التوثيق .

ولمّا أطلنا فى بيان ذلك كله لنلّ فى وضوح على أن دراسة الحديث ورواته ومصنفاته دَعَمَتْ فى قوة نقد المصادر فيه وهو دعم انساب منه إلى كل فروع الدراسات اللغوية والأدبية . ومرّ بنا فى غير هذا الموضع فحص القلماء لرواة اللغة والشعر منذ القرن الثانى الهجرى ، فقد كان فى الكوفة أمثال حماد الراوية الفاسق الزنديق وابن الكلبي وجنّاد وغيرهم ممن جرّحهم العلماء الأثبات ورفضوا روايتهم ، وكذلك كان بالبصرة خلف الأحمر وأضرابه من الوضّاعين الذين نصّ العلماء على كذبهم ووضعهم على ألسنة العرب ما لم ينظموه . وكان بجانب هؤلاء الرواة المتهمين فى البلدتين رواة ثقات مثل المفضل الضبي وابن الأعرابي وأبى عمرو الشيباني فى الكوفة والأصمعي وأبى زيد والأخفش فى البصرة وكان العلماء بالشعر يميزونهم من المتهمين الوضّاعين ، وبذلوا فى ذلك جهوداً خصبة استضاءوا فيها بنقد المحدثين

لرواتهم وما وضعوا من مصطلحات التجريح والتعديل . وبظل هذا الصنيع ينمو حتى يتلقفه السيوطي في كتابه المزهري ، فإذا هو يطبق على رواية اللغة والشعر المصطلحات المعروفة في علم مصطلح الحديث ، ففي الشعر واللغة كما في الحديث متواتر ومنقطع ومرسل ومُعْضَل وشاذ ، وكل نوع معه رواية توضحه توضيحاً كافياً ، وكأننا بإزاء عمل من أعمال المحدثين وكل ما وضعوه لصحة الحديث وضعفه ووضعوه من مصطلحات دقيقة . وأضاف اللغويون إلى ذلك نقداً وتشريحاً لتون الروايات على نحو ما مرَّ بنا عند أبي الفرج الأصبهاني ومراجعته لأشعار الشعراء التي لم يثق فيها على دواوينهم برواياتها المختلفة . وهو في الحق فحص واسع للمصادر ، حتى في الخبر الواحد وفي القطعة القصيرة من الشعر بالضبط كفحص المحدثين للحديث الواحد ورواته الذين حملوه وأدوه على مر الأجيال . وحتى العلماء الموثقون كانوا يراجعون ضبطهم لألفاظ ما يروون من اللغة والشعر خشية أن يكون قد وقع منهم تصحيف أو تحريف أو لم يتبينوا النطق الصحيح للفظ من الألفاظ ، وكتبوا في ذلك رسائل تصور تصحيفات جلة من العلماء ، ممن لا يُظَنُّ عليهم الغلط أو التصحيف .

وفي رواية اللغة والشعر والحديث النبوي وفي كل فن تنبه أسلافنا إلى ما تجرُّه المنافسة من تجريحات وأحكام خاطئة ، على نحو ما رُوي عن ابن معين في الشافعي وذكره له بما أنكره عليه ابن حنبل وغيره ، وقيل ردًّا للأمر إلى نصابه إنه لم يُرد الإمام الشافعي ، وإنما أراد ابن عم له يسمى إبراهيم بن محمد الشافعي المتوفى سنة ٢٣٧ وذلك هو الصحيح ، لأن ابن معين ما كان ليجهل الشافعي الإمام العظيم . ومن غلوِّ المنافسة أن نرى محمد بن يحيى الذهلي محدث نيسابور يأمر تلاميذه حين نزل ببلدته البخاري إمام أهل الحديث غير منازع أن يختلفوا إلى مجلسه ، حتى إذا رآهم ينفضون عنه إلى الاستماع من الإمام الكبير امتلاً قلبه بالحسد له والبغضاء ، وسوّلت له نفسه أن ينعته بأنه ممن يقولون بأن القرآن مخلوق حتى يصرف الطلاب عنه . ولم يكن البخاري يقول بذلك يوماً . وماج الطلاب واضطربوا ، حتى بيّن لهم البخاري حقيقة رأيه وأنه لم يكن يقول بهذا الرأي الذي رآه المعتزلة . والذهلي إنما لحقته آفة الحسد في العلم ، والعلم — كما قال البخاري —

رزقُ الله يعطيه مَنْ يشاء . ونرى ابن عبد البر حافظ قرطبة المشهور يعتقد في كتابه « جامع بيان العلم » باباً لكلام الأقران المتعاصرين من العلماء بعضهم في بعض ، ويقول إنه لا يُقْبَلُ اتِّهام موثق في موثَّق بمثله ، وخاصة إذا كان بينهما من التنافس ما يدفع أحدهما إلى الكلام في معاصره بما هو منه براء .

ومما تنبَّه له أسلافنا من قديم العصبية في المذهب ، مما قد يحمل على التجريح ، ولذلك توقفوا إزاء تجريح أهل السنة للمعتزلة على نحو ما نرى عند ابن قتيبة في تجريحه لهم في كتاباته . وتوقفوا طويلاً إزاء تجريح الفقهاء للمتصوفة من المعتدلين الذين كانوا لا يؤمنون بما يخالف أصول الشريعة ، وهم المسمون بأهل الحقيقة والشريعة معاً أمثال الحارث المحاسبي المتوفى سنة ٢٤٣ ، وكان ابن حنبل يهجره ويشدد في النكير عليه ، لما يرى عنده من التماس للحقيقة الإلهية بصورة تخالف ما عهده عند أهل الشريعة ، فهجره وجفاه . ومن هذا الباب ما حدث بين الشيعة الغالين وأهل السنة ، فإنه ينبغي الاحتياط إزاء كلام غلاة الشيعة في أهل السنة ونسبتهم أحياناً بعض الشعراء إلى عقيدتهم ونسبة بعض الأشعار إلى شعرائهم . وكان الأسلاف متنبِّهين إلى ذلك على نحو ما نجد عند أبي الفرج الأصبهاني ، فإنه وجد بعضاً من رواة الشيعة ينسبون إلى الفرزدق قصيدة في علي بن الحسين الملقب بزين العابدين ، وهي القصيدة الميمية المشهورة التي تحمل قول صاحبها في ممدوحه :

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم

فأنكر نسبتها إليه وردّها إلى صاحبها الحقيقي وهو الخزيم الكزاني الذي نظمها في مديح عبد الله بن عبد الملك بن مروان . وبالمثل كانوا يتحرون في كلام أصحاب الفرق عامة ، وخاصة المجسمة إذ كانوا يسارعون إلى نعت خصومهم بالكذب وبكل ما يسوء ، فطبيعي ألا يُقْبَلُ كلام أحد منهم في شيخ من الشيوخ ، ويقال إن أحدهم سُئل عن الحافظ الكبير أبي حاتم بن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤ وكان من كبار رواة الحديث وحفّاظه وأئمة النابهين فقال : ليس له كبير دين ، نحن أخرجناه من سجستان ، لأنه أنكر أن يكون الله محدوداً . وهي ليست شهادة على ابن حبان إنما هي شهادة له بأنه كان ينزه الله عن الجسمية وأن تكون له حدود تحد ذاته . ويقول السبكي إنه وصل الحال ببعض المجسمة المسمّون بالخطّابية أن كتّـب

شرح صحيح مسلم للنووي ، حتى إذا بلغ أحاديث الصفات حذف ما تكلم به النووي فيها على أساس عقيدته الأشعرية التي تخالف عقيدة هذا المجسم من أساسها . فحتى الكتب كانوا يحذفون منها ، وقد يحرفون فيها بحيث تصبح حاملة لآرائهم ومعتقداتهم . ولم يقف أسلافنا عند هؤلاء المجسمة وحدهم وما جرت بهم عقيدتهم إليه من الحملة أو تشديد النكير على مخالفيهم ، بل عمموا ذلك في أصحاب العقائد المتخالفة فقالوا لا يقبل كلام صاحب عقيدة فيمن لا يؤمن بعقيدته مطلقاً إلا أن يكون ثقة عدلاً منصفاً ورِعاً تقيّاً بحيث يحجزه ذلك كله عن الوقوع في خصوم عقيدته والطعن فيهم .

ويلاحظ السبكي في كتابه « معيد النعم » أن من الفقهاء والمؤرخين مَنْ تأخذه الحمية لبعض المذاهب ، حتى ليركب الصعب والذلول في العصبية ، ونراه يعرض ذلك عرضاً مفصلاً في ترجمة أحمد بن صالح المصري بطبقاته الكبرى ويضرب مثلاً شيخه الذهبي الحافظ المشهور المتوفى سنة ٧٤٨ فإن كتابه الكبير في التاريخ والتراجم أكثر فيه — كما يقول — من الوقعة بالفقراء أي الصوفية ، واستطال بلسانه على كثير من أئمة الشافعية والحنفية ، ومال ، فأفرط على الأشاعرة ، يقول السبكي : « هذا وهو الحافظ المِدْرَه والإمام المَبْجَل ، فما ظنك بعوامِ المؤرخين » .

والذهبي — كما هو معروف — كان حنبلياً ، وكان فيما يبدو يتعصب لمذهبه ضد مخالفيه من جميع المذاهب وكأنما غلبه الهوى في تاريخه وتراجمه ، بل إن السبكي يصفه بالتعصب المفرط على كل من خالف مذهبه ، حتى على الأئمة من الشافعية والحنفية . أما الأشعرية أتباع أبي الحسن الأشعري فكان يصبُّ عليهم جام تعصبه . ويلاحظ السبكي على شيخه فيما يلاحظ أنه ربما أطال بعض تراجم الحنابلة وأوجز بعض تراجم الأشعرية كما صنع بترجمة ابن قدامة الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٠ وترجمة فخر الدين بن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ فإنه أطال الأولى وأوجز الثانية وأتى — كما يقول — بما لا يشك فيه لبيب أنه لم يحمله على ذلك إلا أن ابن عساكر أشعري وابن قدامة حنبلي . ويقول السبكي إنه ربما احتاط الذهبي وأمثاله في سردهم لمعايب بعض من يترجمونهم بأنهم لا يذكرون إلا ما يجلونه مدحاً ونأ عنهم في بطون الكتب ولدى المؤرخين . ويعلق السبكي على ذلك بأنهم حين يترجمون من

يبغضونهم أو يتعصبون عليهم ينقلون جميع ما يُذكَرُ لهم من مدامتهم ومساوئهم ، ويحذفون كثيراً من ممدوحهم ومحاسنهم ، ويعكسون الحال فيمن يحبونهم أو يرضون عنهم ، على نحو ما يُلاحَظ على الذهبي في ترجمته للحنابلة فإنه يُطنب في مدحهم ونعتهم بجميع ما ذُكر فيهم من المحاسن ، ويبالغ في الوصف ويتغافل عن غلطاتهم ويتأول لهم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، بينما إذا ترجم لأحد من الأشعرية أو من الشافعية أو الحنفية أو الصوفية اتخذ موقفاً مناقضاً لذلك على نحو ما صنع في ترجمته لإمام الحرمين الجويني المتوفى سنة ٤٧٨ ، وللغزالي المتوفى سنة ٥٠٣ ، فإنه لا يبالغ في وصفهما ، ويكثر كما يقول السبكي من قول من طعن فيهما ، ويعيد ذكره ويبدئه ، وكأنه يعتقد ذلك ديناً ، وهو لا يشعر ، ويعرض عن محاسنهم فلا يستوعبها ، وإذا ظفر لأحدهم بغلطة ذكرها ، يقول السبكي : وكذلك فعله في أهل عصرنا ، إذا لم يجد لأحدهم غلطة ووجد حسنات كثيرة تنسب إليه يتلوها بمثل قوله : « والله يعلم » ونحو ذلك وكأنه يريد أن يمحو حسناتهم قبل تلك الكلمة . وينهى السبكي هذا الكلام عن أستاذه بقوله : « إنه لا يجوز الاعتماد على كلام شيخنا الذهبي في ذمّ أشعري ولا مدح حنبلي » والثناء عليه .

ويشير السبكي إشارة طريفة إلى أن بعض من يكتبون عن القدماء لا يعرفون دلالات الألفاظ معرفة جيدة حتى إنهم ليخلطون بين ضروب المعرفة ، فإذا نُعت لهم شخص بأنه متكلم ظنوا أنه يتعاطى الفلسفة ، يقول : وقد جرّحت جماعة في كتب المتقدمين بالفلسفة ، ظناً منهم أن علم الكلام فرع من فروع الفلسفة ، ومن هنا اتهموا أبا حاتم الرازي الحافظ بأنه متفلسف ، وكذلك قالوا في أحمد بن صالح . يقول السبكي : والذين قالوا عنهما ذلك لا يعرفون الفلسفة ، وإنما كانا يَشْدُوَان شيئاً من علم الكلام . ويضم أستاذه الذهبي إلى هؤلاء الذين لا يحققون دلالات الألفاظ ، إذ نعت معاصره يوسف بن عبد الرحمن المزني بأنه يعرف مضايق المعقول ، ويقول السبكي : لم يكن المزني ولا الذهبي يدريان شيئاً من المعقول أو العقليات .

ولعل في هذا كله ما يوضح مدى ما كان يأخذ به القدماء أنفسهم في نقد المصادر وتشريحها ، وفحص كل مادتها فحصاً علمياً دقيقاً . وقد تنبهوا بوضوح إلى

ما قد يحدث من غلبة الهوى ، حتى ليتورط بعض الحفاظ الأتقياء من مثل الذهبي في التعصب الشديد لمذاهبهم . ومن أجل ذلك رصدوهم وأخضعوهم لامتحان شديد ، حتى يتأكدوا من تجردهم عن التعصب والهوى ، بل حتى يتأكدوا من عدالتهم وإنصافهم لمن يخالفونهم في العقيدة والنحلة وإنصافاً مبرراً من كل شائبة .

٤

استخدام المحدثين للمصادر .

مرّ بنا في حديثنا عن اختيار موضوع البحث أنه لا بد أن يراعى فيه العصر والمكان والشخص والأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وطبيعى أن يجمع الباحث في كل هذه الجوانب المصادر التي يستقى منها مادته فيها والتي يستطيع من خلالها أن يُجْرى بحثه وفحوصه . وليست المصادر جميعاً سواء في الأهمية ، فمنها ما يكون شديد الصلة بالبحث لا يتكوّن كيانه بدونه ، ومنها ما يأتي على الهامش إذ لا يفيد إلا فوائد ثانوية ، ويسمى بعض الباحثين هذه المصادر الثانية باسم المراجع ، كأنها شيء يرجع إليه الباحث في أثناء بحثه ، أما المصادر فهي مادته ، وهي قوامه ، ولنضرب لذلك مثلاً : دراسة النابغة الشاعر الجاهلي المعروف ، فإن ديوانه وترجمته في كتاب الأغاني مصدران أساسيان في بحثه وينبغي أن يضم إليهما الباحث الطبرى في تاريخ المناذرة والغساسنة لأنه كان سفير القبيلة في بلاطهما ونظم فيهما مدائح متعددة واشتهر باعتذاراته البارعة للنعمان بن المنذر ، فلا بد لكى يفهم شعره من معرفة تاريخ الغساسنة والمناذرة حينئذ ، ولذلك كان الطبرى أو ما يماثله من كتب التاريخ يدخل في مراجع دراسته . وكذلك الكتب الكثيرة التي تتصل بدراسة الشعر الجاهلي أو بدراسة حياة القبائل في الجاهلية أو بمعرفة الشؤون الدينية وحياة الناس في المجتمع الجاهلي وثقافتهم وعاداتهم فكل ذلك يمكن أن يُعَدَّ مراجع لدراسته ، وإن كنا نفضل — كما أسلفنا — أن نسميها جميعاً مصادر ، وهي مصادر ثانوية ، لكنها على كل حال تلى أضواء كاشفة على دراسته .

ولعل أول واجب على من يتصدى لدراسة موضوع أن يحيط إحاطة تامة بمصادره ، ونضرب لذلك بعض الأمثلة للتوضيح ، وأول مثل نقف عنده امرؤ القيس بن حُجْر الكندي ، وقد كوّن أسلافه لأنفسهم - على نحو ما هو ذائع مشهور - إمارة في شمالي نجد بلغت ذروة مجدها في عهد جده الحارث الذي خضعت له قبائل نجد ، وعيّن أبناءه أمراء عليها ، وكانت قبيلة أسد بالقرب من تباء نصيب حُجْر أبي امرئ القيس ، وثارت عليه ، وقتلته ، وحاول امرؤ القيس أن يثار لأبيه أو يسترد ملكه ولكن محاولاته باءت بالإخفاق ومات دون غايته . وهنا تزعم بعض الروايات العربية أو قل كثرتها أنه بعد إخفاقه في الثأر لأبيه واسترداد ملك آبائه رحل إلى بيزنطة ، كي يستعين بالقيصر الذي كان يعاصره في إمداده بجيش يحقق له مآربه . وتتسع الأسطورة فتزعم أنه أحب ابنة القيصر وراسلها أو راسلته وأن القيصر أمدّه بجيش ، غير أنه توفي في إيباه بأنقرة . وتكونت حول هذه الرحلة المزعومة أساطير مختلفة . ومن يقرأها في المصادر العربية دون رجوع إلى المصادر اليونانية يضطرب عليه الأمر ولا تستبين له الحقيقة ، وبمجرد أن نرجع إلى هذه المصادر نجد فيها شخصاً عربياً يسمى قيساً يقترن اسمه بغزو الحبشة لليمن سنة ٥٢٤ للميلاد ، وهو يعاصر امرأ القيس ، غير أن امرأ القيس لا صلة له ألبتة بهذا الغزو . وإذن فليس هو قيساً المذكور في المصادر اليونانية . وحقاً بتلك المصادر شخص عربي يسمى امرأ القيس كان يعاصر الحارث الملك الكندي في أواخر القرن الخامس الميلادي ولم يكن من كندة وإنما كان من اللخمين أمراء الحيرة ، وقد مد سلطانه على شمالي الحجاز ، وكان يوثق علاقته ببيزنطة ، وما زال يوثقها حتى عيّنهُ القيصر حاكماً على جنوبي الأردن وخليج العقبة ومنحه لقب فيلارك ، ودعاه لزيارة عاصمته . وأكبر الظن أن أخبار امرئ القيس بن حُجْر الكندي اختلطت في ذاكرة العرب بأخبار امرئ القيس اللخمي ، فنسبوا إليه ما نسبوا من زيارته لبيزنطة وأخرجوا ذلك من باب الأخبار إلى باب الأساطير . ولولا المصادر اليونانية ما اتضحت لنا هذه الحقيقة ، وأي بحث في امرئ القيس ابن حجر لا يرجع إليها يُعَدُّ بحثاً ناقصاً مبتوراً . ومثل ثان يوضح أهمية الإحاطة بالمصادر ، وليس هذه المرة من العصر الجاهلي وإنما هو من العصر الإسلامي ، وهو الكميت الشاعر الشيعي المشهور بالتشيع للبيت العاوي ووفوده المستمر على جعفر

الصديق وأبيه محمد الباقر وأخته فاطمة ، وإبائه — كما في ترجمته بكتاب الأغاني — أن يأخذ منهم أموالاً على أشعاره الهاشميات ، التي كان ينظمها في الذب عن حياض الدعوة للأسرة مجاهراً معلناً بالضبط على نحو ما كان يعلن ذلك منهم زيد أخو الباقر إمام الزيدية . ومن أجل ذلك تابعه ، ونُسب إلى نحلته الزيدية ، ولم يأخذ عنه النحلة فقط ، فقد أخذ عنه أيضاً اتجاهه الاعتزالي ، إذ كان زيد يتلمذ لواصل بن عطاء ، وكان الكميّ يتلمذ لهما جميعاً ولذلك كان ينتظم في سلك الزيدية والمعتزلة كما أشارت إلى ذلك بعض المراجع القديمة . ويغضُّ بعض الباحثين المعاصرين — كما مرَّ بنا — النظر عن ذلك كله ويذهب إلى أنه إنما نظم الهاشميات بتحريض عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، كما يذهب في تفسير ذلك إلى أن خالداً القسري ، والى العراق لهشام بن عبد الملك ، كان يريد الثورة على الخلافة الأموية ، فأعان عليها عبد الله بن معاوية وأمدّه بالمال ، ويذكر أنه كان زنديقاً مثله ، وكأنما تجمع بينهما الزندقة على الثورة ضد الأمويين ! وقد نصَّ القدماء على زيدية الكميّ واعتزاله بما لا يدع مجالاً للفرض والتخمين ، وهاشمياته بين أيدينا تحمل أصول النحلة الزيدية حتى لستُعدَّ أقدم وأوثق مصادرها ، وهي تأخذ شكل جدال عنيف بحيث تصبح أشبه ما تكون بمقالة جدلية في المذهب الزيدي ، ولو أن القدماء لم يذكروا أنه كان زيدياً ولا معتزلياً لكان من الواجب علينا أن نعرض أشعاره على المذهب الزيدي وأن ننفذ من خلال عرضها على أصوله إلى تبين نزعتيه الزيدية .

ومثل ثالث من العصر العباسي سبق أن أشرنا إليه وهو حديث بعض المعاصرين عن عقيدة أبي العلاء وما لاحظوه من إيمانه بالعقل واعتداده به إلى أبعد حد ، مما جعلهم يفترضون أنه كان لا يقر بشيء سوى العقل وأنه كان ينكر الشرع وكل ما يدعو إليه من عبادات . وتمادى نفرفزعموا أنه كان ملحداً زنديقاً ، وهو زعم مردّه في رأينا إلى أنهم اقتطعوا أبا العلاء من عصره وثقافته ، وخاصة من الاعتزال ومصادره ، وكان من المعتزلة مثل أبي علي الجبائي مَنْ يقدس العقل ويجعل له — كما مرَّ بنا — شريعة تقابل الشريعة النبوية وأوامرها ونواهيها التي ينبغى أن نؤمن بها تعبداً ، وليس في الإيمان بذلك إنكار للشرائع ولا زندقة ولا إلحاد ،

ولو أن من يدرسون أبا العلاء تعمقوا في دراسة الاعتزال ومصادره لاتضحت لهم حقيقة إيمانه بالعقل والنبع الذي استقاها منه

وطبعي أن تختلف كثرة المصادر وقلتها باختلاف موضوعات البحث ولنفرض أن باحثاً اتخذ موضوع بحثه الشعر في العصر الأيوبي الذي عرضنا له في غير موضع من هذا الكتاب فإنه سيجد نفسه مضطراً أن يستخدم مصادر كثيرة بعضها تاريخي ، لأن الشعراء مدحوا سلاطين الأيوبيين وعرضوا لما كان بعصرهم من حروبهم المظفرة مع الصليبيين ، ومعنى ذلك أنه لا بد أن ينكشف العصر بكل أحداثه ، حتى يمكن فهم أشعارهم وتقويمها تقويماً سليماً . ولا بد أن يرجع الباحث إلى مصادر تكشف له حياة المجتمع في مصر والشام ، إذ كانا قد أصبحا دولة واحدة في أكثر حقب هذا العصر وكذلك العصر التالي عصر المماليك ، ولن يستقيم لباحث بحثه في أشعار القوم حيثئذ إلا إذا عرف كيف كانوا يعيشون وكيف كان مستوى معيشة الفرد وما كانوا يضطربون فيه من عادات وشئون يومية . ولا بد أن يرجع إلى مصادر تصور له الحياة الثقافية التي تنفّس فيها الشعراء ، وكيف أنشأ الأيوبيون مدارس كثيرة للفقه ومذاهبه ولغير الفقه ومذاهبه أحدثت نهضة عقلية واسعة . ولا بد أن يكون عالماً أو على علم بالمصادر الأساسية في كل جانب من هذه الجوانب ، ففي التاريخ مثلاً لا بد أن يكون على علم بالروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة المقدسي وذيل الروضتين له أيضاً ، وسيرة صلاح الدين لابن شداد وتاريخ دولة بني أيوب لابن واصل الحموي والكامل لابن الأثير والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي وخطط المقرئزي ولا بد أن يرجع إلى كتابات المؤرخين المعاصرين عن الصليبيين وحروبهم ، وخاصة كتابات الدكتورين الباز العريني ، والسعيد عبد الفتاح عاشور . أما في المجتمع وعادات القوم وأعيادهم وشئون حياتهم فيرجع إلى خطط المقرئزي وإلى ما تناثر في كتابات المؤرخين وإلى كتاب «معبد النعم ومبيد النعم للسبكي» وهو فيه يدرس عناصر السكان في المدينة المصرية والشامية من السلطان إلى الكناس والشحاذ ، وقد بلغت عناصرهم عنده مائة وأحد عشر عنصراً ، وكل عنصر يصور واقعه كما هو فعلاً ، ويرسم له المثل الأعلى الذي ينبغي أن يكون عليه ، ومن خلال الصور الواقعية الأولى نعرف كثيراً عن شئون الحياة في المجتمع المصري والشامي ، وكان حيثئذ مجتمعاً واحداً تظله راية واحدة . ووراء ذلك مصادر

لا تزال بكرة لم ينتفع بها الباحثون لسبب طبيعي ، وهو أنهم لم يتنبهوا إليها ، وأقصد كتب الفقه وفتاوى أئمتهم ، وكتب الحسبة . أما كتب الفقه فكتب التشريع الإسلامى وقوانينه ومسائله التى اشتقت اشتقاقاً من حياة الناس ، فإذا عرض فقيه مثلاً لباب البيع عرض فيه مسائل مما يحدث للناس فى عصره ومعها حلولها ، وكذلك شأنه إذا ترك أبواب معاملات الناس مثلاً إلى أبواب الزواج والأحوال الشخصية ، ومن أجل ذلك كانت كتب الفقه المصنفة فى العصر زاخرة بكثير من شئون الناس وصور حياتهم . وأهم منها الكتب المعروفة باسم الفتاوى ، وهى كتب تعرض فتاوى أئمة كبار فى كثير من مشاكل الناس اليومية ، وتكتظ بمعارف كثيرة عن مستوى المعيشة فى طبقات الناس المختلفة . ومثلها كتب الحسبة ، وكان الحاسب فى العصور الوسطى يقوم بوظيفة رجل الشرطة الآن ووظيفة القاضى معاً ، وكان يراقب الأسواق ويتنقل فيها فاصلاً فى الخصومات ، وسجل غير حاسب كثيراً منها فى الكتب المعروفة باسم كتب الحسبة ، وهى لذلك تزخر بمعارف عن حياة الناس ، وكل ما اضطربوا فيه من مشاكل . ولا يستطيع أحد أن يكتب تاريخنا الاجتماعى أو الاقتصادى فى أى حقبة من حقبة الماضى بدون رجوع إلى هذه المصادر المختلفة ، أما فى شئون العقيدة فلا بد أن يتعرف الباحث فى العصر الأيوبرى على مذهب الإسماعيلية الذى شاع بمصر من خلال كتابات أمثال الدكتور محمد كامل حسين ، ليتصور ما حدث من تحويل الأيوبيين للناس من المذهب الإسماعيلى إلى مذاهب أهل السنة ، وخاصة مذهب الإمام الشافعى . وكان هذا المذهب ينافس المذهب المالكى فى مصر من قديم حتى إذا استولى الأيوبيون على مصر ، وهم من الأكراد الشافعية ، قربوا منهم فقهاء هذا المذهب ، وأصبح لهم الشأن الأول فى القضاء والفتيا ، وإن ظل الصعيد فى جملة مالكيين . ولا بد أن يتعرف الباحث على الحركة الصوفية التى أنتجت فى هذا العصر ابن الفارض ، ويعرف خطر هذه الجماعة فى حروب الصليبيين حتى كان صلاح الدين لا يبنى مدرسة إلا ويبنى بجانبها زاوية لهم ، وكانت تسمى رباطاً ، فهى ليست داراً للعبادة فحسب ، بل هى أيضاً مركز لتجمع الجنود لحرب الصليبيين . على الأقل يراجع الباحث ما كتبه المقرئى عن زواياهم . ثم هناك المتكلمون وفرقهم وخاصة فرقة الأشعرية أتباع أبى الحسن الأشعرى المتوفى سنة ٣٢٤ ومنذ القرن الخامس يشيع هذا المذهب فى العراق وما وراء العراق ويتسع

انتشاره غرباً ، ويتبعه جمهور العلماء في مصر والشام ، وتَسْتَعِرُّ بين أتباعه وبين الحنابلة منافسة حادة ، على نحو ما صور لنا ذلك آنفاً السبكي عند أستاذه الذهبي الحنبلي ، وكتابه طبقات الشافعية الكبرى من خير المصادر في هذا الجانب وفي جانب التصوف السالف وأيضاً في جانب المنافسة بين المذاهب الفقهية الأربعة الكبرى جميعها ، وهي مذاهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية . ويلاحظ أن الباحثين في الشعر الأيوبي والمملوكي لا يلتفتون إلى هذا الكتاب ، وهو يحمل مادة شعرية نفيسة بجانب ما يصور من الحركة الثقافية . ولم نتحدث حتى الآن عن المصادر الأساسية في الشعر الأيوبي التي ينبغي على الباحث فيه أن يعكف عليها ، مستقيماً منها مادته ، وفي مقلعتها القسم المصري من كتاب خريدة القصر للعماد الأصبهاني وهو في مجلدين ، وكذلك القسم الشامي وهو في ثلاثة مجلدات ، ويصرح العماد بأنه ألف خريدته أو قل صنّفها في السنوات الأولى من العقد الثامن في القرن السادس الهجري ، ومعنى ذلك أنها صنّفت قبيل نهاية حكم صلاح الدين ، وإذن فلا بد للباحث من الرجوع إلى مصدر آخر أو مصادر أخرى تحمل تراجم الشعراء وأشعارهم إلى نهاية حكم الأيوبيين في نهاية العقد الخامس من القرن السابع ، ومن هنا تتبين أهمية كتاب المغرب في حلي المغرب لابن سعيد ، وقد خصّ فيه الفسطاط والقاهرة بمجلدين ضخمين ضمنهما الترجمة لكثير من شعراء العصر الأيوبي حتى زمن تصنيفه للكتاب سنة ٦٤٥ . ولا يقل عن هذا الكتاب أهمية كتاب الروضتين في أخبار الدولتين : دولة نور الدين ودولة صلاح الدين ، لأبي شامة المقدسي ، وأهمية الكتاب ترجع إلى أن أبا شامة قسم صحف كتابه بين مواقع نور الدين وصلاح الدين مع الصليبيين وبين ما نظم في هذه المواقع من أشعار ، وكأنه رأى ببصيرته النافذة أن الشعر الذي أُلقي فيها أو أنشد هو التاريخ الفنى لأمجادنا الحربية ، بجانب التاريخ السياسي وأنه ينبغي أن يكون التاريخ في كتابه لذلك موزعاً بين النثر والشعر ، النثر لتصوير الأحداث تصويراً يغلب عليه السرد ، والشعر لتصويرها تصويراً ينبض بالحياة نبضاً كان يبتس الحقد والحفيظة في نفوس المحاربين ، مما جعلهم يندفعون إلى سحق الصليبيين سحقاً ، وذّيل على هذا الكتاب نفيس . ولا يقلّ عن الذيل وأصله أهمية في حروب صلاح الدين كتاب الفَيْح القبي في الفتح القدسي ، ومعروف أن معركة القدس أو بعبارة أخرى معركة حِطّين

التي فتحت أمام البطل أبواب بيت المقدس هي أهم معاركه ، ولذلك يكون كتاب خاص^١ بها شيئاً نفيساً ، وقد كتبه شاعره ووزيره العماد الأصبهاني وضمنه أشعاره في هذا الفتح ، وكل ذلك يُعَلِّي من شأن الكتاب ومن قيمته بين المصادر المتصلة بالعصر وشعره . ويجانب هذه المصادر الشعرية العامة لا بد للباحث في الشعر الأيوبي من الرجوع إلى دواوين الشعراء ، وكثير منها مطبوع ، وفي مقدمتها ديوان القاضي الفاضل وزير صلاح الدين وساعده الأيمن وأكبر كتّاب مصر في العصر ، وديوان ابن سناء الملك وكان قد طُبِع في الهند وأعيد طبعه ونشره في القاهرة ، وديوان ابن عنين شاعر الشام المشهور وقد نشره المجمع العلمي بدمشق ، وديوان البهاء زهير وقد نشر مراراً ، وديوان ابن مطروح المنشور قديماً ، وكذلك ديوان ابن النبيه الذي نشره في القرن الماضي عبد الله فكري نشرة جيدة . ولا ننسَ ديوان البوصيري ، وهو طريف إلى أقصى حد لأنه يصور لنا فساد الموظفين وخاصة جامعي الضرائب في الريف المصري ، ويشتهر بمدائح النبوة ويظن كثيرون أنها لا تتجاوز موضوعها ، لأنهم لم يقرءوها قراءة فاحصة ، ولو أنهم صنعوا لعرفوا أنها لم تكن مديحاً نبوياً بالمعنى المفهوم ، إنما كانت استشارة واستنهاضاً لحرب الصليبيين ، بما يصور البوصيري من جهاد الرسول عليه السلام وأصحابه لأعداء الإسلام من المشركين ، مما يحفز به العزائم لجهاد أصحاب الصليب المغيرين ، وأيضاً بما يصور - كما مرّ بنا في غير هذا الموضع - من الحقيقة الحمديّة المنبئة في الوجود منذ نشأته ، حقيقة النور النبوي الذي سرّى في كل الأنبياء والمرسلين ، وكأنما رفع البوصيري هذا النور شعاراً في مواجهة الصليبيين ، ومزاعمهم في المسيح . وهو يردّ عليهم فيها ردّاً عنيفاً ناقضاً لها نقضاً شديداً . ويلقانا عند ابن الفارض ، الشاعر الصوفي ، تصوير قوى هذه الحقيقة الحمديّة ، إذ تأخذ شكل تراتيل رائعة ، وهي تراتيل كان يقذف بها المتصوفة شعلاً نارية في وجوه الصليبيين يريدون أن يحرقوهم بها محققاً .

ولعل في هذا العرض السريع لأهم مصادر البحث في الشعر الأيوبي ما يصور من بعض الوجوه كثرتها وأنه ينبغي أن لا يكون غرض أي باحث في هذا الشعر عرض موضوعات عامة فحسب ، وإنما الغرض قبل كل شيء النفوذ إلى تفسيرات جديدة

في جميع جوانب الحياة ، حياة الشعر وحياة المجتمع واقتصاده وثقافته ومذاهبه الكلامية والفقهية ، ولا بد من التعمق في دراسة الدواوين الشعرية ، حتى نقف على حركات العصر وبواعثها وقوفاً علمياً سليماً ، كما رأينا في الشعر الصوفي ، فهو ليس شعر موالد وحلقات دينية كما قد يتبادر ، إنما هو شعر جهاد لإلهاب عواطف الشعب في حرب أعداء الإسلام وسحقهم سحقاً ، ولذلك تجردت له جماعات كانت تتغنى به على المزمار وفي حلقات الذكر استنهاضاً للمسلمين كي يذودوا بكل قواهم عن حمى الإسلام وحياضه . ومن يقرأ شعر البهاء زهير وابن النبيه في الغزل يحس توا أصدااء الشعر الصوفي الوجداني فيه ، إذ يكتظ بالمشاعر ، حتى لتصبح بعض قطع عندهما ، وكأنها شعر صوفي خالص بكل ما يسمه من وجد ولوعة . وكأن التصوف هو الذي أمسك بالغزل في تلك الحقب دون أن يتجمد أو يصبح أصداً خالصة من التشبيهات والاستعارات ، فقد أبقى عليه عند بعض الشعراء على الأقل شعراً وجدانياً بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى .

و إنما أطلنا في بيان جوانب الدراسة في شعر العصر الأيوبي ومصادرها وما قد تهدي إليه من تفسيرات جديدة لغرضين مهمين ، هما بيان أنه لا يُقصد بالدراسة لأي عصر أدبي مجرد عرض جوانبه ، إذ يغلب أن يؤول ذلك إلى دراسة سطحية لا تفيد البحث الأدبي الحقيقي أي فائدة ، إنما يُقصد إلى التعمق فيه بحيث يَطرح الدارس على الباحثين تفسيرات لم يتنبه إليها باحث من قبل . وبذلك تضيف دراسته إلى البحوث السابقة في العصر إضافات جديدة ذات فائدة أو فوائد جُلّت . والغرض الثاني أن نوضح صعوبة بحث عصر بأكمله ، وخاصة على الناشئين من الباحثين ، إذ تكون معرفتهم به وبمصادره محدودة ، فيتعثرون فيه صوراً مختلفة من التعثر ، ومن أجل ذلك يحسن بالباحث الناشئ أن يختار - كما أسلفنا - جانباً معيناً من العصر ، بل حتى الجانب المعين قد يكون أوسع مما ينبغي ، كالجانب الصوفي آنف الذكر مثلاً ، إذ يضطر الباحث المبتدئ إلى التعرف على التصوف وتطوره ، حتى انتهى إلى ابن الفارض ، وسيرى البحث مليئاً بالصعاب لما يتصل به من الدراسة لأفكار الحلول ووحدة الوجود ووحدة الشهود، وما إلى ذلك من مباحث صوفية عسيرة .

وينبغي أن يستقر في أذهان ناشئة الباحثين أن من الواجب أن يتخلصوا في كتابتهم عن شاعر من المقلعات التي تكتسب عن عصره كما أشرنا إلى ذلك في غير هذا الموضع فقد تعود كثيرون أن يتحدثوا عن جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في العصر، وهو حديث حري بأن يضعف البحث في الشاعر إن لم يحمل بعض تفسيرات جديدة، وهو شيء لا ينتظر من الباحث الناشئ لقلة درايته بالعصر وظروفه، ولذلك نراه عادة يجمع من هنا وهناك كلاماً في هذه الجوانب لا يفيد فائدة جديدة إلا تسويد بعض الصفحات وتكبير حجم البحث وكميته، مما يهدده تهديداً خطيراً، إذ نمضي فيه مسافات دون أن نحصل على شيء نافع. ومن هنا كنت أرى أن ينحى الباحث في شاعر العصر من طريقه، ويكتب مباشرة عن حياته وديوانه وشعره، راجعاً إلى مصادر ترجمته في كتب التراجم والوفيات وأيضاً إلى ديوانه وما يمدّه به من تفاصيل جديدة بأن تنير بعض الجوانب في سيرته. وترجمات الشاعر في المصادر القديمة تتفاوت قيمتها من مصدر إلى مصدر، فمثلاً ترجمة ابن سناء الملك في المغرب لابن سعيد عظيمة الخطر بالقياس إلى ترجمته في معجم الأدباء ووفيات الأعيان لأن ابن سعيد هو الوحيد الذي أشار إلى أنه كان يتشيع، وهو تشيع غريب، إذ كان شاعر صلاح الدين ووزيره القاضي الفاضل اللذين قضيا على التشيع في مصر. ولعل في ذلك ما يصور أهمية الإحاطة بالمصادر كما أسلفنا ويؤكد كلام ابن سعيد أننا نجد في ديوان ابن سناء الملك أشعاراً في مديح بعض العلويين وبكاء حاراً على الحسين لمقتله الأليم، ولذلك يُعَدُّ أي بحث عنه لا يعرض هذا الجانب فيه ناقصاً ركناً مهماً من أركانه. وقد يكون ذلك هو السر الحقيقي في أن مدائحه لصلاح الدين العظيم الذي قهر الصليبيين وسحق جموعهم في معارك مظفرة لا تحمل في كثير منها ما كان يُستَظَرُّ منه من حماسة ملتهبة وفورة متدفقة. وليس هذا كل ما تلفتنا إليه دراسة ابن سناء الملك، فنحن حين نقرأ شعره نجده شديد الصلة بشعر الأسلاف، وكانت هذه الصلة شيئاً عاماً عند جميع الشعراء، ولذلك كان ينبغي أن نبحت عن تفسير لها، وهو في رأينا محافظة الشعراء في العصر الأيوبي على شخصية الشعر العربي، وهي جزء من محافظة عامة على الشخصية العربية، حين نازل الصليبيون العروبة في ديارها بالشام والموصل ومصر، فاستشعرها العرب إلى أقصى حد في جميع شئونهم العلمية والأدبية، وقال المستشرقون إن هذا العصر

والعصر التالى له، عصر المماليك، كانا عصرى جذب وعقم وجمود، وهو تفسير مخطئ، لأنه ليس من الطبيعى أن تصاب ملكات أسلافنا بالعقم والجمود فى نفس الحقب التى سحقوا فيها الصليبيين والتتار سحقاً ذريعاً، وإنما هو إحساس بالشخصية العربية واستشعار عميق لها. وخطورة التفسير بالجمود والعقم عند ابن سناء الملك لا تظهر فقط فى التفسير نفسه، بل أهم من ذلك أنها تقوم حجاً صفيقاً بين تبين الروح المصرية عنده وبين الباحث فيه. ومن يتعمق دراسة شعره يلاحظ كثيراً من خصائص هذه الروح، فهو يميل إلى السهولة والبسر فى شعره وإلى الدعابة، ويمسح الدين على قصائده ويشيع عنده غير قليل من الرقة والدمامة التى تميز بها القاهريون على مر العصور كما يشيع استخدام الكلمات العامية اقتراباً من الشعب ومزاجه ولغته. ويتميز ببرٌ وحنان لأبويه وأهله مما يميز الأسرة المصرية فى جميع عصورها القديمة والوسطى والحديثة. وعلى هذا النحو كلما تعمقنا فى قراءة ديوانه وجدنا خصائص الروح المصرية بارزة. ولا بد أن يُعنى باحثه بدراسة موشحاته وينفذ منها إلى مهارته فى اصطفااء الألفاظ والملاءمة بين الكلمات والحروف والعناية بالنغم وتقصير الشطور حتى لتصبح بعض موشحاته بحوراً من النغم الصافى الممتع. ومعروف أنه هو الذى وضع للموشحات عروضها على نحو ما وضع الخليل بن أحمد للشعر العربى الموروث عروضه، وهو جانب عنده يدل على ذكائه المفرط ونفاذ بصيرته وملكاته الخصبية.

ولعل فى كل ما قلنا ما يوضح أهمية استخدام المصادر والانتفاع بها، فليس يكفى أن نجمعها، بل لا بد أن نحسن الإفادة منها أكبر فائدة، ومما لا يختلف فيه اثنان أن المصدر المتقدم يلغى المصدر المتأخر، فلا نحيل على المصدر الثانى إلا إذا أحلنا قبل ذلك على المصدر الأول، ولا نكتفى بالمصدر الثانى بحال إلا إذا كان المصدر الأول الذى نقل عنه فقد وسقط من يد الزمن. وينبغى ألاّ نحيل على مصادر مخطوطة وخاصة إذا كانت ملكاً لأفراد ما دام يمكن الإحالة على مصدر مطبوع، ويوضح ذلك أن قصيدة مثلاً نُظمت فى حادثة سياسية ونُشرت فى حينها بإحدى الدوريات ولم يُطبع ديوان الشاعر وظل مخطوطاً عنده، فإنه ينبغى ألاّ نحيل على الديوان لأنه ليس تحت عين القارئ، وإنما نحيل على المجلة الخاصة.

ويتبين خطأ ذلك بشكل أوضح وأخطر إذا عُنِيَ باحث مثلاً بالشعر الذى نُظِمَ فى تأميم قناة السويس ولم يرجع إلى الصحف والمجلات واكتفى بأن وجد عند شاعر قصيدة تتصل بالموضوع فقد يكون نظمها متأخراً فضلاً عن أنه ترك المصادر الأصلية للشعر المطلوب ، ونقص الصحف والمجلات . وبنفس الصورة لو أن باحثاً يعنى بالأنشيد التى نُظِمَت مع قيام الثورة المصرية لسنة ١٩١٩ ترك الدوريات إلى بعض قطع أو أناشيد قال له أصحابها إنهم نظموها فى نفس المناسبة ولم ينشروها . إن عليه أن يدرس ما نُشِرَ لا ما طُوِيَ فى أدراج المكاتب لسبب طبيعى هو أنه موقت مع الثورة ولا يحتاج إلى الدليل البين والشهادة القاطعة.

وما ينبغى أن يتحاشاه الباحث أن يُعْنَى بموضوع يفتقر إلى لغة لا يتقنها إتقاناً تاماً كمن يُعْنَى بدراسة الأزجال الأندلسية دون أن يكون له أى معرفة باللغة الرومانسية وألفاظها التى سقط منها كثير إلى تلك الأزجال بحيث لا تفهم أحياناً دون معرفة دقيقة بما تحمل من تلك الألفاظ . وتقابل هذه الصعوبة صعوبة أخرى ، ذلك أن بعض من يظنون أنفسهم يعرفون بعض الكلمات الرومانسية قد يحرفون كلمات عربية عن مواضعها فى الزجل الأندلسى ، فتصبح معانيه مضطربة غير مستقيمة وكأن الأزجال تحتاج أولاً معرفة دقيقة بالعربية ثم معرفة بالرومانسية من حين إلى آخر . ومن هذا القبيل المصادر التاريخية المتأخرة فى عصر المماليك فإنها تحمل مصطلحات تركية كثيرة ، على نحو ما يتضح فى الجزءين الثانى عشر والثالث عشر من النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ، وهما يزخران بألقاب تركية تتصل بوظائف العاملين فى الدولة ، ومعرفتها ضرورية لمن يبحث فى تلك الحقب ، سواء فى التاريخ أو فى الشعر ، إذ كثير من القصائد يتصل بهؤلاء العاملين على اختلاف وظائفهم ومناصبهم . وما يتصل بذلك كثرة المصطلحات العلمية التى كان يقحمها الشعراء على أشعارهم منذ أبى العلاء المعرى ، فقد أقحم على لزومياته كثيراً من مصطلحات علوم النحو والحديث والميراث والفقه والعروض ، وتبعه الشعراء بما كونه فى هذا الاتجاه . وإذا لم يفهم الباحث تلك المصطلحات فهماً دقيقاً اضطرب فهمه للأشعار التى تحملها وضلَّتْ منه معانيها الدقيقة . وحرى فى رأينا بهذا الباحث أن يبتعد عن مثل هذه الموضوعات التى لا يحسن معرفة المصطلحات المتصلة بها . وقد

أقبل كثيرون من ناشئة الشباب على موضوعات الأدب المقارن ، وكأأنما لها سحر خاص ، ولكن هذا السحر نفسه يحيطها بشباك كثيرة تؤذن بأن يتعرّ فيها الشاب الناشئ — كما مرّ بنا — ، وقد لا يستطيع الخلاص من عثراته . ومرجع ذلك إلى أن الأدب المقارن يحتاج إلى معرفة دقيقة بمصادر الموضوع الذى يبحثه فى العربية ثم مصادر الموضوع الذى يشبهه فى اللغة الأجنبية ، وإذا لم يكن الباحث على علم بَيِّن بالأدب العربى والأدب الأجنبى ، ولم يكن يفقه موضوع المقارنة فى الأدبين فقهاً حسناً فإنه حرى به أن يسقط سقوطاً لا إقالة له منه فى بحثه ، ومن أجل ذلك كان يحسن بالباحث المبتدئ أن ينصرف عن مثل هذه البحوث الشائكة العسرة .

وهناك مسألة مهمة هى مسألة التعرف على المصادر وكيفيته ، وهى مسألة لا تُحَلَّ إلا عن طريق القراءة الواسعة المتصلة بالموضوع الذى يريد الباحث أن يدرسه . ولا تقفه هذه القراءة على كثير من المصادر فحسب ، بل تقفه أيضاً على من كتبوا فى العصر الأدبى الذى يريد أن يختار لنفسه موضوعاً منه ، وقد ينفذ إلى معرفة جوانب فى حاجة إلى دراسة جديدة ، كما قد ينفذ إلى معرفة حركات واتجاهات فى حاجة إلى تفسيرات جديدة . وقد يجد فى نفس هذه الكتابات تنبيهاً إلى دراسة مشكلات أدبية لم يكن متنبهاً إليها ، كما قد تنبهه إلى كثير من المصادر الأساسية وغير الأساسية . ومعروف أنه من أهم ما ينير أمامنا الطريق لمعرفة المصادر بجانب ذلك دوائر المعارف وكتب الفهارس قديماً وحديثاً ، ومن أقدمها الفهرست لابن النديم المتوفى فى أواخر القرن الرابع ، وقد سجل فيه جميع الكتب التى كانت متداولة عند الوراقين فى زمانه . ولا يقل عنه أهمية كتاب كشف الظنون لحاجى خليفة المؤلف فى القرن الحادى عشر الهجرى ، وفيه سجل دقيق للكتب المعروفة حتى عصره . وبين زمنى الكتابين عُنَى كثير من العلماء بكتابة فهرسة لهم ، وقد يسمونها مشيخة أو معجماً . وعادة يعرضون فى هذه الفهرسة أسماء شيوخهم والكتب التى قرءوها عليهم أو رَوَوْها عنهم أو سمعوها منهم ، وهى مهمة فى معرفة الكتب التى كانت تُتَدَاوَلُ فى عصر هذا الشيخ أو ذاك ، وخير ما يمثلها الفهرسة لابن خير الإشبيلي . وبجانب ذلك نجد معجم سَرَ كَيْس الخاص بالمطبوعات العربية والمصرية حتى عصره ، وأهم منه تاريخ الأدب العربى لبروكلمان

اللى سجل فيه كل ما طُبِع وكل ما احتفظت به دور الكتب من مخطوطات في العالمين العربى والغربى حتى نهاية العقد الرابع من هذا القرن . ولا بد أن نضم إلى ذلك المقالات التى تنشر فى بعض المجلات عن العصر، موضوع الدراسة، وما تشير إليه من مصادره، ولا بد أن نضم أيضاً فهرس دور الكتب الكبيرة مثل دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة .

٥

نقد المحدثين للمصادر

لعل أهم مصادر تعرضت لنقد القدماء والمحدثين هى رواية الشعر الجاهلى ومن حمله من الرواة وما حمله من الكتب ، وقد اتخذ القدماء — كما مر بنا — نفس المقاييس التى اتخذها أصحاب الحديث النبوى لفحص روايته وتبين الصحيح منها من الزائف ، فأخضعوا الرواة والرواية لامتحان شديد ، خلصوا منه إلى بيان الرواة الوضّاعين المتهمين والرواة الصادقين الموثّقين .

ولكفّت هذا الجهد الخصبُ القيمُ المستشرقين منذ أواسط القرن الماضى ، وبدلاً من أن يقفوا عند الإعجاب بصنيع القدماء مضوا يتهمون الشعر الجاهلى عامة دون أن يقدموا براهين جديدة ، حتى إذا تقدمنا إلى سنة ١٩١٨ رأينا مرجليوث يثير المسألة بقوة ، وما يلبث أن يكتب فيها مقالا طويلا فى مجلة الجمعية الملكية الآسيوية بعدد يوليو سنة ١٩٢٥ عنوانه « أصول الشعر العربى » حاول فيه جاهداً أن يزيف هذا الشعر جملة ، مستدلاً ببراهين عدة ، لعل من الخير أن نعرضها برهاناً برهاناً لرى مقدار سدادها أو فسادها ، وأول ما ذكره أن تكون الرواية الشفوية حفظت الشعر الجاهلى ، فهو ينكرها ، ومعروف أن رواية الشعر الجاهلى ظلت تُتداول من جيل إلى جيل حتى عصر التدوين . وهو يتخذ من هذه المقدمة الفاسدة دليلاً على أنه لم تكن هناك طريقة لحفظ الشعر الجاهلى سوى كتابته ، ولا كانت كتابته إنما حدثت متأخرة فمن المؤكد فى رأيه أنه نُظم فى حقبة إسلامية ، والبرهان منقوض لأنه يعتمد على مقدمة فاسدة كما رأينا . وبرهان ثانٍ عنده هو وجود الرواة

الوضاعين أمثال حماد ، ووجودهم لا ينفي وجود رواة ثقات ، فهو برهان متداع . وبرهان ثالث أن الشعر الجاهلي لا يمثل عقائد الجاهليين الوثنيين ولا المسيحيين ، فليس فيه فكرة تعدد الآلهة الوثنية ولا فكرة التثليث المسيحية ، إنما فيه التوحيد وشيء من القصص القرآني وإشارات إلى الحساب في الآخرة . وهو برهان متداع بدوره ، لأن كتاب الأصنام لابن الكلبي زاخر بذكر أوثانهم وآلهتهم المتعددة ، وليس من الحتم أن يستشعر المسيحيون الجاهليون فكرة التثليث المسيحي في أشعارهم ، ومن يدرى ربما استشعروها وسقطت الأشعار التي تمثلها كراهة من الرواة المسلمين أن يردّوها . أما الشعر الذي يمثل روح الإسلام ويراه مرجليوت صحيحاً فمن المؤكد أنه منحول وُضع على ألسنة الجاهليين . وبرهان رابع عنده هو أنه لو كان هذا الشعر صحيحاً لمثل لغة القبائل العدنانية الشمالية ولغة الحميريين اليمنية الجنوبية ، فضلاً عن تمثيله للهجات القبائل المتعددة . وهو برهان منقوض بدوره ، أما أنه لم يمثل اللغة الحميرية فهذا طبيعي لأنها ليست لغته بل هي لغة مستقلة عنه ، على نحو ما يعرف ذلك علماء اللغات السامية ، وقديماً قال أبو عمرو بن العلاء : ما لسان حمير وأقاصى اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعريتنا . وأما أنه لا يمثل اللهجات الجاهلية المتعددة للقبائل فهذا أيضاً طبيعي لأنه كانت هناك لهجة فصحي في الجاهلية نظم الشعراء فيها أشعارهم متخلصين من لهجاتهم القبلية المحلية ، وهي نفس اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم . وآخر براهين مرجليوت أن النقوش التي اكتشفت لليمنيين الجنوبيين ليس فيها ما يدل على أنه كان لهم نشاط شعري ملحوظ ، وإذا كانوا هم مع مدنيتهم المعروفة لم يخلّفوا شعراً فكيف يخلّف البدو الشماليون هذا الشعر الجاهلي الكثير . ونقّض بعض المستشرقين أنفسهم هذا البرهان لأن نظم الشعر لا يحتاج إلى حضارة ولا مدنية ، فالبدو ينظمونه كما ينظمه المتحضرون ، بل حتى البدائيون ينظمونه على نحو ما هو معروف عن الإسكيمو . وقد لوح في وجهه غير مستشرق ، وخاصة « لا يل » في مقدمته للمفضليات ، إذ قال إنه على فرض التسليم بأن الشعر الجاهلي موضوع فإن من وضعوه كانوا يحاكون أمثلة ونماذج صحيحة منه ، وإذن فقد كان هناك شعر جاهلي صحيح وشعر جاهلي مزيف ، بالضبط كما لاحظ علماؤنا القدماء ذلك . ويقول إنه قد يكون أصاب قصائده بعض التبديل في الألفاظ بحكم طول المسافة بين العصر الجاهلي والعصر العباسي عصر التدوين ،

على أن من يرجع مثلاً إلى المعلقة يجد لكل معلقة شخصيتها الواضحة المميّزة لها ولصاحبها مما يؤكد صحة نسبتها إليه . ويقول إن في هذا الشعر الجاهلي الذي يتهمه مرجليوث وأمثاله ألفاظاً غريبة لم تكن معروفة ولا متداولة في زمن الرواة العباسيين ، واحتفاظه بها برهان قاطع على أنه صحيح في جوهره .

وأشهر مَنْ "نقّدَ" مصادر الشعر الجاهلي بين العرب المعاصرين طه حسين ، فقد كتب في ذلك كتابه « في الأدب الجاهلي » وفيه هاجم هجومًا عنيفًا رواية الشعر الجاهلي مجرّحًا لها في أربعة كتب من كتابه ، هي الثاني والثالث والرابع والخامس ، وهو في الثاني يفصل الأسباب التي تدفعه إلى الشك في الشعر المروي عن الجاهليين والذي ينبغي عدم الاعتماد عليه — في رأيه — لاستخراج صورة أدبية صحيحة للعصر الجاهلي . وقد جمع هذه الأسباب في براهين كبيرة ، هي أن الشعر الجاهلي لا يصور حياة الجاهليين الدينية والعقلية والسياسية والاقتصادية ، ولا يصور لغتهم ولهجاتها المختلفة فضلًا عن تصوير اللغة الحميرية وكيف كانت تباين لغة العرب الشماليين العدنانية . وطه حسين يلتقي في البرهان الأول بمرجليوث ، غير أنه عنده أكثر تفصيلاً ، فقد لاحظ أن القرآن الكريم صور الحياة الدينية للجاهليين تصويراً دقيقاً في مجادلاته لليهود والنصارى والصابئة والمجوس والوثنيين على حين لم يكد الشعر يصور شيئاً من ذلك . وقياس الشعر الجاهلي على القرآن في هذا الصدد قياس منقوض ، لأن القرآن كتاب ديني ، يدعو إلى رسالة سماوية يريد أن يتّجمع عليها العرب فطبعي أن يبين ما في معتقداتهم من انحراف وضلال ، ليجعلهم يسارعون إليه عن عقيدة ، بخلاف الشعر فإن شاعراً لم يبدعُ بشعره إلى دين جديد بل كانوا يتغنّون بشعرهم عواطفهم ومشاعرهم . ومع ذلك فكتاب الأصنام لابن الكلبي ، كما أسلفنا ، يحمل من معتقدات العرب الجاهليين وإيمانهم بالأوثان عتاداً كبيراً . والبرهان الثاني عند طه حسين أن الشعر الجاهلي لا يصور الحياة العقلية الجاهلية ، وكأنه يفترض أنه كان لهم حياة فكرية معقدة ، وقد كانوا لا يزالون أقرب إلى الدور الفطري ، ومع ذلك فقد أكثروا من الحكيم يكتفون أو يقطّرون فيها تجاربهم في الحياة على نحو ما نرى عند زهير في نهاية معلقته ، وعرضوا لأفكار كثيرة عن الحياة والموت على نحو ما يلقانا

في معلقة طرفة . فالقول بأن شعرهم لا يمثل حياتهم العقلية هو بدوره منقوض ، فقد مثلها بفطريتها وتجاربها البسيطة . أما البرهان الثالث وهو أن شعر الجاهليين لا يمثل حياتهم السياسية ، فقد دعمه بأن القرآن صورَّ العرب في سورة الروم شيعةً : شِيعَةٌ تَقِفُ مَعَ الرُّومِ وَشِيعَةٌ تَقِفُ مَعَ الْفَرَسِ إِذْ يَقُولُ : (الْم. غُلِبَتْ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصِرُ مَنْ يُشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ) . والشعر لا يصور شيئاً من ذلك وهو أيضاً برهان مردود ، فقد كان شعراء الحجاز ونجد أو قل كثير منهم شيعةً : شِيعَةٌ تَنْتَصِرُ لِلْغَسَّاسَةِ الْمَوَالِينَ لِلرُّومِ وَشِيعَةٌ تَنْتَصِرُ لِلْمَنَازِدَةِ الْمَوَالِينَ لِلْفَرَسِ . ولما امتشقت قبيلة بكر سيفها ضد الفرس توعَّدهم الشعراء طويلاً حتى إذا انتصرت عليهم في موقعة ذي قار قبيل الإسلام تغنَّى بها العرب — وفي مقدمتهم الأعشى — غناء كله فخار وابتهاج بالنصر المين . وإذن فليس بصحيح أن الشعر الجاهلي لا يمثل حياة الجاهليين السياسية وصلاتهم بمن حولهم من الأمم . والبرهان الرابع أن الشعر الجاهلي المروي لا يمثل حياة الجاهليين الاقتصادية ، وقد دعمه بأن القرآن صورَّ العرب طائفتين : طائفة الأغنياء المستأثرة بالثروة وطائفة الفقراء المعدمين ، والشعر لا يصور شيئاً من ذلك إذ يصور العرب جميعاً أجواداً كراماً ، بينما يذم القرآن البخل والبخلاء ذمّاً شديداً . وهو برهان أيضاً مردود ، بما صور شعراء الصعاليك تصويراً واسعاً ما كان بين الفقراء والأغنياء من فضال عنيف . وإذا كانوا أكثروا في مدحهم وفخرهم من ذكر الكرم والجود فإنهم أكثروا في الهجاء من ذكر البخل والشح الذميم . أما البرهان الخامس وهو أن الشعر الجاهلي لا يصور الفروق بين اللغة العدنانية الشمالية واللغة الحميرية الجنوبية وبالمثل لا يصور الفروق بين لهجات اللغة الشمالية العدنانية . فإن طه حسين يلتقي فيه بمرجليوث كما أسلفنا . وهو يلاحظ أن أشعاراً كثيرة تضاف إلى العرب الجنوبيين ، وهي لا تمثل لغتهم إنما تمثل لغة الشماليين . ويحتاج ذلك فضلاً من التحقيق فإن العرب الجنوبيين الذين كانوا يجاورون الشماليين أخذوا يتركون لسانهم الحميري إلى اللسان العدناني على نحو ما يلاحظ حفظاً عند منذرج وبلحارث بن كعب ، ولم يُذكر في السيرة النبوية أن الرسول عليه عليه السلام حين كانت تفد عليه في عام الوفود جماعات من العرب الجنوبيين اتخذ

بينه وبينهم وسيطاً يُحسن لغتهم ، مما يدل بوضوح على أن الجنوبيين كانوا قد أخذوا في التعرب قبيل ظهور الإسلام . فليس من المستغرب إذن أن نجد على لسان كثيرين منهم شعراً باللغة العدنانية الشمالية . وطه حسين لا يتشكك فقط في الشعر المنسوب إلى اليمنيين المقيمين في أوطانهم الجنوبية ، بل يتشكك أيضاً في الشعر المنسوب إلى قبائلهم التي هاجرت منذ القرن الرابع الميلادي إلى الشمال مثل كندة وشاعرها امرئ القيس ، وهي قبائل تعرّبت بحكم استقرارها في موطنها الجديدة بين العرب الشماليين أحقاباً متعاقبة ، فهي إذا كانت يمنية نسباً وأصلاً فإنها عدنانية موطناً ولغة ولساناً . ويقول إن القرآن الكريم مثل بقراءاته لهجات القبائل العربية على حين لا يمثلها الشعر الجاهلي ، مما يدل على أنه شعر موضوع منحول . ومعروف أن لهجة أدبية سادت بين العرب في الجاهلية هي لهجة قريش ، وقد سادت هذه اللهجة واتخذها الشعراء جميعاً أداةً لشعرهم والتعبير عن وجدانهم ، متخليين عن لهجاتهم المحلية وخصائصها اللغوية ، فكان طبيعياً أن يخلو منها الشعر الجاهلي . وتوقف ليشكك في شعر الشواهد التعليمية ، والشك فيه ينبغي أن يقتصر عليه ، إن صحَّ ، ولا يعمم في الشعر الجاهلي جميعه .

وإذن فكل البراهين التي ساقها طه حسين لدحض الرواية للشعر الجاهلي منقوضة سواء منها ما التقى فيه مع مرجليوث وما استقلَّ به . وهو يتقل من هذا الكتاب الثاني إلى الكتاب الثالث ، وقد خصّه ببيان أسباب الوضع للشعر الجاهلي وردّها إلى السياسة والدين والقصاص والشعرية والرواية . أما السياسة فقد لاحظ أنها دَفَعَتْ إلى وضع شعر كثير على لسان قريش والأنصار في الإسلام ، وهي ملاحظة استمدّها من ابن سلام في كتابه « طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين » إذ ساق اتهاماً لقصيدة أبي طالب التي روتها قريش في أشعارها والتي يمدح بها الرسول عليه السلام وقال إن قريشاً أضافت إلى شعرائها منحولات كثيرة ، كما أضافت كثيراً إلى أشعار حسان شاعر الأنصار . فأصل الملاحظة التي لاحظها طه حسين صحيح ، لاحظ ابن سلام من قبله ونصَّ عليه ونبّه إليه ، غير أن هذه الأشعار التي وقف عندها طه حسين وابن سلام جميعاً ليست جاهلية ، إنما هي إسلامية ، وإذن فهي لا تصدق على الشعر الجاهلي ولا على روايته ، بل تقع

بعيداً . والدين يقصد به طه حسين ما قيل من أنه نُظم في الجاهلية إرهاباً ببعثة الرسول وما أضيف إلى الجن والأُمم الدائرة وإلى اليهود والنصارى وعدى ابن زيد العبادى شاعر الحيرة النصراني . وكثير من ذلك رفضه الرواة الأثبات . وقد نصَّ ابن سلام على ما وضع على لسان عدى بن زيد ، وقال إن أهل العلم بالشعر القديم لا يُشكّل عليهم ما وضع المولّدون والرواة المتّهمون من شعر غث ضمنّوه الروايات والأخبار عن الجاهلية ، وقد هاجم ابن إسحق صاحب السيرة النبوية - كما مر بنا في غير هذا الموضع - لكثرة ما حمل سيرة من هذا الشعر ، وردّ كثيراً من المنحول الذي رواه . وإذن فكل ما قاله طه حسين في هذا الصدد لم يكن غائباً عن ابن هشام وابن سلام وأضرابهما من القدماء . ومثله ما قاله عن القصص والقصاص ، وهو يشير إلى كثرة ما نُظم حول غزوة بدر وغزوة أحد وغيرهما من الغزوات وأضيف إلى طائفة من الأشخاص المعروفين سواء أكانوا شعراء أو لم يشتهروا بالشعر مثل حسان وحمزة بن عبد المطلب وعلى بن أبي طالب ، كما أضيف إلى نفر من قريش وغير قريش لم ينظموا شعراً قط . وواضح أنه يتحدث عن شعر إسلامي لا عن شعر جاهلي . ويتحدث عن الشعوبية وما دفعت إليه من تحل الشعر على الجاهليين مصورة فيه مثالهم التي كانت تصمم بها من جهة ومثبتة ثناءهم على الأعاجم ، ولم يسق شيئاً من شعر المثالب ، أما الثناء على الأعاجم فساق فيه قصيدة لأبي الصلت بن ربيعة شاعر الطائف تحمل ثناء على الفرس ، وأشار إلى أن لعدى بن زيد شاعر الحيرة ولشعراء آخرين ثناء أيضاً عليهم وإشادة بملوكهم وسلطانهم وجيوشهم . وقد لا يكون هذا الشعر موضوعاً ، بل إنه هو نفسه الشعر الذي كان يبحث عنه ونقاه حين قال في كتابه الثاني إن الشعر الجاهلي المروي لا يمثل حياة القوم السياسية وانقسامهم إلى شيعتين : شيعة تنصر للفرس وشيعة تنصر للروم ، وعدى ولقيط بن يعمر الإيادي والأعشى شاعر ربيعة الذين عدّهم هنا من شعراء شرق الجزيرة . وطبيعي أن يتصوروا للفرس الذين كانوا يجاورونهم ويمدون نفوذهم على الحيرة والمناذرة والقبائل الشرقية . وذكر هنا بعض ما نظمته الشعوبيون في العصرين الإسلامي والعباسي من أشعار يفتخرون فيها على العرب ، وهي أشعار صحيحة النسبة إلى قائلها ، وتخرج عن موضوع الانتحال الخاص بالشعر الجاهلي . وتشكك فيما ضمنه الجاحظ كتابه الحيوان

من شعر جاهلي كثير يدل به على دقة معرفة الجاهليين بعلم الحيوان عصبية لهم .
 والجاحظ غير عربي ، وأيضاً فهو ينفي عنهم المعرفة الدقيقة بالحيوان قائلًا في الجزء
 السادس من كتابه إن معارفهم فيه أولية ، وإنهم إنما أكثروا من الحديث عنه في
 أشعارهم لأنه كان مشهوراً في جزيرتهم أمام أعينهم وأبصارهم . وإذن فما قاله طه حسين
 عن الشعوية لا يتجده ، ومثله ما قاله عن القصص والسياسة ، وحتى ما قاله
 في الدين سبقه القدماء إلى قوله والتشكيك فيه . وبالمثل حديثه عن الرواة الوضاعين
 أمثال حماد وخلف الأحمر ، فهو يردد في هذا الحديث ما ساقه ابن سلام وغيره من
 اتهام لهم ومن رد لروايتهم الكاذبة . وطه حسين في مناقشته لكل هذه الأسباب
 التي أدت إلى كثرة الوضع للأشعار - في رأيه - على ألسنة الجاهليين يستضيء
 في الأجزاء الصحيحة منها بما نص عليه الأسلاف ، وغاية ما في الأمر أنه يتسع
 بطعنه ونقده وتجريحه لرواية الشعر الجاهلي ذاهباً مذهب التعميم . وكان القدماء
 أكثر دقة من الوجهة العلمية الخالصة حين وقفوا بالاتهام عند الجزئيات ، وطبقوه
 تطبيقاً واسعاً تارة وتطبيقاً ضيقاً تارة ثانية ، بحيث استطاعوا أن يستخلصوا من
 الشعر الجاهلي قصائد وأشعاراً ودواوين صحيحة وبحيث زيفوا منه كثيراً جداً ،
 وخاصة ما دار في كتب السير والقصص والأخبار ، وقد تتبعوا الرواة وفحصوهم
 واحداً واحداً ، ونصوا على الوثيق الذي لا يرقى إليه شك وعلى المتهم الذي
 تحيط بروايته الرِّيبُ والظنون .

ويخرج طه حسين إلى الكتاب الرابع ، وهو يتحول به إلى دراسة تطبيقية لبيان
 الوضع في شعر نفر من شعراء اليمن وربيعه ويبدأ بدراسة شعر امرئ القيس
 مبيناً أنه موضوع كله لسبب طبيعي ، وهو أنه يمني وشعره مضري . ومرّ بنا
 أنه كان حقاً يمني الأصل ، غير أنه كان مضري اللغة واللسان والموطن ، إذ هاجرت
 قبيلته منذ القرن الرابع الهجري إلى الشمال وأقامت في منازل بني أسد بالقرب من
 تباء شمالي المدينة ، ولو أنه رجع إلى القدماء لرآهم - كما مرّ بنا في غير هذا الموضع -
 ينصّون على شعر منحول كثير أضيف إليه ، ويُرَوّى عن الأصمعي أنه كان
 يقول : « كل شيء في أيدينا من شعر امرئ القيس فهو عن حماد الراوية إلا
 نُتِفِّئاً سمعتها من الأعراب وأبي عمرو بن العلاء » . ويدرس شعر علقمة الفحل

ويشك في كثير منه ، ولو رجع إلى ابن سلام لرآه يكفيه الشك فيه إذ كان لا يثبت له سوى ثلاث قصائد . وبالمثل شك بقوة في شعر عبيد بن الأبرص ، ولو رجع فيه أيضاً إلى ابن سلام لوجده لا يثبت له سوى قصيدته : « أقفر من أهله ملحوب » مع قوله فيه : إن شعره مضطرب ذاهب . وعلى هذا النحو لو أن طه حسين استقصى في هذه الدراسة التطبيقية لشعراء اليمن وربيعة نتائج فحص القدماء لم ولرواية أشعارهم لأغناه ذلك عن كثير من وجوه الاتهام وسهامه التي صوبها إلى الشعراء المذكورين وأضرابهم . وفي ذلك ما يدل بوضوح على أن توثيق القدماء للشعر الجاهلي وروايته لا يزال أدق من صنيع المحدثين ، فقد أخضعوهما لفحص علمي سديد ، استطاعوا من خلاله أن يجرّحوا طائفة من قصائده وروايته تجريحاً لا مطعن فيه ولا منفذ لكي يردّه باحث محدث ، إلا أن يذهب إلى تعميمات ، أو يصدر عن أحكام ذاتية لا تؤيدها أدلة وبراهين صحيحة سديدة .

ويعمى طه حسين إلى الكتاب الخامس الذي قصره على شعراء مضر ، ويسلم بأنه كان هناك شعر مضرى جاهلي ، غير أنه يعود فيذكر أن كثرته ضاعت وأنه لم يبق منه إلا قليل مضطرب مختلط ، ويقول إنه دخله انتحال كثير حتى لم يعد من الممكن تخليصه وتصفيته ، ويرفض أن يعتمد الباحث في ذلك على دراسة أسانيده ورواته . ويحاول أن يضع مقياساً جديداً للثبوت من صحته ، وما يلبث أن يهتدى إلى مقياس مركب من خصائص فنية يشترك فيه طائفة من الشعراء مؤلفين للمدرسة واضحة المعالم ، وهي تضم في رأيه أوس بن حجر وتلميذه زهير بن أبي سلمى وتلميذه كعباً ابنه والخطيئة ، فإن لهذه المدرسة من الخصائص الفنية المشتركة ما يدل على صحة شعرها وخلوها من الوضع والانتحال . وهي مدرسة لفته إليها ما وجده في الأغاني وغير الأغاني من قول القدماء إن زهيراً كان يروي عن أوس شعره وإنه لقن أشعاره راوية من بيته هو كعب ابنه وراوية من غير بيته هو الخطيئة . ولكن القدماء حين عيّنوا هذه المدرسة لم يسلموا لها بصحة أشعارها كما صنع طه حسين ، فقد أخضعوها للامتحان . أما أوس بن حجر فنصّوا على أن شعره اختلط بشعر ابنه شريح ، كما اختلط بشعر عبيد

ابن الأبرص . وأما زهير فقد مرّ بنا أن ديوانه رُوى روايتين مختلفتين : رواية بصرية في ثمان عشرة قصيدة ومقطوعة ، ورواية كوفية في أكثر من أربعين قصيدة ومقطوعة ، وبذلك أضافت الرواية الكوفية زيادات كثيرة ، وشك القدماء في غير قليل منها ، ونفس الرواية البصرية شك الأصمعي في ثلاث من قصائدها . وكأن القدماء كانوا أكثر تشدداً من طه حسين في قبولهم ورفضهم لأشعار أستاذي تلك المدرسة : زهير وأوس : وبالمثل أنكروا بعض الأشعار المضافة إلى كعب والخطيئة المخضرمين . ولعل في ذلك ما يدل على أن مقاييسهم كانت شديدة الدقة بالقياس إلى مقاييس المحدثين ، وهي مقاييس لا تفضي إلى تعميمات ولا إلى افتراضات وكان حريّاً بطه حسين ومرجليوث أن يستقصيا تقديم لرواية الشعر الجاهلي وتجريحهم لما جرّحوه وطعنوا فيه من قصائده ، إذن لأفادا دراسة الأشعار الجاهلية فوائد علمية قيمة .

وقد يكون من الطريف أن نذكر هنا نقد « قلهوزن » المستشرق الألماني المعروف لروايات الطبري وطريقته العلمية في استخلاص الصحيح منها ونفي الزائف ، وهي روايات لا تتصل بالشعر وإنما تتصل بالأخبار والتاريخ في العصر الإسلامي على نحو ما يلقانا في كتابه « تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية » وقد نقله الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريده إلى العربية . ونراه يفحص روايات الطبري فحصاً علمياً دقيقاً ، وعادة يسوق الطبري في الحادثة روايتين أو روايات عدة للمقارنة واستخلاص الحقيقة التاريخية ، وعرف « قلهوزن » ذلك فانتفع به أكبر انتفاع في تحليل الحوادث وتبيين تفاصيلها . ونسوق مثالا واحداً هو فرار عبيد الله بن زياد حاكم البصرة والعراق إلى الشام بعد موت يزيد ابن معاوية خوفاً على نفسه ، لما كان من قَتْلِهِ الحسين حفيد الرسول عليه السلام . ويروي « قلهوزن » أولاً ما ساقه أبو عبيدة من الخبر في ذلك ، وأنه حين وصلت عبيد الله الأنباء بوفاة يزيد وأن الناس في الشام مختلفون فيمن يتولى أمرهم بعده راودته فكرة الاستيلاء على الحكم فجمع أهل البصرة وخطب فيهم معرضاً بثلب يزيد ومشيراً إلى أنه يَرْضَى من يرضونه لدينهم وجماعتهم حتى يجتمع أهل الشام على خليفة جديد ، فإن رضوا عنه دخلوا فيما دخل فيه الناس وإلا استقوا

بأمرهم. فقالوا له إنك أقوى الناس على ذلك وبإيعوه ، حتى إذا خرجوا جعلوا
 بمسحون أكفهم بالباب والحيطان ، ولم يلبثوا أن نبذوا طاعته وثاروا عليه . وكان
 أول ثائر سلمة بن ذؤيب التميمي الذي دعا لبيعة ابن الزبير العائد بمكة ، وتبعه
 كثير من قبيلته تميم . واتسع الفتق على الراتق ، فخاف عبيد الله على نفسه والتجأ
 إلى الأزد وسيدهم مسعود بن عمرو العتكي لحمايته من ثورة تميم . وبذلك
 أصبح أهل البصرة بدون أمير ، واختلفوا فيمن يؤثرون عليهم ، وتم اختيار
 هاشمي قرشي هو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الملقب
 ببيته ، ودخل بيته قصر الإمارة سنة ٦٤ للهجرة . وحدث أن قام نزاع بين بعض
 أنصاره وبعض بني بكر وسيدهم القديم مالك بن مسمع وقتل تميمي بكرياً ،
 فثارت بكر كلها وهبت لمحاربة تميم ، وطلب سيدهم الحديد أشيم بن شقيق إلى
 الأزد أن يجددوا الحلف الذي كان قد انعقد بينهم وبين قبيلته ويسيروا معهم .
 واشترط الأزد أن يكون الرئيس على الجميع سيدهم مسعود بن عمرو ، فقال
 لعبيد الله بن زياد مير معنا حتى نعبدك إلى دار الإمارة ، ولكن عبيد الله خاف
 على نفسه ، وأرسل غلماناً له مع مسعود ليأتوه بما تنتهي إليه الأمور . وانتهى مسعود
 إلى المسجد فدخله وصعد المنبر ، وأبى بيته أن يتعرض له . ولكن تميمًا ثارت ،
 وثار معها موالها من الأساورة وفي مقدمتهم « ماه أفريدون » . ويذكر « قلهوزن »
 هنا رواية إسحق بن سويد وما حكاه من بلاء « ماه أفريدون » وقومه من الأساورة في
 القتال إلى جانب تميم ، ودخول تميم المسجد ومسعود على المنبر وإنزاله وقتله .
 ويروى « قلهوزن » عن أبي عبيدة أن عبيد الله بن زياد فرّ بعد مقتل مسعود حاميه
 إلى الشام . وتتطور الأمور ويوشك الطرفان أن يدخلوا في حرب ميرة ، غير أن
 حصافة الأحنف سيد تميم تنقذ الناس من الكارثة ، إذ يخطب فيهم مخوفاً من سوء
 العواقب وعارضاً أن تدفع تميم ديات القتلى من قبيلتي الأزد وبكر ، وتستجيب القبيلتان
 بعد لأي ، حقناً للدماء .

ويتوقف « قلهوزن » ليصحح رواية أبي عبيدة في بعض المواضع مستعيناً بروايات
 مختلفة لرواة آخرين ، فلم يكن هروب عبيد الله بن زياد إلى الشام بعد مقتل سيد
 الأزد، إذ تدل أبيات للهميم بن الأسود رواها الطبري في الجزء الثاني من طبعة أوربا

ص ٤٦٣ على أن مسعوداً هو الذى مكن عبيد الله بنفسه من الخروج إلى الشام ، وهو ما يرويه أيضاً وهب بن جرير فى ص ٤٥٦ من نفس الجزء ، وكذلك يرويه عوانة فى ص ٤٦١ قائلاً إن عبيد الله ذهب إلى الشام فى منتصف جمادى الثانى ، على حين قُتل مسعود فى شوال أى بعد نحو ثلاثة أشهر . وإذن فلم يكن عبيد الله حاضراً فى تلك الحوادث ولا اختير للبصرة أميراً وهو لا يزال فيها ، إنما حدث ذلك — كما يروى عوانة — فى ص ٤٦٣ بعد قتل مسعود وحسب النزاع بين بكر والأزد من جهة وتميم من جهة ثانية ، إذ حاول الناس أن يجتمعوا على أمير ، فاجتمعوا على عبد الملك بن عبد الله بن عامر القرشى ، ثم أقروا ببسّ ، إلى أن دخلت البصرة فى بيعة ابن الزبير بعد ثلاثة أشهر ، وعيّن عليهم والياً من قبله . ويقول « قلهوزن » إن عوانة روى فى ص ٤٦١ أن عبيد الله بن زياد حين هرب استخلف مسعوداً على البصرة ، مما يوضح لماذا ذهب مسعود إلى القصر وإلى المسجد ، فهو خليفة عبيد الله ابن زياد . وبذلك يصحح « قلهوزن » رواية أبى عبيدة مستعيناً برواية عوانة التى تتفق ومنطق الحوادث التى تؤيدها رواية وهب بن جرير وأبيات الهيثم بن الأسود . على أنه يعود فيخطئ رواية عوانة فى ص ٤٦١ التى تقول إن رجلاً من الخوارج الذين انضموا إلى تميم هو الذى قتل مسعوداً ، لأن الخوارج كانوا فى حرب مع أهل البصرة ، وقد اضطروا ببسّ للتنازل عن الإمارة لأنه لم يسارع إلى حربهم ونزالهم ، ولذلك يرجح « قلهوزن » الرواية بل الروايات القائلة بأن الأساورة بقيادة ماه « أفريدون » هم الذين قتلوا مسعوداً . ويقول إن رواية المدائنى فى ص ٤٦٥ حاسمة فى ذلك ، إذ قال إن الأزد هم الذين زعموا أن الأزارقة الخوارج قتلوا مسعوداً ، حتى يمحوا عن أنفسهم عار قتل موالى تميم من الأساورة لأمرهم ويدّروا ما اتهموا به من القعود عن الأخذ بثأره من تميم وقبول ديبته . ويلاحظ قلهوزن أن قول عوانة فى ص ٤٦١ بأن الخوارج الذين قتلوا مسعوداً كانوا يسكنون عند نهر الأساورة ينمّ عن عدم اطمئنانه إلى ما ذكره من قتلهم إياه .

وواضح كيف نقد قلهوزن روايات هذا الحادث مقارنةً بينها مستخلصاً منها الرواية الصحيحة ، ومنحياً عنها الروايات الزائفة . ويكثر فى كتابه هذا النمط الرائع من المقارنة بين روايات الأخبار والأحداث واستخلاص الصحيح منها .

ولعل في ذلك ما يصور أهمية المنهج الذي اتبعه الطبرى في جمعه بين الروايات المختلفة في كل حادث وكل خبر ، فهو لم يجمع بينها عشياً أو إطالة في كتابه ، وإنما جمعها ، لأنه عرف ببصيرته النافذة أنها مصادر متعددة ، من واجب أمثاله من المؤرخين أن يضعوها تحت أعين الناس ، ليتبينوا الصادق منها والكاذب والوثيق وغير الوثيق ، وليصححوا بعض الجوانب في الحادث أو الخبر ، وليقيموا أركانه جميعاً على أسس وطيدة .

وهذا نفسه هو الذى دفع صاحب الأغاني إلى أن يذكر الروايات المتعددة للخبر الواحد من أخبار الشعراء التى يسوقها فى شكل سيول متلاحقة ، إذ يريد من قارئه أن يقارن بين الروايات لينفذ إلى معرفة الرواية الصحيحة منها عن بيئة ، وتصور ذلك عنده من بعض الوجوه دراسة ما ساقه عن مقتل حُجْر أبي امرئ القيس ، فقد ذكر فى ذلك أربع روايات متقابلة ، أما الأولى فرواها عن هشام بن الكلبي ؛ إذ زعم أن بنى أسد كانوا يؤدون لحجر أميرهم الكندى إناوة كل عام ، وحدث أن أرسل إليهم جُباته ذات مرة يحملونها إليه ، فلقوهم لقاء منكراً وردوهم ردّاً عنيفاً . فسار إليهم فى جيش كثيف من قبائل ربيعة وقيس وكنانة ، لتأديبهم ، فآلقوا له عن يَدِ صاغرين مستسلمين ، حتى إذا أصبح سادتهم مِلْكَ يده أخذ يقتلهم بالعصا — فَسُمُوا عبيد العصا — واستباح أموال القبيلة ونقاها من ديارها فى جنوبى وادى الرُّمَّة بالقرب من تباء إلى تهامة ، وأتى القبض على سيدهم عمرو ابن مسعود وشاعرهم عبيد بن الأبرص ، وما لبث عبيد أن أنشده قصيدة يستعطفه بها ، وفيها يقول :

أنت المليكُ عليهمُ وهمُ العبيدُ إلى القيامة

وتأثر حُجْر ، وعفا عن القوم ، ولكن نفوس بنى أسد انطوت على الانتقام ، حتى إذا أصابوا منه غيرةً قتلوه فى قُبَيْته ، ونهبوا ما كان معه من أموال . أما الرواية الثانية فرواها أبو الفرج عن أبي عمرو الشيباني ، وهى تزعم أن حُجْراً ملكه الفرع والخوف من بنى أسد ، فاستجار ببعض التميميين لأهله ، ومضى هو فلجاً إلى قوم من بنى سعد بن ثعلبة ، غير أن عكباء بن الحارث الأسدى كان يتعقبه ، وما زال يرصده إلى أن غافله وقتله . والرواية الثالثة رواها أبو الفرج عن

ابن السكيت ، وهي تذكر أن حُجْرًا أقبل ذات يوم على بني أسد ، وكانت قد ساءت ولايته فيهم ، فأجمعوا على إعلان الحرب عليه ، حتى إذا اقرب منهم تقدّم إليه بعض شجعانهم فقتلوا مَنْ كانوا في مقدمة ركبهِ وسَبَّوْا جواريه ، وقاتلهم حُجْرٌ وسرعان ما أسروه ، ولم يلبث أحدٌ فتيانهم أن قتله . أما الرواية الرابعة فرواها أبو الفرج عن الهيثم بن عدي ، وهي تذكر أن حُجْرًا استودع بعض التميميين أهله وتحول عن بني أسد فأقام في عشيرته كِنْدَةَ مدة ، وجمع لبني أسد منها جموعًا كبيرة ، وأقبل مُدِلًّا بمن معه وسمعت بذلك بنو أسد ، فصمّموا على الحرب ، فلما عيش كريم ، وإما موت كريم ، ولقوا حُجْرًا وقد أمروا عليهم عتّاب بن الحارث ، واقتل الطرفان قتالا عنيفًا ، وأهوى عتّاب على حُجْرٍ بسيفه فطعنه طعنة قاتلة ، وانهزمت كندة وانهزم معها امرؤ القيس بن حجر ، إذ فرّ على فرس له شقراء لا يلوى ، تاركًا وراءه أهل بيته بين قتيل وأسير ، وأخذ بنو أسد جوارى حُجْرٍ ونساءه وساقوا كثيرًا من الأموال والغنائم . وبالمقارنة بين هذه الروايات الأربع تتضح الرواية الصحيحة ، أما الرواية الأولى فهي رواية ابن الكلبي وهو وضّاع كبير ، مما يؤكد أنها غير صحيحة ، ونفس القصيدة التي ساقها فيها ضمنها بيتا ذكر فيه يوم القيامة الذي يردّد في القرآن الكريم ، مما يشهد بأن القصيدة والخبر الذي جاءت فيه موضوعان جميعًا ، إذ من أين لعبيد الجاهلي الوثني الذي عاش قبل الإسلام بنحو ثمانين عامًا معرفة يوم القيامة يوم العرض على الله والحساب والثواب والعقاب . والرواية الثانية بدورها بعيدة لارتحال أسدي وراء حُجْرٍ وقد تحول يستجير بالقبائل وما زال يتعقبه حتى قتله في بني سعد بن ثعلبة غيلة . والرواية واضحة التكلف والتلفيق . ومثلها الرواية الثالثة في التلفيق والتكلف ومخالفة منطق الحوادث جملة . والرواية الرابعة هي أوضح الروايات تمثيلًا مع هذا المنطق ، فبنو أسد قد ثاروا على حُجْرٍ ، فقاتلهم هو وعشيرته الكندية ، غير أنه هُزم هزيمة نكراء ، وخرّ صريعًا يتضرّج في دمه ، ولم تقم بعد ذلك لإمارة كندة في شمالي الجزيرة قائمة . ويؤكد هذه الرواية ما ذكر فيها من أن امرأ القيس كان مع أبيه في تلك المعركة يقاتل بني أسد ، حتى إذا علت كفتهم ولم يعد من الفرار بُدٌّ وليّ على وجهه . وإنما كان ذكر ذلك في الرواية تأكيدًا لها وتوثيقًا ، لأننا نجد عبّيد بن الأبرص شاعر بني أسد حيثنذ يردّد في أشعاره أن امرأ القيس كان

حاضراً المعركة وولىً هارباً على فرسه حين أحرق به الموت من كل جانب، ويتهدده ويتوعده بسوء المصير إن هو فكر في أخذ ثأره وحرب قومه . وبذلك تسقط الروايات الثلاث الأخرى ، وليس ذلك فحسب ، بل أيضاً تسقط كل الأخبار والروايات التي رواها أبو الفرج في الأغاني عن ابن الكلبي مما يتصل بطرد حجر لابنه أنفة من شعره الماجن وما يقال من أن امرأ القيس جاءه الخبر بمقتل أبيه وهو بدمون في اليمن، وكل ما يطوى في ذلك من أشعار وأمثال . وبالمثل يسقط الخبر الطويل الذي رواه ابن قتيبة عن طرد أبيه له بسبب غزله بابنة عمه فاطمة يوم الغدير بدارة جلجل، وما قيل من أنه سلمه إلى مولى له ليقتله ويأتيه بعينه ، فأتاه بعيني جؤذر ، وندم حُجْر فعرّفه الحقيقة على حين مضى امرؤ القيس يتنقل مع أخلاط من الشذاذ بين أحياء العرب يصيدون الوحش ويلهون ، حتى إذا كان في دمون جاءه نعي أبيه . فكل ذلك تنفيه رواية الهيثم بن عدي . وأشعار عبيد التي تؤكد أنه كان حاضراً معركة أبيه مع بني أسد . ولعل في ذلك كله ما يوضح دقة القدماء في رواياتهم المتعددة للخبر الأدبي وغير الأدبي ، حتى يستخلص القارئ لنفسه الرواية الصحيحة أو قل المصدر الصحيح مزيفاً غيره من المصادر غير الوثيقة .

ومرّ بنا في نقد القدماء للمصادر كيف أنهم كانوا متنبهين في قوة لذوى الأهواء وذوى العصبية المذهبية وهو تنبه ينبغى بدورنا أن نستضيء به في نقدنا للمصادر القديمة ومدى إفادتنا منها وانتفاعنا بها ، وهل من شك في أنه ينبغى أن نحتاط إزاء الذهبي في تاريخه الكبير وما به من تراجم للحنفية والشافعية والمالكية وأيضاً ما به من تراجم للأشعرية، وبالمثل ينبغى أن نحتاط إزاء كتب الشيعة الغالين حين يترجمون أو يتحدثون عن بعض أهل السنة ، بل نفس من يسلكونهم في التشيع ينبغى أن نحتاط إزاءهم ، فقد يسلكون مثلاً أبا نواس لبيت أو بيتين قاهما عرضاً في مديح الرسول عليه السلام أو في بعض آله . ومن هذه الناحية نجدهم يَدْخُلون في التشيع كثيرين من الشعراء الذين لم يُعْرَفُوا بتشيع ، ولا نقلت عنهم المصادر الأدبية الصحيحة شعراً شيعياً .

ولعل في هذا ما يلفتنا إلى الاحتياط إزاء المصادر الشيعية التاريخية، مثل تاريخ البعقوبي والدينوري في الأخبار الطوال وكتابات المسعودي في مروج الذهب وغيره؛ إذ لا بد أن يُراجع الباحث ما يروونه في الأحداث الشيعية على مصادر أخرى غير شيعية .

الملحوظات والاقتباسات

من المفروض أن يتخذ الباحث بطاقات يدون عليها بإيجاز ما يراه نافعا في المصادر التي يقرأها مما يفيد بحثه . أما تدوينها كاملة فإنما يكون في البحث نفسه ، ومن المهم ألا يشغل بطاقات بحث إلا بما يتصل به مباشرة ، وإلا تكاثرت البطاقات ولم يعد من الممكن تخليص المهم منها من سواه إلا بصعوبة ومشقة . وهناك من ينهضون ببحوث دون استخدام بطاقات ، وإنما يستخدمون كراسات ، وفائدتها أقل بكثير من فائدة البطاقات المنفصلة التي يمكن تنسيقها على أساس معجمي أو أي أساس آخر . ومن الواجب ألا يتهاون الباحث في تسجيل الملاحظة التي تصادفه في بعض المصادر ، متكلا على ذاكرته ، لأن ذاكرته قد تخونه ، وقد يذكر الملاحظة وينسى المصدر الذي قرأها فيه . وينبغي أن يذكر مع الملاحظات المصادر التي تحتويها وصفحاتها سواء أكانت كتباً أم مقالات في بعض المجلات ، وإذا كان لمؤلف الكتاب كتب مختلفة حسن أن يذكر اسم الكتاب الذي أخذت منه الملاحظة ، أما إذا لم يكن للمؤلف سوى كتاب واحد فلا مانع من أن يذكر اسمه مكتفياً به .

وعادة تنظم البطاقات في مجموعات ، ويحسن أن تكون لها السنة صغيرة وعليها عنوانات المصادر لسرعة الفائدة منها . وليس هناك ترتيب واحد يتحتم الأخذ به في تنظيمها ، فقد ترتب ترتيباً موضوعياً ، وقد ترتب وخاصة في العصور الأدبية ترتيباً زمنياً . والأولى أن يوضع منهج واضح للبحث يوزع فيه على أبواب وفصول أو فصول فقط ، وترتب البطاقات حسب الفصول فلكل فصل بطاقاته ولكل مجموعة فصول في باب بطاقاتها الخاصة التي تشير دائماً إلى المصادر المستقاة منها . ومن الممكن أن تجعل العنوانات للبطاقات نفس الأشخاص التي تحتويها الفصول ، أو نفس الموضوعات وتوضع معها المصادر واضحة .

ويبدو أن أسلافنا كانوا يعرفون من قديم نظام البطاقات معرفة جيدة ، وهل يستطيع الإنسان أن يتصور كتاباً مثل الحيوان للجاحظ صنف دون استخدام

البطاقات في جمع مادته ؟ وكثير من الكتب بعده وخاصة المطولة الواسعة يتضح فيها أثر استخدام البطاقات دون جدال . وقد دأبوا — فيما دأبوا — على تدوين الملاحظات التي جمعوها من بطون الكتب في مصنفاتهم ولم يكونوا يعرفون الطريقة التي تتبعها اليوم من ذكر الجزء والصفحة ، فالتزموا أن ينقلوا الاقتباسات عن المصادر السابقة كاملة ، كما التزموا أن تكون بنفس صيغتها ونفس ألفاظها وحروفها ومن خير ما يصور ذلك كتاب المغرب لابن سعيد الذي يتردد فيه ذكر المصادر ، والأخذ عنها أخذا مطرداً . وكانوا إذا عمدوا إلى تلخيص الاقتباس أشاروا إلى ذلك بمثل : « يقول المؤلف ما معناه » . وكانوا يبدعون الاقتباس بمثل : قال ونحوها . على أن ابن سعيد يذكر الكتاب ووراءه الاقتباس مباشرة دون فصل بمثل قال ، وبالمثل نراه لا يضع أى علامة للدلالة على انتهاء الاقتباس . وقد يكون ذلك راجعاً عنده إلى أنه يسوق أحياناً كل ما في الترجمة من كتاب معين فلا يجد ضرورة وقد ذكره أن يشير إلى أنه انتهى من النقل منه . ولكن الغالب أنهم كانوا يصرحون بانتهاء الاقتباس بمثل : انتهى . أو انتهى ما ذكره . . أو والحمد لله أو والله الموفق . أو والله أعلم . أو إلى ههنا ، ونحو ذلك . والأكثر أن يستخدمون كلمة : « انتهى » وحدها ، وقد يرمزون إليها بالحرفين : ا . ه .

أما اليوم فالمصنفون ينصّون على بدء الاقتباس بمثل قال ونحوها ، ثم يتلونها بعلامات التنصيص : « حتى إذا فرغوا من الاقتباس أنهوه بها هكذا : » . وينبغي ألا يُفُطر الباحث في كثرة الاقتباس من المصادر ، لأن ذلك يوحى بأنه يعطل تفكيره ، وأنه يستخدم تفكير سواه ، دون أن يتحمل بنفسه عبء البحث والدراسة . وأيضاً ينبغي إذا جلب اقتباساً إلى بحثه ألا يمتدّ به إلى أكثر من صفحة مهما تكن قيمته . إن واجبه أن يعيّن المطلوب منه الذي يحتاج إليه ببحثه ويترك ما عداه مما قبله وما بعده ، حتى لا يحجور على بحثه ويدعه في أيدي غيره من الباحثين السابقين ، وكأنه وخاصة حين يكثر من الاقتباسات الطويلة كسرة بأيديهم يتقاذفونها . وحقاً يحتاج ذلك ضرباً من الخبرة ليميز الباحث في الاقتباس المنقول بين المهم والأهم وما لا أهمية له . وينبغي أيضاً على الباحث الناشئ ألا يكرر نصّاً مقتبساً في بحثه ، بل إذا ذكره في موضع امتنع من ذكره ثانية ، إلا

أن يشير إليه فحسب إشارة مقتضبة . ويلقانا كثيراً عند الباحثين المبتدئين إذا بحثوا شاعراً أن يكرروا الاستشهاد ببعض أشعاره في مواطن مختلفة ، وهو يدل — فيما يدل — على أنهم غير متيقظين في بحثهم ، وكأنهم لا يعرفون ما تقدم منه ولا ما يذكرونه سابقاً وما يذكرونه لاحقاً . ومن أسوأ الأشياء أو من أشدها سوءاً أن يسوق الباحث اقتباساً لا يرتبط بكلامه ارتباطاً دقيقاً ، وكأنه يريد أن يدل على قراءته لمصدر من المصادر ، وأولى به ألا يقحم مثل هذا الاقتباس الذي يضعف التسلسل المنطقي في كلامه .

وإذا كنا نطلب في الاقتباس دقة النقل كما طلبه الأسلاف فإننا نعمم ذلك في النقل من المصادر القديمة وفي الترجمة عن المصادر الأجنبية ، وإذا ترددنا في ترجمة مصطلح وضعناه بجانب اللفظة التي تؤديه في حروفه اللاتينية . ويكثر في مصادرتنا القديمة غير المحققة الغلط والخطأ بسبب التصحيف أو التحريف ، ويحسن أن نتبع الكلمة المغلوطة أو المصحفة التي لم نستطع قراءتها قراءة صحيحة بكلمة (هكذا) بين قوسين على هذا النمط . وإذا حذف الباحث كلمات في وسط الاقتباس أو في أثناء الترجمة كان من الواجب أن يدل على ذلك بوضع نقط هكذا . . . حتى يعرف القارئ أنه حذف من الأصل بعض كلمات ، طلباً للإيجاز .

٧

الهوامش والحواشي

لم يكن أسلافنا يعرفون نظام الهوامش ، إنما كانوا يعرفون نظام الحواشي ، إذ كان يوجد بياض أو فراغ على جوانب الصفحة يمكن من كتابة بعض تعليقات . وعادة لم يكن يكتبها المؤلفون أنفسهم ، إنما كان يكتبها بعض العلماء الذين يقرعون الكتاب ، وكثيراً ما نراهم يذكرون قبلها كلمة تدل عليها مثل « ههنا لطيفة » أو « فائدة » أو « تنبيه » . وكان يحدث كثيراً أن يُدخل بعض النساخ هذه الحواشي في متن الكتاب ، وخاصة إذا لم ينبّه المعلق عليها بكلمة « فائدة » ونحوها ، وقد يصبح تخليص ذلك من المتن صعباً . وكانت الحاشية عادة تمتد سطوراً غير قليلة ، فهي

ليست مثل الهوامش الحديثة تحمل إشارة إلى مصدر من المصادر، وإنما هي تعليق كثيراً ما يطول .

وقد ساعدت المطبعة المؤلفين على استخدام الحواشي والهوامش جميعاً . أما الحواشي فهي لا تزال يراد بها إلى التعليق وبسط فكرة في المتن ، وقد يذكّر معها اسم مصدر أو أكثر وقد يُنقل من مصدر اقتباس طويل . وبعض المؤلفين يعتمدون كثيراً إلى صنع هذه الحواشي ، وكأنهم يرون أنهم إن ذكروها في المتن أحدثت فيه خلخلة ، وخاصة حين تتحدث عن بعض الأشخاص أو عن بعض الموضوعات التي عرض لها المؤلف في بحثه . ولعل هذا ما يجعلنا ننبّه إلى الحذر في استخدامها ، فينبغي ألاّ يعتمد إليها الباحث دائماً ، إنما يعتمد إليها عند الضرورة الصحيحة وحين لا يستطيع أن يَدْخُل ما تحويه في تضاعيف كلامه . وعلى كل حال ينبغي ألا تأخذ صورة معلومات أساسية تضاف من حين إلى حين ، وكأن الباحث فاته أن يسوقها في ثنايا كلامه . إن الغرض منها إنما هو التوضيح لا إضافة معلومات جديدة فأتى الباحث ويريد أن يسجلها ، أو كأنما عزّ عليه أو صعب أن يدججها في متن الكلام . ومعنى ذلك أن تكون ذات صلة وثيقة بأفكار المتن ، وإلا بدا كأنها استطرادات لا يحتاجها البحث ، وبدلاً من أن تؤكد تضعفه وتخلخله خلخلة شديدة .

وقد أصبحت الهوامش جزءاً لا يتجزأ من البحوث الحديثة ، ويراد بها بيان المصادر التي استخدمها الباحث في بحثه وكأنها مستنداته في الدراسة ، فهو يقدمها للقارئ ، وكأنما يقدم أدلته وبراهينه على ما يسوق من أفكار ، واضعاً تحت بصره جميع مصادره ، ليراجعها فيها إن شاء ، وليبين له كيف كوّن بحثه ، وكأنما يريد أن يشركه معه في الدراسة ، إذ يعرض عليه كل ما قرأه وكل ما اتخذته دليلاً أو حجة على كلامه وكل ما استمد منه أفكاره وآراءه ، حتى يرى القارئ رأى العين كيف جمع مادة بحثه ، وكيف نسّق أدلتها ، وكيف اشتق أفكاره . وعادةً حين يذكر المصدر يذكر صفحته بكل دقة . وهناك خطأ يقع فيه بعض الباحثين الناشئين ، وهو أن يجد في بحث سابق له إشارة إلى مصدر ، فيأخذ هذا المصدر عنه ورقم صفحته دون اطلاع عليه أو مراجعة له ، وقد يكون الباحث السابق أخطأ

فى ذكر المصدر عن غير قصد ، أو أخطأ فى ذكر الصفحة ورقمها ، أو قد يكون حدث فى أثناء الطبع تحريف فى الرقم ، فينقله بتحريفه أو بخطئه فيكون ذلك طامة كبرى .

وأدهى من ذلك أن يعمد الباحث الناشئ إلى كتاب مزود بكثير من النصوص والمصادر ، فينقل كثيراً منها وقد ينقل معها استنباطات الباحث الذى سبقه ، وبذلك يتضح ضعف بحثه وأنه ليس إلا تردداً لبحث أو بحوث سابقة لا يفيد الدراسات الحديثة الفائدة المرجوة . ومن أجل ذلك ينبغى أن يأخذ الباحث المبتدئ نفسه بغير قليل من العناية ، فلا يدع نفسه عالةً على غيره من الباحثين السابقين ، بل يحاول أن تكون له تجربته المستقلة مع المصادر وأن تكون له آراؤه الجديدة التى يضيفها إلى الآراء السابقة . وإذا أحسَّ أن موضوعها قد استوفى أدوات البحث عند الدارسين السابقين وأنه لن يستطيع أن يضيف إليهم شيئاً ذا غناء كان من الواجب عليه أن يبتعد عنه وألاًّ يحاول بأى صورة من الصور العمل فيه أو البحث والدراسة .

وبعض الباحثين المبتدئين يستكثرون من الهوامش ، ولذلك ضرران واضحان ، أولهما أن ذلك يعنى أن الباحث يحاول أن يدلّ على سعة اطلاعه ، فهو يحشد عشرات المصادر ، وكثيراً ما يؤديه ذلك إلى أن يجمع فيها بين الغث والسمين وما لا قيمة له وما هو قيم ، فتختلط المصادر ، ولا يُعرَف أيها أهم للبحث وأيها لا يتصل به إلا بسبب ضعيف . وأما الضرر الثانى فهو أنه لا يستطيع أن يتبين هو نفسه المصدر الأساسى من المصدر غير الأساسى ، إنما هى حشود أو سيول من مصادر تساق ، سيول تحمل الجواهر والحصباء ، ولا ندرى مدى تمييز الباحث بين النوعين ، ومعنى ذلك أن سعى الباحث الناشئ نحو الإكثار من المصادر قد يجره إلى أوحى العواقب .

ودائماً ليس الغرض من البحوث أن يدلّ الباحث على كثرة ما قرأ من المصادر المتصلة مباشرة بالبحث وغير المتصلة ، وإنما الغرض أن يستنبط من مجموع ما يقرأ قضايا أو أفكاراً جديدة ، وجذا لو اتسع به ذلك فاستنبط نظرية لم يُسبق إليها وذلك هو الغرض الحقيقى من البحث ، أما حين يتحول البحث إلى حشد مصادر ،

منها ما يفيد ومنها ما لا يفيد فإن شخصية الباحث تتضاءل ، حتى لتغنى أحياناً عن عين القارئ ، وبذلك يخرج البحث عن غايته ومهمته .

إنه لا بد للباحث حقاً من المصادر ومن الاتساع في القراءة ، لكن لا يستكثر من الهوامش ، وإنما ل ينتخب منها مادة بحثه ، ويشير إليها حين تكون الإشارة ضرورية للبرهنة على ما يقول . ودائماً ما يقوله ينبغي أن يكون نتيجة إحاطة بالمصادر واستقصاء شديد ، وأهم من ذلك أن يكون نتيجة تمثّل لها ، فهو يخالطها ويخالط أصحابها صباحاً ومساءً ، ولكن لا يسجلها في شكل سيول متلاحقة ، بل ل يتمثّل منها أفكاراً جديدة ، لم يستطع سابقوه في البحث أن يسجلوها أو يدونوها . إنه يقرأ ويعكف على القراءة ليستخلص حقائق لم يُسبق إليها ، لا ليقول للقارئ إنني قرأت وأكثر من القراءة واطلعت على كثير من المصادر ، كما تصور ذلك هوامش بحثي ، وإنما ليقول إنني قرأت وأفدت من قراءتي واستطعت أن أصل إلى هذه الفكرة أو تلك ، كما دلّنتني على ذلك المصادر . وهو يسوقها لا للتكثر بها ، وإنما لتكون شاهدة وبرهانا بيناً على فكرته أو أفكاره .

وما يدخل في التكثر من ذكر الهوامش والمصادر ما يحاول بعض الباحثين المبتدئين إثباته من أنهم قرأوا كثيراً من المصادر الأجنبية أو المكتوبة بلغات أجنبية ، فإذا هم يحشدونها دون حاجة حقيقية ، أو مع ذكر بعض أفكار بسيطة في النقد الأدبي أو غير النقد الأدبي . وذكرُ المصادر الأجنبية كذكر المصادر العربية ليس شيئاً يقصد لذاته ، إنما تساق للحاجة وليبان مصدر فكرة مهمة ذكرها الباحث ، ويريد أن يدل القارئ عليه ، حتى يفيد منه إن رأى الرجوع إليه . وكما أن المصادر العربية لا تساق لغرض التكثر ، كذلك المصادر الأجنبية لا تساق للتكثر وإنما تأتي لخدمة البحث وتأكيد بعض أفكاره وكأنها تحمل في أيديها الأدلة الناصعة القوية .

ودائماً الدقة ، الدقة في اختيار المصادر ، والدقة في وضع أجزائها وأرقام صفحاتها بالهوامش ، والدقة في ذكر طبعاتها . وإذا تعددت الطباعات التي يستقى منها الباحث مادته لمصدر بعينه كان من الواجب أن يذكر الطبعة كلما

ذكر المصدر حتى لا يختلط الأمر على القارئ . ويحسن أن يضمّن
هوامشه شروحات لغوية للأشعار الغريبة في البحث ، حتى يتابعه القارئ
فيما يستنبط وفيما ينثر من آراء وأحكام ، وحتى لا يجد صعوبة فيما يقرأ ، ولا عقبه
تحول بينه وبين الفهم الدقيق .

خاتمة

تحدثنا في هذا الكتاب عن طبيعة البحث الأدبي ، وهي طبيعة موصولة بالأدب وإثارته للانفعالات في قلوب القراء والسامعين وما يمتاز به من تعدد معانيه بين لغوية وبيانية وموسيقية . وأوضحنا كيف أن اختيار موضوع فيه للبحث يُعَدّ عملاً شاقاً ، وأن من واجب الباحثين المبتدئين ألا يلجأوا إلى أساتذة الجامعات لاختيار موضوعات لهم ، فالموضوعات ينبغي أن يهتدوا لها بأنفسهم ومن خلال قراءاتهم الدائبة ، وينبغي ألا يتسعوا ببحوثهم وأن يعرفوا أنه كلما ضاقت موضوعاتها كانت أكثر صلاحية للبحث ، إذ يستطيع الباحث أن يحيط بأطراف الموضوع ويتعمق في أغواره . ويحسن ألا يأخذ موضوعاً لا تكفّل له فيه أدوات البحث كاملة ، فمثلاً من الخطر أن لا يكون متعمقاً في الثقافات الأجنبية ويدرس أديباً متعمقاً فيها . ومن الخير لكل باحث أن يكون واسع الثقافة بالآداب الغربية ، وكذلك بالآداب العربية وتطورها على مر العصور . ومن الواجب أن يهتم بتنسيق مواد بحثه بحيث ترتب ترتيباً منطقيّاً وبحيث نصبح كأننا بإزاء أدلة منطقية متعاقبة ، يسودها الترتيب الزماني والمكاني . وحسب أن تقسم فصول البحث إلى أجزاء حتى تستبين حدوده ومعالمه ، ويحسن أن يُعَفِّي الباحث الناشئ نفسه من التمهيدات الطويلة ، وأن يكون البحث متلاحماً في فصوله وفي فقره ، وكأنه بناء واحد متكامل . ولا بد من الاستقراء التام ، حتى يسلم الباحث من الخطأ في الأحكام على العصور والشخصيات الأدبية ، ولا بد من الاستنباط الدقيق المدعم بالنصوص والأسانيد ، ولعل شيئاً لا يهدد البحوث كما تهددها الفروض التي لا تسندها نصوص وشواهد بيّنة . والتفسيرات الدقيقة هي قوام البحوث الأدبية وعمادها في العصور وفي الشعراء والكتّاب ، بحيث تقاس أهميتها بحسب ما تحمل منها مما يفيد الدراسات الأدبية فوائدها محققة . ولا بد أن تتوفر للباحثين المبتدئين قدرة بل مهارة في التدقيق الأدبي والتحليل البصير لشخصية الأديب ومذهبه الفني . ولا بد أن تتوفر عندهم دقة العرض وأن يفسحوا لصيغ الاحتمالات ، وأن يتجنبوا الحشو وكل ما يتصل به . ويحسن أن يكون أداؤهم دقيقاً وألاً يستخدموا كلمات غائمة وألاً يتكلفوا في صيغة

ولا صورة أدبية ، وألاّ يستخدموا ألفاظاً غريبة ولا عامية ، إنما يستخدمون أسلوباً واضحاً فصيحاً يروق بتناسقه واستوائه .

والتفكير في مناهج البحث قديم منذ وضع أرسطو منطقته ، وقد استغله العرب . وأضافوا إليه منهجهم في الرواية وعنايتهم الشديدة بالاستقراء والاستنباط والتجربة الحسية . وأفاد منهم فلاسفة الغرب في منطقهم الحديث وما وضعوه من مناهج سديدة . وكان من آثار نهضة العلوم الطبيعية في القرن الماضي أن سيطرت قوانينها ومناهجها على الدراسات الأدبية ، مما أدّى إلى ظهور ما يمكن أن يسمّى بالتاريخ الطبيعي للأدب على نحو ما يلاحظ عند « سانت بيث » ومحاولته أن يضع الأدباء في فصائل كفصائل النبات والحيوان ، وتلاه « تين » فصاغ للأدب والأدباء قوانينه الجبرية الثلاثة : الجنس والمكان والزمان ، وخلفه « برونثير » فطبّق نظرية النشوء والارتقاء على الأدب وأنواعه . ووصل كثيرون بين الأدب والدراسات الاجتماعية وما تخوض فيه من بحوث في ظواهر المجتمع وطبقاته وأوضاعه الاقتصادية والسياسية مما أدّى إلى ظهور مقياس الالتزام بقضايا المجتمع ومشاكله ومدى فاعلية الأديب فيه وتأثيره واحتماله لتبعاته . واستضاء كثيرون في درس الأدباء بالبحوث النفسية الحديثة التي أخذت منذ فرويد تُعنى ببسط عُقد كثيرة وتأثيرها في الفنان من مثل عُقدة أوديب أو عُقدة حب الأم ، وتبعه كثيرون يتحدثون عن الرجسية ، ونرى العقاد يطبقها على أبي نواس . ويبدئ ويعيد « أدلر » في مركب النقص وخطورة تأثيره في الأدباء ، في حين يضع « يونج » اللاشعور الجمعي بجانب اللاشعور الفردي عند فرويد ، وهو لا شعور يحتفظ في قاعه بطفولة الجنس البشري جميعه . وتُعنى بعض مدارس علم النفس بالبناء الكلي للأثر الفني ، وتُعنى أخرى بالتجربة وتسجيل سلوك المتلقين للفنون . وتنشط منذ القرن الماضي مباحث الفلاسفة الجمالية وما يتصل بها من البحث في حقيقة الجمال وقيمه ، ويتجادل النقاد طويلاً في نظرية الفن للفن ، ويظهر كروتشه بمباحثه الفلسفية الجمالية الدقيقة ، ويذهب إلى أن الجمال في الفنون لا يعود إلى المضمون إنما يعود إلى التعبير ، ولذلك ينبغي الفصل بينه وبين المجتمع وحاجاته وضروراته ، ويعارضه كثيرون من فلاسفة الجمال في مقدمتهم : « شارل لالو » و « إيتيان سوريو » . ويدعو نقاد كثيرون منذ أوائل

القرن الحاضر إلى الاعتماد على بيان الانطباعات الذاتية لإزاء الأديب وأعماله ، وهم أصحاب المنهج التأثري أو الذاتى ، ويقابلهم أصحاب المنهج الموضوعى وفي مقدمتهم «إليوت» وهم يعنون بوصل الأديب وأدبه بالتراث الماضى ، مما هيا عندهم لدراسات لغوية وبلاغية طريقة تشبه أكبر الشبه دراسات عبد القاهر الجرجاني . ولعلنا لا نغلو إذا قلنا إن خير منهج ينبغى أن يتبع فى دراسة الأدب هو المنهج التكاملى الذى يأخذ بحظ من كل هذه المناهج مفيداً منها جميعاً .

وإذا رجعنا إلى أصول تراثنا العربى وجدنا أقدمها يعتمد على الرواية الشفوية ، مما هيا للتعدد فى صور بعض الكتب بتعدد الرواة ، وقد أحاط المحدثون رواية الحديث النبوى بتوثيق شديد لها وللرواة ، طلباً للتحرى الدقيق ، مما جعلهم ينفذون إلى وضع علوم الحديث المختلفة كعلم رجاله وعلم مصطلحه وعلم الجرح والتعديل ، ونفذوا أيضاً إلى بيان طرق دقيقة لروايته ، فى مقدمتها السماع والقراءة والإجازة . وبالمثل عنى علماء اللغة والشعر بتوثيق رواتهما على نحو ما يصور ذلك ابن سلام فى كتابه « طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين » وأبو الفرج الأصبهاني فى كتابه الأغاني . وكان البصريون أكثر من الكوفيين دقة فى التجريح والتعديل ، مما يجعل روايتهم للدواوين أكثر ثقة وصحة . ومن الروايات الوثيقة

للدواوين رواية ديوان جرير عن ابن حبيب ورواية ديوان أبى نواس عن الصولى . ومن أطرف صور التوثيق عند القدماء اتهامهم لمعجم العين المنسوب إلى الخليل ، فقد شكوا فى هذه النسبة ، وذكروا فى ذلك أدلة لاتُدفع . وبلغ من دقتهم أنهم كانوا يذكرون تاريخ نسخهم لأى مخطوطة ، وقد يذكرون تاريخ المخطوطة التى ينقلون عنها . ومما يساعدنا الآن على التوثيق ، ما يذكر فى مقدمة النسخ أو فى تضايعها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف وما قد يوجد عليها من أنها موقوفة على طلاب العلم ، وكذلك ما يوجد عليها من أسماء العلماء الذين تملكوها أو قرءوها وما ينقل عنها فى كتب تالية من نصوص مختلفة . ودائماً تتخذ نسخة المؤلف أو أقرب فروعها إليها الأصل الذى يُنشر على أساسه الكتاب ، وإذا تعددت نسخه قُسمت إلى عشائر ، لتتوب عن كل عشيرة أمها فى التحقيق والمعارضة ، وتُجْعَلُ أقدم أم الأصل فى النشر . وللأسلاف اصطلاحات

دقيقة تمسكوا بها في المعارضة والمقابلة . ومعروف أنه توجد للدواوين روايات مختلفة ، وينبغي أن يجمع بينها المحقق دون مزج ، وعادة توضع لنسخ المخطوطات رموز تدل عليها ، وكان القدماء يستخدمونها للدلالة على المخطوطات وعلى الأعلام . وتحسن المراجعة على أصول الكتاب وفروعه ، وخاصة إذا حدث نحو في أسماء بعض الأعلام أو سقطت بعض الأوراق أو اضطرب نظامها . وإذا أضيفت إلى المخطوطة تعليقات أو حواش وُضعت في هوامشها . ولا بد أن يكون المحقق لكتب التراث على معرفة باصطلاحات القدماء في الخط والكتابة ، وأن يكون شديد التحري فلا يفوته تصحييف ولا يفوته شيء من غلط المؤلف الناشئ من السهو ، أما الغلط الناشئ من التطور اللغوي فليس من حقه تصحيحه . وينبغي أن يقدم لأي كتاب يحققه بمدخل يضع فيه ترجمة المؤلف ترجمة دقيقة مع التعريف بالكتاب وبمصادره وقيمه العلمية والأدبية . ولا بد من تقيده بمصطلحات التحقيق والعناية بوضع النقط والترقيم الخارجى والداخلى ، ولا بد من الفهارس وهى تختلف باختلاف الكتب والمصنفات .

وتتنوع المصادر ؛ فمنها ما هو أصيل ومنها ما هو ثانوى ، وكانت الرواية الشفوية أولى المصادر فى الحديث النبوى وفى التاريخ والأخبار والأدب واللغة ، ثم ألفت الكتب على أساسها ، ومضوا يعنون فى مقدمتها بذكر المؤلفات السابقة على نحو ما نرى فى معجم تهذيب اللغة للأزهري ، والمخصص فى اللغة لابن سيده ، والدرر فى اختصار المغازى والسير لابن عبد البر ، ومعجم البلدان لياقوت ، والبحر المحيط لأبى حيان ، والمغرب فى حلى المغرب لابن سعيد . وعنى الأسلاف عناية واسعة بنقد الرواية والرواة فى الحديث وطبقوا ذلك على رواية اللغة والشعر . ونسبها طويلا على ما يدخل الرواية والمصنفات من تزيف أو تجريح بسبب المنافسة والهوى والعصبية فى المذهب ، على نحو ما يلاحظ بين الفقهاء والصوفية وبعض الحنابلة والأشعرية . وتتسع فى عصرنا العناية بالمصادر عند الباحثين وينبغي أن تحيط بالموضوع المدروس إحاطة دقيقة ، وهى تختلف قلة وكثرة باختلاف طبيعة البحث ، فمن يتخذ موضوعاً لبحثه الشعر فى عصر كالعصر الأيوبي تتنوع مصادره تنوعاً واسعاً

على الباحثين الناشئين . وينبغي ألا يحيل الباحث على مصدر متأخر ويترك مصدراً متقدماً ، وكذلك لا يحيل على مخطوطات يملكها بعض الأفراد ، ولا يعنى بموضوع يفتقر إلى لغة أجنبية لا يتقنها . وينبغي أن يتعرف على المصادر بكل ما يمكنه من وسائل . وقد أخضع الباحثون المحدثون رواية الشعر الجاهلي لنقد شديد ، تغلب فيه الفروض والتعميمات ، وأفادوا فوائدها من تعدد روايات الخبر الواحد في الطبرى والأغانى إذ أعانهم ذلك على نقد الروايات وتبين الصحيح منها من الزائف والنفوذ إلى معرفة الرواية الصادقة . وبحق يتوقف الباحثون المعاصرون فى الأخذ عن أصحاب المذاهب شيعة غالين وغير شيعة غالين . ولا بد من تنظيم المواد التى تجمع من المصادر فى بطاقات تذكر فيها الملاحظات والمصادر وصفحاتها بدقة ، وتنقل منها الاقتباسات حرفياً ، مع الامتناع عن تكرارها ، إنما يشار إليها عند الحاجة . وينبغي ألا يتسع الباحث فى الحواشى اتساعاً يوحى بالاستطراد ، كما ينبغي ألا يستكثر فى الهوامش من ذكر المصادر عربية وأجنبية ، إذ هى لا تأتى لذاتها ، وإنما تأتى شهوداً للبرهنة على ما يسوق من أفكار وآراء .

فهرس الموضوعات

الصفحة

٨	٥	مقدمة
٧٨	٩	الفصل الأول : طبيعة البحث الأدبي
٩		١ - مادة البحث الأدبي
١٧		٢ - اختيار البحث الأدبي
٢٦		٣ - تنسيق مواد البحث الأدبي
٣٧		٤ - الاستقراء والاستنباط
٤٩		٥ - دقة التفسير
٦٢		٦ - التذوق والتحليل
٧٣		٧ - العرض والأداء
١٤٥	٧٩	الفصل الثاني : المناهج
٧٩		١ - من القديم إلى الحديث
٨٥		٢ - مع العلوم الطبيعية
٩٦		٣ - مع الدراسات الاجتماعية
١٠٥		٤ - مع البحوث النفسية
١١٨		٥ - مع الفلسفة الجمالية
١٣١		٦ - مع الدراسات الذاتية والموضوعية
١٣٩		٧ - منهج تكاملي
٢١١	١٤٦	الفصل الثالث : الأصول
١٤٦		١ - بين التوثيق والتحقيق
١٥٣		٢ - توثيق رواية الحديث وأصوله
١٦٠		٣ - توثيق رواية الشعر ودواوينه

الصفحة

١٦٩	٤ — توثيق المصنفات اللغوية والأدبية
١٧٦	٥ — نسخ الأصول وتحقيقها
١٩٠	٦ — صعوبات في الأصول والتحقيق
٢٠٣	٧ — تمات للتحقيق
٢٦٩—٢١٢	الفصل الرابع : المصادر
٢١٢	١ — تنوع المصادر
٢١٦	٢ — استخدام القدماء للمصادر
٢٢٨	٣ — نقد القدماء للمصادر
٢٣٧	٤ — استخدام المحدثين للمصادر
٢٤٩	٥ — نقد المحدثين للمصادر
٢٦٣	٦ — الملاحظات والاقتباسات
٢٦٥	٧ — الهوامش والخواشي
٢٧٥—٢٧١	الخاتمة

كتب للمؤلف مطبوعة بالدار

في الدراسات القرآنية

● سورة الرحمن وسور قصار

عرض ودراسة

الطبعة الثالثة ٤٠٤ صفحات

في مكتبة الدراسات الأدبية

● الفن ومذاهبه في الشعر العربي

الطبعة الحادية عشرة ٥٢٤ صفحة

● الفن ومذاهبه في النثر العربي

الطبعة الحادية عشرة ٤٠٠ صفحة

في تاريخ الأدب العربي

● العصر الجاهلي

الطبعة الثالثة عشرة ٤٣٦ صفحة

● العصر الإسلامي

الطبعة الثالثة عشرة ٤٦١ صفحة

● العصر العباسي الأول

الطبعة الحادية عشرة ٥٧٦ صفحة

● العصر العباسي الثاني

الطبعة السابعة ٦٥٧ صفحة

● عصر الدول والإمارات

الجزيرة العربية - العراق - إيران

الطبعة الثالثة ٦٨٨ صفحة

● عصر الدول والإمارات

الشام

الطبعة الثانية ٣٥٦ صفحة

● عصر الدول والإمارات

مصر

الطبعة الثانية ٥٠٠ صفحة

● عصر الدول والإمارات

الأندلس

الطبعة الأولى ٥٥٢ صفحة

● عصر الدول والإمارات

ليبيا - تونس - صقلية

الطبعة الأولى ٤٤٦ صفحة

● التطور والتجديد في الشعر الأموي

الطبعة الثامنة ٣٤٠ صفحة

● دراسات في الشعر العربي المعاصر

الطبعة الثامنة ٢٩٢ صفحة

● شوقي شاعر العصر الحديث

الطبعة الثانية عشرة ٢٨٦ صفحة

● الأدب العربي المعاصر في مصر

الطبعة العاشرة ٣٠٨ صفحات

● البارودي رائد الشعر الحديث

الطبعة الخامسة ٢٣٢ صفحة

● الشعر والغناء في المدينة ومكة لعصر

بنو أمية

الطبعة الرابعة ٣٣٦ صفحة

● البحث الأدبي:

طبيعته - مناهجه - أصوله - مصادره

الطبعة السادسة ٢٧٨ صفحة

● الشعر وطوايعه الشعبية على مر العصور

الطبعة الثانية ٢٥٦ صفحة

● في التراث والشعر واللغة

الطبعة الأولى ٢٧٦ صفحة

في الدراسات النقدية

● في النقد الأدبي

الطبعة السابعة ٢٥٠ صفحة

● فصول في الشعر ونقده

الطبعة الثالثة ٣٦٨ صفحة

- تجديد النحو الطبعة الثالثة ٢٨٢ صفحة
- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده الطبعة الأولى ٢٠٨ صفحات
- الترجمة الشخصية الطبعة الرابعة ١٢٨ صفحة
- الرحلات الطبعة الرابعة ١٢٨ صفحة
- تيسيرات لغوية الطبعة الأولى ٢٠٠ صفحة
- في التراث المحقق
- المغرب في حل المغرب لابن سعيد الجزء الأول - الطبعة الثالثة ٤٦٨ صفحة
- الجزء الثاني - الطبعة الثالثة ٥٧٢ صفحة
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد الطبعة الثالثة ٧٨٨ صفحة
- كتاب الرد على النحاة الطبعة الثالثة ١٥٢ صفحة
- الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر الطبعة الثالثة ٣٥٦ صفحة
- في مجموعة نوابغ الفكر العربي ابن زيدون الطبعة الثانية عشرة ١٢٤ صفحة
- في مجموعة فنون الأدب العربي
- التراث
- المقامة الطبعة الرابعة ١١٢ صفحة
- النقد الطبعة الخامسة ١٠٨ صفحات
- الطبعة الخامسة ١١٢ صفحة

في سلسلة «اقرأ»

- العقاد الطبعة الخامسة
- البطولة في الشعر العربي الطبعة الثانية
- معنى (١) الطبعة الثانية
- معنى (٢) الطبعة الأولى
- الفكاهة في مصر الطبعة الثالثة

رقم الإيداع	١٩٩٢ / ٨٥٩٧
التقييم الدولي	ISBN 977-02-3840-6

١ / ٩٢ / ٢١٣

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

هذا الكتاب

هذا البحث القيم يقدمه « الدكتور شوقي ضيف » مضافاً إلى بحوثه الجمة في الأدب والنقد .
وإنه - وهو العالم الحريص على الخير وعلى مايفيد - شعر بأن طلبة الدراسات العليا في أقسام اللغة العربية في حاجة ملحة إلى كتاب يوضح لهم : كيف يوضع البحث الأدبي ، وكيف يختار ؟ وكيف يصاغ منهجياً ؟ وكيف تحقق أصوله وتوثق ؟ وكيف تستخدم مصادره وينتفع بها ؟ فقدم هذا البحث التحليلي ليأخذ بيد الطلاب ويرشدهم إلى ما يجب أن يرسموه في بحوثهم ، حتى تكون قائمة على أساس علمي منهجي صحيح ، وتؤدي ثمرتها المرجوة .

